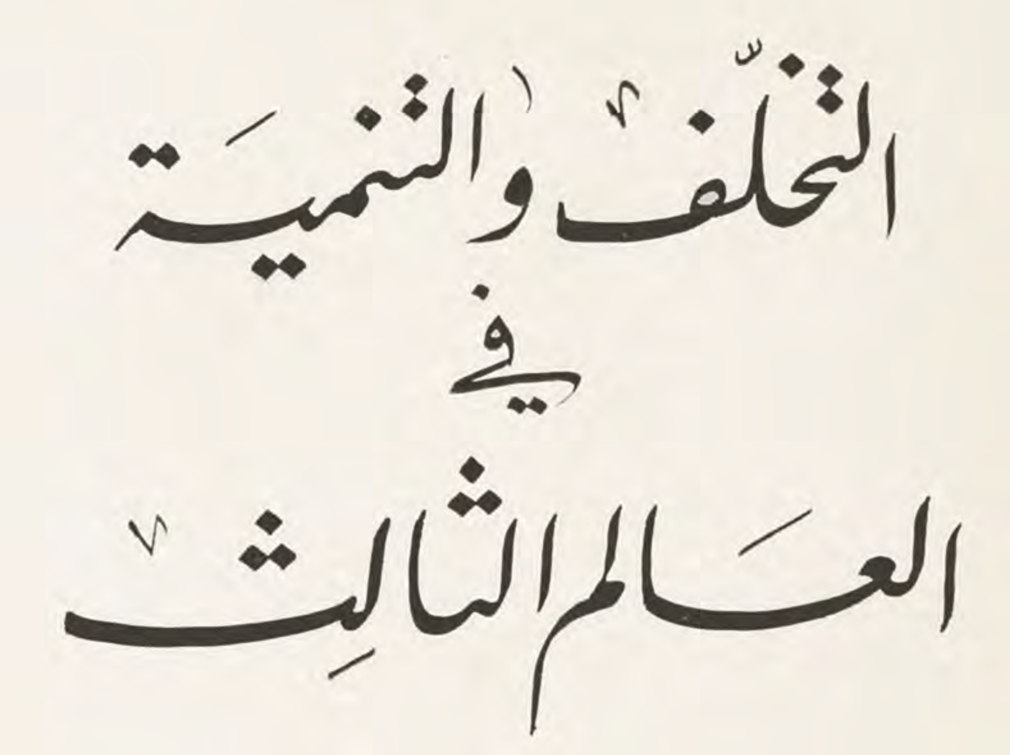


التخلّف والتنمية في العالم الثالث



ج. م. البرتيني

مكتبة العالم الثالث

دار الحقيقة

التخلف والتنمية

في

العالم الثالث

ج.م. البرتيني

م. أوفولا ف. لوروج

التخلّف والتنمية في العالم الثالث

نقله إلى العربية
زهير الحكيم

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت

هذه ترجمة كتاب

Les Mécanismes du sous-developpement

J.M. ALBERTINI

Avec la collaboration de

M. AUVOLAT et F. LEROUGE

4e édition -- 1969

فهرست

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

مقدمة الطبعة العربية

مؤلف هذا الكتاب، وهو كاتب اقتصادي مشهور واستاذ جامعي للاقتصاد في ليون ، غربي ذو اتجاهات انسانية .

فهو غربي ، لأنه رغم النقد الشديد الذي يوجهه للغرب ، يبقى معلقاً بخيط من الأمل في أن هذا الغرب ، يمكن ان يسهم ، وينبغي أن يسهم ، باخراج العالم الثالث من حالة التخلف التي تردى فيهـــا ، بسبب من الامبريالية الغربية بالذات . وهو إنساني ، لأن العطف على العالم الثالث ، كما يبدو من ثنايا الكتاب، يملأ جوانحه . وهو ليس انسانياً فحسب ، بل عالم اقتصاد أكاديمي ، استطاع ان يحيط بمشكلة التخلف في كافة جوانبها ، وان يمسك بآليتها، والتقت تحليلاته في كثير من النقاط بتحليلات كثير من الاقتصاديين الماركسيين المعاصرين . لقد قدم الكاتب صورة واضحة وبسيطة عن حالة العالم الثالث المزرية ، من خلال فيضٍ من الاحصاءات والمعلومات والتحليلات ، بحيث يمكن للقارىء ان يكوّن فكرة تكاد تكون كاملة عن مشكلة التخلف في العالم الثالث .

ولكن الكاتب بقدر ما يوفق في التقاط بعض المشاكل الأساسية القائمة في العالم الثالث ؛ فانه ، في كثير من الأحيان ، يثير الجدل ، بل المعارضة ، حين يتناول سياسات التنمية ، فيحاول أن يحدد شروطها ويرسم آفاقها . ولكن الكاتب ، وقد أحس بذلك ، يستدرك سلفاً ، في تقديم الكتاب ، فيقول ان

هدفه الأساسي هو فهم الأبعاد الحقيقية للتنمية وصياغة بعض فرضيات للعمل فحسب ، وان على كل بلد أن يشق طريقه الخاص في التنمية .

ان الثغرة الأساسية في فرضيات الكاتب هي أنه يفترض ، ضمنياً ، ان من الممكن للعالم الثالث أن يخرج من حلقة التخلف المفرغة دونما ثورة جذرية . حقاً ان المؤلف يقرر : « ان التخلف مشكلة سياسية لا يمكن ان تحل إلا عبر تغييرات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والعقلية » (ص ٢٥) ، إلا أنه ، كما يبدو لنا من ثنايا الكتاب ، يراها تغييرات متدرجة ، تغييرات تطورية ، بلا انعطافات حاسمة ، وبلا قفزات نوعية ، هدفها التحديث فحسب . والثغرة الثانية في فرضياته ناجمة عن بقايا الأمل الذي يعلقه على الغرب حتى في إطاره الرأسمالي ، ودونما تغيير جدي ، ولا نقول جذري ، في بناه السياسية والاقتصادية . والمؤلف ، في هذا الموقف لم يكن بعيداً عن المواقف التي يتخذها بعض من اقتصاديي البلدان الاشتراكية الغربية ، الذين يدعون الغرب الرأسمالي إلى حوار إيجابي بين الرأسمالية والاشتراكية ، لاخراج العالم الثالث من وهدته * .

ولهذا السبب فان فرضيات المؤلف ، سواء أكانت تتعلق بالعالم الثالث أم بالعالم الغربي في حالتها الراهنة ، رغم صحة وسلامة معظمها ، بل رغم جذرية الكثير منها ، هذه الفرضيات إنما تصبح ممكنة التحقيق بعد التغيير المطلوب في ذينك العالمين . وبانتظار ذلك المشروع الجذري ، مشروع الثورة ، في العالم الثالث على الأقل ، ستبقى كل الفرضيات مجرد نداءات ومناشدات .

---

* راجع مقدمة كتاب الاقتصادي البولوني ف فالكودسكي ص (٨) : « مشاكل التنمية في العالم الثالث »

Les Problèmes de la croissance du Tiers Monde - M. FALKOWSKI - PAYOT - 1968

ومع ذلك فان فرضيات المؤلف بجملها ، سواء أكانت تتعلق بما يطلبه من الغرب لصالح العالم الثالث أم بما يطلب تحقيقه في العالم الثالث لمواجهة قضايا التنمية ، تحتفظ بقيمتها كشاهد أمام أعين مناضلي العالم الثالث ؛ شاهد على أن آلية الاقتصاد الرأسمالي ، ليست عاجزة عن مساعدة العالم الثالث فحسب ، بل تتابع عملية سحق العالم الثالث وابتزازه ونهبه أيضاً ؛ وهي شاهد أيضاً على أن العالم الثالث بأوضاعه الراهنة ، وبالتحديد بأوضاعه الطبقية الراهنة أساساً، عاجز عن توفير الظروف الموضوعية التي تكفل تحقيق فرضيات المؤلف الجدية والجذرية .

ندرج فيما يلي بعض النقاط الهامة السليمة التي أوردها الكاتب . أما تعليقنا على بعض موضوعات وفرضيات المؤلف ، التي رأيناها مدعاة للمعارضة أو النقد أو التوضيح ، فسنثبتها في هوامش الكتاب ، تسهيلاً للقاريء :

١ — قبل أن يدخل الكاتب في تحليله لمشكلة التخلف ، يصوّر حجمها ، فيقرر بحق : « ان التخلف هو أكثر مشاكل عصرنا أهمية وخطورة » ثم يرصد الاحتمالات الثورية في العالم الثالث فيقول : « إما أن نقهر البؤس والمجاعة من اليوم وحتى نهاية هذا القرن ، وإما ألاّ تكون البلدان الصناعية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، أكثر من جزيرات مزدهرة ، لا يمكن أن تصمد إلا بالقوة الذرية » (ص٢٠) . وهو بعد أن ينوه بنذر مجاعة عالمية لم يسبق لها مثيل عام ١٩٨٠ ، يصف ظروف العالم اليوم بأنها « لا تطاق انسانياً وانفجارية سياسياً » (ص٢٣) ، ثم يقول : « ان جماهير العالم الثالث أصبحت تعي الآن ظروفها وترفض أن تبقى راسفة فيها .. وان الوسائل التقنية ، وان لم تتح نشر التقدم التقني في العالم الثالث ... إلا أنها حملت معها ايديولوجية المساواة .. في حين ان الامتيازات القديمة تبرر إخضاع المستضعفين بتعليلات غير عقلانية وخرافية ... ولأول مرة في تاريخ الانسانية شرعت بالتحرك جماهير فلاحية ضخمة وأخذت تهجر قدريتها التقليدية (ص٢٢،٢٥) . « إننا نجد أنفسنا أمام

ظاهرة عالمية ثورية مشابهة لظاهرة عام ١٧٨٩ : ان مليارات من البشر ترفض ان تكون عدماً ، وهي تلحّ في طلب حقها في الحياة ، وفي استقلال اقتصادي كامل ، وفي أن يكون صوتها مسموعاً .. » (ص ٢٥) . ويقول في مكان آخر من الكتاب : « لا شك أن البلدان المتخلفة هي بروليتاريا القرن العشرين . إنها إذ تعاني الاستثمار من قبل الأغنياء وتسحقها آليـــة الاقتصاد العالمي ، وتلقي القوةُ الرهبةَ في قلوبهـــا ، لا تجد منفذاً ، في بعض الأحيان ، إلا العنف » (ص ١٤٢).

٢ – في معرض تحليله لزراعة العالم الثالث كنمط معيشة وحيـــاة ، أعطى المؤلف لهـــذا الموضوع بُعده الحضاري والثقافي ، ولم يقف عند الجانب الاقتصادي : « ان زراعة العالم الثالث ، إنما هي نتيجـــة تطور تقني وثقافي . فالوسائل التقنية غالباً ما تكون مرتبطة بممارسات دينية معينة ، وبمفاهيم معينة عن العالم ، وبتسلسل هرمي في عالم القيم ، فالذي يعمل في الزراعة لا يفرق بين المعتقد الديني والوسائل التقنية ... ان محاكاة الفلاح التقليدي في العالم الثالث الوسائل التقنية الحديثة تقتضيه التشكيك بنظامه الثقافي برمته .. » . كما ان المؤلف في معرض تحليله لدخول الرأسمالية الوسط التقليدي وتأثيراته عليه يقول « ان التوازن الاجتماعي – الثقافي يصبح موضع شك وتساؤل وذلك لأن اقتصاد المبادلة المتقدم [الاقتصاد الرأسمالي] مناقض لجميع القيم التي كانت تسند أنماط معيشة المراحل السابقة . عندما يؤمن الانسان بعالم ثابت لا يتغير ، يحاول ان يشارك القوى الكبرى في الطبيعة ويتواصل معها ، لا أن يسيطر على العـــالم ؛ وهذا هو معنى الديانات الزراعية ، حيث تغدو إرادة السيطرة على الطبيعـــة بمثابة خرق لحرمة المقدسات ، وذلك لأن التقاليد ، باعتبارها من القيم الأساسية ، تحرم كل ابداع جديد وتعتبره خروجاً على القاعدة » (ص ٥٩ – ٦٢) .

٣ – وكذلك فان المؤلف عندمـــا تناول قضايا التصنيع ، أبرز الجانب الاجتماعي والفكري في العملية ، فقال : « ان من الصعوبة بمكان ان نتصور

انتقالاً من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، دون التغييرات الاجتماعية والعقلية التي يجر إليها التصنيع .. ان التصنيع هو تغيير كل المجتمع ... وهو ليس مجرد عملية « انزال » نشاطات صناعية ، بل يشكل كلاً واحداً مع الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية » (ص ٢٢٠) . وفي مكان آخر يؤكد المؤلف ان « إقامة صناعة قومية إنما يعني رفض القدرية وتأكيد الذات » (ص ٢١٩) فالصناعة ، في رأي المؤلف ، هي الوسيلة الوحيدة لنقل الانسان من الوسط التقليدي إلى الوسط العصري . هي التي تغير انسان العالم التقليدي من إنسان يعتبر العالم أمراً معطى ، يعانيه ويتكيف معه ويقبله كما هو .. من انسان يعيش بدلالة الماضي والأساليب التي تزودها به الأعراف والعادات .. إلى إنسان عصري .. إنسان يعمل للسيطرة على العالم وتحويل الطبيعة وتحسين الظروف المحيطة به .. انسان يعيش بدلالة المستقبل ، ويعمل لاحلال الجديد بدل القديم (ص ٦١).

٤ – وبالرغم من أن المؤلف لا يطرح الاشتراكية كحل جذري ومختزل للقضاء على التخلف ، إلا أنه يهاجم ذوي الامتيازات بعنف ، ويبرز دورهم الطفيلي ، ويصف المجتمع البرجوازي المتخلف بأنه مجتمع مريض بحب المال ، ويطلق تسمية جديدة على الاقتصاد المتخلف ، تسمية كانت تطلق قديماً على تجارة الرقيق ، لأنه اقتصاد يقوم على المضاربة ولا يتجه إلى الانتاج . كما يعكس صورة قاتمة عن انحلال الادارة البرجوازية المتخلفة وترهلها . ويبرز المؤلف التفاوت الكبير في المداخيل في العالم الثالث تبعاً للمقولات الاجتماعية فيقول : « وليس أمراً نادراً ان يستحوذ ٥ أو ١٠ ٪ من السكان على نصف المداخيل الموزعة ، كما ان مستوى المداخيل في المدن أعلى دوماً وعلى نحو ملحوظ من مستوى المداخيل في الريف (ص٨٢) ».ثم يقارن المؤلف بين البرجوازية الغربية والبرجوازية في البلدان المتخلفة ، ويقول لقد أدى استثمار الطبقة العاملة من قبل البرجوازية الغربية إلى دفع عجلة التنمية ، في محاولة منها للحفاظ على

سلطانها ، أما في العالم الثالث « فالموقف مختلف كلياً : ان التفاوت لا يخلق التنمية بل التخلف . وفضلاً عن ذلك ، وكنتيجة لمفعول التقليد ، فان المنعمين بالامتيازات لا يدخرون بل يستهلكون ، أمـــا إذا ادخروا ، فلكي يقوموا بعمليات المضاربة أو ليودعوا أموالهم في الخارج ... ان الدفاع عن التفاوت في المداخيل في بلدان العالم الثالث ، تحت حجة أنه يسهل الادخار فالاستثمار ، إنما يعني في الحقيقة عدم فهم طبيعة هذا التفاوت وتصرف المنعمين بالامتيازات » (ص ٨٣) ، بل يذهب إلى التأكيد بأنه كلما ارتفعت المداخيل نتيجة للتفاوت كلما تدنت نسبة الادخار ، وذلك لأن الأقلية الممتازة في العالم الثالث ، التي تبنت طوعياً طراز الحياة الامريكي (americain Way of life) ، هذا التبني الذي جاء مصحوباً في الغالب بمباهاة الأولاد المائعين وافراطهم ، تميل إلى المزيد من الانفاق والتبذير . وإذا حقق هؤلاء ادخاراً ما ، فلا يجري توظيفه في البلد الذي تحقق فيه ، بل يقومون بايداعه في الخارج . (ص ٨٢ — ٨٣) .

٥ — بالرغم من أن المؤلف قد نوّه في تقديم كتابه إلى انه لا يهدف إلى عرض النظريات المفسرة للتخلف ، إلا أنه يشير بوضوح إلى أن الاقتصاديات المدينية في العالم الثالث ، وهي مجرد كيانات مستحدثة ومصطنعة ، قد نمت اثر الاجتياح الامبريالي للعالم الثالث وقيام ما سمـــاه المؤلف بـ « اقتصاد تجارة المستعمرات » ، الذي لم يكن سوى عملية امتصاص ثروات العالم الثالث لفائدة القوى الاستعمارية والتجارية (ص٦٧) . وفي مكان آخر من الكتاب يضع إصبعه على المشكلة فيقول ان الامبريالية هي التي خلقت ظاهرة التخلف ، وان السيطرة هي التي تبقي عليها (ص ٩٠) . وبعد ان يحلل المؤلف شتى أشكال السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، يبين ان آلية هذه السيطرة تكمن في القدرة التي يملكها اقتصاد ما للتأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها ، والعنصر الموضوعي في آلية السيطرة هذه يكمن في حجم الاقتصاديات المتواجدة وبنيتها ، والعنصر الذاتي أو القصدي في هذه السيطرة ، أي الامبريالية ، ليس سوى

عنصر لاحق يشدد وطأة السيطرة الموضوعية الناجمة عن تفاوت حجم الاقتصاديات واختلاف بناها (ص ١٠٧ ، ١٠٨) .

٦ — في معرض حديثه عن المشاكل التي تطرحها التنمية ، أثار الكاتب موضوعتان أساسيتان ، تكاد تحظى باجماع علماء الاجتماع والاقتصاد الذين عالجوا مشاكل التخلف والتنمية . هاتان الموضوعتان هما دور القومية في تعبئة الجماهير بغية الخروج من حلقة التخلف ، ودور الأبعاد الكبيرة للاقتصاد في بناء اقتصاد عصري .

والشعب العربي يواجه في نضاله ضد التخلف عقبتين رئيسيتين ، هما التجزئة أولا ، والآثار الكابحة التي تفرزها البنى الاجتماعية السابقة للقومية ثانياً . لذا فان حديث المؤلف في هذا الصدد يمس بصورة مباشرة مشاكل يمكن اعتبارها مشاكل عربية ، فلا بد من وقفة قصيرة حولها إذن .

آ — لكي تكون هناك تنمية ، لا بد من شعب ؛ ولكي يكون الشعب شعباً بالفعل ، ينبغي أن يتوفر على اندماج قومي ، على تلاحم قومي . مثلاً : ان ثمة أسباب عديدة تفسر الركود الهندي والتوثب الصيني في الظروف الراهنة ، ولكن واحداً من الأسباب الرئيسية ، إنما يعود إلى أن الشعب الصيني يتوفر على تلاحم قومي ، أما الهند فلا تملك مثل هذا التلاحم والاندماج . هذه الحقيقة يبدو أنها كانت ماثلة أمام المؤلف عندما قال ان من النادر أن نجد في العالم الثالث « تجمعاً اجتماعياً متلاحماً ؛ والناس يعيشون منعزلين في جماعات ضيقة خاصة ، إما دينية أو لغوية أو قروية أو عصبوية أو عائلية ؛ والعالم العقلي والاجتماعي للقسم الأعظم من السكان عالم محدود والبنى الاجتماعية غير متكيفة ومتصلبة . ولكي يتاح لهؤلاء البشر توسيع آفاق حياتهم والاندماج في مهمة مشتركة لأجل التنمية ، لا بد من القومية . إذن ، وعلى العكس مما يجري في بلد متقدم ، فالقومية ليست حركة رجعية ، بل هي شرط للحركة . والأمر الجوهري هو تلافي التطرف والقدرة على تذليله وتجاوزه » (ص١٩٢) . واستخلص المؤلف :

« لا تنمية حقة بلا تلاحم قومي. ان بلدان العالم الثالث بحاجة إلى قيادة سياسية قادرة على ان تجعل شعوبها ترتضي ، باسم المصلحة القومية العليا ، اتخاذ مواقف التشكيك إزاء السلوكيات القديمة والسلبية والجمود القديم واشكال التضامن القديمة . وحتى إذا صار من الضروري ، فيما بعد ، ان يتخطى العالم الثالث المرتبة القومية بسرعة ، إلا انه بحاجة إلى أسطورة قومية » (ص ١٩٢) .

مما لا شك فيه ان الأمة العربية قد قطعت شوطاً لا ينكر في تطورها القومي ، ولكن ثمة نقصاً واضحاً في اندماجها القومي ، سواء داخل الأقطار ، أو الأقطار فيما بينها . فالبنى الاجتماعية السابقة للقومية ، والنافية لها في نفس الوقت ، كالعشائرية والطائفية والعائلية والعنصرية ، ما تزال موجودة وقوية إلى هذا الحد أو ذاك ؛ والشعب العربي الوحيد الذي يملك اندماجاً قومياً جدياً هو الشعب المصري . هذا من جهة الاندماج داخل الأقطار القائمة نفسها . ومن جهة أخرى فان نقص الاندماج الآخر ، الذي يتجلى في التجزئة ، التي تشكل مفتاح الأوضاع الامبريالية في الوطن العربي ، وتلقى من اليمين دعم الرجعية وسائر افرازاتها من اقليمية وغيرها ، ومن اليسار دعم بعض مجتري شعارات الماركسية الاقليميين ؛ نقص الاندماج هذا يولد تحركات نابذة ، لا تهز الوحدة القومية للشعب العربي فحسب ، بل تهددها وجود هذه الوحدة من حيث الأساس أيضاً . لذا فان القول بأن الظروف الموضوعية تدفع نحو الوحدة إنما هو قول هراء ، يبرز جانباً واحداً فحسب من هذه الظروف الموضوعية . فالجانب الثاني من هذه الظروف يدفع أيضاً نحو تكريس التجزئة ، بما خلقت من مصالح وبما تلقى من دعم الامبريالية القصدي أو الموضوعي، باعتبار التجزئة إحدى الأدوات الموضوعية التي تسهل التغلغل الامبريالي . وما دامت الظروف الموضوعية تنطوي على تيارين ، التيار النابذ الذي يحافظ على التجزئة ، والتيار الجاذب الموحد الذي يدفع نحو الوحدة ، لذا يصبح دور العوامل الذاتية في بناء الوحدة العربية دوراً حاسماً وأساسياً .

سنرى بعد قليل ما الذي تعنيه الأبعاد الكبيرة للاقتصاد بالنسبة للتنمية ، أي بالنسبة للنهضة ، حسبنا أن نستجر ، على الصعيد العربي ، بعض النتائج من المعطيات التي عرضها المؤلف في كتابه : **لا تنمية حقيقية ، بلا قومية عربية ، وبالتالي بلا وحدة عربية . فالقومية هي الأرض التي تبنى عليها النهضة والمستقبل الاشتراكي في آن معاً . لا تنمية ، ولا نهضة على اشلاء فسيفساء انسانية أو أرضية .**

ب — الدرس الثاني الذي يقدمـــه المؤلف للعرب ، ويجب أن يبقى نصب أعينهم ، هو الذي يتعلق بالصناعة الوطنية الثقيلة أو صناعـــة التجهيز . يقول المؤلف ، بحق ، « ان رغبة بعض البلدان الافريقية الصغيرة — مثلاً — في بنـاء صناعات كهذه تذكر كثيراً بقصـــة الضفدعة التي أرادت أن تصبح بضخامة الثور ... والحقيقة انه في عدد غير قليل من الحالات ، لكي يكون للصناعـــة الثقيلة أو لصناعة التجهيز مردود كافٍ ، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لانتاجها أكبر بخمس أو ست مرات من الانتاج الذي يمكن تصريفه في البلد نفسه . حتى بالنسبة للصناعات التي تنتج الأسمدة ، من الملاحظ ان الامكانات الدنيا للانتاج تتجاوز حاجات بلد كالجزائر . فالبلدان الصغيرة ، بل البلدان المتوسطة أيضاً ، لا يمكنها أن تستغني عن تصدير جزء من انتاجها الصناعي ... » ، وهنا ينصح المؤلف باقامة صناعات مصنّعة في إطار اتفاقات اقليمية بين البلدان المتخلفة (ص ٢٣٢ — ٢٣٣) .

وفي مكان آخر من الكتاب : « لا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في إطار تجمعات كبيرة؛ وهذا ما أدركته البلدان الأوروبية . وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث أكثر من غيرها ، حيث لا توجد عمومـــاً بلدان متجاورة تشكل وحدة اقتصادية كافية لتحقيق برامج تنمية متجانسة وقادرة على الصمود في وجه المنافسة : لقد رأينا من قبل ان تنمية تلك البلدان ينبغي أن تستند إلى أقطاب انمائية ونقاط استراتيجية في الاقتصاد ومراكز عصبية لمنطقة جغرافية

على غنى كافٍ بالموارد والسكان يمكنها من تغذية اقتصاد حديث (ص ٢٨٩) .

قد تستطيع الأقطار العربية ، الكبيرة منها بخاصة ، في أحسن الأحوال ، تطوير صناعتها القائمة إلى هذا المدى أو ذاك ، إلا انه لن يكون بامكانها ، في ظل التجزئة ، ان تتعدى حدود الصناعات التي قامت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين ؛ أما الصناعة العصرية الناجمة عن الثورة الصناعية الثالثة ، فلا يمكن للعرب أن يحلموا بها ، حتى مجرد حلم ، في ظل التجزئة . ان « الضيع » العربية ، ونعني الأقطار العربية القائمة عندما توضع ضمن مقاييس عالمية ، مخالفة لوجهة العصر ، التي تدفع نحو قيام كتل كبرى من الشعوب. لذا فان هؤلاء الذين يحبون الصناعة الثقيلة ، عليهم أن يحبوا الوحدة العربية التي تعتبر الشرط الأولي لصناعة كهذه . ان الوحدة العربية ليست مجرد تحقيق لهدف قومي ، وليست مجرد مفتاح للتحرر من الامبريالية ، بل هي أيضاً وأساساً الشرط الذي لا يمكن بدونه للعرب أن يدخلوا القرن العشرين .

الناشر

تقديم

يشكل هذا المؤلف مدخلاً إلى دراسة مشاكل العالم الثالث . وهو لا يهدف إلى عرض النظريات المفسرة للتخلف والتقدم، بل يحاول أن يبين على نحو مبسط كيف يمكن تناول اقتصاد متخلف بالدراسة وتقييم وضع ما أو سياسة ما .

يحوي هذا المؤلف المبادىء الأولية للاقتصاديات المتخلفة ، وهو يتوجه بصورة أخص إلى جميع هؤلاء الذين يعملون في بلد نام ، دون أن يكونوا اقتصاديين ؛ لذا لم نتردد في الاكثار من التعاريف الأساسية التي تعتبر معروفة من قبل الاختصاصيين، وقمنا بصياغة مقدمة عامة في الاقتصاد من خلال دراسة التخلف.

ان هذا الكتاب أداة للعمل والفعل. ولقد تبلورت صياغته خلال الاحتكاك مع هؤلاء الذين قدموا من العالم الثالث إلى فرنسا لدراسة مشاكل التخلف أو ذهبوا منها إليه . إن ظروف العالم الثالث بالغة التنوع والاختلاف ، لذا فمن الصعوبة بمكان الاحاطة بها في بضع مئات من الصفحات ؛ وان الوصف الذي قدمناه عن التخلف ليس له من غرض سوى إلقاء بعض الضوء على الظروف العامة لبلد ، يهم القارىء دراسته ؛ لذا ينبغي على القارىء ألا يبقى سلبياً وينتظر أن يقدم له هذا الكتاب ما يسمح له بمعرفة كل شيء عن البلد المعني .

ولقد قدمنا تحليلات مقتضبة تتناول سياسات التنمية . وبما أن على كل بلد أن يشق طريقه الخاص في التنمية ، لذا فان الهدف الأساسي للآراء الواردة في البابين الأخيرين من هذا المؤلف هو فهم الأبعاد الحقيقية للتنمية وصياغة بعض فرضيات للعمل .

مدخل

التخلف هو أكثر مشاكل عصرنا أهميــــة وخطورة . فإما ان نقهر البؤس والمجاعة من اليوم وحتى نهاية هذا القرن ؛ وإما ألا تكون البلدان الصناعية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، أكثر من جُزيرات مزدهرة ، لا يمكن أن تصمد إلا بواسطة القوة الذرية .

منذ زمن وتوزيع الثروات شديد التفاوت في العالم : ٣٠٫٢ ٪ من سكان العالم يستحوذون على ٧٥٫٥ ٪ من الدخل العالمي . وتستحوذ أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وحدهما ، وتبلغ نسبة سكانها ١٥٫٥٪ من سكان العالم ، على ٥٣٫٥ ٪ من الدخل العالمي . في حين لا يبقى لآسيا ، التي تبلغ نسبة سكانها ٥٠٫٢ ٪ من سكان العالم ، سوى ١٣٫٧ ٪ من الدخل العالمي . (أنظر الجدول رقم «١») .

وفي العقود القريبة القادمة سيزداد عدد الفقراء بسرعة خارقة . إننا نشهد أضخم انفجار سكاني (ديمغرافي) في جميع العصور . ويقدر بأن سكان العالم الذين كانوا في حدود (٥٠٠) مليون في عام ١٦٥٠ و (٧٠٠) مليون في عام ١٧٥٠ قد تجاوزوا الـ (١٢٠٠) مليون في عام ١٨٥١ . وبعد قرن تضاعف سكان العالم ، فأصبحوا ما يقرب من (٢٤٠٠) مليون في عام ١٩٥١ . وفي عام ١٩٦٣ بلغ عدد سكان العالم (٣١٦٠) مليون ، أي بتزايد معدله ٩ ٪

جدول رقم «١» ـــ توزيع الدخل العالمي في الستينات

	النسبة المئوية للسكان			النسبة المئوية من الدخل العالمي		
البلدان المتقدمة :	**٣٠٫٢**			**٧٥٫٥**		
الغربية :		١٩٫٧			٥٨٫٧	
أوربا الغربية			٨٫٧			٢٢
الولايات المتحدة وكندا			٧٫٨			٣١٫٥
بلدان أخرى			٤٫٢			٥٫٢
الشيوعية :		١٠٫٥			١٦٫٨	
الاتحاد السوفياتي			٧٫٢			١٢٫١
أوربا الشرقية			٣٫٣			٤٫٧
العالم الثالث :	**٦٩٫٨**			**٢٤٫٥**		
آسيا :		٥٠٫٢			١٣٫٧	
بلدان شيوعية			٢٤٫١			٦٫٩
بلدان غير شيوعية			٢٦٫١			٦٫٨
أفريقيا :		٦٫٩			١٫٩	
أمريكا اللاتينية :		٧			٥٫١	
الشرق الأوسط :		٣٫٥			١٫٧	
أوربا المتخلفة :		٢٫٢			١٫٩	

خلال خمس سنوات . وفي نهاية هذا القرن سيتجاوز عدد سكان العالم (٦) مليارات نسمة .

الجدول رقم (٢) ــ سكان العالم حالياً وتوقعات المستقبل

(بالملايين)

	١٩٦٥		١٩٨٥		٢٠٠٠	
بلدان متخلفة :						
أمريكا الجنوبية	٢٤٤		٤٢٢		٦٣٢	
أفريقيا	٢٤٩	٦٩٪	٤١٥	٧٤٪	٦٧٠	٧٧٪
آسيا (عدا اليابان)	١٨٠٢		٢٨٢٦		٣٥٥٤	
بلدان متقدمة :						
بلدان ذات اقتصادقائم علىالسوق	٧٢٧	٣١٪	٩٠٦	٢٦٪	١٠١١	٢٣٪
الاتحاد السوفياتي واوربا الشرقية	٣٣٣		٤١٥		٤٩٧	
العالم كافة :	٣٣٥٥	١٠٠٪	٤٩٨٤	١٠٠٪	٦٣٦٤	١٠٠٪

حتى عـــام ١٩٢٠ كان سكان البلدان الغنية هم الذين يتزايدون بالوتيرة الأسرع . أما بعد ذلك التاريخ فقد انقلبت هذه الحركة تدريجياً ، وأصبحت معدلات التزايد في البلدان الفقيرة هي الأعلى .

ومن جهة أخرى فان التفاوت بين الأغنياء والفقراء مــــا انفك في تزايد . ليس لدينا إحصاءات تغطي سكان العالم كله حول هذا الموضوع ، ومع ذلك فان الاحصاءات المتعلقة بالبلدان غير الشيوعية تبدو مقنعة . في عام ١٩٥٠ كان الناتج الأهلي الاجمالي للفرد في البلدان المتقدمة غير الشيوعية يعادل (١٠٫٣) أمثال ما كان عليه ذلك الناتج في بلدان العالم الثالث غير الشيوعي . وفي عــام

١٩٦٠ أصبح (١٠٫٨) أمثال ، وفي عام ١٩٧٠ سيصبح (١١٫٥) مثلاً على الأقل . ومن عام ١٩٥٠ — ١٩٧٠ فان الزيادة التي تصيب التفاوت بين النواتج الأهلية الاجمالية تعادل أربعة أمثال الناتج الأهلي الاجمالي للبلدان المتخلفة عام ١٩٧٠ . (أنظر الجدول رقم «٣») .

أما الأرقام المتعلقة بتزايد الانتاج الغذائي فأكثر مدعاة للقلق . فمنذ عدة سنوات لم يكن تزايد الانتاج الغذائي للفرد في البلدان المتخلفة أعلى من تزايد السكان . كما أن تفوق تزايد الانتاج الغذائي على تزايد السكان أخذ يتدهور في البلدان المتقدمة ؛ وفي أمريكا الشمالية أصبح تزايد الانتاج الغذائي أدنى من تزايد السكان . وان الدراسات الجارية في المنظمات الدولية تثبت أننا لسنا أمام ظاهرة عابرة . فاذا لم نتوصل إلى قلب الاتجاه الراهن ، فمن المفروض أن يواجه العالم عام ١٩٨٠ مجاعة لم يسبق لها مثيل .

وهذه الحالة لا يمكن أن تطاق إنسانياً ، كما أنها انفجارية سياسياً . واليوم، توجد جماهير غفيرة تعاني الفقر وتهددها المجاعة . هذا الأمر ليس بجديد ، إلا انه يغدو مدعاة للفضيحة عندما يمكن لمثل هذه الحالة أن تستمر في الوقت الذي ينطلق فيه الانسان لغزو الفضاء . أما الأمر الجديد فهو ان الجماهير البائسة أصبحت تعي الآن ظروفها وترفض أن تبقى راسفة فيها . وإذا كانت الوسائل التقنية لم تتح نشر التقدم الاقتصادي في كل مكان ، إلا أنها عرّفت بنتائج هذا التقدم ، إذ تعرض الأفلام الأوربية والأمريكية أمام الجماهير الآسيوية أو الافريقية أو الأمريكية اللاتينية مباهج طرز من الحياة لم تكن تخطر لها على بال . كما بيّن لها تجوال السياح ، بصورة ملموسة ، ما هو عليه مستوى معيشة الأغنياء. وفضلاً عن ذلك فان المدنية التقنية قد حملت معها إيديولوجية المساواة، في حين أن الامتيازات القديمة كانت تبرر إخضاع المستضعفين بتعليلات غير عقلانية وخرافية . ففي عالم التقنية ، الوظائف هي وحدها التي يمكن أن تأخذ طابع التسلسل الهرمي ، والمساواة في الحقوق أمر معترف به ، وفي كل الأحوال

جدول رقم «٣» ـ الناتج الاهلي الاجمالي للبلدان غير الشيوعية

	المجموع (بمليارات الدولار)			متوسط الدخل للفرد (بالدولار)			وسطي معدل النمو للفرد		
	١٩٥٠	١٩٦٠	*١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٥٠/٦٠	١٩٥٥/٦٠	١٩٦٠/٦٤
بلدان متقدمة	٦٢١،٨	٩٢٠،١	١٣٢٠	١٠٨٠	١٤١٠	١٨٢٥	٢،٧	٢،١	٣،٨
بلدان متخلفة	١١٠،٣	١٦٩،٨	٢٦١	١٠٥	١٣٠	١٥٩	٢،٢	٢،١	١،٥
التفاوت	٥١١،٥	٧٥٠،٣	١٠٥٩	٨٧٥	١٢٨٠	١٦٦٤	٠،٥	٠	٢،٣

* جرى حساب تخمينات عام ١٩٧٠ بالاستناد الى معدل النمو الوسطي الذي تحقق بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ . والحال ان هذه فرضية متفائلة ، كما بينت المعدلات التي تحققت بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٣ .

لا أحد يستطيع أن يمنع امرءاً من أن يأمل بالوصول إلى وظيفة أعلى من وظيفته. ولأول مرة في تاريخ الانسانية شرعت بالتحرك جماهير فلاحية ضخمة (لأن البلدان المتخلفة هي بلدان فلاحية) وأخذت تهجر قدريتها التقليدية .

اننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة عالمية ثورية مشابهة لظاهرة عام ١٧٨٩ : ان مليارات من البشر ترفض أن تكون لا شيء ، وهي تلحّ في طلب حقها في الحياة وفي استقلال اقتصادي كامل ، وبحقها في أن يكون صوتها مسموعاً في المؤتمرات الدولية ؛ وهذا هو **العالم الثالث** . ومن قلب التيار القومي ، الذي قام بهدم الامبراطوريات الاستعمارية ، تنبعث كل هذه الاحتجاجات التي كانت نئيماً ، والتي تشتد يوماً بعد الآخر .

ليس التخلف أكثر مشاكل عصرنا الاجتماعية والاقتصادية خطورة فحسب ، بل هو أخطر مشكلة سياسية بالنسبة لجميع العصور . ليس بالامكان حلها بواسطة الاحسان ، كما ان أية إجابة فردية ليست ملائمة ومواتية ، وكل معركة ضد الجوع تقتصر على استرحام قلوب الأغنياء ليست ناجعة . ان التخلف مشكلة سياسية ، لا يمكن أن تحل إلا عبر تغييرات عميقة في البُنى الاقتصادية والاجتماعية والعقلية . إننا بحاجة إلى مزيد من الواقعية ، أكثر مما نحن بحاجة إلى العواطف الطيبة .

الجدول رقم (٤) ــ معدل ولادات سكان العالم ووفياتهم وتزايدهم

(لكل ١٠٠٠ نسمة)

	متوسط ١٩٦٠ – ١٩٦٤		تزايد السكان (بما في ذلك الهجرة)			
	الولادات	الوفيات	١٩٣٠ – ٤٠	١٩٤٠ – ٥٠	١٩٥٠ – ٦٠	١٩٦٠ – ٦٤
افريقيا	٤٧	٢٣	١٢,١	١٧	٢٣	٢٤
امريكا الوسطى	٤٤	١٢	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٧	٣٢
امريكا الجنوبية	٣٧	١٣	٢٠	٢٠,٣	٢٣	٢٥
آسيا	٣٨	٢٠	١٣,١	١٤,٤	١٩	٢٢
امريكا الشمالية	٢٣	٩	٨,١	١٤,٤	١٦	١٦
أوربا	١٩	١٠	٧	٣,٧	٨	٩
الاتحاد السوفياتي	٢٣	٧	٩,١	-٥,٧	١٧	١٥
أوقيانوسيا	٢٧	١٠	٨,٧	١٥	١٥	٢٢

الباب الأول

ما التخلف ؟

عُرِّف العالم الثالث ، أحياناً ، بأنه مجموعة البلدان التي أصابت انجازات اقتصادية متفاوتة عما أصابته البلدان المتقدمة . عندئذ يغدو التخلف مجرد مسألة درجية ، مجرد عتبة لم توطأ بعد ؛ كأن يكون الدخل الذي يقل عن (٥٠٠) دولار للفرد في العام . ومن خلال هذا المنظور حاول البعض تقديم عدد من المؤشرات والعناصر الوصفية التي تميز هذه الحالة . وكانت هذه طريقة إحصائية في تناول المشكلة .

وبصورة تدريجية ُبني على أساس هذه النظرة الاحصائية نظرة بنيوية . فيؤخذ بعين الاعتبار عندئذ الطبيعة لا الدرجة فحسب : فمن بلد متقدم إلى آخر متخلف يكون الاقتصاد والمجتمع مختلفين اختلافاً أساسياً من حيث البُنى .

ان هذه الطريقة هي تقريباً كمحاولتنا قياس المسافة التي تفصل بين سيارة انتجتها معامل « رينو » عام ١٩٠٠ وبين أحدث سياراتها : فالفروق بين السيارتين ، فيما يتعلق بالسرعة واستهلاك المحروقات ، لا تعطينا سوى فكرة مبسطة . وما ينبغي فحصه هو المحرك ؛ وعندئذ يظهر التفاوت في الانجازات على أنه اختلاف في البنية .

الفصل الأول

النظرة الاحصائية

سنحاول أن نحدد بدقة الحالة الراهنة للبلدان المتخلفة عبر مقارنة عدد من المعطيات الاحصائية المتعلقة بالبلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث . وبواسطة هذه النظرة ، سنتمكن من الاحاطة ببعض المظاهر ، وبذل الجهد للتصدي لواحدة من أكبر ظواهر العقد الأخير ومعاينتها ، والتي تتمثل بكون جيشان الآمال قد سبق الثورة الاقتصادية . والحقيقة أن الاستقلال وبرامج التنمية قد أثارت أملاً في حياة أفضل ، لم تستطع الانجازات الاقتصادية أن تلبيه . بيد أن المؤشرات الاحصائية لا تعرفنا على أسباب التخلف إلا على نحو مبسط وضعيف؛ وذلك لأن الدراسة الوصفية غير كافية ، لذا يغدو ضرورياً القيام بتحليل يفتش عن الأسباب ، لكي يتاح لنا القيام بعمل ناجع ضد التخلف . ومع وعينا بعدم كفاية النظرة الاحصائية إلا أننا سنقدمها في ثلاثة ميادين : الديمغرافي ، الاجتماعي ، الاقتصادي .

الجدول رقم (٥) ـ معدل وفيات الاطفال (١٩٦٥)

بلدان متقدمه	المعدل	بلدان من العالم الثالث	المعدل
الاتحاد السوفياتي	٢٨	ألبانيـــا	٨٦,٨
المانيا (الغربية)	٢٣,٣	غواتيمالا	٩٤,٦
فرنسا	٢٢	شيلي (١٩٦٤)	١١٤,٢
الولايات المتحدة	٢٤,٧	سيلان (١٩٦٢)	٥٢,٨
البلدان الواطئة	١٤,٤	البرتغال	٦٤,٩

الجدول رقم (٦) ـ عدد الاصابات المسجلة
عن الجدري والطاعون ، الكوليرا ١٩٥١ ـ ١٩٦٢

	الجدري	الطاعون	الكوليرا
١٩٥١	٤٨٩,٩٢٢	١٥,٠٢٥	١١٦,٦٥٢
١٩٥٣	٨٤,٧٤٠	٧,٣٢٣	٢٣٣,٩٢٢
١٩٥٥	٨٣,٦٢٧	١,٣١٢	٤٠,٤٠٠
١٩٥٧	١٥٤'٤٤٦	٦٨١	٦٤,٩١٠
١٩٥٩	٧٧,٩٦٠	٢٩٤	٤٢,٧٤٩
١٩٦٢	٨٢,٤٣١	١٤٤٣	٤٣,٨٦٥

لقد أدى دخول الطب والوقايـــة الصحية ، وان بشكلها البدائي ، إلى نقص جدي في الوفيات. وعلى العكس، فقد بقي معدل الولادات على مستوى مرتفع. ولقد أدى اقتران هاتين الظاهرتين إلى خلق معدل عـــالٍ في التزايد السكاني ، الذي يظهر وكأنه الخاصة المميزة العامة لبلدان العالم الثالث .

ان معدلات التزايد السكاني في البلدان المتقدمة هزيلة ، في حين ان المعدل العام للتزايد الذي أصابه العالم الثالث بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ يضاعف سكان العالم الثالث خلال خمس وعشرين سنة . انه لانفجار ديمغرافي حقيقي . ويجدر أن نلاحظ هنا أن هذه الظاهرة حديثة ؛ وبالمقابل فان التخلف كان أمراً عيانياً عام ١٩٠٠ ،ولكن التزايد السكاني في ذلك الحين،في البلدان المتقدمة، كان موازياً للتزايد السكاني في العالم الثالث .

إذن ، فالنمو الديمغرافي ، كظاهرة حديثة ، يزيد مشكلة التخلف تعقيداً ، دون أن يغيرها تغييراً أساسياً .

٢ — التزايد السكاني والتنمية

هذا التمهيد الاحصائي يسمح لنا ان نتفحص كيف يمكن للتزايد السكاني ان يمارس تأثيره على التنمية .

لنشر أولاً إلى أن التزايد السكاني يمكن أن يكون عامـــلاً في التنمية : في الحقيقة ان نمو الانتاج يزداد سرعة بقدر ما تكون نسبة السكان العاملين كبيرة. ففي مستويات تقنية متساوية ، تكون القدرة الاقتصادية لبلد ما متناسبة مع عدد الأيدي التي تعمل . فضلاً عن ذلك فان فتوّة السكان تعتبر عاملاً هاماً في دينامية الأمة . ولهذا فان معدل الولادات المرتفع في فرفسا بعد الحرب كان بلا جدال عاملاً لا ينكر في استئناف النهوض الاقتصادي .

بيد أن هـــذا الأثر الايجابي المفيد لا يظهر إلا إذا ترافق مع وجود امكانية للتنمية . لذا فان ثمة اقتصاديين قد انتهوا إلى الاعتقاد بأن التزايد السكاني في بلد متخلف يمكن أن يكون كابحاً للتنمية بدلاً من أن يكون حاثــّاً لها . كان « مالتوس » أول من بشّـر بذلك . لقد كان يعتقد أن من غير الممكن أبداً أن تزيد نسبة الانتاج أكثر من نسبة الاستهلاك . ولقد تلقف فكرتـــه من جديد عدد من معاصرينا . وتتلخص نظريتهم على الوجـــه التالي : لكي يتم انطلاق الاقتصاد يقتضي أن يكون معدل تزايد الدخل أعلى ، على نحو كافٍ ، من معدل تزايد السكان . عندئـــذٍ يمكن لمستوى المعيشة أن يتحسن ، مع ترك فائض للاستثمار . مثلاً : ان تزايداً سكانياً بمعدل ٢ ٪ يُنقص من تزايـــد للانتاج يبلغ معدله ٥٪ ، يمكن أن ينجم عنه ارتفاع في مستوى المعيشة بمعدل ١ ٪ في السنة ، أما ما يتبقى من تزايد الانتاج (٢ ٪) فيستخدم لاقامة المصانع وشق الطرق وبناء الجسور والمدارس الخ .

انه لأمر لا جدال حوله ، أن معدلاً مرتفعاً للولادات يطرح مشاكل خطيرة على العالم الثالث . وان تحديد النسل ليس مشكلة زائفة وهمية ، إلا أنه ينبغي التمعن جيداً في دلالاتها .

سيتم تحديد النسل ، وينبغي أن يتم ، إنْ عاجلاً أم آجلاً . إن التنمية تغير العقلية ، لأنها تجعل من السيطرة على الطبيعة القاعدة الذهبية للسلوك الانساني ، وترفع مستوى المرأة وتبرز حاجات الطفل . وفي هذه الحالة تظهر الرقابة على النسل كمتطلب انساني أساسي . وإذا وضعنا جانباً حالة اليابان ، فان كل تطور صناعي قد أدى تلقائياً إلى تحديد النسل . ففي الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي كانت معدلات الولادات متماثلة في الواقع ، رغم ان الخيـــار النظري لكل منهما مختلف عن الآخر ، حول هذه المشكلة .

وفضلاً عن ذلك ، فان من غير الممكن أن نتصور التزايـــد الراهن لسكان العالم الثالث مستمراً بلا توقف . وعلى هذا فلو ان الاكوادور تحافظ حتى عـــام

٢٢٠٠ على المعدل الراهن لتزايدها السكاني البالغ ٣,١ ٪ في السنة ، لأصبح عدد سكانها ، الذين تجاوزوا الخمس ملايين نسمة بقليل عام ١٩٦٠، ما يقارب العشر مليارات نسمة ، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف سكان العالم الآن ، محشورين في مساحة قدرها ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع .

ومن جهة أخرى ، إذا لم نتوصل إلى زيادة الانتاج الغذائي قبل عام ١٩٨٠، فان من المرجح أن يشهد العالم المجاعة . والحقيقة أنه منذ عام ١٩٦٥ أصبح معدل تزايد مجموع سكان العالم أعلى من المعدل السنوي لتزايد الانتاج الغذائي العالمي .

ومع ذلك ينبغي التسليم بأن تحديد النسل ، حتى وان كان ضرورياً ، لا يعادل التنمية . ان تحديد النسل غالباً ما يكون نتيجة أكثر من كونه سبباً . وبالفعل :

١ – ليس لانخفاض معدل الولادات من انعكاس على الاستثمارات إلا بعد عشرين أو ثلاثين سنة . وبالنسبة لمستوى منخفض من النمو ، فان الهياكل التحتية للاقتصاد [١] ، التي ينبغي أن تقام ، تبقى هي نفسها .

٢ – في بعض البلدان تكون قلة كثافة السكان، هي نفسها، سبباً للتخلف . وثمة مناطق في افريقيا وامريكا اللاتينية يمكن أن تكون مواردها أحسن استثماراً لو أنها كانت أكثر سكاناً . ويبدو واضحاً ان المشاكل الديمغرافية لهذه البلدان لا يمكن أن تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها مشاكل بعض دلتات الأنهار في آسيا .

---

(١) يطلق اسم الهياكل التحتية للاقتصاد (Infrastructures) على التجهيزات (كالطرقات والاقنية والجسور والطرق الحديدية والمرافىء والمطارات والمدارس والمستشفيات) التي لا تقوم بدور انتاجي مباشر ، وانما تسهل اعمال الانتاج القومي في مجموعها .

٣ ــ أخيراً وبوجه خاص ، ينبغي ألاّ ننسى ان انخفاض معدل الولادات ، أياً كانت الأساليب المستخدمة لتحقيقه ، مرتبط بتغيير كامل للعقلية ، يتمثل بتحرير المرأة ، ووعي حاجات الطفل ، وروح السيطرة على الطبيعة . وبدون هذا التغيير الاجتماعي فان جميع التدابير الهادفة إلى تخفيض النسل مهددة بأن تؤول إلى الاخفاق، ويفترض في الحملات من أجل الرقابة على النسل ، ان تترافق دوماً مع حملات تربوية ومعارك لترقية المرأة .

القسم الثاني

النظرة الاجتماعية

سنقوم بصياغة هذه النظرة عبر دراسة مشاكل الصحة والتغذية والتعليم والعِمالة .

١ ــ الصحه

يبدو ، بصورة عامة ، ان وقاية صحية بدائية وحالة صحية سيئة تميزان قسماً كبيراً من العالم الثالث . ولقد استخدمت مؤشرات مختلفة لتحديد هذه الحالة . وأكثر هذه المؤشرات استخداماً هي معدل وفيات الأطفال وعدد السكان بالنسبة لكل طبيب .

ومع ذلك فقد تحقق تقدم هام منذ عشر سنوات ، وبخاصة على صعيد أمراض الجماهير .

الجدول رقم (٥) ـ معدل وفيات الاطفال (١٩٦٥)

بلدان متقدمه	المعدل	بلدان من العالم الثالث	المعدل
الاتحاد السوفياتي	٢٨	ألبانيا	٨٦,٨
المانيا (الغربية)	٢٣,٣	غواتيمالا	٩٤,٦
فرنسا	٢٢	شيلي (١٩٦٤)	١١٤,٢
الولايات المتحدة	٢٤,٧	سيلان (١٩٦٢)	٥٢,٨
البلدان الواطئة	١٤,٤	البرتغال	٦٤,٩

الجدول رقم (٦) ـ عدد الاصابات المسجلة
عن الجدري والطاعون ، الكوليرا ١٩٥١ ـ ١٩٦٢

	الجدري	الطاعون	الكوليرا
١٩٥١	٤٨٩,٩٢٢	١٥,٠٢٥	١١٦,٦٥٢
١٩٥٣	٨٤,٧٤٠	٧,٣٢٣	٢٣٣,٩٢٢
١٩٥٥	٨٣,٦٢٧	١,٣١٢	٤٠,٤٠٠
١٩٥٧	١٥٤‘٤٤٦	٦٨١	٦٤,٩١٠
١٩٥٩	٧٧,٩٦٠	٢٩٤	٤٢,٧٤٩
١٩٦٢	٨٢,٤٣١	١٤٤٣	٤٣,٨٦٥

ولكن هل يمكن اعتبار الظروف الصحية السيئة سبباً للتخلف ؟ من المؤكد أن انساناً قد تحول إلى متحف جرثومي لا يقدم سوى مردود سيء . وعندما يقضى على الملاريا في منطقة ما ، فان الانتاجية ستتحسن بموازاة ذلك . إذن يمكن ، جزئياً ، اعتبار المرض سبباً للتخلف ، إلا أنه سبب محدود . ان التحسين العميق للحالة الصحية لا يمكن في الحقيقة تحقيقه بوسائل الوقاية الصحية والطبية فحسب . ففضلا عن ايجاد تجهيزات الوقاية الصحية ، فان الحالة الصحية للأمة انما ترتبط بالذهنية العقلانية وبالتربية ، وذلك

الجدول رقم (٧) ـ الخدمات الطبية (عام ١٩٦٢)

لكل ١٠٠،٠٠٠ نسمة

	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية	المجموعة الاقتصادية الاوربية مع بريطانيا
الاطباء	٤	٦	٥٦	١٢١
العاملون بالتمريض	١٨	٢٠	٤٧	١٨٦
الاسرّة (في المشافي وغيرها)	١٥٣	١٠٠	٣١٦	١٠٩٠

لأنه إذا تم التوصل إلى تحسينات ملموسة على مستوى الأوبئة الكبيرة ، فان الانتقال إلى مستوى أعلى يفترض تربية وذهنية عقلانية ووقاية صحية لا يمكن أن تأتي سوى كنتيجة للنمو والتطور . فليس طباً ما لا يمر عبر النمو ، وذلك لأن بناء المستشفيات الفخمة لا يحسن المستوى الصحي ، لأن طباً لاصقاً من فوق على بلد « متخلف » سرعان ما يُحد تطوره . ومن الأنسب تعليم السكان كيف

الجدول رقم (٨) ـ تطور التغذية المتاحة (متوسط ما يصيب الفرد)

	الحـــريرات			البروتينات الحيوانية (بالغرام)		
	١٩٤٨ — ٤٩	١٩٥٧—١٩٥٩	١٩٦٣ — ٦٤*	١٩٤٨ — ٤٩	١٩٥٧ — ٥٩	١٩٦٣ — ٦٤
سيلان	١٩٩٠	٢٠٣٠	٢١٠٠	٨	٩	٨
باكستان	٢٠١٠	١٩٨٠	٢٢٢٠	٨	٧	١٠
الهنـــد	١٦٣٠	١٩١٠	١٩٩٠	٥	٦	٦
البرازيـــل	٢١٨٠	٢٥٩٠	٢٨٥٠	١٥	١٨	١٩
شيلي	٢٣٧٠	٢٣٨٠	٢٣٧٠	٢٣	٢٩	٢٩
الارجنتين	٣٢٤٠	٣٠٩٠	٢٦٦٠	٦٦	٥٧	٥٣
فرنسا	٢٨٠٠	٢٩٤٠	٣٠٧٠	٤٠	٥٢	٥٨
بريطانيا	٣١٧٠	٣٢٨٠	٣٢٨٠	٤٥	٥١	٥٤
الولايات المتحدة	٣١٨٠	٣١١٠	٣١١٠	٦١	٦٥	٦٦
ايطاليا	٢٣٥٠	٢٥٧٠	٢٨١٠	١٩	٢٧	٣٢

يستخدمون جهاز ترشيح الماء وعدم التبول في الأمكنة التي سيجري الاستقاء من مائها لأجل الشرب .

٢ – المستوى الغذائي

ان المستوى الغذائي للعالم الثالث هو بصورة عامة أدنى من مستوى البلدان المتقدمة (أنظر الجدول رقم «٨») .

تقدم هذه الأرقام دلالة بالغة على التفاوت في معدل التزايد الغذائي : ان البلدان الصناعية هي التي حققت الزيادة الأكبر في استهلاكها .

ولكننا هنا أيضاً أمام أثر من آثار التخلف ، أكثر من أن نكون أمام سبب من أسبابه . والحقيقة ان عدم الكفاية الغذائية ، كما رأينا من قبل ، ذات طابع نوعي بصورة رئيسية ، وان نظاماً غذائياً ملائماً هو حصيلة تربية غذائية وتنوع في الزراعة ، قبل أن يكون مجرد زيادة في الانتاج . إذن ليس فقط بتحويل الفوائض الزراعية ستحل المشكلة ؛ لأن التنمية الغذائية تمر عبر التنمية فحسب .

٣ – التعليم

من الممكن اعتبار ضعف مستوى التعليم أحد علائم التخلف . وحتى إذا استمرت وتيرة التقدم التي أصابها العالم الثالث ما بين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، وهي هامة ، فانه يظل متأخراً جداً عن البلدان الصناعية (أنظر الجدول رقم «٩») .

على انه إذا كان صحيحاً أن ضعف مستوى التعليم يمكن أن يكون واحداً من أسباب التخلف ، إلا أنه ينبغي أن نعلم أن محو الأمية لا يعني التنمية

الجدول رقم (٩) ـ معدل وجود الاطفال في المدارس

(٪ من مجموع الأطفال لسنّ معين) في ١٩٦٢

	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية	بلدان السوق المشتركة الست مع بريطانيا
المرحلة الابتدائية (من سن ٥ — ١٤)	٤٠	٧٨	٧٥	١٠٠
المرحلة الثانوية (من سن ١٥ — ١٩)	٣	١٠	١٢	٦٢
مرحلة التعليم العالي (من سن ٢٠ — ٢٤)	٠٫٤	٢٫٦	٣٫٣	١٤٫٢

بالضرورة . فليس لمحو الأمية من قيمة إلا إذا اندرج ضمن مجموعة التدابير المرتبطة بالتنمية. عنون ر . ديمون R. Dumont أحد فصول كتابه: « **افريقيا اساءت الانطلاق** » كما يلي : « إذا ذهبت اختك إلى المدرسة ، فانك ستأكل قلمك » . لقد حذر الافريقيين من تعليم يدفع بالشبيبة الريفية الى هجر العمل في الأرض. والحقيقة أنه عندما يعلم هؤلاء القراءة والكتابة باعطاء الأمور المجردة الأولوية على الأمور المعاشة، وعندما يجري تعليم الناس القراءة والكتابة دون أن يكون مصحوباً بخلق فرص عمل في الصناعة، ودون فتح المجال لامكانية تقدم زراعي، ودون تحسين البنيات الزراعية ، بحيث يتيح للشبيبة بالبقاء في الأرض دون أن تظهر

الجدول رقم (١٠) نسبة الاميين

من السكان البالغين الخامسة عشرة فما فوق

بلدان متقدمة	النسبة المئوية	بلدان من العالم الثالث	النسبة المئوية
ايطاليا (١٩٥١)	١٤,١	مصر (١٩٦٠)	٨٠,٥
فرنسا (١٩٤٦)	٣,٦	الهند (١٩٦١)	٧١,٢
اليابان (١٩٦٠)	٢,٢	البرازيل (١٩٥٠)	٥٠,٦
الولايات المتحدة (١٩٥٩)	٢,٢	المكسيك (١٩٦٠)	٣٤,٦
الاتحاد السوفياتي (١٩٥٩)	١,٥	يوغوسلافيا (١٩٦١)	٢٣,٥

المصدر : اليونسكو ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٦٣

بمظهر من سقط إلى مرتبة أدنى ، فان هؤلاء الذين أصابوا قسطاً من التعليم يصبحون موظفين . وتتجه زراعة المواد الغذائية الحيوية إلى التلاشي رويداً رويداً . وفي بعض الأحيان لا يبقى من يشتغل بهذه الزراعة إلا النساء الأميات .

إذن فمحو الأمية ليس مطلباً كافياً بحد ذاته، بل ينبغي أن يندمج ويتكامل مع كل المجهود الذي يبذل في سبيل التنمية .

٤ – العمالة

بلدان العالم الثالث غالباً ما تكون بلدان العاطلين عن العمل . والواقع ان البطالة فيها ترتدي غالباً شكل عمالة ناقصة . ان قسماً كبيراً من الفلاحين لا يتمكن من العمل بصورة نافعة طوال العام كله . ان فلاحي العالم الثالث ناقصو عمالة .

ومن جهة أخرى ، فقد أثار التقدم التقني وأسطورة المدينة هجرة ريفية ضخمة ، دون أن تكون على صلة بحاجة المدن إلى السكان العاملين . ودُفعت الصناعات القائمة إلى استخدام المزيد من الشغيلة ، دون أن تكون بحاجة ماسة إليهم ؛ ولأن الأجور بالغة الانخفاض لذا لا يستشعر المستخدِمون الحاجة لتشغيل اليد العاملة لحسابهم بصورة فعلية : حيث توجد ضرورة لتشغيل عامل واحد ، يجري تشغيل عاملين . وهذه الظاهرة ليست خاصة بالصناعة وحدها ، بل تمتد إلى الأنشطة المدينية كافة ، وبخاصة التجارة والادارة . ومن المشاهد ، فضلاً عن ذلك ، تكاثر أعمال طفيلية في جميع مدن العالم الثالث ، كماسحي الأحذية وساحبي الدراجات [1] والبغايا والباعة المتجولين ، الخ ، حيث تشكل مثل هذه الأعمال صمام أمانٍ للبطالة في المدن . وفي هذه الحالة تكون العمالة الناقصة في الريف قد تحولت إلى عمالة ناقصة في المدن .

تلقي هذه الظاهرة الضوء على أحد الأسباب العميقة للتخلف : ان تزايد السكان في المدن ليس موصولاً بتزايد السكان في الريف ؛ وبالمقابل : ان عدم

Les cyclopousseurs - 1

التناسق بين الهجرة الريفية وحاجات اليد العاملة في المدينة هو وجـه خاص لهذه الحالة ؛ وهذا هو التخلـّع الذي سنقوم بفحصه فيما بعد بالتفصيل .

القسم الثالث

النظرة الاقتصادية

لم نستخدم ، حتى الآن ، سوى المؤشر الديمغرافي والاجتماعي ، في حين أن التخلف هو مشكلة اقتصادية إلى حد كبير . وبصورة عامة فان الاحصائيين ، عندما يريدون وصف خصائص التخلف الاقتصادية ، يأخذون بعين الاعتبار ما يلي :

- متوسط الدخل أو الناتج للفرد .
- توزيـع السكان .
- تركيب الصادرات .
- ضعف الاستثمارات .

فلنر إذن فحوى هذه المؤشرات المختلفة .

١ – متوسط الدخل والناتج للفرد

في « مدخل » الكتاب سبق لنـا استخدام مؤشر من هذا الطراز ، الذي كشف عن تفاوت كبير ، وما انفك يكبر ، بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة .

وفي بعض الأحيان ، أراد البعض أن يجعل من هذا المؤشر معياراً مطلقاً للتخلف :

إذا كان متوسط الدخل القومي للفرد يزيد عن الـ (٥٠٠) دولار ، فاننا نكون بصدد بلد متقدم .

ويعتبر البلد سائراً في طريق النمو إذا كان من (٢٥٠) إلى (٥٠٠) دولار .

ويعتبر البلد متخلفاً إذا كان من (١٠٠) إلى (٢٥٠) دولار .

أما إذا كان الدخل أقل من (١٠٠) دولار فيعتبر غير متطور .

ومن الناحية العملية إذا كان ممكناً ، عند الاقتضاء ، استخدام متوسط الناتج أو الدخل للفرد لمقارنة ثروات كل من البلدان المتقدمة والمتخلفة ، لكن الدلالة الاقتصادية لهذه المؤشرات تبقى شديدة الالتباس . وبالفعل :

١ – ان المجموعات [1] التي تكوّن الدخل القومي إنما تحسب وفق أسعار السوق وضمن اقتصاد واسع الانفتاح على السوق . ولكن عندما يتحقق قسم كبير من الأنشطة ، في اقتصاد ما ، بهبات مجانية ، بالتعاون المتبادل أو بالارتباط بالحياة العائلية ، لا يعود من الممكن اجراء تقويم حسابي لقطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي . وعلى هذا فان عدداً لا بأس به من القطاعات ، في بلد متخلف ، تفلت من التقييم بأسعار السوق . إن ضعف الناتج أو الدخل إنما يقيس ، عملياً ، ضعف الانفتاح على السوق ، ولا يحيط كلياً بمستوى معيشة السكان .

٢ – لا يأخذ بالحسبان امكانات التنمية . وعلى هذا فان متوسط الدخل القومي للفرد ، في الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الأخيرة ، كان أقل من (٥٠٠)

Les agregats - 1

الجدول رقم (١١) ـ متوسط الدخل القومي للفرد

في المجموعات الجغرافية – الاقتصادية الكبيرة عام ١٩٦٣

	دولار
البلدان المتقدمة	
أوربا الغربية	١٤٧٢
أوقيانوسيا	١٥١٣
الولايات المتحدة	٢٧٩٠
كندا	٢٠٤٨
اليابان	٦١٣
افريقيا الجنوبية	٥٩٨
الكتلة الشيوعية	
الاتحاد السوفياتي	٩٨٦
أوربا الشرقية	٨٢٥
الصين	١٦٧
كوريا الشمالية	٢١١
فييتنام الشمالية	١٩٩
بلدان متخلفة	
افريقيا	١٦٤
أمريكا اللاتينية	٤٢٥
آسيا	١٥٤
أوربا	٥٠١
الشرق الأوسط	٢٥٧

دولار ؛ إلا أن جميع البنى التي تفتح المجال للتنمية كانت قائمة. ولكن الموقف يختلف بصورة جذرية في بلد يحصل على نفس الدخل ولكنه متخلف حقاً .

٣ – ان قيمة الدخل أو الناتج القومي لا تقدم صورة عن الكيفية التي تسير وفقها الأنشطة الاقتصادية ولا عن البنى الانتاجية . وعلى هذا فاننا عند مقارنة متوسط الدخل للفرد ، نلاحظ ان متوسط الدخل للفرد في الكويت أعلى منه في الولايات المتحدة ، وهو في فنزويلا أعلى منه في اليابان [١] . والواقع ان قسماً كبيراً من الانتاج في فنزويلا والكويت تستحوذ عليه بضع شركات أجنبية ، ولا تربطها أية صلة مع جماهير السكان . ففي الكويت نكاد نبلغ المحال : فلكي يكون متوسط الدخل للفرد أعلى بست مرات من الولايات المتحدة يكفي أن نستبعد نصف عدد السكان من الحساب .

٢ – مكانه القطاعات الاقتصاديه المختلفه [٢]

يُلقي توزيع العمالة بين القطاع الأول والثاني والثالث ضوءاً كاشفاً على مستوى التطور الاقتصادي .

وبالفعل فلقد أبرز بعض المؤلفين ، مثل كولن كلارك وفوراستييه ، أهمية

---

(١) عام ١٩٦١ ، كان متوسط الانتاج الاهلي الاجمالي للفرد (٢٦٩١) دولار في الولايات المتحدة ، و (٨٠٠٠) دولار في الكويت و (٧٠١) في فنزويلا و (٥٥١) في اليابان .

(٢) تقسم الأنشطة الاقتصادية في بلد ما الى ثلاثة قطاعات : الأول والثاني والثالث :
- الأول ، ويتضمن : الزراعة ، الصيد ، الغابات .
- الثاني ، ويتضمن : الصناعة ، المناجم ، التشييد .
- الثالث، ويتضمن : الخدمات .

يرى كولن كلارك وفوراستييه في هذا التصنيف الفروق في درجة التقدم التقني الذي يصيب كل من القطاعات الثلاثة : يصيب القطاع الأول تقدماً تقنياً متوسط الأهمية ، ويصيب القطاع الثاني تقدماً تقنياً هائلاً ، ولا يصيب القطاع الثالث سوى تقدم تقني هزيل أو معدوم .

القطاع الأول في بلد ما في بداية نموه: ففي فرنسا ، كان هذا القطاع يضم حوالي عام ١٨٠٠ ما يقرب من ٨٠ ٪ من السكان . وفي عـــام ١٩٠٦ أصبحت النسبة ٤٣٫٥ ٪ . فالتقدم التقني يسبب انقاص عدد السكان العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الثاني . وفي مرحلة ثالثة يترافق ركود عدد السكان العاملين في القطاع الثاني مع تزايد العاملين في القطاع الثالث .

ومن الملاحظ في بلدان العالم الثالث ان القطاع الأول يضم القسم الأكبر من السكان ؛ ولكن القطاع الثاني لا يتوسع ، وذلك لأن القطاع الثالث هو الذي يستفيد من تراجع عدد العاملين في القطاع الأول . كما أن نسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من الناتج القومي ، في بعض البلدان ، تأتي من القطاع الثالث .

الجدول رقم (١٢) ـ توزيع العمالة بين القطاعات

(النسبة المئوية من السكان العاملين في كل قطاع)

أ ـ بلدان متقدمـــة

البلد	السنة	القطاع الاول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
انكلترا	١٩٦٢	٤	٤٧٫٢	٤٨٫٨
الولايات المتحدة	١٩٦٢	٨٫٢	٣١٫٦	٦٠٫٢
هولانده	١٩٦١	٩٫٦	٤٠٫٨	٤٩٫٦
المانيا	١٩٦٢	١٣٫٣	٤٨٫٣	٣٨٫٤
فرنسا	١٩٦٢	١٩٫٨	٣٨٫٣	٤١٫٩
ايطاليا	١٩٦٢	٢٧٫٤	٤٠٫٣	٣٢٫٣
اليابان	١٩٦٢	٢٩٫٩	٣١	٣٩٫١
الاتحاد السوفياتي	١٩٦٠	٣٨٫٢	٢٧٫٧	٣٤٫١

ب – بلدان من العالم الثالث

البلد	السنة	القطاع الاول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
الكنغو – ليوبولدفيل	١٩٥٥	٨٥,٢	٦,٣	٨,٥
تايلند	١٩٦٠	٨١,٩	٤,٢	١٣,٩
تركيا	١٩٦٠	٧٢,٤	٩,٤	١٨,٢
الهند	١٩٦١	٦٩,٥	١٤,٤	١٦,١
مصر	١٩٦٠	٥٦,٧	١١,٩	٣١,٤
مراكش	١٩٦٠	٥٦,٦	١١,٣	٣٢,١
المكسيك	١٩٦٠	٥٤,٢	١٨,٩	٢٦,٩
كولومبيا	١٩٥١	٥٣,٩	١٧,٧	٢٨,٤

إذن ، فالتصنيع صعب ، ودفق الهجرة الريفية لا يصب تلقائياً في عملية التصنيع ، والتنمية التلقائية مجمدة . ان هذا تسجيل لواقع عياني وليس تفسيراً .

٣ – توزع الصادرات

تتألف صادرات البلدان المتخلفة من المواد الأولية ومنتوجات الأساس . وفضلاً عن ذلك ، فان في معظم تلك البلدان ، يشكل منتوجين أو ثلاثة القسم الأساسي من الصادرات .

الجدول رقم (١٣) ـ الصادرات الزراعية لبعض البلدان ونسبتها المئوية من مجموع صادراتها

(وسطي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠)

البلد	النسبة المئوية للصادرات الزراعية من مجموع الصادرات	النسبة المئوية لبعض الصادرات من مجموع الصادرات
البرازيل	٩٠	٦٤ قهوة ، كاكاو .
الاكوادور	٩٥	٩٢ موز ، قهوة ، كاكاو .
كولومبيا	٧٩	٧٨ قهوة ، موز .
المكسيك	٥٩	٣٤ قطن ، قهوة .
مصر	٨٠	٧٥ قطن ، رز .
السودان	٩٤	٧٠ قطن ، صمغ .
سورية	٧٢	٤٧ قطن .
برمانيا	٩٤	٦٩ رز .
سيلان	٩٨	٨٢ شاي ، مطاط .
تايلند	٨٠	٦٦ رز ، مطاط .
باكستان	٧٦	٦٣ جوت ، قطن .
غانا	٨٠	٦٦ كاكاو .
نيجيريا	٨٨	٦٦ كاكاو ،فول سوداني ،زيت .
السنغال	٨٩	٨٦ فول سوداني ، زيت .

إذن فتركيب الصادرات قـد أخذ طابع تخصص مضاعف ، فأصبحت التجارة الخارجية ضعيفة وعرضة للتأثيرات والتقلبات . ولكن لِمَ هـذا التخصص ؟ هذه الصيغة الشائعة للتقسيم الدولي للعمل ستكون موضوع الفصل الأول من الباب الثالث .

٤ – معدلات الاستثمار

بصورة عامة ، إن معدل الاستثمار في البلد المتخلف يكون هزيلاً .

الجدول رقم (١٤) النسبة المئوية لتكوين رأس المال الثابت من الدخل القومي الاجمالي لبعض البلدان

بلدان متقدمة			بلدان مختلفة		
كندا	(١٩٦٣)	٢٢	المكسيك	(١٩٦٣)	١٤
فرنسا	(١٩٦٣)	٢٠	مراكش	(١٩٦٢)	١٠
المانيا	(١٩٦٣)	٢٥	نيجيريا	(١٩٥٧)	١٢
الولايات المتحدة	(١٩٦٣)	١٦	الفيليبين	(١٩٦٣)	١٣
بريطانيا	(١٩٦٣)	١٦	بيرو	(١٩٦٠)	١٧

ان البلد المتخلف يخصص إجمالاً أقل من ١٥ ٪ من ناتجـه الأهلي الاجمالي للاستثمار ؛ في حين أن البلدان المتقدمة أقرب إلى أن تكون فوق هذه العتبة . وهذا ما يفسر استحالة انطلاق بلدان العالم الثالث وتأخرها المتراكم . والواقع أن عدداً كبيراً من البلدان المتخلفة يتجاوز في استثماراتـه عتبة الـ ١٥ ٪ ؛ ولكن ليس لهذا كبير دلالة ، وذلك لأن هذا الانجاز إنما يتم الحصول عليـه ، غالباً ، إما بسبب تقدير بخسٍ للناتج الأهلي أو بسبب ضخامـة استثمارات الشركات الأجنبية الضخمة (شركات بترولية مثلاً) . يقيناً ان معدل الاستثمار في بلدان العالم الثالث إجمالاً هو ضعيف ، وهذا ما يخلق المصاعب أمام تنميتها ؛ ولكن إذا أردنا رفع هذه المعدلات ينبغي أن ندرس أسباب هذا الضعف . وهكذا نعود مرة أخرى لا إلى مظاهر التخلف الخارجية بل إلى بِنياتـه الأساسية .

الفصْلُ الثّاني

النّظرة البنيويّة

لم تُتح لنا النظرة الاحصائية التقاط الأسباب العميقة للتخلف . والحال اننا لسنا بصدد وصف مشاكل التخلف فحسب ، بل محاولة حلها أيضاً. وستتح لنا النظرة البنيوية ذلك : ونحن إذ نتجاوز الاختلافات الاحصائية البسيطة ، سنحاول التقاط الفروق في الطبيعة بين اقتصاد متقدم وآخر متخلف .

من الممكن تصور اقتصاد بلد متقدم كآلة . والحقيقة هي أن كل ما في الحياة الاقتصادية إنما يتحرك بصورة مترابطة متضامنة : فكأن العامل والصناعي والموظف والمصرفي والمستهلك .. الخ مجرد تروس في آلة ضخمة .

وعلى العكس ، فان اقتصاد بلد متخلف لا يمكن تصوره ككيان واحد متماسك . وعناصر الآلة الاقتصادية ليست متداخلة الواحدة مع الأخرى ، ولذلك سببان :

– لأن الاقتصاد مخلّع إلى عدد من القطاعات مستقلة إلى حد ما .

– لأن الاقتصاد ضحية لسيطرات تعرقل التقدم وتمنع عملية تداخل تروس الآلة الاقتصادية .

القسم الاول

الاقتصاد المتخلف

مكوّن من اقتصاديات متراصفة

يمكن تقسيم هذه الاقتصاديات كما يلي :

- اقتصاديات القطاع التقليدي ،
- الاقتصاديات المدينية ،
- اقتصاديات شركات التصدير الكبرى .

من المفروض ان يعدل هذا المخطط الصارم تبعاً لكل حالة خاصة . مثلاً : ان قسماً من الزراعة يمكن أن يكون مرتبطاً بشركات التصدير الكبرى .

١ – **الاقتصاد التقليدي :** ونقصد به المجتمع والاقتصاد في آن ، وذلك لأن الزراعة نمط معيشة بقدر ما هي أسلوب انتـــاج . ان الاقتصاد التقليدي غالباً ما يكون منطوياً على نفسه . فهو إذ لا يعرف النقد ، في بعض الأحيان ، ينقطع عن باقي الاقتصاد ، لأن التبادل صعب جداً بلا نقد. أما إذا عرف النقد، فيعيش في كفاف ذاتي ، لأنه يفتقر إلى انتاج كاف يبيع قسماً منه لكي يشتري في النتيجة . وفي بعض الحالات فان فقدان شبكة طرق عادية وحديدية يمنع الاتصال مع الخارج . هذا بالاضافة إلى مجموعة طرز للمعيشة تدفع الفلاح إلى الانكفاء على نفسه . وهكذا يكون القطاع التقليدي مقطوعاً جزئياً عن باقي الاقتصاد .

٢ – **شركات التصدير الكبرى** ، المتراصفة مع القطـــاع التقليدي ، تعيش

كاملاً مرحلة الاقتصاد الحديث ، بحيث لم تعد تكون جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد البلد . فنشاط هذه الشركات تستقطبه ظروف السوق الدوليـــة ، أي حالة الأسواق في البلدان المتقدمة . وتتفاقم هذه التبعية بسبب طرق الانتـــاج التي تتطلب اسهام المواد الأجنبية ونسبة بسيطة من اليد العاملة المحلية . وفضلاً عن ذلك فان مراكز اتخاذ القرارات بالنسبة لهذه الشركات موجودة في الخارج . وهناك عوامل تقلل من تأثير صدمتها على البلدان التي تتواجد فيهـــا : تدفع الضرائب والعملة الصعبة ، ولكن دون أن تتواصل وتتداخل بالاقتصاد القومي. وكأنها تقوم بدور سائح عالمي كبير ، لذا كانت حجـــة صحيحة التي تقول ان تلك الشركات مجرد جيوب وجزر متطورة في الاقتصاد المتخلف .

٣ ــ **الاقتصاديات المدينية** ، غالباً ما تكون مرتبطة بقيام اقتصاد التجارة الكولونيالية أو واقعة تحت تأثير الشركات الصناعية . وبوجه الاجمال فان هذه الاقتصاديات لا تنتج سوى القليل ، وغالباً ما تقتصر على تحويل بعضٍ من المواد الأولية التي تأتي من الخارج ، أو تقوم بتركيب بعض اجزاء السيارات مثلاً . إذن فالصناعة نادراً ما تضرب جذورها في أرض البلد . وفضلا عن ذلك فان المدينة تستورد قسماً هاماً من موادها الاستهلاكية المصنوعة . ومواردها تابعة للخارج ، لأنها تأتي من قطبين رئيسيين هما الدولة والتجارة . وتقتصر الأخيرة على أعمال الاستيراد والتصدير ، أما الدولة فتستجر الموارد من الرسوم الجمركية أو من عوائد النفط أو المساعدات الخارجية . وتمثل هذه الدخول أكثر من ٥٠٪ من موازنة بعض الدول ؛ في حين أنها تمثل في فرنسا ما يقارب الـ ٧ إلى ٨ ٪ من الموازنة . ان موارد موازنة بلد متقدم مرتبطة بالاقتصاد ، ولكنهـا في بلدان العالم الثالث مرتبطة بالخارج .

أضف إلى ذلـــك أن هذه الاقتصاديات غريبة عن باقي البلد ، من حيث أساليبها المعيشية . والسلوكيات الغربية تمارس الضغوط بواسطة أفـــلام السينما

والاعلانات والتعليم والحضور الأجنبي . انهـا مجتمعات تعاني انسلاخاً ثقافياً [1] شديداً .

لِمَ هذا التراصف ؟

يعود أصل هذه الحـالة الواقعية إلى تخلـُّع الاقتصاد وخضوعه لسيطرات داخلية وخارجية تقوم على الاكراه ، والاقتصاد غير ملتحم لأن ثمة :

- صعوبات في المواصلات . فالطرق العادية والحديدية غـير موجودة أو نادرة ، واما مرتبطة بالخارج بتوجهها نحو التصدير .

- ضعف تطاول عملية الانتاج .

وراء هذه التسمية الغريبة تكمن ظاهرة بسيطة ، يمكن فهمها على نحو أوضح عبر المثال التالي :

في القرون الوسطى عندما كانوا يريدون الكتابة كانوا يستخدمون ريشة أوزة . عملية الانتاج كانت مختصرة جداً ، إذ تقوم على سحب ريشة من مؤخرة طائر ثم بَرْيها بالموسى .

أما اليوم ، فان الناس يستخدمون قلماً بريشة أو قلم حبر ناشف ؛ وهـذه أدوات تتطلب مواد أولية متنوعة ، يقتضي استخراجها ونقلها وتحويلهـا . وهكذا أضحت طويلة عملية الانتاج بصورة هائلة .

ومن جراء ذلك ، فان كتلا من البشر ، تزداد تضخماً يوماً بعد يوم ، موزعة في جميع أنحاء البسيطة أصبحت في حالة تبعية متبادلة ، لأنها تشتغل في دورة انتاجية واحدة .

---

(١) ظاهرة يسببها احتكاك ثقافي مع جماعة ما ، بحيث تغير بصورة أساسية ثقافتها الخاصة، ويمكن ان يذهب التغيير الى حد زوالها .

أما الاقتصاد التقليدي فقد بقي في أول مرحلة انتاجية ، وعلى هـــذا فهو يجهـــل علاقات التبعية المتبادلة المرتبطة بالتقدم التقني . فالفلاح الآسيوي ، عندما يبني كوخه ، إنما يكون وحده الـ « مُعَلِّم » بدءاً من حفر الأساس حتى بنـــاء السقف ، ويستطيع أن يستغني عن الكثير من المهن التي تسهم في تشييد العمارات الغربية الضخمة .

لا تؤدي السيطرات سوى إلى تشديد التخلُّع .

القسم الثاني

الاقتصاد المتخلف

اقتصاد خاضع للسيطرة

يعاني الاقتصاد المتخلف سيطرات داخلية وخارجية في آن معاً .

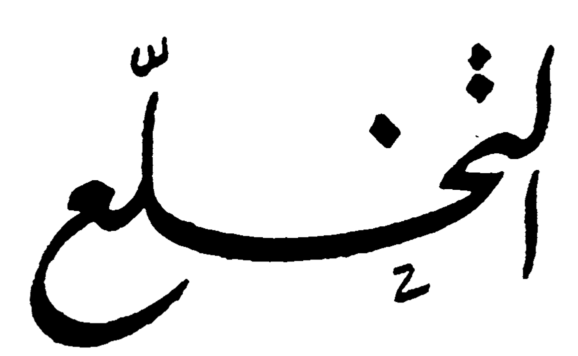
السيطرة الداخلية: لا تتيح البنيات الزراعية للعاملين في الزراعة ان يعيشوا بصورة لائقة والاندماج بالحياة العصرية . وهم اذا بذلوا الجهود في سبيل الانتاج، فان المالكين هم الذين ينهبون ثمراته . فلماذا العمل لزيادة الانتاج في مثل هـذه الحالة ؟ ومن جهة أخرى ، فان القيام بزراعة ممتدة للأرض ، تكفي لاعالة ذلك العدد القليل من العائلات المالكة ، لا يتيح استخدام الأرض استخدامـاً سليماً بغرض التنمية .

السيطرة الخارجية : تقوم المجموعات الدولية بتوظيف الرساميل وتخلق الجيوب التي تخلِّع الاقتصاد . ونظراً لحاجـــة موازنة الدولة الى المساعدات الخارجية ، ونظراً لتبعية القطاع الاقتصادي الحديث ازاء التجارة الخارجية ، فان قسماً كاملاً من الاقتصاد القومي لا يعدو ان يكون سوى ضرب من نتوء

أو امتداد خارجي لاقتصاديات البلدان المتقدمة ، ولهذا فانها لا يمكن أن تصبح محركاً داخلياً حقيقياً للتنمية .

اذن فاقتصاد بلدان العالم الثالث متخلّع وخاضع للسيطرة في آن معاً .
وهـــذه هي طبيعة التخلف العميقة وسببه . لذا فان النضال في سبيل التطوير والنمو يمر في هذه الحالة عبر اعادة بناء هيكل الاقتصاد والنضال ضد التخلّع سواء أكان اجتماعياً أم اقتصادياً، وتحويل السيطرات الى مجرد تبعيات متبادلة . ان المعضلة هي معرفة كيف يمكن ربط مختلف القطاعات الاقتصادية فيما بينها ، وفي أية جهـــة يمكن توظيف هذا الرأسمال أو ذاك ، وكيف يعطى للتنمية دينامية داخلية ، وكيف يمكن اثارة حمية شاملة في الشعب ، وكيف تُدخـل جميع مناطق البلد في مجهود واحد للتنمية عبر تولي قياد الاقتصاد والسكان .

الباب الثاني



سنحلل بالتتابع :

١ – تخلّع القطاع التقليدي ،

٢ – تخلّع الاقتصاد المديني ،

٣ – تخلّع القطاع الذي تهيمن عليه شركات التصدير الكبرى .

---

* La désarticulation

الفصل الأول

تخلّع العالم الزراعي

الهدف الأول للزراعة هو تغذية الزارعين على وجه مناسب . والحال انها لم تستطع ان تؤدي هذه المهمة ، في عدد من بلدان العالم الثالث . وذلك لأسباب عديدة :

– نقص الأرض الصالحة للزراعة : ما يصيب العائلة في جاوا ٨٧ر. هكتار، و ٧٠ر. هكتار على سواحل وسط فييتنام .

– فقدان الهياكل الاقتصادية التحتية، الذي يضع المناطق الزراعية الفقيرة العاجزة في عزلة .

– الامراض المستوطنة (الملاريا مثلاً) التي تحدّ من انتاجية الفلاحين .

ان الزراعة في الاقتصاد المتخلف بوجه خاص ليست نمط انتاج فحسب ، بل هي طراز معيشة أيضاً ؛ والحفاظ على هذا الطراز من المعيشة يعتبر اكثر أهمية من زيادة الانتاج . أضف الى ذلك ان تنظيمها يتيح الحفاظ على سلسلة من السيطرات الاجتماعية ويقوي مواقعها . ودور هذه السيطرات هو دور معاد للتقدم الاقتصادي . فلا شيء يدعو الى الدهشة إذن ان نرى البلدان التي تعاني

الجوع هي البلدان التي يكون محصول الهكتار فيهـــا هو الأضعف . وهكذا فبالنسبة للرز ، فان متوسط محصول الهكتار الذي يبلغ حالياً (١٢) كنتالاً في الهند، و (١١) في الفيليبين ، و (١٤) في مدغشقر ، هذا المحصول يبلـغ (٣٢،٥) كنتالاً في فرنسا و (٤٢،١) في ايطاليا. وكذلك الحنطة ، فان متوسط محصول الهكتار يبلغ (٧،٤) كنتالاً في البرازيل و (٦،٣) كنتالاً في المغرب و (٢١،٤) كنتالاً في مصر ، مقابل (٣١،٥) كنتالاً في فرنسا و (٤٧،١) كنتالاً في هولندا .

القسم الاول

الزراعة كنمط معيشه

دونما اصدار حكم على القيم التي يمثلها نمط المعيشة الريفية ، من الممكن ان نلاحظ عياناً أنه غالباً ما يكون غير متكيف مع الحاجات الجديدة التي يقتضيها التزايـــد السكاني والتنمية الاقتصادية .

ان زراعـــة العالم الثالث انما هي نتيجة تطور تقني وثقافي .فالوسائل التقنية غالبـــاً ما تكون مرتبطة بممارسات دينية معينة ، وبمفاهيم معينة عن العالم ، وبتسلسل هرمي في عالم القيم : فالذي يعمل في الزراعـــة لا يفرق بين المعتقد الديني والوسائل التقنية . لهذا عندما أدخل الاعمار(*) ، في بعض البلدان ، أساليب حديثة للاستثمار الزراعي ، فانهم لم يستطيعوا أن يتخذوا منه قدوة . لقد بقي الفلاح التقليدي على ما كانه قبلاً ، وذلك لأن محاكاة الوسائل التقنية الحديثة تقتضيه التشكيك بنظامه الثقافي برمته .

لماذا اعتبر نمط الحياة التقليدية غير متكيف ؟ ــ لأنه مضاد لاقتصاد المبادلة المتقدم ، الضروري لكل تنمية .

---

* La colonisation او الاستعمار ، التوطين .

١ – اقتصاد المبادلة المتقدم

مهما يكن شكل النظـــام الاقتصادي لبلد متقدم ، فان اقتصاده يكون منظماً بطريقة توفر فرقاً بين كلفة عوامل الانتاج[١] وسعر المبيع ؛ والمبادلة هي العملية التي يتم بواسطتها ذلك الفصل بين الانتاج والبيع . والفائض النقدي الناجم عنها لا يستخدم للاستهلاك ، إلا بنسبة ضئيلة جداً ، بـــل يذهب الى الاستثمار. اذن فالاقتصاد منظم لكي يفرز هذا الفائض الذي يتيح الاستثمار، والتنمية بالنتيجة ، التي تعتبر غاية الاقتصاد النهائية .

ففي النظام الرأسمالي الحر ، يمتزج الفائض الاقتصادي مع الارباح ، سواء جاءت عن طريق الاختراعات التقنية ام استغلال العمل .

اما في الأنظمة الرأسمالية اليوم ، فتختلط مع الاقتطاعات الضريبية اللازمة لتمويل النفقات العامة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية .

وكانت الانظمة الاشتراكية ، حتى وقت قريب ، توفر هذا الهامش الخاص بالتنمية عن طريق الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة . وفي النظام الستاليني تمت تلك الاقتطاعات الحكومية بفضل عمليات اخضاع الأرض لنظام جماعي ، التي أتاحت شراء المنتجات الزراعية باسعار منخفضة ، ثم اعادة بيعها لسكان المدن باسعار فاحشة . وكان الفرق يستخدم لخلق صناعة الأساس .

اما في النظام السوفياتي الراهن ، فقد اتسع كثيراً النطاق الذي تؤخـــذ منه تلك الاقتطاعات ، وأخذت تمتزج بنسب معينة مع الأرباح .

والحـــال ان اقتصاد المبادلة المتقدم هذا ، الذي يميز جميع أنظمة البلدان الصناعية ، ليس له سوى وجود هزيل في القطـــاع التقليدي لبلد من العالم الثالث .

---

(١) عوامل الانتاج ، هي العناصر التي نجدها كلما تمت عملية انتاج شيء ما : الطبيعة،العمل الانساني ، رأس المال .

٢ – لِمَ انعدم وجود هذا الاقتصاد؟

في زراعـــة العالم الثالث ، توضَّع اقتصاد المبادلة فوق اقتصاد لم يكن منظماً بغرض التنمية ، بـل لمجرد حفظ بقاء النوع الانساني ؛ فكان يكفي ، قديماً ، تلبية حاجات راكدة لسكان راكدين ، لقد قام نمط من المعيشة يقوم على الاعراف ، تعاظم شأن الحفاظ عليه مع تعاظم اعتماده على مجموع الاساليب التي أوجدها البشر لكي يستمروا في العيش في وسط معادٍ . لقد كانت الاعراف الدرس الذي أملته ضرورة حفظ البقاء(١) .

---

(١) ثمة فروق بين الوسط التقليدي والوسط العصري ، يمكن تلخيصها كالآتي :

آ ـ الانسان في العالم

١ ـ في الوسط التقليدي ، يعتبر العالم امراً معطى ، وعلى الانسان ان يعانيه او يتكيف معه. يجري التكيف مع الطبيعة وتقبـــل كما هي . يعيش الانسان بدلالة الماضي والاساليب التي تزودها به الاعراف .

٢ ـ في الوسط الصناعي ، يعمل الانسان للسيطرة على العالم . يريدون تحويل الطبيعة وتحسين الظروف . يعيش الانسان بدلالة المستقبل ، ويعمل لاحلال الجديد بدل القديم .

ب – السلوكيات الاقتصادية

١ ـ في الوسط التقليدي :

ـ يحتل اقتصاد الكفاف مركزاً هاماً .

ـ لا يحاولون انتاج انواع كثيرة من السلع،بل ينتجون ما هو ضرروري لحفظ بقاء الجماعة.

ـ ثمة دور متفوق تلعبه المبادلة المباشرة للسلع والخدمات المتبادلة .

ـ تضامن اقتصادي والتزامات تقتضيها الاعراف الدارجة .

ـ ليس ثمة من ميدان مميز للاقتصاد ؛ فالاقتصاد اسلوب حياة مرتبط بالعائلة .

ـ الاقتصاد منظم بهدف توفير امن الجماعة وتلبية حاجات راكدة ولكن اساسية .

٢ ـ في الوسط الصناعي :

ـ يحتل اقتصاد السوق مركزاً هاماً .

ـ ينتجون انواعاً كثيرة من السلع لأجل الحصول على المال والراحة والوجاهة والقوة التي تقدمها.

ـ ثمة دور متفوق يلعبه النقد .

ـ ثمة منافسة اقتصادية.

ـ النشاط الاقتصادي مفصول عن الحياة العائلية .

ـ ـ الاقتصاد منظم بهدف النمو والتثمير.

ان ظهور المبادلة النقدية يقضي بـــلا شك على عدد من الاعراف ؛ الا ان تأصيل جذور اقتصاد المبادلة المتقدم يواجه عقبات جمة . وفعلاً فان التوازن الاجتماعي – الثقافي يصبح موضع شك ومعارضة ، وذلك لأن اقتصاد المبادلة المتقــدم مناقض لجميـــع القيم التي كانت تسند انماط معيشة المراحل السابقة . عندما يؤمن الانسان بعالم ثابت لا يتغير ، يحاول أن يشارك القوى الكبرى في الطبيعة ويتواصل معها ، لا أن يسيطر على العالم ؛ وهذا هو معنى الديانات الزراعية؛ حيث تغدو إرادة السيطرة على الطبيعة بمثابة خرق لحرمة المقدسات، وذلك لأن التقاليد ، باعتبارها من القيم الأساسية ، تحرم كل ابداع جديـــد وتعتبره خروجاً على القاعدة .

ان طراز حياة كهذا يتعارض تعارضاً أساسياً مع القيم اللازمة للتنمية .

ويترتب على فقــدان اقتصاد المبادلة المتقدم نتائج تحرف تنظيم الاقتصاد . فعندما يهدد التوازن القديم ويتعرض للتحــول ، ويتوسع الاقتصاد النقدي ، فان الفائض الناجم عن التسويق لا يجري توظيفه ، بل يُكتنز إمــا على شكل مجوهرات وحلي أو على شكل قطعان ماشية غير منتجة ؛ وهكذا تدمـــج السلوكيات القديمة بالاقتصاد النقدي .

القسم الثاني

الزراعة كنمط سيطرة

ثمة ثلاثة أنماط من السيطرة يمكن أن تثقل كاهل الزراعة : سيطرة كبار الملاكين والتجار والمرابين . وغالباً ما تندمج فيما بينها ، حيث يصبح الملاكون والتجار مرابين أيضاً ، فنهب الفلاحين من قبل الملاكين أو التجار يغرقهم في

الديون ، ويدفعهم الى بيع الأرض بالنهاية أو يجعل شروط المزارعة قاسية لا ترحم .

١ – سيطرة كبار الملاكين

ويمكن ان نأخذ عدة أشكال :

١ – قيام ملكيات واسعة مكرسة للزراسة الممتدة ، تلقي بالزراعات الغذائية على نتف صغيرة من الأرض فقيرة ومنهكة .

وبهذا الصدد يتحدث البعض عن **اللاتيفوندي**ا . ولقد ظهر هذا الطراز من النظام الزراعي في أمريكا اللاتينية بخاصة .

والملكيات الكبيرة تمتد ، غالباً، في بطون الوديان ؛ في حين أن عدداً كبيراً من العائلات الفلاحية يحاول أن يقتات بصعوبة من نتف صغيرة من الاراضي على سفوح الجبال .

٢ – وفي بعض الاحيان تكون الملكيات الكبيرة مزارع خاصة بالزراعات الكثيفة ومكرسة لتموين السوق الدولية . تلك هي مزارع المطاط وقصب السكر والشاي ايضاً . وعلى عكس الحالة المذكورة قبلاً ، فان المستوى التقني لهذه المزارع جيد، ولكن تحويل السكان الزراعيين الى بروليتاريا يطرح مشاكل اجتماعية خطيرة .

٣ – ان كبار الملاكين في آسيا والشرق الأوسط ، الذين يستثمرون أراضيهم عن طريق المزارعة بالتوكيل ، يقومون باقتطاع الأجارة بالبدل (وتتجاوز غالباً ٥٠٪ من الانتاج) دون ان يقدموا أي مساهمة تتعلق بتجهيزات الزراعة أو المواد الاخرى اللازمة لها. وفي معظم المناطق تكون الأجارة بالبدل مرتفعة الى درجة تجعل المستأجر عاجزاً عن دفع كامل الأجرة ، فيغدو شيئاً

جدول رقم «١٥» النظام الزراعي في أمريكا الجنوبية (١٩٦٢)

	النسبة المئوية لعدد الملاكين	النسبة المئوية للمساحات
الأرجنتين	٥،١	٧٤،٨
البرازيل	١،٦	٥٠،٨
بوليفيا	٦،٣	٦١،٤
شيلي	٢،٢	٧٣،٢
كوبا (قبل كاسترو)	٠،٥	٣٦،١
كولومبيا	٠،٥	٢١
كوستاريكا	٠،٣	٢٩،٦
الدومينيكان	١،٩	٥٣،٣
اكوادور	٠،٤	٤٥،١
هوندوراس	٠،١	٢٠،٦
بيرو	٤،٦	٦٦،٥
أورغواي	٤	٥٥،٨
فنزويلا	١،٥	٧١

فشيئاً خاضعاً للمالك الكبير . وغالباً ما تترافق الأجارة بالمحاصصة[١] بعدم وجود اطمئنان لدى المستأجر بالتمتع بالأرض ، وذلك لأن العقود مؤقتة وقابلة للفسخ بإرادة سيّد الأرض . وفضلاً عن ذلك ، ليس ثمة من حاجة لأن يكون

(١) Le métayage

المرء مالكاً لكي يحصل على الأجرة بالبدل ؛ تلك هي حالة الاجارة المتعاقبة من الباطن* ، التي تنقص الدخول الفعلية للأرض حتى تهبط بها الى العدم . وهذه أيضاً حالة رهن الملكية التي تحول المالك الصغير الى محاصص لدى المرابي .

٤ – ولا بد ان نشير ايضاً الى نظم الملكية في أفريقيا . فهي بالغة التعقيد وتتغير حسب مناطق الغابات والسهوب. وهي مرتبطة أحياناً بالطقوس الدينية ، وان تحليلاً شاملاً على مستوى المناطق هو الذي يسمح لنا بالتقاط المعنى الحقيقي لتلك النظم .

٢– سيطرة التجار

في المناطق التي تكون الزراعة فيها منفتحة على السوق ، فان الوسطاء ينجحون بصورة عامة ، ولصالحهم ، في فصل اسعار الشراء من المنتج عن اسعار المبيع للمستهلك . وهم وحدهم المستفيدون من ارتفاع الاسعار ، ولكن عندما تهبط اسعار المبيع ، يحملون الهبوط بكامله للزارع . والأساليب التي يستخدمها التجار لهذه الغاية مختلفة جداً ، يقوم الرئيسي منها على الحيلولة دون معرفة المزارع الاسعار التي يشتري بها المستهلك الاخير لانتاجهم .

وفي حالات اخرى ، فان الحانوتي المحلي هو الذي يقوم بدور الوسيط ؛ فيدفع الفلاح الى الاستدانة ، مسهلاً له وصل فترة الثغرة السنوية بتقديم قرض له بفائدة ربوية ، ثم ينال المبلغ والفائدة عند الحصاد . وبصورة عامة فان ما يسهل أعمال التجار هو فقدان السوق المحلية او الصعوبات التي يلاقيها الفلاح عندما يذهب الى السوق، أو عدم كفاية القروض الزراعية ، أو فقدان وسائل التخزين . وخلاصة القول ، فان سيطرة التجار تنتهي بالقاء الفلاح في السلبية وتمنعه من الاستجابة للدوافع الموسعة لاعماله . وتأتي جميع عوامل التخلف الأخرى لتشدد قوة هذه السيطرة .

Sous-locations successives *

٣- سيطرة المرابين

عندما يتجه استهلاك العائلة الفلاحية الى أن يتجاوز دومـــاً الدخل الذي يبقى في حوزتها ، يغدو من المحتم ان تصبح الاستدانة قرحة اقتصادية ، سواء من حيث حجمها او من حيث شروطها . والحقيقة أن ديناً مرتبطاً بالاستهلاك هو دين صعب الوفاء ، ولا يؤدي وفاء الدين القديم سوى الى اللجوء الى طلب دين جديد ؛ وان خوف المقرضين من عدم وفاء الدين يدفعهم الى رفع معدلات الفائـدة لضمان مخاطر الدين ؛ فتصبح المعدلات ، من ٦٠ ٪ الى ١٠٠ ٪ ، أمراً دارجاً .

ان الربا لا يوقف النمو الزراعي فحسب ، بـل يؤثر على الاقتصاد بجمله . والحقيقة ان ارتفاع معدلات الفائدة يحول دون توجه الرساميل المتاحة نحـــو الصناعة ، وذلك لأن مردود الاموال لا يمكن الا ان يكون أدنى بكثير .

نعم إننا لم نستنفد دراسة المشروع الزراعي في العالم الثالث ، عندمـا حللنا الزراعة كطراز حياة وكطريقة للسيطرة الاجتماعية ؛فثمة مشاكل تقنية مطروحة تخرج عن نطاق هذا المؤلف الذي لا يحوي سوى مبادىء أولية في الاقتصاد ؛ كما توجد خصوصيات اقتصادية بكل بلد وبكل زراعة فيه ، ينبغي ان تكون دراسة كل حالة منها مكملاً للاطار التحليلي الذي قدمناه .

الفصل الثاني

تخلّع الاقتصاد المديني

غالباً ما تكون الاقتصاديات المدينية في العالم الثالث كيانات مستحدثة مصطنعة، نمت مع «**اقتصاد تجارة المستعمرات**»(*) : اطلق هذا الأسم على عملية امتصاص ثروات العالم الثالث لفائدة القوى الاستعمارية أو التجارية[1] . لقد خلق اقتصاد تجارة المستعمرات عدداً من المراكز التجارية ، كما قامت إدارة حديثة شكلت نواة لطبقة جديدة من الموظفين المدنيين أو العسكريين.

ان الجماهير الريفية ، التي وقعت ضحية لاسطورة المدينة ، قد تدفقت الى المدن . الا ان هذه الجاذبية ، جاذبية المدينة كانت مبتوتة الصلة مع حاجاتها من اليد العاملة . ولأن الريفيين السابقين ، لم يجدوا امكانات كبيرة للعمل وكانوا بلا دخل تقريباً ، لذا تكدسوا في مدن التنك والبراكات ، أو في أحياء من القش والصرائف . إن ١٠ ٪ من شعوب آسيا و ٢٥ ٪ من شعوب امريكا

---

* L'econmie de traite.

(١) ان الصين ودول امريكا الجنوبية ، وهي دول غير مستعمرة عسكرياً ، قد عانت هذا لاقتصاد الذي فرضته عليها اوربا في القرن التاسع عشر .

اللاتينية و ٦ ٪ من شعوب افريقيا تعيش في مدن يتجاوز تعدادها المئة ألف نسمة .

وقام اقتصاد بتمامه متمحوراً على تموين هذه الكتل البشرية ، وعلى الادارة التي تصرف شؤون البلد من المدينة ، وعلى التصدير والاستيراد الذي يُسيِّر من المدن الرئيسية ويتحقق فيها. غير ان هذا الاحتياطي الضخم من اليد العاملة لم يدفع بالاقتصاديات المدينية نحو التصنيع ، بل تبقى اقتصاديات استهلاكية .

وفضلاً عن ذلك فان المدينة ، وهي المعالة من الخارج ، قد اصبحت تعاني ظاهرة الانسلاخ الثقافي ، وخلقت مجتمعاً مريضاً بحب المال .

القسم الاول

الاقتصاد المديني اقتصاد استهلاكي

في العالم الثالث ، تستهلك المدينة ، الا انها لا تنتج سوى النـــذر اليسير . وأسباب ذلك ثلاثة :

– صعوبة الاستثمارات الانتاجية ،
– ندرة منظمي المشاريع أو المبادهين*
– قصور الادخار .

١ – صعوبة الاستثمارات الانتاجية

اصبحت المدينة ، في البلدان المتقدمة ، مركزاً كبيراً للانتاج الصناعي ، موجهاً نحو السوق القومية. الا أن الأمور لم تسر على هذا المنوال في العالم الثالث ،

* Les entrepreneurs

وذلك لأن الاستثمار الصناعي فيه أمر صعب للغاية .

الصعوبات الاقتصادية :

ان كل اقتصاد بحاجة الى تجهيزات لا غنى له عنها ، رغم انها لا تسهم مباشرة بالانتاج ، ألا وهي الهياكل الاقتصادية التحتية . والحال ان افتقاد هذه التجهيزات العامة او عدم كفايتها يعتبر أحد عوامل كبح الاقتصاد والاستثمارات الصناعية بصورة خاصة .

بلا شك ، ليس ضرورياً إقامة الهياكل الاقتصادية التحتية لبلد متقدم دفعة واحدة ، وذلك لأن صيانتها واطفاءها ـ التي لا تعوض مباشرة بانتاج جديد ـ تعكس آثاراً مخربة . ومع ذلك فان اقامة الحد الادنى من هذه الهياكل أمر ضروري .

الا أن الهياكل الاقتصادية التحتية ليست هي وحدها التي تسهل انطلاق الاقتصاد . ان الوجود المسبق لصناعات متكاملة يعتبر محركاً مقتدراً للتنمية . والحقيقة ان ليس من صناعة متفردة ابداً ، فكل واحدة منها ترتبط بقطاعات أخرى ، كما ترتبط قطاعات من نوع ثان بانتاج تلك الصناعة وانتاجها الثانوي*. والحال ان الصناعات التي تقوم في المناطق غير المصنعة في العالم الثالث تجد نفسها معزولة وبدون صناعات متكاملة معها وهكذا نجد ان انتاج مشتقات البترول في المصافي الافريقية الصغيرة يذهب هدراً ، بدلاً من ان يصب في صناعات بتروكيميائية .

ثمة معضلة جوهرية حاسمة تواجه صناعات بلدان العالم الثالث ؛ الا وهي معضلة الأسواق . فمن جهة لا تملك الجماهير الشعبية القدرة على شراء المنتوجات حتى بأسعار رخيصة ، وفي هذه الحالة لا يمكن ان يكون للاستثمار مردود مجز.

---

* Les sous-produits.

ومن جهة أخرى فان السكان الميسورين ينشدون سلعاً ذات نوعية ممتازة، أوربية أو أمريكية شمالية ، لا يمكن لمنظم المشروع المحلي ان يطمح بعرضها باسعار قادرة على المزاحمة . ان مهل التسليم الطويلة التي تتطلبها الصناعة المحلية، تدفع أيضاً الى اللجوء الى تجارة الاستيراد التي تعطي الطلبات الأفضلية وتلبيها في أقصر مهلة .

وختاماً نقول ان دراسات احوال الأسواق انما تبنى على أساس جد افتراضي؛ ولكن نظراً لفقدان سوابق في بلدان العالم الثالث فانهم ليسوا معتادين على تحديد نوع الانتاج الذي يمكن ان يلاقي الرواج ، إسوة بالبلدان المتقدمة حيث يعرفون مسبقاً أذواق المستهلكين وامكانياتهم . وفي هذه الحالة يحددون انتاجهم على أساس المستوردات، ولكن هذا يعني استهداف السوق الصعبة لمشتري المنتوجات المستوردة الميسورين .

الصعوبات التقنية :

المواد التي تشرى من الخارج لا تكون دوماً متلائمة مع الاستعمالات التي يمكن القيام بها في البلد. والحال أن من غير الممكن، في البداية، إلا استيراد التجهيزات. فالمقاييس المحددة الدقيقة للوسائل التقنية الحديثة ، والتي تهدف الى مزيد من الانتاج مع توفير في العمل ، تبدو غير صالحة للاستعمال في البلدان التي تتوفر اليد العاملة فيها بكثرة وتكون غير مؤهلة . اما المنظمين فيرون أنفسهم ملزمين بالتزود بالآلات الموجودة في الاسواق الصناعية التي لا يعرفونها جيداً ، بحيث لا تكون مشترياتهم هي الأحسن دوماً .

لا تصنع المشاريع بنفسها ، عادة ، كل شيء : ان لشركة « جنرال موتورز» مثلاً ، (٤٥٠٠٠) صانع ثانوي* وممون ، وهذا يتيح ترابط الاقتصاد بمجموعة ،

---

* Les sous traitants

الجدول رقم «١٦» عدد ذوي الاختصاص العلمي و المهندسين

لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة

فرنسا	٨٠٠
ايطاليا	٩٠٠
بريطانيا	١٠٠٠
الولايات المتحدة	١٧٠٠
كنـــدا	١٣٠٠
الاتحاد السوفياتي	١٢٠٠
اليونان	٤٠٠
اسبانيـــا	٣٠٠
تركيـــا	٢٠٠
يوغوسلافية	٥٠٠
غينيا	٢
نيجيريا	١٠
الهند	٥٠
ايران	١٦٠
تايلند	١٠
الارجنتين (المهندسون فقط)	٢٠٠
البرازيل (المهندسون فقط)	١٠٠

الا ان الصناع الثانويين في العالم الثالث ليسوا معتادين على الانتـــاج الصناعي ، الذي يتطلب صنـــع الاشياء بكميات كبيرة وبدفق متواصل ، لذا فان لدى المشاريع الميل الى ان تصنع كل شيء بنفسها أو ان تستورد كل شيء ، ولا تصل نفسها بما هو موجود . وهنا تزيد الصعوبات التقنية مشكلة فقدان الصناعات

المتكاملة تفاقماً . وفضلاً عن ذلك ، اذا كان ضخماً عدد اليد العاملة غير المؤهلة، فنادر هو المؤهـــل منها . كما أنهم يضطرون الى استدعاء التقنيين الاوروبيين او الامريكيين ، لأن عدد المهندسين والاطارات الصناعية أقل ، بسبب عدم كفاية الاعداد المدرسي وجاذبية الوظيفة .

الصعوبات البسيكولوجية :

إن أي إعداد لليد العاملة المؤهلة ، لا بد ان يمر عبر حد أدنى من التثقيف العام . ولقد رأينا قبلاً ان التعليم في العالم الثالث لم يتعمم بعد ، وفضلاً عن ذلك فانه يعتبر كوسيلة للوصول الى الوظائف الادارية ، لا كعملية تهيئـــة وتحضير لمزاولة نشاط انتاجي .

وبالاضافة الى ذلك ، لم يعد كافياً ان يعرف الشغيل كيف ينتج ، بـــل ينبغي ان يرغب عملية الانتاج ايضاً . والحال ان محاولة رفع مستوى الانتاجية يصطدم غالباً بعزوف الشغيلة ، الذين لا يستشعرون ميلاً جاذباً الى القيام بعمل انتاجي داخل في اطار الاقتصاد الحديث . بل على العكس ، فانهم عندمـــا يربحون من المال ما يجعلهم قادرين على العيش حسب طراز حياتهم القديم سرعان ما ينسحبون من ذلك العمل . وهذه هي ظاهرة التغيب الخطيرة في افريقيـــا بخاصة ، فلم يندمج الشغيل باقتصاد المبادلة ، وهو يجد طمأنينته لا في اكتساب المال ، ولكن في الحفاظ على نمط حياته التقليدي .

ولا تعاني الصناعة الصعوبات في علاقاتها مع جهازها فحسب ، بل مـــع الادارة ايضاً . وتعود هذه الصعوبات الى نفسية الموظف الذي اعتاد التعامـل مع التاجر . فالصناعي يواجه مشكلة إطفاء رأسمال المشروع خلال ثلاث أو خمس او عشرة سنوات ، وهذه لا يمكن للموظف المالي ان يفهمها ، وذلك لأنه يميل الى المزج ، كما في التجارة ، بين الأرباح والحصيلة الاجمالية للاستثمار .

المخاطر السياسية :

في الغالب ، يخاف القادر على الاستثمار من أن يثير عــبر التصنيع ظاهرة اجتماعية قد تحطم سلطانه السياسي . وبسبب هذه المخاطر فانه يفضل أن يضمن بقاء الهياكل الزراعية القديمة وشبه الاقطاعية .

وبالاضافة الى ذلك فان مخاطر التأميم تبدو فزّاعة حقيقية . ويزدادالشعور بهذه المخاطر قوة كلما تعذرت معرفة فيما اذا كان التأميم سيقع أم لا ؛ لأن من النادر ان تلتزم حكومات العالم الثالث بخيار اقتصادي واضح . ففي هــذه الظروف ، الخالية من الثقــة والطمأنينة ، يستنكف الكثير من الصناعيين عن العمل .

٢ – ندرة المنظمين

لا يمكن لمشروع صناعي ان يقــوم دونما منظم قادر على انشائه وتنسيق جميع القرارات التي تضمن حسن سيره . وسواء كان المنظم مالكاً للمشروع أم لا ، وسواء سمي من قبل المساهمين أو الدولة ، فانه يلعب دوراً اساسياً أصيلا ومبدعاً . فإليه يعود أمر التحقيق العياني واليومي لعملية السيطرة على الطبيعة وخلق عالم جديد تمثله الصناعة .

ولكن في بلدان العالم الثالث :

– ان العناصر الاكثر دينامائيةمن السكان تجتذبها بالأحرى التجارة والادارة.

– ان مهمة المنظمين بالغة الصعوبة .

جاذبية التجارة والادارة :

يتشكل نمو اقتصاد المبادلة لا حول الانتاج ، بل وفق متطلبات المضاربة التجارية . فالمنظمون الحقيقيون الوحيدون هم من التجار .

أما الادارة ، فهي بالنسبة الى النخبة اكثر جذباً بكثير من الصناعة . ان نقص اعتبـار العمل اليدوي في الاقتصاديات الـتي لا تعرف إلا الاشكال الفلاحية والحرفية ، وبالمقابل الهالة التي تحيط بالموظفين الكبار ، والرغبـة بالامساك بزمام الجهاز الذي كان ذات يوم مركز قوة للمستعمر ، هذه كلها هي الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة . وتجدر الاشارة ايضاً الى الدور الأولي للفئة المثقفة في تغيير المجتمع في العالم الثالث ، في حين أن المنظمين هم الذين لعبوا هذا الدور في القرن التاسع عشر في البلدان المتقدمة . وأخيراً الفساد الاداري الذي يتيح الحصول على أرباح اضافية ، بحيث تغدو إدارة الشؤون الحكومية أسرع طريقة للاثراء. تلك هي الأمور التي لا تسهل توجه الناس الأكثر فاعلية ونشاطاً نحو الصناعة .

مصاعب مهمة المنظم :

غالباً ما يكون المنظمون المحليون من الاقليات القومية وحدها . صحيح ان ثمة رأسماليين غربيين ، ولكن ثمة رأسماليين من أقليات تعود أصولها الى العالم الثالث . وهكذا نجد ان اللبنانيين والسوريين في أفريقيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والصينيين في جنوب شرق آسيا يستحوذون على قسم من النشاط الصناعي والتجاري في البلدان التي يقيمون فيها . ومن الصعوبة بمكان مكافحة تسلطهم . وفي حين ان المنظم المحلي يعاني العزلة والسيطرة ، فان الصينيين – مثـلاً – يملكون قسماً كبيراً من الرساميل ، وينظمون شبكة واسعـة للبيع والشراء تعززها طريقة في تحويل النقود بالخفية ، تتيح لهم الاستفادة من جميع الأعمال المربحة .

ولكن حتى اذا ذللت العقبات التي يضعهـا الوسط النفسي والاجتماعي ، فان مهمة المنظم في العالم الثالث تبقى اكثر صعوبة مما هي عليه في البلدان المتقدمة .

أولاً ، عندما تكون ثمة محاولة لاقامـة مشروع صناعي ، فان الصعوبة تكمن في فقدان السابقة والمعلومات الملائمة اللازمة . ولأن هذه البلدان لا تملك

تقاليد صناعية حقيقية ، فانهم لا يعرفون لا مدى أهمية السوق ولا طريقة تكييف الوسائل التقنية والتجربة المكتسبة من البلدان المصنعة من قبل . وتغدو هذه الثغرة اكثر خطورة كلما كانت الوثائق الاحصائية المتعلقة بالسوق قليلة بصورة عامة وكلما افتقدت ـ إلا نادراً ـ الهيئات المختصة ، سواء أكانت خاصة أم حكومية ، التي تساعد المنظم الراغب بإقامة المشروع في البلد .

واخيراً فان إدارة مشروع في اقتصاد متخلف تقتضي تحمل اعباء مهام اكبر عدداً منها في اقتصاد متقدم . فمن أجل تلافي عدم كفاية الشبكة المصرفية ، يرى المنظم نفسه مدعوا لأن يتولى بنفسه دفع الأموال نقداً . كما ان نقص المعلومات التقنية يعطيه دوراً أساسياً في تأهيل اليد العاملة التي يشغلها . كما ان عليه ان يتوقع احتمال انقطاع تموينه وانشاء شبكة تجارية ، واحياناً انتاج الطاقة التي يحتاجها .

ان تأهيل مثل هؤلاء المنظمين يقتضي تجربة طويلة ووسطاً مواتياً . والحال ان بلدان العالم الثالث لا تملك ماضياً صناعياً، ولا يوجد فيها ما يدفع بالنخبة الى التوجه نحو الصناعة[١] .

---

(١) هنا يكرر المؤلف احدى « البدع » المتفشية في كثير من الكتابات الغربية . ونكتفي بتعليق قصير لبول باران حول هذا الموضوع: «.. في جميع اصقاع العالم،وفي كل مراحل التاريخ كان يوجد رجال طموحون مقدامون لا رحمة فيقلوبهم،لديهم فرصة ما،وراغبون في«التجديد»، وفي السير في المقدمة ، وفي ممارسة السلطة . وعلاوة على ذلك ، ففي بعض المراحل والامكنة قدمت هذه الصفوة رؤساء القبائل ، وقدمت في البعض الآخر الفرسان ورجال الحاشية والرؤساء الكنسيين،في حين انتجت في مرحلة معينة من العملية التاريخية امراء التجار والمغامرين والمستكشفين ورواد العلم ، كما أدت في نهاية الأمر ، في الفترة الأخيرة من التطور التاريخي-في عصر الرأسمالية الحديثة ـ الى ظهور المنظم الرأسمالي الذي ينظم الانتاج الصناعي او يملك ناصية فن المال بحيث يستطيع ان يخضع لسيطرته تركزات هائلة من رأس المال. وينبغي ان يكون واضحاً،ان ما على واضع نظرية المنظم ان يشرح ليس الظهور المفاجيء للرجال العباقرة ـ فمثل هؤلاء الرجال كانوا يوجدون بيننا منذ بداية التاريخ ـ وانما هو حقيقة ان هؤلاء الرجال قد حولوا « عبقريتهم»عند لقاء تاريخي معين الى تراكم رأس المال ، وأنهم توصلوا الى ان افضل طريق لانجاز هذا الهدف هو الاستثمار في المشروعات الصناعية...»(الاقتصاد السياسي للتنمية ـ الطبعة العربية،ص٣٥٨).
الناشر

٣ – قصور الادخار

ليس الرأسمال ، حسب المصطلحات الاقتصادية ، سوى سلعة منتجة لم تُشترَ من قبل الاقتصاد المنزلي ، بل من قبل مشروع ما : انه السلعة التي تفيد الانتاج ؛ مثلاً : سيارات مصنع وشاحناته ، والافران العالية لمشروع تعديني : والحال ان المشاريع مضطرة الى شراء هذه المواد الانتاجية ، لذا فانها بحاجة الى رأسمال نقدي ، يمكنها أن تحصل عليه بوسائل عديدة :

– من أرباحها الخاصة ، وهذا هو التمويل الذاتي ؛
– من ادخار الافراد الذي يصل الى المشروعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوضعه تحت تصرف المصارف أو الدولة ؛
– من قروض الدولة ؛
– من اعتمادات المؤسسات المصرفية (مصارف ، صناديق التوفير) ؛
– من الرساميل الاجنبية .

ان بعض موارد التمويل تعبر عن امتناع عن الاستهلاك .

وهذا الامتناع أمر واضح بالنسبة لادخارات الافراد ، إلا انه حقيقي أيضاً بالنسبة لبعض اشكال التمويل الأخرى . وعلى هذا فان الضريبة التي تهيء للدولة اقراض المشروعات هي بمثابة امتناع عن الاستهلاك بالنسبة لدافعي الضريبة . كما أنه كذلك بالنسبة للتمويل الذاتي . والحقيقة انه يمكن ان يتحقق اما بفضل أجور منخفضة ، فيمتنع العاملون بالأجرة عن الاستهلاك في هذه الحالة ، وإما بفضل أسعار فاحشة فيمتنع المستهلك الذي يشتري انتاجاً ما عن شراء منتوجات أخرى ، وإما على حساب المساهمين الذين لا توزع عليهم سوى عوائد بسيطة ، فتغدو قدرتهم الشرائية محدودة.

وبالمقابل ، فان ثمة أشكال اخرى للتمويل تأتي عن طريق خلق عملة جديدة : قسم من الاعتمادات المصرفية والاستثمارات الحكومية الممولة بواسطة اصدار العملة الورقية ، والرساميل الاجنبية ، حكومية أو خاصة ، التي تمول

المشاريـع الداخلية ، والتي لا بد ان تتحول لهذا الغرض الى عملة محلية .

ولكن حتى اذا تم تمويل الاستثمارات باصدار نقدي جديد ، فلا بد من تعويضها بالحد من الاستهلاك بواسطة الادخار . والحقيقة ان تثمير الاموال يعني توزيع مداخيل بشكل أجور (الدفع لعمال يبنون جسراً ، مثلاً) أو بالمشتريات (شراء الاسمنت والصلب اللازم لبناء الجسر) من المشروعات التي توزع بدورها الأجور . فاذا لم يتواجد فوراً انتاج جاهز لتلبية تزايد الاستهلاك الذي يلحق بارتفاع المداخيل ، فان ثمة مخاطر في ان يختل التوازن بين العرض والطلب وفي ان يحدث تضخم نقدي وارتفاع في الاسعار . إذن فكل استثمار يقتضي ادخاراً متناسباً معه .

والحال ان الحد من الاستهلاك في البلدان المتخلفة ، الذي لا بد منه اذا ارادوا تجنب التضخم النقدي ، هو ضعيف؛ كما ان سائر أشكال الادخارتتوجه بصعوبة نحو الاستثمارات الانتاجية .

ضعف الادخار :

ان فقر الجماهير قلما يدفعها الى الادخار ، وكل دخل اضافي يذهب الى الاستهلاك . وقد ازداد هذا الميل الطبيعي قوة بسبب ما أسماه الاقتصاديون **بمفعول التقليد***. ان حاجات جديدة تثار بواسطة النماذج الاجتماعية – الثقافية المستوردة وألوان الحياة الأوربية او الامريكية الشمالية . ويميل المنعمون بالامتيازات الى نسخ سلوكياتهم عن النماذج التي تقدمها السينما والسواح ، الخ . وهذا يقتضيهم المزيد من المال فيؤول الادخار الى التلاشي أو لا يتحقق مطلقاً . وعلى عكس ما يمكن توقعه ، فكلما ارتفعت المداخيل كلما تدنت نسبة الادخار . ومن جهة اخرى فان خزن الاموال ، ذهباً أو حلياً ، يخلق جواً من الطمأنينة لمن يخزن ، الا أن هذا الخزن ليس ادخاراً حقيقياً ؛ فالواقع ان

L'effet de demonstration *

الذهب والحلي عبارة عن سلع شريت، لذا فلم يكن ثمة من امتناع عن الاستهلاك؛ بل على العكس فانهم قد ضاربوا ، بوعي او بدون وعي ، ضد النقد .

هرب الادخار الى الخارج :

ولكن حتى اذا تحقق ادخار ما ، فلا يجري توظيفه في البلد الذي تحقق فيه، فالأغنياء الذين يدخرون يفضلون وضع اموالهم في الخارج . ثمة امتناع كامل عن الإستهلاك في هذه الحالة ، ولكن دونما فائدة للاقتصاد .

ان ارباح الشركات الاستثمارية الكبرى الاجنبية تحول بصورة عامة الى الخارج، أما المشروعات الوطنية فهي تفضل المضاربة على الملكية العقارية ، الابنية منها أو الاراضي الزراعية . وفي الحالين معاً ، يتوقف تقدم المشروع ، نظراً لعدم وجود تمويل ذاتي .

توجيه سيء لتمويل الاستثمارات :

لا يسهل الائتمان المصرفي تكوين رأس المال ، وذلك لأنه يمول بالدرجة الأولى الاعمال التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير . إنه مرتبط بالنظام التجاري الذي أقامه اقتصاد التجارة الكولونيالية . ففي حين ان ٧٠ ٪ من الاعتمادات في البلدان الصناعية تذهب الى الصناعة ، نجد في العالم الثالث أن هذه النسبة هي لصالح التجارة .

لقد رأينا قبلاً ان أرباح المشروعات لا توظف غالباً في القطاع الانتاجي . ولكن اذا تحقق هذا الاستثمار فيبقى غالباً في نفس القطاع . مثلاً : أرباح البترول تذهب الى المشروعات البترولية ، وارباح شركات الاستثمار الزراعية الكبرى تبقى في نطاق الزراعة . وهذا ما يطلق عليه اسم لزوجة الادخار . وهكذا لا يمكن ان يخلق تنويع في الاقتصاد .

وختاماً نقول ان تمويل الاستثمار في البلدان المتخلفة يغدو اكثر صعوبة كلما تزايدت ضرورة شراء أدوات للانتاج من الخارج . ومن أجل هذا فان الحصول على العملة الصعبة أمر ضروري. وهذا يستدعي ادخاراً إضافياً في العملةالصعبة ، وفي السلع الاستهلاكية المستوردة بالتالي .

القسم الثاني

اقتصاد مُعال ومريض بحب المال

لا يعيش الاقتصاد المديني الاستهلاكي على مداخيله الخاصة ، بل يتبع الخارج ويرتبط به على نحو وثيق .

١ – اقتصاد مُعال من الخارج

قبل كل شيء ، يجدر ان نلاحظ ان نصيب الادارات من توزيع الدخول ، في البلدان المتخلفة ، هو اكبر بكثير من نصيبها في البلدان المتقدمة . فموازنة الدولة هي مركز الثقل والتوجيه بالنسبة للاقتصاد المديني . والحال ، كيف تموّل هذه الادارات ؟

أولاً ، من الرسوم الجمركية . ولأن القطاع الداخلي ضعيف لا يستطيع تأمين دخول كبيرة ، تفرض الرسوم على تجارة الاستيراد ؛ وهكذا تصبح النظم الضرائبية متجهة نحو الخارج ، وهذه حالة خطيرة ، وذلك لأن الدولة تصبح مياله الى استمرار المستوردات التي تمول الموازنة .

ثم من رسوم التصدير أو عوائد النفط .

وأخيراً من المساعدات الاجنبية .

جدول رقم «١٧» نصيب الادارات من مداخيل الاقتصاد المنزلي
(بمليارات الفرنكات)

	أجور ومنح مقدمة من الادارة	أجور للخدم المنزلي	أجور مقدمة من المشروعات	دخول غير ناجمة عن الأجور
السنغال (١٩٦٢)	٢٥،٦	١،٤٤	٢٤،٦	٥٩،٥١
نيجيريا (١٩٦٠)	١١،٥	—	١،٠٧	٧،٢١

وفي بعض البلدان ، نجد ان من ٦٥ الى ٧٠ ٪ من موارد الموازنة مرتبطة بالقطاع الخارجي . وفي نفس الوقت فان وضعية الاقتصاد المديني ، الذي يأتي قسم كبير من موارده من خلال الموازنة ، تزداد تبعية إزاء الخارج .

كما يكون هذا الاقتصاد على تبعية إزاء الخارج فيما يتعلق باستهلاكه عموماً، حتى فيما يتعلق باستهلاكه الغذائي ، حيث يُستورد قسم منه .

٢ ـ اقتصاد مريض بحب المال

هذا الاقتصاد الاستهلاكي ، الذي لا يتوجه نحو الانتاج ، يثير المضاربة . وان المجتمع إذ يرى آماله في التصنيع قد تضاءلت أو حُدّت ، فانه يصبح مريضاً بحب المال . ومن الصعوبة بمكان تصور المهارة الفائقة في المضاربة ، التي تتمتع بها شعوب العالم الثالث* . ففي المدنيات التي لم يكن ، حتى السنوات الاخيرة الماضية و لارادة الانسان في السيطرة على قدره سوى معان هزيلة ،

* والأصح ان يقال : برجوازية العالم الثالث لا شعوبه (الناشر) .

يحاول الناس استباق الزمن ، وبصورة طبيعية تماماً ، يشكل الاقتصاد النقدي لاحول الانتاج ولكن حول لعب الصدف والمضاربـة ، التي تدوّر الرساميل في عدة أشهر إن لم يكن في عدة أيام ؛ اما الصناعة فـلا تدورها إلا في سنين عديـدة .

ان كل توجه نحو الصناعة إنما يتم أساساً بدافع التفتيش عن ربح عاجـل . وما يبعث على الدهشة دوماً بالنسبة للأوربي ، أن يرى في احصاءات بـلد من العالم الثالث أن قسم الصناعات فيها مكرّس لانتاج الزجاج والجعة وأعـواد الثقاب والدخان .

وفي أجواء الفساد ، ينهمك بعض الموظفين في التلاعب المالي . ولقد قـدم « ج. شيفرني » وصفاً جيداً لهذه الحالة : « عندما تكون السلطة العامـة هي الصناعة الوطنية الرئيسية ، وعندما تترافق المتاجرة بالنفوذ مع قدرة على البيـع تستجر قسماً من قواها من المساعدات الخارجية ، فان هذا هـو الفساد الذي يفسح المجال لاقامة تسلسل في المهام الادارية . وهكذا تغدو ادارة المصالـح الحكومية وتسييرها العمل الذي يدر المردود الاكبر ، إذ تجلب منافع المضاربة وخيرات كبيرة بصورة كثيفة وسريعة . كما لا تمثل الرشوة إلا القليـل من المخاطر ولا تـترك آثاراً تعرض صاحبها للمتاعب . فالمحاباة تمونهم بالهدايا ، والهدايا توجه المحاباة ، وهذا هو الدوران الجديد للثروات » .

٣ – توسع المدن وتفاوت المداخيل

هذا المرض بحب المال يزيد الاختلال في توزع المداخيل تفاقماً .

ورغم انه لا يوجد، إلا نادراً جداً، احصاءات صحيحة حول توزيع المداخيل في بلدان العالم الثالث ؛ الا ان من الممكن التأكيد بأن التفاوت في توزيع المداخيل فيها أشد مما هو عليه في البلدان المتقدمة .

ثمة ثلاثة اشكال من التفاوت تميز توزيع المداخيل في بلد من العالم الثالث :

١ . ثمة اختلاف كبير في المداخيل تبعاً للمقولات* الاجتماعية ، وليس أمراً نادراً ان يستحوذ ٥ او ١٠ ٪ من السكان على نصف المداخيل الموزعة .

٢ ـ ان مستوى المداخيل المدينية أعلى ، دوماً وعلى نحو ملحوظ، من مستوى المداخيل في الريف .

٣ – في حال وجود أقليات من أقوام أخرى ، فانها تستأثر بنصيب من الدخول الموزعة لا يتناسب مع عدد أفرادها (في روديسيا الجنوبية يستأثر ٥ ٪ من الأوربيين بـ ٥٧ ٪ من المداخيل) . **فتأثير الصدمة** الاقتصادية التي تفرضها هذه الأقليات وسلوكيتها المختلفة والامتيازات التي تحصل عليها هي التي تفسر هذا الاختلال .

هذه النماذج الثلاثة من التفاوت هي حصيلة التخلّع العام في الاقتصاديات المتخلفة والسيطرات التي تلازمه .

وفي سياق الاقتصاد المديني المريض بحب المال تجمد تلك النماذج من التفاوت نمو الاقتصاد .

في القرن التاسع عشر ، تواجد تفاوت في البلدان المتقدمة حالياً ؛ كان ناشئاً ، أساساً ، عن استثمار الطبقة العاملة من قبل الطبقة البرجوازية . وكانت هذه الطبقة ترى نفسها مدفوعة الى الادخار ثم الاستثمار لكي تحافظ على سلطانها . إذن فقد كان التفاوت – آنئذ – عاملاً قوياً من عوامل التنمية .

أما في العالم الثالث فالموقف مختلف كلياً : ان التفاوت لا يخلق التنمية بل

---

* Les categories

التخلف . وفضلاً عن ذلك ، وكنتيجة لمفعول التقليد ، فان المنعمين بالامتيازات لا يدخرون بل يستهلكون . أما إذا ادخروا ، فلكي يقوموا بعمليات المضاربة أو ليودعوا أموالهم في الخارج .

أن الدفاع عن التفاوت في المداخيل في بلدان العالم الثالث ، تحت حجة انه يسهل الادخار فالاستثمار ، انما يعني في الحقيقة عدم فهم طبيعة هذا التفاوت وتصرف المنعمين بالامتيازات .

الفصل الثالث

شركات التصدير الكبرى[1]

إنها لمفارقة ان يكون الشكل الأول للمشروع الصناعي الذي عرفه العالم الثالث هو المشروع الكبير . والحقيقة انه خلال فترة طويلة ، كانت المشروعات الوحيدة التي قامت فيه هي الشركات الكبرى التي تملكها البلدان المتقدمة ، والتي تهدف الى التفتيش عن مواد الأساس المعدة للبلدان الغنية . كما أنها تشكل قطاعاً اقتصادياً منفصلاً لم يندمج اندماجاً حقيقياً مع باقي اقتصاد البلد . ان دراسة خصائص هذه المشروعات ستجعلنا نفهم أسباب عدم اندماجها .

القسم الاول

عدم اندماج استثمار المواد الاولية مع باقي الاقتصاد

الوسائل التقنية التي تستخدمها المؤسسات الاستثمارية الاجنبية الكبيرة ، وقلة عدد السكان المحليين الذين يعملون فيها ، والمداخيل البسيطة التي توزعها ،

الجدول رقم «١٨» نصيب البترول في الاقتصاد الجزائري ١٩٦٣

نسبته المئوية من الانتاج الداخلي	نسبته المئوية من الصادرات	النسبة المئوية من الاجور التي يوزعها	نسبته المئوية من العمالة
١٧ ٪	٥٧،٩ ٪	٢،٨ ٪	٠،٤ ٪

غالباً ما تجعل هذه المؤسسات غريبة عن باقي الاقتصاد .

١ – ان الوسائل التقنية التي تقيمها المؤسسات الاستثمارية الكبيرة غالباً ما فكون الاكثر كمالاً ، وتستلزم أتمتة(*) متقدمة جداً ، تنحو الى تعويض الناس بالعقل الالكتروني . وفضلاً عن ذلك ، فان المنافسة الدولية والرغبة في تجنب مشاكل انسانيـــة تدفعان الى المكننة . ان الشركات الاجنبية الكبيرة ، اذ تستخدم وسائل تقنيـــة صعبة المنال بالنسبة للمنظمين المحليين ، لا تسبب خلق تأثيرات في المحاكاة قد تنشط عملية التصنيع .

٢ – إذن فاستثمار الثروات الطبيعية لا يهيء من فرص للعمل الا لجزء صغير جداً من السكان ، لا سيما وأن الملاكات واليد العاملة المؤهلة تأتي كلها تقريباً من الخارج .

ومن جهة أخرى فان المستخدمين المحليين في الشركة يميلون إلى الانفصال عن باقي السكان في مستواهم المعاشي المرتفع وسلوكياتهم المختلفة . وهكذا فان الشركة ، وبدلاً من ان تكون عامل اندماج ، تكون عامل انقسام وتشتيت .

٣ – تكون الدخول الموزعة ضئيلة . بما أن الجهاز المحلي للمشروع قليـل

---

* L'automation

العدد لذا لا يوزع سوى القليل من الأجور . أما الجهاز الاجنبي الذي يقوم بدور القيادة والتوجيه فانه لا يشتري إلا نادراً من منتوجات البلد ، ويرتدي لباساً يكون المشروع ، احياناً ، قد استورده مباشرة ، كما يستهلك منتجات غذائية مجلوبة من الخارج ، ويحول الى البلدان المتقدمة مداخيله التي لم ينفقها .

ان الشركات الدولية ليست مشروعاً كباقي المشروعات . فصادراتها بالذات تسير في دورة منفصلة ، وليست في الغالب سوى تحويلات داخل مؤسسة كبيرة: مزارع أشجار المطاط تبعث بالمطاط الى مصنع الاطارات القائم في البلد الصناعي ، ولكن ملكية المزارع والمصنع معاً تعود الى نفس المؤسسة . وهكذا نجد ان ٢٣ ٪ من المستوردات الامريكية ليست سوى تحويلات داخل المؤسسة ذاتها .

لكن ما هو الاسهام « الايجابي » للشركات الدولية الكبيرة ؟ إنها تدفع الضرائب والعوائد ، وتعيد إدخال العملة الصعبة إذ تقوم بالتصدير . وهكذا تقوم بدور المكلف الكبير الذي يعيش في الخارج .

القسم الثاني

التعارض في الستراتيجيات

ان مصالح البلدان التي تقوم فيها مؤسسات التصدير الكبيرة لا تحتل المقام الأول بالنسبة إليها ، لأن ؛

١ ـ ان مركز اهتمام المؤسسة ليس في البلد الذي تعمل فيه ، وهي مرتبطة بمراكز لاتخاذ القرارات موجودة، اجمالا، فيالبلدان المتقدمة؛ وأسواقهاموجودة في البلدان الصناعية؛ ولا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار حالة السوق الدولية التي تفرض ، هي وحدها ، حجم الانتاج ووجهته .

٢ ــ لا بد لتلك المؤسسات من أن تقوّم المردود وفق المستوى الدولي . وان استراتيجيتها لا تكون موجهة تبعاً لمشاكل البلد الذي تقيم فيه، ولكن لتوسيع مجموعة المؤسسات التي تندرج ضمنها . وعلى هذا فان منتج المطاط الطبيعي، وهو نفسه الذي ينتج الاطارات ، يحاول ان يغير في عمله ، بغية مواجهة صعود المطاط التخليقي ، وذلك بأن يوظف قسماً من أرباحه في خلق مصنع جديد للمطاط التخليقي وهو لا يكترث بالمصاعب التي يهدد هذا التغير في العمل باثارتها في البلد المنتج للمطاط الطبيعي . وطبيعي تماماً ان يمول ذلك المنتج استثماراً في بلد غني (مصنع للمطاط التخليقي) بواسطة أرباح جاءت من بلد فقير (حيث توجد مزارع اشجار المطاط) . تلك هي المقتضيات التي تمليها المزاحمة الدولية.

ويغدو هذا الاندماج أكثر عسراً بقدرما تزداد مشقة قدرة السلطة السياسية على اخضاع المشروعات الصناعية لمقتضيات الصالح العام . فالمجموعات التي ترتبط بها تلك المؤسسات على قوة وقدرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ؛ وهي تتلقى الدعم من الأمم الصناعية التي تنتمي إليها ، كما ان هذه المجموعات قادرة أحياناً على إقامة حكومات (أو المحافظة عليها) تنذر نفسها تماماً للدفاع عن مصالح المجموعات .

ان شركات التصدير الكبرى الموجودة في العالم الثالث تعيش غربة مزدوجة عنه :لأنها من جنسية أجنبية ، تبدو كأنها تدار من الخارج ، كما أن الشكل الذي اندرجت بموجبه في الاقتصاد يبقيها في « عزلة فاخرة » عنه[١] .

---

(١) ان المؤلف ، في تحليه لدور شركات التصدير الكبرى في الاقتصاديات المتخلفة ، يقف في منتصف الطريق ، ولا يدفع بالتحليل الى نهاياته المنطقية والفعلية . فالشركات الرأسمالية الغربية العاملة في العالم الثالث ليست غير مندمجة مع باقي الاقتصاد القومي فحسب ، وهي ليست مجرد «المكلف الكبير » الذي يعيش في الخارج فحسب ، بل هي ـ أساساً ـ مجرد أداة في عملية نقل الدم من بلدان العالم الثالث الى البلدان الرأسمالية ـ حسب تعبير لباران ـ، لذا فان دور هذه المؤسسات الاجنبية لم يكن عدم القدرة على القيام بالأحسن ، بل كان القدرة على القيام بالأسوأ ، التي تجلت أولاً في نهب قسم كبير من فائض البلدان التي تعمل فيها ، تسبب في نسكة خطيرة للتراكم الأولى لرأس المال في هذه البلدان .

الناشر

الباب الثالث

السيطرة

يطبع التخلّع جيداً أحوال البلد المتخلف ، ولكن ينبغي ألا ننسى أنه مرتبط على نحو وثيق بالسيطرات الخارجية التي ترهق مجتمع البلد المتخلف واقتصاده .

وفضلاً عن ذلك ، فليس للتخلع من معنى وهو لم يظهر في الغالب إلا من خلال السيطرات الخارجية . فقبل التوسع الامبريالي الكبير لم يكن صحيحاً الحديث عن التخلع : فالاقتصاد لم يكن مخلّعاً ، بل كان كل اقتصاد تقليدي وكل اقتصاد مديني على اتساق سمح له بالقيام بدوره كاملاً . ولكن مع السيطرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي فرضتها أوربا ثم البلدان المتقدمة بجملها ، أضحى عدم التمفصل* تخلّعاً ؛ واصبحت الاقتصاديات والمجتمعات المدينية على تبعية للخارج ؛ واكتست قطاعات واسعة من الاقتصاد، التي تديرها الشركات الدولية الكبيرة ، طابع الجزيرة المعزولة ؛ وفقدت الاقتصاديات التقليدية تدريجياً اتساقها القديم دون ان تندمج من جراء ذلك بالاقتصاد الوطني .

---

* La non articulation

ان الامبريالية ، إذ جعلت نشر المدينة التقنية واستثمار خيرات العالم مطية للسيطرة ، إنما تكون قد خلقت ظاهرة التخلف .

واليوم تبقي السيطرة على حالة التخلف ، إذ تعمق التخلع وتجعل من المستحيل خلق دينامية داخلية لاقتصاديات العالم الثالث ومجتمعاته . ولقد أصبح هذا العالم الثالث يدور الآن في فلك البلدان الصناعية .

سنتفحص ظاهرة السيطرة في ثلاثة فصول :

١ - السيطرة من خلال المبادلات التجارية .

٢ - السيطرة من خلال دفوق الرساميل .

٣ - السيطرة من خلال النفوذ الاجتماعي - الثقافي .

الفصل الأول

السيطرة من خلال المبادلات التجارية

تطبع تجارة العالم الثالث ثلاثة اتجاهات رئيسية :

١ – **تمثل منتوجات الاساس** القسم الاساسي من صادراتها. ففي عام ١٩٦١ كانت المنتوجات الزراعية ومنتوجات الطاقة والمواد الأولية تشكل ٩٠ ٪ من صادرات العالم الثالث ، مقابل ٤٠ ٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة .

وبالمقابل، فان القسم الاكبر من مستورداتها يتألف من منتوجات مصنوعة . وهذه هي الصيغة الشهيرة للتقسيم الدولي للعمل ، التي فرضت على العالم بقوة المدفع ، ثم بررها فيما بعد فطاحل الاقتصاد الغربي .

٢ – **تتألف** صادرات البلدان الصناعية من عدد كبير جداً من المنتوجات؛ وعلى العكس فان صادرات بلدان العالم الثالث تقوم إجمالاً على ضرب من التخصص ، يتمثل بنوع أو نوعين أو ثلاثة أنواع من منتوجات الأساس[1].

٣ . وتجري تجارتها الخارجية ، في الغالب، مع عدد قليل جداً من البلدان. فالبلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية ، مثلاً ، تتاجر بصورة رئيسية مع فرنسا،

---

(١) انظر الصفحة (٤٨)

الجدول رقم «١٩» نصيب مختلف المجموعات الدولية من الصادرات العالمية

(بالنسب المئوية)

	المجموع العام	مجموع المنتوجات الأولية	المنتوجات الغذائية	سلع مصنوعة
١٩٥٥				
العالم كافـــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بلدان صناعية ذات اقتصاد السوق	٦٤	٤٩	٤٩	٨٥
بلدان متخلفة	٢٦	٤٠	٤٢	٥
بلدان ذات اقتصاد مخطط	١٠	١٠	٩	١٠
١٩٦٤				
العالم كافة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بلدان صناعية ذات اقتصاد السوق	٦٨	٥٦	٥٤	٧٩
بلدان متخلفة	٢٠	٣٥	٣٦	٧
بلدان ذات اقتصاد مخطط	١٢	٩	١٠	١٤

وبلدان امريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة. ويغدو هذا التخصص أشد خطورة بسبب اختلاف اسعار الشراء من قبل كل بلد : تدفع فرنسا ١٧ سانت مقابل السكر اما الولايات المتحدة فتدفع ١٢ سانت، وتدفع فرنسا ٩٧ سانت للدخان، اما انكلترا فتدفع ١٣٦ سانت .

٤ — ليس من النادر أن تمثل التجارة الخارجية القسم الأساسي من دخول الاقتصاد المديني ، وبخاصة بالنسبة للبلـد الصغير . وهكذا نرى ان صادرات ماليزيا تمثل ٧٧ ٪ من دخلها القومى ، كما تمثل ٤٩ ٪ من دخـل الكونغو — ليوبولدفيل . وعلى العكس من ذلك البرازيل ، حيث لا تشكل صادراته سوى ٤ ٪ من دخله القومي .

ان العناصر التي تتألف منها تجارة العالم الثالث تجعلنـا نلتقط بوضوح مواقع السيطرة التي تحتلها البلدان الصناعية .

في القسم الأول من هذا الفصل سنحاول ان نحـدد كيف يسبب التقسيم الدولي للعمل ، بالضرورة ، سيطرة البلدان الغنية . ينجم عنها نتائج اقتصادية واجتماعية مدمرة ، ستكون موضوع دراستنا في القسم الثاني .

القسم الاول

اقتصاد دولي

مرتبط بالاقتصاديات المتقدمة

اتجاه التجـارة الدولية . على المدى البعيد يدل على زوال التقسيم الدولي للعمل ؛ اما اتجاهها على المدى القريب فيُظهر عدم استقرار اسواق منتوجات الأساس . وهذه هي مظاهر السيطرة التجارية للبلدان المتقدمة .

١ — اتجاه التجارة الدولية على المدى البعيد

حتى عام ١٩٣٨ كان ممكناً للبعض ان يعتقد ان المحرك الذي ينشر التقدم الاقتصادي يكمن في المبادلات ، فبقدر مـا يستمر التوسع الصناعي تتوسع

بالضرورة صادرات البلدان المنتجة للمواد الأولية . استثمار ثروات هذه البلدان وتزايد حجم إيراداتها ، الناجمة عن اتساع علاقاتها مع البلدان الصناعية ، لا بـــد ان تتيح لها الحصول على التجهيزات الخاصة بالهياكل الاقتصادية التحتية وبلوغ مستوى استهلاكي يقترب يوماً فآخر من مستوى البلدان المتقدمه .

إن الصورة الزاهية ، التي وصفناها منذ هنيهة ، لا تنطبق على الواقع؛ وان وجهة توسع التجارة الدولية ما تزال بعيدة جداً عن ان تتيح لبلدان العالم الثالث تلافي تأخرها .

عدم كفاية توسع سوق المواد الأولية :

منذ عام١٩٣٨ظهر تفاوت بين توسع تجارة كل من البلدان الصناعية والمتخلفة .

هذا الموقف يعني ان حصول تزايد في الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة لا يستدعي توسعاً متناسباً معه في تجارة منتوجات الأساس التي منشؤهـا في العالم الثالث .

الجدول رقم (٢٠) ـ توسع التجارة الدولية

(سنة الأساس ١٩٣٨ = ١٠٠)

	١٩٤٨	١٩٦٢	١٩٦٦
المجموع العالمي (عدا البلدان الشيوعية)	٩٧	٢٣٠	٣٤١
بلدان متقدمة	١٠٠	٢٦٤	٤٥١
بلدان متخلفة	٩١	١٦٨	٢٨٩

الجدول رقم (٢١) ـ المعدل السنوي لتزايد الصادرات

١٩٦٠ – ١٩٦٦

	١٩٦١ – ١٩٦٦	١٩٦٠ – ١٩٦٣				
		المنتوجات الاولية				
	المجموع	المجموع	مجموع المنتوجات الاولية	منتوجات غذائية	وقود	معادن عادية
العالم كافة	٨	٦و٣	٤و٣	٧	٧و٥	٠و٨
بلدان صناعية ذات اقتصاد السوق	٨و٨	٦و٥	٤و٢	٨و٨	٧و٢	٠و٥
بلدان متخلفة ذات اقتصاد السوق	٦	٤و٨	٤و٢	٥و١	٧و٦	٢و٧
بلدان ذات اقتصاد مخطط	٧و١	٧و٧	٤و٧	٤و١	٨و٤	٦و٥

الأسباب :

يثير التوسع السريع في انتاج المنتوجات البديلة تنافساً حــاداً على أسواق بعض منتوجات الأساس . فالسلجم وعباد الشمس ، وهما من مزروعات البلدان المعتدلة ، ينحوان – مثلاً ، الى تعويض منتوجات العالم الثالث الزيتية ، ولاسيما الفول السوداني ؛ والمواد التخليقية على وجه الخصوص ، وهي التي تفرض نفسها بصورة متزايدة على حساب المنتوجات الطبيعية .

ومن عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٢ تزايد انتاج القطن بنسبة ٢٤٪ ، والصوف بنسبة ١١ ٪ ، اما انتاج المنسوجات التخليقية فقد تزايد بنسبة قدرها ٧٤٠ ٪ . كما كان تزايد انتاج المطاط التخليقي بالغ السرعة ايضاً .

الجدول رقم «٢٢» الارقام القياسية لانتاج المطاط الطبيعي والتخليقي
(١٩٥٢ = ١٠٠)

	الطبيعي	التخليقي
١٩٥٦	١٠٥	١٣٨
١٩٥٧	١٠٦	١٤٤
١٩٥٨	١٠٨	١٤٢
١٩٥٩	١١٤	١٦٨
١٩٦٠	١١١	٢١٤
١٩٦١	١١٧	٢٢٥
١٩٦٢	١١٨	٢٥٥
١٩٦٣	١١٥	٢٧١
١٩٦٤	١٢٨	٣١١
١٩٦٥	١٣٣	٣٣٥

وبموازاة تراجع منتوجات الأساس ، تغدو البلدان الغنية الزبن المفضلة لدى البلدان الغنية الأخرى . وليس لتحرير المبادلات بين البلدان الصناعية من القيود من معنى آخر . ان هذه لواقعة خطيرة : تستغني البلدان الغنية ، تدريجياً ، عن التعامل مع البلدان الفقيرة ؛ وهذا يقضي عليها ان تفقد كل أمـــل في اللحاق

الجدول رقم (٢٣) تطور تجارة المجموعة الاقتصادية الاوربية من عام ١٩٥٨ الى ١٩٦٢
(بالنسب المئوية)

	المستوردات	الصادرات
داخل المجموعة الاقتصادية الأوربية	+ ٩٧،٤	+ ٩٧،٦
بلدان أخرى	+ ٣٨،٢	+ ٢٩،٧
منها :		
الجماعة الاوربية للمبادلة الحرة*	+ ٥٢	+ ٥٠،٨
أوربا الشرقية	+ ٧٧	+ ٨٧،٥
الولايات المتحدة	+ ٥٨،٤	+ ٤٧
اليابان	+ ١٠٠	+ ١٠٠
بلدان متخلفة :		
آسيا	+ ١٢	+ ٢،١
الشرق الأوسط	+ ١٩،٢	+ ١٨،٣
افريقيا	+ ٢٤،٢	— ٨،٢
أمريكا اللاتينية	+ ٣٥،٢	+ ١٠،٢

* وتضم بريطانيا والبلدان السكاندينافية والنمسا وسويسرا ـ الناشر .

بمستوى معيشة البلدان المتقدمة ، بواسطة التجارة الدولية . لم تعد التجارة تنشر التنمية على وجه صحيح ، والعالم الثالث بدأ يصبح على الهامش .

على أي حال ، هذا التطور يفسر بسهوله :

لقد شهدت العقود الاخيرة المنصرمة حدوث تغير عميق في طلب البلدان المتقدمة : احتلت سلع التجهيز والتسليح – وهي التي لا يتطلب تصنيعها سوى القليل من المواد الأولية – مكاناً بارزاً فيه . وعندما يرتفع دخل المستهلكين ، يتناقص طلبهم على السلع البسيطة (المنتوجات الغذائية ...) ، كالتي يصدرها العالم الثالث . ولكنهم ، بالمقابل ، يرغبون في منتوجات معمرة أساسها مواد أولية غالباً ما تكون من إنتاج البلدان المتقدمة نفسها ، وتكون كلفة تحويلها مرتفعة . كما أنهم يتطلبون المزيد من « الخدمات » التي يجري توفيرها حيث يقيمون ، طبعاً . كان أجدادنا يجمعون الكثير من الشراشف والقمصان القطنية ، وكانوا يأكلون الشوكولا ويشربون القهوة ؛ أما نحن فقد أصبحنا نفضل شراء البرادات والسيارات والتلفزيون ونقوم بجولات سياحية أيضاً ونستمع الى الاسطوانات . حقاً ان السياحة تتيح لبعض البلدان المتخلفة الاستفادة من الوجهة الراهنة لاستهلاك البلدان الغنية ، ولكن مثل هذه الموارد تبقى هامشية .

وزاد التقدم التقني . هذه الاتجاهات قوة . ان التعقيد المتزايد في السلع المعمرة قد تجلى في تزايد قيمة المنتوجات مكتملة الصنع بالنسبة الى قيمة المواد الأولية التي تدخل في صنعها . ولقد أتاحت الأساليب الجديدة في الصناعة تعويض المواد الطبيعية بالمنتوجات التخليقية ؛ فيحل التركال والنايلون والريلزان محل الصوف والقطن ؛ ويفرض المطاط التخليقي نفسه – كما رأينا – على حساب المطاط الطبيعي . وعلى العموم ، فان نصيب المواد الأولية ، التي منشؤها في البلدان المتخلفة ، من كلفة عمل وحدة مصنوعة قد تناقص بنسبة ٤٠٪ منذ عام ١٩٣٩ .

اما البلدان الفقيرة فقد أخذ تكيفها مع انتاج الدول الغنية يزداد عسراً . وتتجه الدول الأخيرة الى سلع المستوى الراقي ، التي يمكن لذوي الامتيازات من العالم الثالث وحدهم شراءها . كما ان سلع التجهيز نفسها ، التي ما انفك تعقيدها في تزايد ، أصبحت قليلة التلاؤم مع شروط استعمالها في العالم الثالث . وغدت البلدان المتقدمة مجبرة على الشراء من بلدان أضحت زبناً رديئة ؛ لهذا فهي تحاول ان تخلق صناعات متكاملة جديدة فيما بين البلدان الغنية .

أما فيما يتعلق بالمواد الأولية أو المنتوجات الغذائية ، فان كل أسس التخصص الدولي في العمل أخذت تنهار . وأخذت البلدان المتقدمة تنمي المبادلات فيما بينها ، اما البلدان المنتجة للمواد الأولية فتجد أن حالتها قد تدهورت . واليوم لم تعد دفوق المبادلات بين المراكز الصناعية وبلدان العالم الثالث تنمو بالقدر اللازم الذي يحقق نمواً متوازياً في العالم كله ، بل هي أيضاً أقل من الحد الذي يتيح للبلدان المتخلفة تلافي تأخرها .

٢ – عدم استقرار أسواق صادرات البلدان المتخلفة

تعاني المواد الأولية ومنتوجات الأساس تغيرات سنوية خطيرة جداً في الاسعار .

وفي حين ان صادرات البلد المتخلف تقتصر عموماً على نوع أو نوعين من المنتوجات ، تتألف مستورداته من سلسلة طويلة من المنتوجات تنحو التغيرات في أسعارها الى ان تعوض بعضها بعضاً. ومن جهة أخرى ، فان أسعار المنتوجات المصنوعة ، التي تؤلف القسم الأكبر من مستوردات البلدان المنتجة للمواد الأولية ، تقتضي كلفة صنع مرتفعة وتأتي من مناطق من الصعب ان يحدث فيها تخفيض للأجور ؛ وتتضافر كل هذه العوامل لتحافظ على استقرار أسعارها .

الجدول رقم (٢٤) تغيرات أسعار منتوجات الاساس
(بالنسب المئوية لكل سنة)

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الرز	٦	٢٤	١٠	–١٨	–٢٠	–٣
السكر	١٢	–٥	–١٢	٢	–٤	∴
القهوة	١١	٢	٣	٢٣	–٢١	١
الكاكاو	٢٨	–٤	–٤	٦٦	–٢٥	–٣٣
المطاط	٦٤	–٣٨	–٢٨	–٧	٥٦	–١٠
النحاس	٣٣	١٤	١	–٤	٣٠	٦

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
الرز	∴	٦	–١٠	–٣	∴	١
السكر	٢٢	–١٤	١٠	–٧	١٤	٦
القهوة	–٦	–١٣	–١٨	–٣	–٦	–٧
الكاكاو	∴	٥٤	٤٣	–٢١	–١٩	–٦
المطاط	–٥	–١٤	٢٨	١٢	–٢٦	–٣
النحاس	–٢٩	–١٨	٢١	٢	–٦	٢

هذه التغيرات الحادة في القدرة الشرائية لبلدان العالم الثالث تخلق آثاراً لا يمكن إلا ان تعرض تنميتها للخطر .

والحقيقة ، ان الفترات العجاف يمكن ان تكون في الغالب بالنسبة لبلدان العالم الثالث مراحل تضخم نقدي حاد. وذلك لأنه عندما تسقط قيمة الصادرات ،

تلجأ الحكومات الى الانفاق عن طريق إيجاد عجز في الموازنة ، لكي تبقي على نفس مجهود التنمية الذي شرعت بـــه في فترة توسع الصادرات . فقرارات الاستثمار المتخذة طيلة الفترة السابقة تظهر على شكل مستوردات جديـــدة ، تنضاف إليها المواد الاستهلاكية التي يتطلبها التوسع الداخلي الذي أبقى عليـه العجز الذي أصاب الموازنة . ان المستوى المرتفع للاستثمارات يثـير التضخم ويبقي عليه . إذن ، فالحصيلة الأولى لعـــدم استقرار الأسواق هي **التضخم المزمن** ، وهي ، في الغالب وعلى المدى الطويل ، مستوى متدنٍ في الاستثمار، وذلك لأن مكافحة التضخم بصورة جدية يغدو أمراً ضرورياً :

وعدم استقرار أسعار منتوجات الأساس ناجم بصورة رئيسية عن اتجاهات متباينــة في العرض والطلب ، وكذلك عن تقلص هام يصيب الأسواق ، التي تتحد الاسعار انطلاقاً منها .

١ – يصاب الطلب بالتغير تبعاً لنفسية المشترين . فما ان يفصح السوق عن ميل إلى ارتفاع الاسعار ، إلا ويسرع الصناعيون الى التخزين، فيعجلون بذلك تصاعداً حاداً بالاسعار . وعندما تظهر بارقة هبوط بسيط في الاسعــار ، فلن تجد من يشتري أملاً في سقوط كبير في الاسعار.ومن الواضح ان عرض منتوجات الأساس لا يمكن ان يتكيف مع الطلب السائل . وهكذا تزداد شدة التغيرات التي تصيب الأسعار .

٢ – تنضاف الى التأثـــير المشؤوم للسلوك في الطلب عمليات التخزين الستراتيجي ، كاحتياطي يتم تكوينه ، بغية مواجهة احتمالات الحرب . ورغم بعض من المحاولات المتواضعة الرامية الى جعل هذا المخزون يلعب دور الناظم، إلا ان مفعولة يسير في اتجاه توسيع هذه التغيرات . وفي كل مرة يزداد فيهـا خطر اندلاع الحرب ، يشاهد تضخم حاد في التخزين يجر الى ارتفاع سريع في الأسعار ، اما فترات زوال التوتر الدولي فتظهر ، بصورة عامــة ، على شكل هبوط في الاسعار .

٣ – وتشدد المجموعات الرأسمالية ، أكثر فأكثر ، قبضتها على تجارة منتوجات الأساس ، وهي التي تملك في آن استثمارات الموارد الطبيعية في بلدان العالم الثالث والمشاريع التحويلية في البلدان الصناعية . وفي هذه الحالة لم تعد التجارة الدولية سوى مجرد عمليات تحويل في اطار نفس المشروع. ووضعية كهذه تزيد مصاعب بلدان العالم الثالث تفاقماً ؛ وذلك لأن اندماج استثمارات الموارد الطبيعية مع المجموعات الصناعية لا يمنع ، في معظم الأحوال ، حصول تغيرات في حجم الصادرات ، كما ان عوض هذه الصادرات بالنقد الاجنبي يبقى محسوباً وفق سعر السوق . والحال ان هذا السعر لم يعد حصيلة لمواجهة عامة بين العروض والطلبات ، بل حصيلة مواجهة بين جزء من هذه العروض والطلبات هي الأقل سلامة والاكثر هامشية ، وبالتالي واقعة في ظروف عدم استقرار شديد .

وعلى هذا فان شركة تملك مزرعة للمطاط مندمجة في مصنع لصنع الاطارات ، فانها ستبيع المطاط في السوق الدولية عندما لا يستطيع المصنع امتصاص جميع انتاج المزرعة ، كما أنه سيشتري المطاط من السوق عندما لا يكون انتاج المزرعة كافياً لتغطية حاجاته .

وهكذا تكرس المبادلات الدولية المرتبطة باقتصاد البلدان المتقدمة تبعية العالم الثالث ، الذي لا يمكنه إلا الخضوع لقانون العرض والطلب .

القسم الثاني

العلاقات بين المجتمعات والاقتصاديات غير المتكافئة

تؤدي الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية ، وقد وصفناها منذ هنيهة ، إلى عواقب خطيرة على العالم الثالث ، ألا وهي تدهور حدود المبادلة والآثار التي تخلقها السيطرة .

١ – تدهور حدود المبادلة

يفضل بعض الاقتصاديين على فكرة حدود مبادلة البضائع فكرة **حدود التبادل العاملي البسيط*** ، الذي يعرّف بالقدرة الشرائية لوحدة من المنتوجات ، أو فكرة **حدود التبادل العاملي المزدوج**** القائم على العلاقة النسبية بين وحدة من المنتوجات اللازمة ، في بلدين ، لطرح كمية متساوية القيمة من السلع في السوق . والواقع ان من المستحيل تقريباً ، في ظل الظروف الراهنة للمعارف الاحصائية ، القيام باستخراج حدود التبادل العاملي على نحو مقبول وسليم .

ويجري بصورة عامة إقامة علاقة نسبية بين اسعار التصدير وأسعار الاستيراد ، فيحصلون بهذه الطريقة على **حد التبادل الصافي***** .

$$\text{حد التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستوردات}} \times ١٠٠$$

فعندما يكون حد التبادل اكثر من مئة ، يقال ان ثمة تحسن ، وفي الحال المعاكسة يقال ان ثمة تدهور .

وعلى هذا فان حدود التبادل الصافية تبدو وكأنها تعبر عن القدرة الشرائية

---

* Les termes de l’échange factoriel simple.

** Les termes de l’échange factoriel double

*** ثمة رقم قياسي اكثر بساطة ولكنه أقل تحديداً ودقة يستخرج من اقامة علاقة نسبية بين الرقم القياسي لحجم الصادرات وبين الرقم القياسي لحجم المستوردات (ان مصطلح «حجم» يعبر عن قيمة السلع بالاسعار الثابتة ، الأمر الذي يجعله يلغي التغيرات الناجمة عن تعديل قيمة النقد) ثم تضرب النتيجة بـ (١٠٠) على نحو يؤدي الى الحصول على معدل مئوي . وهذا هو حد التبادل الاجمالي .

$$\text{حد التبادل الاجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم المستوردات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}$$

المنتوجات المصدرة . ويجدر أن نسجل أن فكرة حد التبادل الاجمالي لا تغطي تماماً نفس الحقيقة الواقعية لفكرة حد التبادل الصافي . وفعـلاً فان حساب المستوردات في حدود التبادل الصافية يضم حتى المستوردات التي جاءت بـلا عوض وكذلك المستوردات التي جُلبت بعمليات شراء فيها محاباة (هبـات غذائية ، قروض بلا فوائد ، الخ .) ، يمكنها بالتالي أن تعوض ، الى حد ما ، ضعف الصادرات .

الجدول رقم (٢٥) حدود التبادل من عام ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥
(الاساس ١٠٠ لعام ١٩٥٨)

التجارة الدولية للبلدان المتخلفة	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٦٥
قيمة الوحدة من الصادرات	١٠٥	٩٨	٩٨
قيمة الوحدة من المستوردات	٩٤	١٠١	١٠٤
حد المبادلة	١١٢	٩٦	٩٤٠

وفي كل الأحوال فان فكرة حدود المبادلة ينبغي أن تستخـدم بتبصر وحيطة ؛ وذلك لأن الاحصاءات التي ترسي أسسها ، عندما تغطي مراحـل طويلة ، لا يمكن الركون إليها ، على أقل تقدير .

وفي كل الأحوال ، فان تدهور حدود تبادل البلدان المتخلفة هـو أمر لا يمكن انكاره . فمنذ عام ١٨٧٢ وحتى عام ١٩٣٩ بلغت نسبة التدهور ٣٣ ٪ . وبين عام ١٩٣٨ و ١٩٥٢ لوحـظ حصول تدهور بلغت نسبته ١٩ ٪ ، رغم التحسن الموقت الذي أصابته طوال الحرب العالمية الثانية . وختاماً ، وحسب احصاءات أخرى ، فقد بلغت نسبة التدهور ، فيما عدا البترول ، حوالي ١٧ ٪ منذ عام ١٩٥٠ .

وتجدر الملاحظة ان القدرة الشرائية لمنتوجات الأساس قد سقطت بأكثر مما أشار اليه فحص حدود التبادل الدولية . ففي عام ١٩٦٥ كان مبيـــع كميـــة معينة من المنتوجات الأولية لا يسمح إلا بتمويـــل ثلثي الكميات التي شريت في فترة ١٩٦٠ – ١٩٦٣ .

الجدول رقم (٢٦) القدرة الشرائية للمنتوجات الاولية

المصدرة من قبل البلدان المتخلفة حسب معدل أجور النقل
(سنة الأساس عام ١٩٥٨ = ١٠٠)

١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
٨٥	٧٦	٩١	٨٠	٧٩	٦٧

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٦

ثمة ظواهر نقدية واجتماعية تفسر هذه الواقعة .

الأسباب النقدية :

تُبدي بلدان العالم الثالث ، كما ذكرنا قبلاً ، ميلاً مزمناً إلى التضخم : بما أن أسعار الصادرات في صعود ، لذا لا بد من اجراء تخفيض في قيمة النقد .

إلا أن تخفيض قيمة النقـــد في اقتصاد متخلف لا يثير نفس الانعكاسات التي يثيرها في الاقتصاد المتقدم . فهو لا يشجع التصدير بفضل أسعـــار تكون اكثر اقتداراً على مواجهة المنافسة، كما انه لا يوقف توسع الطلب في الداخل. والحقيقة ان الطلب على منتوجات الأساس قليل التحسس بتغيرات الأسعـــار . فاذا

انخفض سعر الخبز ، فان القليل من الناس هم الذين يكثرون من استهلاكه ؛ واذا ارتفع سعره فان القليل من الناس، ايضاً ، هم الذين يكفون عن استهلاكه. وعلى هذا فان البلد المنتج لا يبيع اكثر من السابق بكثير . وبالمقابل فهو مجبر على شراء نفس المقادير السابقة ؛ وذلك لأن التخفيض في البلد المتقدم إذا كان يدفع الى تقليص المشتريات من الخارج لصالح الانتاج الوطني ؛ إلا أن البلد المتخلف يبقى مضطراً الى متابعة الشراء من الخارج ، لأنه غير قادر على انتاج الأشياء المصنوعة. وعلى هذا فليس لتخفيض النقد من عواقب على المدى الطويل. وعاقبته الوحيدة هي فرض بيع المزيد من المواد الأولية مقابل الحصول على الأقل من المنتوجات المصنوعة : ها هنا تدهور في حدود المبادلة .

الأسباب الاجتماعية :

بفضل التقدم التقني ، تزايدت، بلا انقطاع ، الانتاجية في البلدان الصناعية. ان انخفاضاً في الأسعار لا بد أن يعقب ارتفاع الانتاجية ، لانهم ينتجون المزيد مع بقاء التكاليف ثابتة . والواقع أن الشغيلة هم الذين يستفيدون ، وبنسبة كبيرة ، من هذه الأوضاع ، بفضل ضغط العمال المنظم في النقابات . فالاجور ترتفع دون ان يكون بمقدور أحد تخفيض أسعار السلع المصنوعة .

وعلى الكس من ذلك ، فزيادة الانتاجية في العالم الثالث تنعكس على الاسعار ، وذلك للأسباب التالية :

– بيع منتوجات الأساس يغدو بخساً، لأن المزيد من الانتاج يؤرث المنافسة ، فيدفع آنئذ الى انخفاض الاسعار .

– عدم وجود مطاليب تتعلق بالأجور .

– لشركات التصدير الكبيرة فائدة من انخفاض أسعار الانتاج ، لأنها تستجر بسببه أرباحاً في مصانعها التحويلية بالذات والموجودة في البلدان الصناعية .

إذن ، فتدهور حدود المبادلة ينجم بالضرورة عن عدم التكافؤ في بنيان الاقتصاديات والمجتمعات المتجابهة في ميدان التجارة الدولية .

٢ – آثار السيطرة

تعبر الامبريالية عن إرادة السلطان لدى الامة . ولكن يمكن أن يظهر شكل آخر للتسلط الاقتصادي بمعزل عن كل عنصر قصدي : السيطرة ؛ وذلك لأن آثار السيطرة تكون قائمة ، حتى عندما لا تتواجد إرادة السيطرة .

ولقد عُرّفت السيطرة بأنها القدرة التي يمتلكها اقتصاد ما للتأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها . وجاءت الامبريالية لتشدد وطأة هذا التسلط « التلقائي » ، بتجميدها النمو الاقتصادي للبلدان المنتجة للمواد الأولية* . ولهذا ولدت مفاعيل السيطرة اختلافات في الحجم والبنية بين الاقتصاديات المتواجدة .

---

* ـ لا شك أن ثمة بعضاً من الحقيقة في تعريف المؤلف للسيطرة . فآلية العلاقة بين الاقتصاديات الصناعية ، رأسمالية كانت ام اشتراكية ، وبين الاقتصاديات المتخلفة تفرز ضرباً من السيطرة بل الاستغلال من قبل الأولى للثانية. ولم يكن شي غيفاراً بعيداً عن هذه المقولة عندما ذكر في خطابه في مؤتمر الجزائر عام ١٩٦٥ ان الدول الاشتراكية تسهم ، هي ايضاً، باستغلال العالم الثالث عبر المبادلات التجارية. ولكن هذه الواقعة لا تشكل سوى جانب من الحقيقةالعامة.

الحقيقة العامة هي ان السيطرة وليدة الأمبريالية أساساً . وان الاشتراكية. وبالتالي نقلوسائل الانتاج الى ملكية الشغيلة،هي النفي الجذري للامبريالية وللسيطرة معاً ؛ ولا يغير من هذهالحقيقة كون ممارسات بعض الدول الاشتراكية لم تخل من،«شوفينية الدولة الكبرى » كما يقولالصينيون- كما أنها ـ اي هذه الممارسات ـ لم تنف توقعات لينين ، من ان البروليتاريا ليست معصومة عن الخطأ وعن محاولة الركوب على ظهر الآخرين .

ولكن المؤلف ، انطلاقاً من مفهومه المثالي ، يريد ان يضع جميع الدول الصناعية المتقدمة ، بصرف النظر عن طبيعة نظامها ، على صعيد واحد من جهة ؛ وهو من جهة أخرى يقطعأواصر الامبريالية بالنظام الرأسمالي ، بقوله ان الامبريالية هي تعبير عن ارادة السلطان لدى الأمة ؛ هذه الأواصر التي باتت معروفة وواضحة الى درجة تجعلنا في غنى عن الدخول في مناقشةمفصلة ←

عنصر الحجم :

ان واقعة كون اقتصاد ما أكبر شأناً من اقتصاد آخر ، وكون مبادلاته مع اقتصاد آخـــر تشكل قسطاً بسيطاً من مجموع مبادلاته وقسطاً أساسياً بالنسبة للآخر ، هذه الواقعة تخلق الظرف المناسب للسيطرة . وهذا أمر بالغ الوضوح فيما يتعلق بعلاقات البلد الكبير بالبلد الصغير (مثلاً : الولايات المتحده وكوبا قبل كاسترو) . بل تمتد آثار السيطرة حتى على مستوى قارة بأسرها . وعلى هذا نجد ان صادرات أمريكا اللاتينية لا تمثل سوى (٠،٠٦) من الناتج القومي للشمال الامريكي . لذا تنزوي بلدان العالم الثالث في دور سلبي ، وذلك لأن الدوافع فيها، وليس لها في الأصل ذلك الاتساع الذي تمتاز به البلدان الصناعية، غير قادرة على تعديل حجم التجارة الدولية. لذا لا يمكن لبلدان العالم الثالث إلا معاناة عواقب تصرف البلدان الصناعية . (أنظر الجدول رقم « ٢٧ ») .

عنصر البنية :

لأن البلدان المتقدمة تملك المجمعات الصناعية الضخمة التي فتحت لها طريق النمو ، تستطيع ان تحافظ بسهولة على إطراد تقدمها . وتجتذت **أقطاب الانماء** هذه ، باستمرار ، المزيد من الصناعات ؛ حيث يتواجد فيها يد عاملة مؤهلة ، وسوق ممكنة ، بخاصة بالنسبة للمنتوجات الثانوية للمشاريع . كما ان الهياكل

← لموضوعة المؤلف. وحسبنا تثبيت تعريف للامبريالية استناداً الى المقولات اللينينية: «الامبريالية هي نتاج الرأسمالية الاحتكارية . وهي تتلخص بنزوع كل أمة صناعية بلغت تلك العتبة ، نزوعاً ينطوي على العنف والرجعية ، الى ان تلحق بنفسها او ان تستعبد اكثر ما يمكن من الاقطار الزراعية ، وحتى الصناعية ، بصرف النظر عن الأمم التي تقطنها » . امـــا الشكل المعاصر للأمبريالية فهو ـ كما قال باران ـ نظام الاستغلال الحديث الاكثر تقدماً وترشيداً . ومثل جميع الظواهر الأخرى التي تتغير تاريخياً، فان هذا الشكل يتضمن ويستبقي جميع مظاهره المبكرة، ولكنه ينقلها الى مستوى جديد .. والمهمة الرئيسية للامبريالية في ايامنا هذه ، هي تعطيل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، او اذا استحال ذلك، فليكن ابطاء معدلها والتحكم بها».

الناشر

الجدول رقم (٢٧) ـ تبعية كوبا ازاء الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ قبل الثورة الكاستروية

	الناتج الاهلي الاجمالي (بملايين الدولارات)	الصادرات المتبادلة (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية للصادرات من مجموع صادرات البلد	النسبة المئوية للصادرات من الناتج الاهلي الاجمالي للبلد
كوبا	٢٦٤٠	٤٩٠	٦٦،٨ ٪	١٨ ٪
الولايات المتحدة	٤٤٧٠٠٠	٣٤٢	٣،٤ ٪	٠،١٢ ٪

تمثل صادرات كوبا الى الولايات المتحدة اكثر من ثلثي صادراتها كافة ، وتمثل ١٨٪ من الناتج الاهلي الاجمالي لكوبا . وعلى هذا فان الاقتصاد الكوبي بمجموعه على تبعية للاقتصاد الامريكي. وبالمقابل فان العلاقات مع كوبا ليست امراً اساسياً بالنسبة للولايات المتحدة (٣،٤٪ من الصادرات الامريكية ، ٠،١٢٪ من الناتج الاهلي الاجمالي الامريكي) . ولقد ادى قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى انهيار قسم كبير من الاقتصاد الكوبي ، في حين انه لم يؤثر الا على نحو طفيف جداً على الاقتصاد الامريكي .

التحتية الاقتصادية والمالية فيها قائمة ، وتسهل بصورة غير مباشرة الانتاج . وبفضل هذه الظروف المواتية يصبح ممكناً تحقيق تخفيض في التكاليف ؛ يستخدم إما لزيادة المداخيل او لتوسيع امكانات الاستثمار . وتستخدم امكانات الاستثمار هذه إما لتطوير القوة الصناعية للبلدان المتقدمة او لتحقيق توظيفات في العالم الثالث ، ولكن في هذه الحالة تكون هذه التوظيفات خاضعة لمراكز إصدار القرارات في البلدان المتقدمة التي تقوم بتحقيقها. لقد رأينا من قبل ان استراتيجية المشروعات الدولية كثيراً ما تتعارض مع متطلبات التنمية ، لذا تغدو البلدان الصناعية مسيطرة بصورة طبيعية .

ولكن هل لنا أن نأمل في عالم خال من سيطرات اقتصادية ؟ لا ؛ على ما يظهر ؛وذلك لأن المراكز الصناعية التابعة للبلدان المتقدمة هي وحدها التي تملك المجمعات الكبيرة للباحثين والمختبرات العلمية ، التي تحضر عالم الغد ، الأمر الذي يوفر للبلدان المتقدمة طاقات تقدم خارقة السرعة . وفي هـــذه الحالة لا يمكن تصور عالم خالٍ من السيطرة . ولكن كيف يمكن استخــدام تأثيرات من جانب واحد في سبيل التنمية ؟ وفي أي وقت وضمن أية شروط يمكنها ان تدفع بالاقتصاد الخاضع للسيطرة الى التحرك؟ حقاً ان الولايات المتحدة تمارس تأثيرات تسلطية على أوربا ، ولكن هذه التأثيرات تحت النمو الاقتصادي الأوربي؛وهذا ما كانت عليه احوال الولايات المتحدة نفسها ، اذ جاء نموها الاقتصادي وليـد تأثيرات السيطرة البريطانية . وهذا ما سنتحدث عنه عندمـــا نكون بصدد التعاون الدولي .

الفصل الثاني

السيطرة من خلال دفوق الرساميل

غالباً ما اعتبرت دفوق الرساميل كأحد عوامل التنمية . يقول بعضهم : « التنمية ... هي أموال الآخرين » .

بشكل غامض ، هناك أمل بأن تجربة القرن التاسع عشر ستتجد . ومن المفروض ان تتيح أموال البلدان الغنية استثمار خيرات العالم الثالث وتجهيزه وتطويره ، مثلما سهلت الرساميل الأوربية في القرن التاسع عشر تنمية البلدان الجديدة[1] .

والواقع ان الأمور لا يمكن ان تجري على هذا المنوال ، لأن الرساميل الخاصة هي أدوات لستراتيجية المؤسسات الاستثمارية الدولية الكبيرة ، ولأن الرساميل الحكومية في خدمة الدول المسيطرة .

---

(١) نستخدم عبارة « البلدان الجديدة » للدلالة على البلدان التي كانت خالية تقريباً من السكان، ثم استثمرت وطورت بدءاً من القرن التاسع عشر . ولأن الوسائل التقنية فيها لم ترتطم مع أي اقتصاد قبل صناعي ولأن اعمارها بالسكان سار بموازاة نمو الانتاج ، شهدت تطوراً سريعاً متناسقاً . ويمكن أن يدرج في عداد هذه البلدان : الولايات المتحدة ، كندا ، اوستراليا ، زيلندا الجديدة ، الارجنتين . ولكن الارجنتين هو وحده الذي لم يصل بعد الى نمو حقيقي : فمنذ حوالي ثلاثين سنة جعلت منه تقلبات سياسته الداخلية وآثار السيطرة التي تمارسها الولايات المتحدة بلداً جديداً سائراً في طريق النمو . بيد أن الأرجنتين ليس بلداً متخلفاً حقاً .

القسم الاول

دفوق الرساميل الخاصة

ثمة نوعان من الرساميل الخاصة : الاستثمارات المباشرة والتوظيفات النقدية. تتألف الأولى من الاستثمارات المباشرة التي تحققها المؤسسات الاجنبية التي تقوم بانشاء المشاريع أو توسيعها . أما الثانية فتتألف من الأموال التي تأتي للتوظيف في البلد . لقد أصاب النوع الثاني من الاستثمار رواجاً كبيراً طوال القرن التاسع عشر : كان المدخر الأوروبي يوظف أمواله في المشروعات الاجنبية (مناجم الذهب في كاليفورنيا ، الخطوط الحديدية في الارجنتين ، مناجم النحاس في الشيلي ، الخ .) أو يقرضها للدول الاجنبية (القروض المملوحة لروسيا،قروض للامبراطورية العثمانية ...).

حتى عام ١٩٣٩ ، كانت الاستثمارات المباشرة والتوظيفات النقدية تؤلف الطريقة الرئيسية لتمويل الاستثمارات في البلدان المتخلفة .

اما اليوم فلم تعد الأمور تجري على نفس المنوال .

فالتوظيفات النقدية أضحت نادرة . والمدخر لم يعد على ثقة بالمقترضين الفقراء . ودفوق التوظيفات النقدية الوحيدة ، التي تصل البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة ، هي الدفوق التي تأتي من البلدان الفقيرة؛ وهي حصيلة لهرب ادخارات ذوي الامتيازات الى الخارج . (أنظر الجدول رقم ٢٨ ») .

تبين أرقام ذلك الجدول ان التوظيفات النقدية الامريكية تثمر في الخارج لصالح البلدان الغنية خاصة . ويجدر ان نلاحظ ان عمود « بلدان أخرى » يضم في آن معاً آسيا(عدا اليابان)وأفريقياوالشرق الأوسط منجهة وأوقيانوسيا واليابان من جهة أخرى . الا ان اوقيانوسيا واليابان ، وهما من عداد « البلدان

الجدول رقم (٢٨) ـ توزيع قيم الاستثمارات النقدية الخاصة

بالولايات المتحدة والموظفة لاجل طويل عام ١٩٦٦

	اوربا	كندا	بلدان اخرى	امريكا اللاتينية	مؤسسات دولية وغيرها	المجموع
المجموع	٢٧٫٤ ٪	٣٤٫٩ ٪	١٧٫١ ٪	١٦٫٣ ٪	٤٫١ ٪	١٠٠
اسهم في شركات اجنبية	٣٦٫٣ ٪	٥٧٫٢ ٪	٤٫٦ ٪	١٫٨ ٪	—	١٠٠

لم نعرض الا الارقام الخاصة بالرساميل الامريكية ، باعتبار الولايات المتحدة هي المثمرة الرئيسية في العالم . كما ان اتجاهات الاستثمار الامريكية هي الاتجاه العام المشترك لجميع الاستثمارات الاجنبية في البلدان المتخلفة .

الاخرى » ، هما المستفيدان الكبيران من التوظيفات الامريكية .

أما فيما يتعلق **بالاستثمارات المباشرة** :

١ - إنها وثيقة الارتباط بستراتيجية الشركات المسيطرة .

٢ - ليس من هدفها تنمية العالم الثالث ، إلا على نحو جزئي جداً .

٣ - وهي تتجه ، تدريجياً، نحو البلدان الغنية ، وتجعل التضامن بين البلدان المتقدمة اكثر وثوقاً .

١ - الاستثمارات المباشرة واستراتيجية الشركات الدولية الكبيرة :

إن لغلبة الاستثمارات المباشرة في دفوق الرساميل الخاصة المتجهة نحو بلدان العالم الثالث نتائج بالغة الخطورة ، فمن اليوم أخذ المقترضون يفقدون زمام المبادهة في توجيه الاستثمارات ، واصبحوا مضطرين الى الخضوع لقانون مقرضي الأموال .

ولم يعد باستطاعة البلدان المتخلفة ان تأمل ، إلا قليلاً ، في تمويل هياكلها الاقتصادية التحتيةعن طريق الرساميل الخاصة فحسب ، بل أخذت تتعزز اتجاهات التخلع الاقتصادي . وذلك لأن الاستثمارات المباشرة انما تحققها ، أساساً ، الشركات الدولية الكبيرة ، التي تكون استراتيجيتها ، في الغالب ، متعارضة وتنمية العالم الثالث اقتصادياً[1] .

وفضلاً عن ذلك ، فان من نتائج الطريقة التي تشتغل بها هذه الشركات اختزال مقادير الاسهام الحقيقي من الرساميل الاجنبية . وبالفعل فان **قسماً هاماً** من الاستثمارات الاجنبية لا تحقق بواسطة رساميل قادمة من البلدان الغنية بل باعادة استثمار أرباح رأسمال مستثمر قبلاً . وخلافاً للتوظيفات النقدية ،

---

(١) انظر الصفحة رقم ٨٤ .

فان الاستثمارات المباشرة لا تأتي إلا بالقليل من العملة الاجنبية الصعبة، وتُبقي البلد في التبعية الاقتصادية .

الجدول رقم(٢٩)الاستثمارات والاسهامات بالعملة صعبة الاجنبية[١]

عام ١٩٦٥

(بملايين الدولارات)

	الاموال القادمة من الولايات المتحـــدة	الارباح التي استعادتها الولايات المتحدة	الرصيـد
كنـدا	٦٣٣	— ٦٤٠	— ٧
أوروبـا	٩٣١	— ٦٣٢	+ ٢٩٩
أمريـكا اللاتينية	١٧٨	— ٨١٤	— ٦٣٦
بلدان أخرى[٢]	٧٤٨	— ١٤٢٨	— ٦٨٠
المجموع	٢٤٩٠	— ٣٥١٤	— ١٠٢٤

(١) تطلق تسمية « العملة الصعبة » devises على النقد الاجنبي (دولار، فرنك استرليني، مارك ...) الذي يقبل في المدفوعات الدوليـة كبديل للذهب .

(٢) هي باقي بلدان العالم بما فيها اليابان واوقيانوسيا واستثمارات دولية (شركات نقل بحري، مؤسسات مختلفة لنقل البترول) .

٢ — أهداف الاستثمارات المباشرة :

في السابق كان لدفوق الرساميل الخاصة نحو البلدان الجديدة او المتخلفـة أهدافاً عديدة : بالطبع كانت تعنى باستثمار الثروات الزراعية (زراعة الرز في

الجدول رقم (٣٠) توزيع قطاعي لقيم الاستثمارات الامريكية المباشرة عام ١٩٦٤

(بملايين الدولارات)

	المجموع		مناجم وافران معدنيـــة		بـــترول		صناعـــة		خدمات عامة [١]		تجارة ونشاطات اخرى	
		٪		٪		٪		٪		٪		٪
بلدان متخلفة :	١٥٠٠٩	١٠٠	١٧٣٧	١١ر٥	٥٧٧٩	٣٨ر٥	٢٢٤٦	٢١ر٥	٦٧٥	٤ر٥	٣٥٧٢	٢٤
منها :												
امريكا اللاتينية	٨٩٣٢	١٠٠	١٠٩٦	١٢	٣١٤٢	٣٥	٢٣٤٠	٢٦	٥٦٨	٦	١٧٨٤	٢١
جزر الآنتيل	١٣٨٦	١٠٠	٢٥٠	١٨	٥٦٩	٤١	١٦٦	١٢	٤٩	٣ر٥	٣٥٢	٢٥ر٥
أفريقيـــا	١٦٢٩	١٠٠	٣٥٦	٢٢	٨٣٠	٥١	٢٢٥	١٣ر٥	٢	∴	٢١٤	١٣ر٥
الشرق الاوسط	١٣٣١	١٠٠	٢		١٢٣٨	٩٣	٣٩	٣	٤		٤٨	٤
آسيـــا [٢]	١٧٣١	١٠٠	٣١	٢	٧٧٥	٤٥	٤٩٦	٢٨ر٥	٥٢	٣	٣٧٧	٢١ر٥
بلدان متقدمة	٢٧٤٦٩	١٠٠	١٨٢٧	٦ر٥	٧٥٣٣ [٤]	٢٧ر٥	١٣٦١٥	٤٧ر٥	٥٢١	٢	٣٩٧٣	١٤ر٥
دولية [٣]	١٨٦٥	١٠٠	∴		١٠٣٨	٥٦	∴		٨٢٧	٤٤	∴	
المجموع	٤٤٣٤٣	١٠٠	٣٥٦٤	٨	١٤٣٥٠	٣٢ر٥	١٦٨٦١	٣٨	٢٠٢٣	٤ر٥	٧٥٤٥	١٧

(١) نقل ، تنوير كهربائي ، بريد وبرق . (٢) بما فيها اليابان . (٣) شركات للنقل البحري ومؤسسات مختلفة لنقل البترول.
(٤) وهي أساساً استثمارات للتصفية والتوزيع .

دلتانهر ميكونغ ، حقول الكرمة في الجزائر ، مزارع القهوة في البرازيل) أو المنجمية . ولكن ليس من النادر ايضاً ان توظف الرساميل في إقامة الخطوط الحديدية ، وبناء المرافىء أو حفر الاقنية ،وكذلك في انشاء المصارف والمشاريع التجارية التي تتيح توسيع التجارة الدولية .أما خلق اقامة المشروعات الصناعية ، فهو وحده الذي كان مهملاً .

واليوم ما تزال الاستثمارات في البلدان المتخلفة تهمل كذلك وبصورة دائمة تقريباً الصناعية . ولكن ثمة بضع جزيرات ، مثـــل هونـغ كونـغ وفورموزا وابيدجان ، وساو باولو ومكسيكو ، مـا تزال تجتذب الصناعات التحويلية الاجنبية .

تتركز الاستثمارات الاجنبية ، عادة ، في القطاعات التي يمكن ان تضمن تموين البلدان المتقدمة بالمواد الأولية ، والبترول بخاصة . ففي عام ١٩٦١ تركز ٤٧ ٪ من الاستثمارات الخاصة الفرنسية في منطقة الفرنك في القطاع البترولي ؛ وأضحت هذه النسبة ٥٢،٥ ٪ في عام ١٩٦١ . ويستحوذ البترول وحـده على نسبة ٤١ ٪ من مجموع الاستثمارات الامريكية في العالم الثالث . وترتفع هـذه النسبة الى ٦٥ ./٠ في آسيا .

٣ – اتجاه الاستثمارات المباشرة المفضل نحو البلدان المتقدمة :

في القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٩ عملياً ، كانت استثمارات البلدان الصناعية تصب في البلدان المتخلفة بوجه خاص . أما اليوم فقد انقلب الاتجاه رأساً على عقب . ليس الاستثمار في البلدان المصنعة قبلاً أضمن وأسهل فحسب ، بل انه يتيح الدخول في اسواق هي في تمام النمو والازدهار . ان التحـــول الذي أصاب اتجاه شبكة الاستثمارات الامريكية يشكل علامة مميزة لهذه العملية .

	١٩٥٠		١٩٥٧		١٩٦٤		١٩٦٦	
		٪		٪		٪		٪
بلدان متخلفة	٥٨٦٤	٤٩ر٥	١٠٧٣٥	٤٢ر٥	١٥٠٠٢	٣٣ر٨	١٧٤٤٢	٣١ر٩
منها :								
أمريكا اللاتينية	٤٥٧٦	٣٨ر٧	٨٠٥٢	٣١ر٩	١٠٢٠٥	٢٣	١١٤٧٣	٢١
أفريقيا	٢٨٧	٢ر٤	٦٦٤	٢ر٦	١٦٨٥	٣ر٨	٢٠٧٨	٣ر٨
آسيا	١٠٠١	٨ر٤	٢٠١٩	٨	٣١١٢	٧	٣٨٩١	٧ر١
بلدان متقدمة	٥٥٦٨	٤٧ر٥	١٣٤٨٦	٥٣ر٤	٢٧٤٩٨	٦١ر٩	٣٥١٠٤	٦٤ر٣
منها :								
كندا	٣٥٧٩	٣٠ر٧	٨٦٣٧	٣٤ر٢	١٣٧٩٦	٣١	١٦٨٤٠	٣٠ر٨
أوربا	١٧٣٣	١٤ر٦	٤١٥١	١٦ر٤	١٢١٠٩	٢٧ر٣	١٦٢٠٠	٢٩ر٦
أوقيانوسيا	٢٥٦	٢ر٢	٦٩٨	٢ر٩	١٥٩٣	٣ر٥	٢٠٦٤	٣ر٨
استثمارات دولية	٣٥٦	٣	١٠٤١	٤ر١	١٨٨٥	٤ر٢	٢٠١٦	٣ر٧
المجموع	١١٧٨٨	١٠٠	٢٥٢٦٢	١٠٠	٤٤٣٨٥	١٠٠	٥٤٥٦٢	١٠٠

ففي عـــام ١٩٢٩ ، تواجد ٥٣ ٪ من الاستثمارات الامريكية المباشرة في البلدان المتخلفة ، ثم هبطت هذه النسبة الى ٣٣ ٪ في عام ١٩٦٤ .

إذن ، فمن الصعوبة بمكان الاعتماد على الرأسمالية الدولية في سبيل تنمية العالم الثالث . وان المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، إذا تركت تسير وفقاً لديناميتها الخاصة ، لم تعد تحث إلا تنميتها الخاصة .

القسم الثاني
دفوق الرساميل الحكومية

ان تعويض الرساميل الخاصة بالرساميـــل الحكومية يبدو ، في الظاهر ، وكأنه قد خفف النقص الذي أصاب الأولى . وفعلاً قد انتشرت ، منذ عـــام ١٩٤٥ ، دفوق ضخمة من الرساميل الحكومية ، أخذت غالباً شكل هبات بلا شروط . ومن عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٠ اتخذت اتجاهها الأساسي من اولايات المتحدة الى أوربا ؛ فأتاحت إعادة بناء اقتصاد القارة الأوربية وتحديثه .

وبدءاً من عام ١٩٥٠ ، وفي الوقت الذي أصابوا فيه (وبقدر ما أصابوا) وعياً بمشاكل العالم الثالث ، أخذت دفوق الرساميل الحكوميـــة تسقي البلدان المتخلفة . ومن عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦١ كانت التحويلات الحكومية تمثل ٨٠ ٪ من الرساميل التي تلقتها البلدان المتخلفة . وازداد متوسط المبالغ التي تلقتها البلدان المتخلفة سنويـــاً من ١،٩ مليار دولار خلال فترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ الى ٦،٥ مليار دولار بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ .

ولكن هل نحن ، حقاً ، بصدد مساعدات للتنمية ؟ يقيناً ان تحويـــلات الرساميل الحكومية قد سهلت خلق التوازن في ميزان مدفوعات بلدان العالم الثالث ، فحالت دون وقوع الأسوأ . بيد أن من الواجب تجنب الأوهام : ان

الجدول رقم (٣٢) مصادر التحويلات الاجمالية من الرساميل الحكومية
(عام ١٩٦٥)

	المجموع	بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E.(1)	البلدان الشيوعية	بلدن صناعية أخرى	منظمات دولية
ملايين الدولارات	٧٠٠١	٥٧٦٨	٣٢٥	٩	٨٩٩
النسب المئوية	١٠٠	٨٢،٤	٤،٦	٠،١	١٢،٨

(١) وتضم : المانيا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، اسبانيا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، اليونان ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، اللوكسمبورغ ، النروج ، هولندا ، البرتغــال ، بريطانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا .

هذه التحويلات في الرساميل تدخل ضمن استراتيجية البلدان الغنيــة ؛وهدفها الأساسي ليس التنمية بل الحفاظ على سلطان الدول المسيطرة وتعزيزه . ان كون ٩٠ ٪ من المساعدات المقدمــة للعالم الثالث ذات طابع ثنائي الطرف ، أي مقدمة من بلد لآخر دون ان تمر بالمنظمات الدولية (مساعدات متعددة الأطراف) لا يترك أي لبس حول معنى تحويلات الرساميل .

ان تحليل مساعدات الدول المسيطرة والدول المتروبولية السابقة ، على نحو اكثر تفصيلاً ، لن يؤدي إلا الى تدعيم هذا الرأي .

١ – « المساعدات » الامريكية[١]

منذ عام ١٩٤٥ وحتى اصلاح كنيدي ، كانت المهمة الأساسية لهــذه المساعدات العمل على دحر الشيوعية . واليوم ، رغم بعض التحسن ، مـا زال هذا الاتجاه سائداً . بيد انها لا تخلو من معنى اقتصادي : انها تحاول تمهيد الطريق أمام الصادرات الامريكية ، وتعمل لتوطين طراز التنمية الامريكي في البلدان الحارة .

---

(١) في خطاب لـ « جاكوب فينر » ، المستشار السابق للرئيس ايزنهاور ، في جامعــة كولومبيا، حول دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، جاء ما يلي :

« اذا لم تستند طلبات المساعدة إلا الى اعتبارات اقتصادية محضة ، فلن يكون لها أي فرصة في إثارة اهتمام جدي لدى البلدان المتقدمة. ولأن هذه الطلبات تتصل باعتبارات من نوع استراتيجي فحسب ، فان لمثل الالتماسات المقدمة من طرف البلدان المتخلفة بعض خطوط النجاح. ان البلدان المتخلفة هي ، الى حد ما ، مجرد بيادق على رقعة سياسة القوة . ان العامل الوحيد الذي يمكن ان يقنعنا بتنفيذ برنامج واسع ، حقاً ، للمساعدات الاقتصادية الى البلدان المتخلفة ، هذا العامل هو اليقين في ان يكون لصداقتها لنا وتحالفها معنا قيمة استراتيجية وسياسية ونفسية في « الحرب الباردة » ، وفي ان يكون بمقدورنا الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الضخمة لتوطيد هــذه الصداقة وهذا التحالف ، وفي ان لا يكون لتكاليف اجراء توسيـع كبير في برنامج المساعدات الاقتصادية ثمناً فاحشاً نظير هذه المكاسب الستراتيجية » .

المساعدات الامريكية والستراتيجية العسكرية :

في أول حزيران عام ١٩٤٨ ، حدد الرئيس الامريكي « ترومن » هدف المساعدات الامريكية بالتالي : « مساعدة الأمم الحرة ، وذلك بخلق شروط اقتصادية ، يمكن للمؤسسات الحرة ، بفضلها ، ان تستمر وتزدهر ؛ ومعاضدة تلك الأمم في الدفاع عن نفسها ضد العدوان » . وجرى تنفيذ هذه السياسة بدون منظور بعيد المدى : فالسياسة الامريكية ، إذ ركضت الى مواجهة المشكلة الاقرب والاكثر الحاحاً ، قد تبعث الحدث ، دون ان تكون قادرة حقاً على استشراف الغد .

وبناء على تلك السياسة ، فان أوربا (الغربية)، التي كانت مهددة بتحولات شيوعية ، قد تلقت خلال فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ القسط الأساسي من المساعدات الامريكية (٢٤ مليار دولار من ٣٤). وبالمقابل لم يدرك الامريكيون بوضوح ضرورة القيام بفعل مماثل لصالح العالم الثالث ؛ فلم تتلق أفريقيا إلا (٠ر٠٦) مليار دولار ، وأمريكا اللاتينية (٠ر٨٦) مليار دولار ، وكانت آسيا والشرق الاوسط على حظوة أفضل . ولكن البلدان ، التي كانت تراها أمريكا مهددة من قبل الشيوعية ، والتي كانت متحالفة معها عسكرياً ، هي التي حازت على القسم الرئيسي من المساعدات . فالهند ،التي اختارت لنفسها الحياد ، لم تتلق سوى (٠ر٢٩) مليار دولار ، مقابل (٢ر٢) مليار لليابان و (٠ر٧)لكوريا الجنوبية و (٠ر٢٥) لفرموزا .

ومن جهة أخرى ، فان للمساعدات المقدمة الى البلدان المرتبطة باتفاق « المساعدة لأجل الدفاع »[١] طبيعة خاصة جداً ، لأنها محكومة بشواغل عسكرية . وفي مواجهة أعباء توطيد الاستقرار السياسي والابقاء على جيش

---

(١) هي مساعدة اقتصادية تقدم الى الدول المتحالفة عسكرياً مع الولايات المتحدة ، لكي تتيح بناء اقتصاد قادر على تحمل أعباء الدفاع .

لجب ، لا تبقى هذه المساعدة مكرسة للتنمية : فهي تسمح فحسب باستيراد جميع أنواع السلع بدون دولارات . ان بيع هذه السلع في نفس البلد الذي تلقى المساعدة يجلب العملة المحلية التي تغذي مخصصات مقابلة . فتستطيع الحكومة الامريكية عندئذ ان تأذن بفتح اعتمادات مقابلة لصالح الحكومة المعانة لكي تساعدها على تمويل نفقاتها عموماً والعسكرية منها خصوصاً .

وهم يعطون الافضلية لاستيراد المواد الاستهلاكية ، التي تباع بسرعة وسهولة . وبالمقابل فان المساعدة المخصصة للتنمية لا تحتل سوى مركز بالغ التواضع ، تهبط نسبتها أحياناً الى ما دون الـ ١٥ ٪ . وحتى المشروعات الانمائية حصراً لا تخلو من اهتمامات استراتيجية . هكذا تحدد الامور احدى إدارات الدولة : « حيثما تزاحمت الاهداف الاقتصادية مع الأهداف الأخرى ، فان الصفة العسكرية للهدف ، لطريق مثلاً ، ينبغي ضمان توفرها » .

المساعدات الامريكية والستراتيجية التجارية :

وفضلاً عن ذلك ، فان المساعدات الامريكية المنطوية على أغراض تجارية تتيح للمنتجين الامريكيين تصدير انتاجهم بسهولة . فالنسيج والدخان والعربات السياحية والقمح ومشتقات الحليب ، التي لم يتح لها ان تباع في الولايات المتحدة أو في سوق خارجية سوية ، تجد من يشتريها عندما لا يكون الدفع بالدولار . ان القانون رقم ٤٨٠ ، المسمى بـ « قانون المساعدة لتنمية التجارة الزراعية » ، الذي يمول برنامج « أغذية في سبيل السلام » الذي دشن عام ١٩٥٥ ، هذا القانون نموذج لخليط مشوش من أهداف استراتيجية وأغراض تجارية جشعة والاحسان . بالطبع ان هذا الفائض الزراعي قد لعب ، في كثير من الاحوال ، دوراً انسانياً كبيراً . ولكن فيما يتعلق بالبيع بدون عملة صعبة ، الوارد في الفصل الأول من القانون (ويمثل اكثر من ٦٠ ٪ من الفائض الموزع) ، فان القواعد التي تحكمه هي :

١ – ان قسماً من مقابل هذه المبيعات يمكن ان يستعمل لتمويل النفقات العسكرية للولايات المتحدة وللحكومات المعانة أو لتمويل الانفاق الحكومي .

٢ – ان جزءاً من هذه الأموال ، التي تكون بالعملة المحلية ، يمكن تخصيصها لتقديم قروض للصناعات الخاصة ؛ وتعطى الأفضلية للمؤسسات المتفرعة عن الشركات الأمريكية ، التي تعمل لترويج بيع المنتوجات الامريكية.

٣ – كما يخصص ٥ ٪ من هذه الأموال ، التي تكون بالعملة المحلية ، لتدعيم أسواق صادرات المنتوجات الامريكية وتوسيعها . وهكذا يغدو ممكناً ، بفضل بيع ذلك الفائض ، تنظيم الحملات الاعلانية بواسطة الافلام السينمائية أو الاعلانات ودعايات الفن المطبخي ، الخ .

وفي هذه الحالة يسير توزيع الفائض جنباً الى جنب مع تغيير العادات المحلية ؛ فالسكر الأبيض يطرد الأحمر ، وتحتل الحنطة مكان الرز ، والدخان الفرجيني مكان الدخان المحلي الأسود. ان الفوائض الزراعية تسد بعض الحاجات إلا انها تخلق في نفس الوقت حاجات جديدة ، وبهذا تمهد طريق المستقبل أمام الصادرات الامريكية .

المساعدات الامريكية واستراتيجية التنمية :

ليس للمساعدات الامريكية ، من حيث المبدأ ، ان تكون بديلاً للتنمية . فحسب العملية الرأسمالية ينبغي ان تكون المساعدة سبباً في التمهيد لانطلاق التنمية . وانطلاقاً من هذا المنظور ، بنى الخبراء الامريكيون الآمال ، خلال فترة طويلة ، على ظهور طبقة وسطى في البلدان المتحالفة عسكرياً مع الولايات المتحدة .

وبالفعل فان الأموال التي تأتي بها المساعدات ، إذ تغذي موازنة الدولة ، تتيح الحفاظ على جيش وإدارة لجبين . وفي هذه الحالة ، يشكل الموظفون

المدنيون والعسكريون النواة المركزية لطبقة وسطى مدينية ، تتكفل بواسطة انفاقها بازدهار الفلاحين . أما حاجات هذه الطبقة فيبدو وكأنها تصاغ حسب المستوردات التي تتيحها المساعدات . على الصعيد النظري ، فانلدى البلدان المعانة الامكانية لتتجنب هذه الآلية ، وذلك بمنع إدخال بعض أنواع المستوردات والواقع أنه ما دامت المواد الاستهلاكية الخاصة بالطبقة الوسطى هي التي تحظى بالطلب الأوسع ، لذا فان منع استيرادها لصالح مواد أكثر نفعاً للتنمية ، يعرض تمويل الموازنة لمخاطر الاستنزاف . وسواء انتبهت الحكومة المعانة الى ذلك أم لا ، فانها تكون قد سقطت في شرك الاسلوب الرأسمالي في التنمية .

أن حاجات تلك البلدان إلى المنتوجات المصنوعة بالاضافة للادخار الذي يفترض أن يوفره ارتفاع دخول الطبقة الجديدة ، يجعل الأمور تبدو وكأنها جاهزة تماماً لخلق صناعة محلية . وخلال ذلك ، فان الطبقة الوسطى المدينية ، المرتبطة بالغرب بمداخيلها وباستهلاكها ، تغدو سوراً أميناً ضد الشيوعية .

ان دراسة الاقتصاد المديني ، التي قمنا بها في فصل سابق ، سمحت لنا أن نفهم لماذا انتهت الى الاخفاق محاولة تكييف أسلوب التنمية الرأسمالي في البلدان الحارة . وإذا استثنينا فرموزا ، التي لجأ إليها قسم كبير من الرأسماليين السابقين الذين كانوا منتشرين في أرجاء الصين ، فان المساعدات الامريكية لم تفض سوى الى خلق أقتصاد مديني يبدو كجزيرة ومريض بحب المال .

منذ عام ١٩٥٧ ، ومع إنشاء صندوق القروض لأجل التنمية (D. L. F.) ، ثم مع إصلاح كنيدي عام ١٩٦١ ، حاولت الحكومة الامريكية أن تجعل المساعدات اكثر ارتباطاً بالتنمية . بيد أن الأسلوب الرأسمالي في التنمية لم يكن موضع شك أو تساؤل أبداً . ان هدف « صندوق القروض لأجل التنمية » ، ثم « صندوق الهبات لأجل التنمية » الذي كان مساعداً للأول عام ١٩٦١ ، هو : « تقوية البلدان الاجنبية الصديقة ، عبر تشجيع نظام تنافسي للمشروعات

الحرة ، وتخفيف الحواجز أمام دفوق الرساميل الخاصة أو إلغائها ، وتسهيل خلق مناخ موات لتوظيف الرساميل الخاصة ... » . اما الرئيس كنيدي ، بالذات ، فقد صرح في عام ١٩٦٢ : « أن فلسفة السوق الحرة ، التي تستند إلى أوسع امكانية للخيار الاقتصادي متاحة للأفراد والأمم ، هي قديمة قدم مفهوم الحرية ذاته » .

ان استراتيجية التنمية الامريكية بسيطة : ليس من حل خارج إطار الرأسمالية .

٢ – « المساعدات » السوفياتية

تخضع المساعدات السوفياتية ، كالمساعدات الامريكية ، لسياسة القوة . وإذا كانت تبدو أقل إرهاقاً بالنسبة للعالم الثالث ، فذلك عائد الى صغر حجمها. وبالفعل فالمساعدات السوفياتية ، ومساعدات الكتلة الشيوعية عموماً ، هزيلة جداً ؛ ولم تكن تمثل عام ١٩٦٣ سوى ٦٫٣٪ من تحويلات الرساميل الحكومية في العالم . والحال ان المساعدات السوفياتية ، رغم أنها تتصف بالشح ، إلا أنها تقدم ، على الأقل ، مثالاً جيداً للاتساق الستراتيجي .

المساعدات السوفياتية والستراتيجية السياسية السوفياتية :

تتغير المساعدات الامريكية تبعاً لتغير أحوال « الخطر » الشيوعي . أما المساعدات السوفياتية فتتناسب مع درجة امكانية تحول البلد الذي تقدم له المساعدة إلى الشيوعية أو أن يصبح حليفاً لها . ولهذا فهي تتركز في المناطق التي تكون الظروف السياسية فيها غير مستقرة ، أو التي تكون حكومتها في حالة نزاع مع الغرب .

وبناء على ذلك ، إذا وضعنا الصين جانباً ، فان القسم الأساسي من

مساعدات البلدان الشيوعية كان يتركز ، قبل عام ١٩٦٠ ، في ثلاثة بلدان هي الجمهورية العربية المتحدة واندونوسيا والهند ، فاستحوذت هذه البلدان الثلاثة على ٦٢ ٪ من المساعدات الشيوعية . وبعد عام ١٩٦٠ حظيت غينيا وكوبا بالتفات خاص . وفي عام ١٩٦٣ ، أخذت الجزائر وحدها نصف المساعدات السوفياتية .

وبالمقابل ، فان البلدان المتحالفة عسكرياً مع الولايات المتحدة لا تتلقى أية مساعدة من الاتحاد السوفياتي . كما تقطع المساعدة السوفياتية فوراً عن البلد الذي يتلقاها عند حدوث تصدع سياسي بينهما . ولقد بلى الصينيون التجربة المرة لهذا المبدأ : بين عشية وضحاها توقف تركيب المصانع ، وعاد التقنيون السوفياتيون كافة بالقطار الى بلدهم .

وفي جميع الأحوال، فان الاهداف السياسية لمساعدات تحظى بأولوية مطلقة على الاهداف الاقتصادية . فما ان يتقدم بلد ما ، تتوفر فيه المعايير التي عرفنا بها ، بطلب للمساعدة حتى يقبل ؛ وتجري المفاوضة حول اتفاق المعونة بصورة مباشرة ؛ ولا تجرى اية دراسة تمهيدية للتحقق من ملاءمة الطلب وسلامته . ويشتري الاتحاد السوفياتي ، عند الحاجة ، منتوجات لا حاجة له بها ، ثم يتخلى عنها إما بتقديمها على شكل مساعدات ، وإما بإعادة بيعها بأسعار بخسة لبلدان أخرى : هكذا أعاد الاتحاد السوفياتي بيع القطن المصري الذي تلقاه كوسيلة لسداد القروض ، الى أوربا .

أضف إلى ذلك انه لما كانت المساعدات السوفياتية غير كبيرة ، لذا كان حتمياً ان تكون قائمة على التباهي وطلب الحظوة . ومن خلال هذا المنظور ، قدم الاتحاد السوفياتي ، مثلاً ، باصلاح شوارع كابول وبناء ملعب رياضي ضخم في اندونيسيا، وأهدى محطة اذاعة ومطبعة لغينيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه المساعدات تذهب مترافقة وبعثات دبلوماسية كبيرة العدد غازية .

المساعدات السوفياتية والستراتيجية التجارية السوفياتية :

بيد أن هذه الشواغل السياسية لم تحل دون ان تكون المساعدات الشيوعية، والسوفياتية منها بخاصة ، جزءاً مندمجاً في استراتيجية تجارية . لا يقـدم السوفياتيون الهبات مطلقاً ، بل يستوفون حتى أثمان المساعدات العسكرية ؛ إلا ان بامكان المدينين تسديد ديونهم عيناً : هكذا تسدد مصر ديونها بالقطن ، وتسدد الهند ثمن مصانع صلب « بيلي » Bhilai من انتاجها المعدني ، كما أصبح السكر بمثابة النقد بالنسبة لكوبا .

هذه الطريقة في الوفاء تدعو للاهتمام الشديد ، لأنها يمكن ان تخلق تيارات تجارية جديدة وتسهل انطلاق بعض التجهيزات الصناعية . ومن سوء الحظ ان تمنع الشواغل السياسية للمساعدات ، أحياناً ، هذه الستراتيجية من ان تعطي نتائج حسنة . وفضلاً عن ذلك فان من النادر ان يجري تحديد أسعار المنتوجات التي تستخدم في تسديد الديون . وفي بعض الاحيان يجري تحديدها على أساس الأسعار الدولية ، وهذا ما يجعل العملية غير خالية من العواقب الضارة بالنسبة للمدين . وفي حالات أخرى ، لا يجري وضع أية شروط خاصة بالاسعار، بحيث يملك الاتحاد السوفياتي ، في موعد وفاء الدين ، وسائل قوية للضغط على مدينيه من الاصدقاء .

إذن فهذه الستراتيجية التجارية ما تزال بعيدة عن ان تكون مضمونة أو مؤكدة . واذا كان الاتحاد السوفياتي يريد فعلاً تحويل مجرى المبادلات التجارية وخلق تقسيم دولي جديد للعمل يغدو واجباً عليه أن يهجر مبـدأ اساسياً من مبادىء تخطيطه ، ألا وهو اكتفاؤه الذاتي النسبي . وعلاوة على ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي لا يشذ عن القاعدة : ان الاقتصاد الصناعي اكثر حاجة الى الاقتصاديات الصناعية الأخرى منها الى الاقتصاديات المتخلفة . ولهذا فان مبادلاته مـع أوربا الغربية تتوسع بصورة أسرع من توسعها مع العالم الثالث . والحاصل فان استراتيجية الاتحاد السوفياتي التجارية إزاء العالم الثالث ما زالت في مرحلة جنينية .

المساعدات السوفياتية واستراتيجية التنمية :

يريـــد السوفياتيون ، إسوة بالامريكيين ، تطبيق أساليبهم الخاصة في التنمية ؛ والجهود التي يبذلونها لتكييف هذه الأساليب مـع ظروف البلدان الأخرى ما تزال محدودة جداً . والمساعدات السوفياتية مركزة ، أساساً ، على الصناعة ، وخاصة الثقيلة منها . ومن النادر أن يمد الاتحاد السوفياتي تعاونه الى المسائل الاقتصادية العامة ،عندما لا يكون البلد المعان قد التزم خياراً اشتراكياً لبنيانه . وعندما لا تتواجد بُنى سياسية – اقتصادية اشتراكية ، فان الخبراء السوفيات يواجهون على نحو رديء كيفية إعداد تخطيط. ثمة خبيران ماركسيان فقط ، عملا في ميدان التخطيط في بلدان العالم الثالث غير الاشتراكي ؛ الأول منهما فرنسي والثاني بولوني*. اما الخبراء السوفياتيون ،في البلدان غير الاشتراكية فينزوون في الميادين التقنية الخالصة . أضف إلى ذلك ان السوفياتيين لا يولون الزراعة أي اهتمام تقريباً ، لأنهم لا يملكون شيئاً يقولونه حول أساليبهم الخاصة ، لأنها اخفقت في هذا الميدان في الاتحاد السوفياتي بالذات . وهذا ما يفسر النجاح الذي أصابته المساعدات الصينية ذات يوم** .

---

* الفرنسي هـو شارل بيتلهايم ، والبولوني هو أوسكار لانجه – الناشر

** في بداية تحليله للمساعدات السوفياتية يحاول المؤلف ان يضـع المساعدات السوفياتية والامريكية على صعيد واحد . بيد ان نظرة شاملة لتحليله بالذات لكـل منهما تكشف عن اختلافات أساسيه وجوهرية في طبيعتهما. فالمؤلف يعترف ، من خلال تحليله للمساعدات الامريكية ، ومن خلال استشهاده بمستشار ايزنهاور ، أن شواغل عسكرية وتجارية هي التي تحكم هـذه المساعدات ، وان هدفها البعيد هو الحفاظ على الاوضاع المتفسخة في العالم الثالث وخلق طبقـة وسطى فيه مرتبطة بالغرب ، وبالتالي احكام السيطرة الامبريالية الامريكية على العـالم الثالث .

ويعترت المؤلف ، من خلال تحليله للمساعدات السوفياتية ، عبر صمته ، ان ليس للمساعدات السوفياتية شواغل عسكرية ؛ وانها من الناحية التجارية لاغبار عليها أساساً ، وانها تتجه الى تصنيـع البلدان التي تقدم لها المساعدات .

وبعد فلا ندري كيف يمكن ان توضعا على صعيد واحد ، وهما مختلفتان اختلافاً جوهرياً في طبيعتهما وفي هدفهما ؟! اما المضمون السياسي للمساعدات السوفياتية فله حديث آخر ، نوجزه ←

٣ – « مساعدات » الدول المتروبولية القديمة

الى جانب الدولتين المسيطرتين ، فان الدول المتروبولية القديمة تتكفل بجزء هام من المساعدات . وتنهج فرنسا ، بوجه خاص، سياسة للمساعدات على نطاق أوسع بكثير من مجموعة البلدان الشيوعية . أما انكلترا ، فان دفوق رساميلها الحكومية وان لم تكن على مثل ضخامة الفرنسية ، إلا أنها ما زالت مركزاً مصرفياً دولياً ، وتضع مؤسساتها المصرفية تحت تصرف البلدان التي كانت مستعمرات لها في السابق .

المساعدات الفرنسية :

ان فرنسا، رغم التراجع الهام في مجهودها الخاص بالمساعدة ، إلا انها تبقى البلد الذي يقدم أعلى نسبة من ناتجه الاجمالي لمساعدة البلدان المتخلفة. فالمساعدات الحكومية الفرنسية تمثل ٠،٩٥ ٪ من الدخل القومي الفرنسي ، في حين ان المساعدات الامريكية لا تمثل سوى ٠،٦٠ ٪ من الدخل القومي الامريكي . ولكن في عام ١٩٦٢ كانت المساعدات الحكومية الفرنسية تمثل ١،٧٦ من الدخل القومي الفرنسي .

← فيما يلي : ان المؤلف يطالب الاتحاد السوفياتي بضرب من المساعدات خالية من اي مضمون سياسي ، يقدمها للسلطات العميلة ، مثلما يقدمها للسلطات الوطنية ، مثلما يقدمها للسلطات الثورية الاشتراكية . ومن البديهي ان هذه ليست مطالبة بالمحال فحسب ، بل خاطئة ايضاً . ان المضمون السياسي للمساعدات السوفياتية ينبثق من سياسته العامة في التعايش السلمي ، كما أنه ينبثق من مصالحه كدولة. لذا ليس صحيحاً ان المساعدات السوفياتية تتناسب - كما قال المؤلف - « مع درجة امكانية تحول البلد الذي تقدم له المساعدة الى الشيوعية او ان يصبح حليفاً لها » ، فالهند - مثلاً - التي تنال حصة الأسد من المساعدات السوفياتية عميقة الارتباط بالغرب ، ومع ذلك ما زال الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع الغرب ، يقدم لها المساعدات الكبيرة ، وليتما قاله المؤلف صحيحاً عن المحتوى السياسي للمساعدات السوفياتية ، إذن لكانت في خدمة التغيير الثوري في العالم .

النـاشر

ان القسم الأساسي من هذه المساعدات انما يقـــدم الى البلدان التي كانت في السابق جزءاً من الامبراطورية الفرنسية ، والتي حصلت على استقلالها خـلال السنوات العشر الأخيرة (٩٠ ٪ من المساعدات الفرنسية عام ١٩٦٥) ، وبهذا أمكن تجنب قطيعة كان سحب الادارة الاستعمارية يهدد بوقوعها .

ان المساعدات الفرنسية لم ترق الى تنظيم جديد فحسب ،بل ان ثمة ميل الى الاستمرار فيها والحفاظ عليها . وبمرور الوقت ، ومع التراجع في المجهود العام الاجمالي في بذل المساعدة وانقاصها ، بدأت تظهر اتجاهات جديدة :

١ – اتخذت تدابير لجعلها على أعلى درجة من الفعالية بأقل كلفة . وتنحو المساعدات الفرنسية اكثر فأكثر إلى ان تستعمل في إطار مشروعات للتنميـــة مندمجة في برمجة عامة ، وتجنب تقديم مساعدات عامة لتغطية النفقات الحكومية للبلدان المستفيدة منها .

٢– يجري بالتدريج اتخاذ تدابير لتوحيد سياسة المساعدة ، التي كانت حتى وقت قريب ترسم وتدار من قبل وزارات عدة . والواقع انهم ما يزالون بعيدين عن سياسة محكمة تماماً ، وأساليب هذه المساعدات تتباين ، بل تتناقض ، تبعاً لفترات انحسار الاستعمار الفرنسي وظروفه .

٣ – تؤكد فرنسا إرادتها في السير في سياسة للمعونة ذات طابع متعـــدد الاطراف ولكن على نحو أوسع بقليل فحسب ، غير ان هذا الاتجاه لم يغد بعد ملموساً بوضوح. ان مساهمة فرنسا في الصندوق الاوربي لتنمية البلدان المشاركة والمرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الأوربية وأغلبها بلدان ناطقة بالفرنسية – هذه المساهمة تعبر عن هذا الاتجاه .

٤ – ان المساعدات التقنية الفرنسية بعد أن لعبت دور البديـــل للادارة العامة الاستعمارية ، والتي هي أكـبر المساعدات في العالم (٤٣ ٪ من المساعدين التقنيين للبلدان المنتسبة الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هم من الفرنسيين)

تتجه أكثر فأكثر نحو التعليم . ويبدو بوضوح أن الدفاع عن اللغة الفرنسية هو أحد المحاور الاكثر تأكيداً الذي تدور حوله السياسة الفرنسية في المساعدات .

٥ – ان الاتفاقات البترولية الجديدة بين الجزائر وفرنسا تشهد أيضاً على رغبتها في الارتقاء نحو طراز جديد من العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة .

ومن خلال هذه الاتجاهات يبدو من المؤكد أن ثمة سياسة جديدة للتعاون يجري البحث عنها . بقي ان نعرف فيما إذا كانت عملية تحديدها الجارية الآن ستسير مترافقة ، فالرأي العام الفرنسي لا يوجه سوى دعم هزيل لالتزامات فرنسا في العالم الثالث .

المساعدات البريطانية :

الستراتيجية البريطانية كانت دوماً مبنية على إقامة شبكة واسعة من الاستثمارات وعلى التكافل المالي والنقدي . وإذا كانت الادارة الفرنسية هي التي نظمت الامبراطورية الفرنسية ، فان عمل رجال المصارف هو الذي كفل تلاحم الامبراطورية الانكليزية .

ومع ذلك فثمة مساعدات حكومية انكليزية ، ولكنها أقل أهمية بكثير من المساعدات الحكومية الفرنسية . وخلال زمن طويل ، كان يحتفظ بهذه المساعدات للـ « مستعمرات » وحدها ، وكان حصولها على الاستقلال يقترن بايقاف الهبات . وأقصى ما فعلته بريطانيا هو أن تضع في خدمة بلدان منطقة الستراليني مؤسسات لندن المصرفية والمالية لكي تهيء لها الحصول على القروض. ولكن تعديلاً أصاب هذه القاعدة الاساسية ،وأخذ نصيب الرساميل الحكومية في المساعدات يتزايد تدريجياً ، وقفز هذا النصيب ، خلال فترة ١٩٥٦/١٩٦٤، من ٣٥ ٪ الى ٦١ ٪ من كامل مساهمة المملكة المتحدة في عمليات التنمية . ولم تعد بريطانيا تعتمد على الرساميل الخاصة وحدها لأجل الحفاظ على نفوذها .

ومع ذلك فان النفوذ الذي تنشده قد تحدد بوضوح : إنه توطيد مكانـــة الجنيه السترليني ومركزه المسيطر وحمايتها . ان الستراتيجية البريطانيـــة هي استراتيجة نقدية قبل كل شيء .

* * *

وعلى هذا فان كل بلد صناعي يتابع ، على نحو ما ، من خلال المساعدات التي يقدمها ؛ استراتيجية غالباً ما تكون غريبـــة عن متطلبات التنمية . محاولة للهيمنة على العالم ، دفاع عن ثقافة أو نقد ، فتح أسواق تجارية ، الحفــاظ على مصادر تموين البترول ... الخ ، هذه هي الأهداف الواقعية للمساعدات ؛ وعلى هذا فانها ليست ، في خاتمة المطاف ، سوى إحدى عوامـــل الهيمنة . وتزداد خطورة هذا العامل كلما ازداد توسع إسهام الرساميل ، وبخاصة ما كان منهاعلى شكل قروض او اعتمادات ، في إحداث تزايد خطير في الديون الخارجية للدول المتخلفة . ان الالتزامات الناجمة عن الديون الخارجية (فوائد ، اطفاءات) ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ، تغدو اكثر ارهاقاً يوماً بعد يوم . وهكذا تتفاقم نقاط الضعف في بلدان العالم الثالث وتزداد تبعيتها .

الجدول رقم (٣٣) المبالغ المدفوعة عن فوائد واطفاءات الديون الخارجية الحكومية والكفالات من قبل السلطات الحكومية في ٣٤ بلداً متخلفاً (بملايين الدولارات)

المنطقة ونوع المبلغ	١٩٥٦ – ١٩٥٩	١٩٦٠ – ١٩٦٣
امريكا اللاتينية (١٨ بلداً) (١)		
فوائد	١٢٤	٢٥٥
اطفاءات	٥٤٠	٩٣٨
مجموع الالتزام الناجم عن الدين	٦٦٤	١١٩٣
نسبته المئوية من الصادرات	٧,٩	١٣,٢
آسيا (٩ بلدان) (٢)		
فوائد	٤٥	١٣٠
اطفاءات	١٥٠	٣١٠
مجموع الالتزام الناجم عن الدين	١٩٥	٤٤٠
نسبته المئوية من الصادرات	٥	٩,٤
افريقيا (٧ بلدان) (٣)		
فوائد	٣٤	٥٨
اطفاءات	١٣	٣٩
مجموع الالتزام الناجم عن الدين	٤٧	٩٧
نسبته المئوية من الصادرات	٣,٢	٥,٥
المجموع (٣٤ بلداً متخلفاً)		
فوائد	٢٠٢	٤٤٣
اطفاءات	٧٠٣	١٢٨٧
مجموع الالتزام الناجم عن الدين	٩٠٥	١٧٣٠
نسبته المئوية من الصادرات	٦,٦	١١,١

(١) الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومينيكان ، اكوادور ، غواتيمالا ، هوندوراس ، المكسيك ، نيكاراغوا ، باناما ، باراغواي ، بيرو ، سالفادور ، أورغواي ، فنزويلا .

(٢) بورما ، سيلان ، الهند ، ايران ، اسرائيل ، ماليزيا ، باكستان ، الفيليبين ، تايلند .

(٣) افريقيا الشرقية (كينيا ، اوغندا ، تنكانيكا) اثيوبيا ، مالاوي ، روديسيا الجنوبية ، زامبيا ، نيجيريا ، السودان .

الفصل الثالث

السيطرة الاجتماعية والثقافية والسياسية

من الصعوبة بمكان عزل السيطرة الاجتماعية – الثقافيـــة والسياسية عن السيطرة الاقتصادية . والحقيقة ان واقع كون العلاقات الانتاجية والإستهلاكية والتجارية الدولية تحقق تماساً بين الناس ، إنما يجعل العلاقات الاقتصادية غـير المتكافئة تولد بصورة حتمية مركب نقص ثقافي ؛ أما أثر صدمة المجتمع الصناعي على العالم الثالث ، فلا يمكنه الا أن يلقي الاضطراب في نمـط التنظيم الاجتماعي للعالم الثالث ، هذا التنظيم المتكيف مع الاقتصاد التقليدي .

كما ينبغي ألا ننسى كذلك ان السيطرة الاقتصادية على العالم تشكل هدفـاً لمنافسة حادة ، تتداخل فيها المقتضيات الاقتصادية والايديولوجية . وتدخـل الأمم المتقدمة ، ولها مصالح مختلفة ، في نزاعات خلال مباشرتها تحقيـــق استراتيجيتها الدولية . وبصورة طبيعية ، تتجه السيطرة الاقتصادية الى الاستناد الى سيطرة سياسية تتفاوت في تمويهها .

القسم الاول

ترضيض مجتمعات العالم الثالث
من قبل الاستعمار

يعتبر الإعمار* أقدم أشكال السيطرة الاجتماعية والثقافية والسياسية على العالم الثالث . وقد شوهد ، خلال القرون الأخيرة الماضية ، ظهور أربعة أنواع رئيسية من الإعمار :

١ – إعمار من النوع الأبيض ؛ ويقوم بعد طرد السكان الأصليين أو إبادتهم (أمريكا الشمالية) .

٢ – الاعمار الاسباني – الامريكي ؛ حيث ترافق طرد السكان القدماء مع إدخال الرقيق الأسود .

٣ – الاعمار الاستثماري ؛ حيث يتحكم عدد قليل من المعمرين البيض بمواطني المستعمرات الأصليين ، بغية استثمار ثروات المستعمرة (آسيا وأفريقيا السوداء) .

٤ – الاعمار المختلط ؛ ويقوم على الجمع بين مواطني المستعمرات الأصليين والمعمرين البيض الذي يجري إحضارهم بأعداد كثيفة (أفريقيا الشمالية) .

الانواع الثلاثة الأخيرة هي ، وحدها ، المرتبطة بالتخلف ؛ وتسبب ترضيضاً اجتماعياً – ثقافياً ؛ وذلك لأن المعمر يحاول ان يُقَوْلب الروح الوطنية والمؤسسات المحلية في المستعمرة ، لكي يجعل السكان الأصليين صورة منسوخة عن سكان المتروبول . ولكن في نفس الوقت ، فان المعمر يبقيهم في ظروف

---

* Le colaniolisme

دونية ؛ لأن التماثل التام بين المواطن الأصلي والمعمِّر ليس مرغوباً به في حال من الأحوال .

ترتكز هذه السياسة على اعتقادين عنصريين أساسيين : ينبغي حمل الحضارة الغربية الى الشعوب « البربرية » في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، لأن ليس ثمة ما هو أفضل بالنسبة للانسان من ان يكون شبيهاً بالأوربي ، كما أنه ليس من حضارة اخرى أرفع مقاماً من الحضارة الأوربية . ولكنهم يبقون قانعين بان مواطن المستعمرات الأصلي سيبقى على الدوام كائناً دوناً ، وأنه ليس أهلاً للتخلص من نقائصه وأوضاره .

وعبر السيطرة الاقتصادية والسياسية يصبح الاعمار مشروعاً واسعاً لعمليات غسل للدماغ تتصادم مع شخصية شعوب العالم الثالث العميقة . فتُبذل الجهود لاقناع المستعمَر بأن عليه تقليد المعمِّر ؛ وفي المدرسة يتحدثون الى الاطفال عن « أجداده الغاليين » ، وفي نفس الوقت يعلمونه أن أجداده كانوا « متوحشين » قبل مجيء البيض . وينكرون فن الشعوب المستعمرة وفلسفتها ودينها ؛ وبصورة تدريجية يدمرون شخصيته .

هذا الترضيض الاجتماعي ـ الثقافي يفسر ، بلا لبس ، لماذا كانت ثورات العالم الثالث ثورات قومية قبل كل شيء . ان المطالب القومية في السيادة والاستقلال هي الأسلوب الذي يعمل من خلاله لتأكيد ذاته من جديد واعادة خلق شخصيته واستعادة هويته .

بيد أن الترضيض يبقى عميقاً ؛ ويستمر تقليد المستعمر ، وبخاصة في الميدان الثقافي ، حتى بعد الحصول على الاستقلال . وهكذا استمر الاستعمار الجامعي الفرنسي الى ما بعد الاستقلال وإلى ما يتجاوز ضرورات الدفاع عن اللغة الفرنسية . أما النظم الادارية فقد بقيت صورة منسوخة عن نظام المتروبول السابق ، وكُبحت كل الجهود التي بذلت لتكييفها مع الظروف المحلية .

من الطبيعي أن يتزايد شمول هذا التسلط وكليته بقدر ما يتزايد ترضيض المجتمعات الفقيرة من قبل المجتمعات الغنية .

القسم الثاني

ترضيض المجتمعات الفقيرة من قبل المجتمعات الغنية

لقد ألمحنا سابقاً إلى مفاعيل تقليد أساليب الاستهلاك الغربية . كما رأينا كيف أن الاقلية من ذوي الامتيازات في العالم الثالث، وهي ضحية، واعية الى حد ما، وسائل الاعلان الغربية وراغبة في الارتقاء الى مدنية تمتزج فيها مزايا المجتمعات الصناعية مع أساليب الحياة الغربية، تلك الأقلية قد تبنت طوعياً طراز الحياة الامريكي « american way of life » . وجاء هذا التبني مصحوباً في الغالب بمباهاة الأولاد المائعين وافراطهم . ولأنها اكثر تكيفاً مع وظائف العصر، تحل ثياب التركال الغربية محل اللباس المحلي المصنوع من القطن، ويجري استبدال الطربوش بالقبعة؛ وخلال زمن قصير سيجد الطباخون أنفسهم مدعوون لتعلم الطرق الأوربية في الاكل: الخبز يعوض الرز، ويكتسح النبيذ والكوكا كولا الدكاكين . وفي هذا الصدد نذكر اننا قد تعرفنا قبلاً على النتائج المفجعة لآثار التقليد على الاقتصاديات المحلية : يفقد الانتاج التقليدي والحرفيون أسواقهم، وتتضخم المستوردات بصورة خطيرة لكي تلبي الطلب الذي يخلقه الركض نحو اقتناء الادوات الميكانيكية الصغيرة* على حساب سلع التجهيز .

كما تنشر الحضارة الصناعية قيمها وقيمها المضادة . وبالفعل فان هذه القيم قد انتشرت بقوة بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية (الصحافة الضخمة ،

---

* Les gadgets

الراديو ، السينما ، الاسطوانات ، التلفزيون ، الاعلان الدعائي) الموجهة أصلاً الى البلدان الغنية .

وفي هذه الايام ، يجري تنظيم الضغوط المباشرة او غير المباشرة ، الواعية أو غير الواعية ، التي تمارسها البلدان المتقدمة على العالم الثالث ، بواسطة وسائل التأثير في الرأي . وفي هذه الحالة ، لا يعود الاعلام سوى شكل من أشكال التسلط .

ليس لوكالات الانباء الوطنية في بلدان العالم الثالث ، كمصدر اعلامي كامل ، الوزن الذي يكفل مواجهة وكالات الانباء الدولية التي تشرف عليها المجموعات الرأسمالية أو الحكومات الغربية . ان اعلام صحف العالم كله خاضع لوكالات الانباء الدولية التالية : « أسوسييتدبريس » ، «يونايتدبريس » ، « فرانس بريس » ، « رويتر » ، « تاس » . وتنقل الاخبار والرسائل من خلال وجهات نظر انكلو سكسونية أو فرنسية أو روسية ، تضع في مكان الصدارة ، حتماً ، انباء بلدانها عندما تعرض ما يجري في العالم . كما أن تلك الوكالات تقوم بتزويد محطات الاذاعة والتلفزيون بالانباء . وفضلاً عن ذلك فانها لا تقتصر على نقل الاخبار من بلدانها ، بل تقوم بدور إعلامي عن مجريات العالم الثالث ، بواسطة وكالاتها الفرعية المحلية ؛ إلا أنها ، هنا أيضاً ، تقوم بعملية انتقاء ، فتفتش عن الاخبار المثيرة وغير المعروفة والعنيفة والغريبة النادرة ، التي تهز مشاعر القارىء الغربي ، الأمر الذي يجعلها تسهم في اعطاء فكرة خاطئة عن بلدان العالم الثالث ، وفي تأكيد الكليشيهات المليئة بالأحكام المسبقة ، وفي الحيلولة دون تفهم عميق لروح شعوبه وحاجاتها .

وفيما عدا الافلام المصرية والهندية ، فان السينما في العالم الثالث إنما تزود بأكبر نصيب من الافلام الاوربية ، والامريكية بوجه خاص . ويأتيه من الخارج الكثير من الافلام الوثائقية والمنوعات التلفزيونية . ان رؤى الرجل الأبيض

العنيفة الجنسية والمتهتكة ، وشرائعه في الخير والجمال ، وقيمه المضادة ، تنزل الى الشارع في بلدان العالم الثالث وتسهم في تفكيك وتفسيخ المجتمعات التقليدية اخلاقياً .

ومن جهة أخرى ، فان لدى الجماهير الشعبية ، في معظم الاحوال ، إسوة بنخبة المجتمع ، استعداداً لتقبل هذه الامبريالية الفكرية . ان النماذج الثقافية الامريكية او الاوربية ، التي تجللها أبهة النجاح المادي ، تمارس غواية خطيرة على الوجدان . ان نظام القيم في الغرب وثقافته ولغته ودينه هي أيضاً وسائل للارتقاء بالنسبة لهؤلاء الذين يشعرون بأنهم ضحايا التقاليد وأساليب التفكير الرجعية . وليس من النادر ان نصادف إرادة القطيعة الجذرية مع الماضي لدى مصلحي العالم الثالث . والكثير من اصلاحات مصطفى كمال في تركيا يعبر عن عن إرادة تقليد الغرب والالتصاق به : منع الطربوش ، تبني الابجدية اللاتينية ، العداء للاسلام .

تلك هي مشكلة تلاقي المدنيات التي تطرح هنا ، والتي تزيدها تعقيداً سيطرة الغرب الاقتصادية وحاجة الجميع إلى استيعاب التقنية والعلم ، وهما من ثمار الحضارة الغربية بالذات . وأمام هذه الصدمة المذهلة يغدو من الممكن ان نتساءل إلى أي مدى يمكن حماية شخصية المجتمعات القديمة ، وما ستكون حصة الأصالة في حضارة الغد الكونية !

القسم الثالث

السيطرة السياسية

تاريخ السيطرة السياسية على بلدان العالم الثالث هو تاريخ الاستعمار قبل كل شيء : ان قيام الدول الصناعية بالتفتيش عن الاسواق لمنتجاتها الصناعية وعن المواد الأولية جعلها تحاول الاستحواذ على أقصى ما يمكن من الاسواق ، وكانت

الوسيلة الانجع لضمان ذلك هي فرض سيطرة سياسية ، تتدرج أشكالهـــا من المباشرة الى غير المباشرة ، على بلدان العالم الثالث ؛ وذلك بموازاة الاستغـــلال الاقتصادي والاحتكار التجاري . وتزايدت أضعافاً المستعمرات والمحميات و « المعاهدات غير المتكافئة » . ولكن تفتح الوعي القومي في هذه البلدان قد فرض ، فيما بعد ، أن يأخذ التدخل المباشر في شؤونها شكلاً غير ملموس . ان عملية إنهاء السيطرة الاستعمارية ، التي بدأت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وتسارعت بسبب النزاع الدولي الأخير ، أدت فيما بعد إلى ولادة أمم تتمتع، في الظاهر ، بجميع حقوق السيادة الكاملة .

ولكن لا يمر يوم إلا ويشكو زعيم من العالم الثالث قباحات الامبرياليـــة والاستعمار والاستعمار الجديد . والواقع أن خلف الديماغوجية والحـدة اللفظية تكمن الحقيقة الواقعة لسيطرة سياسية أشد مكراً وتدليساً ، ولكنها موجـودة فعلاً على الدوام .

لقـد عرفنا من قبل ان المساعدات الاقتصادية ليست ، في الغالب ، سوى وسيلة لتكوين مجموعة من الزبن . وهي مندمجة في مساومات سياسية واسعة ، وهي ايضاً وسيلة للضغط والافساد . ان عدداً لا بأس به من المسؤولين في العالم الثالث ،من الذين لا ينزعون الى الشروع ببذل مجهود يرمي إلى إعادة النظر بالبنى والامتيازات ، استطاعوا الحفاظ على مراكزهم بفضل تلك المساعدات. والاسوأ من ذلك أن آلية المساعدة وتوجيه إدارتها تتيح التدخل حتى في نهـــج سير الحكومة المعانة ، ووضعها تحت الوصاية وحسب . وعلى هـــذا ، ففي فييتنام الجنوبية ، وقبل اندلاع حرب التحرير الثانية جهاراً ، كان شبه مطبق نفـــوذ الهيئة الامريكية التي تقوم بادارة شؤون المساعدة محلياً (U. S.O.M.). وبحجة القيام بادارة اعمال المساعدة ، أصبحت الرقابة على النفقات الحكومية وإصدار النقد وسياسة الاستيراد بيد هذه المنظمة الامريكية .

وفي بعض الاحيان تكون السيطرة السياسية اكثر مباشرة . ففي أمريكا

اللاتينية يقف « البحارة » الامريكيون على أهبة الاستعداد للتدخل خلال بضع ساعات في أي مكان في القارة يكون مهدداً بضربة من القوى « الشيوعية » . وبعد تأميم البترول الايراني، اضطر مصدق الى الاستسلام إزاء الحصار البريطاني. وكاد المظليون الفرنسيون والانكليز أن ينجحوا في إلغاء تأميم قناة السويس . ويسهر الاسطول الامريكي على بقاع العالم كافة ، ويقف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي احتمال .

وفي غالب الأحيان ، فان شعوب العالم الثالث لم تحصل على استقلالها إلا نتيجة للمجابهة القائمة بين القوتين الدوليتين المسيطرتين . ما الذي يصيب مصير كوبا دون الحماية السوفياتية ؟

وما هي الحالة التي ستنتهي إليها مصر عام ١٩٥٦ لو لم تتدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً ؟

لا شك في ان البلدان المتخلفة هي بروليتاريا القرن العشرين . إنها إذ تعاني الاستثمار من قبل الاغنياء وتسحقها آلية الاقتصاد الدولي وتلقي القوةُ الرهبةَ في قلوبها ، لا تجد منفذاً ، في بعض الاحيان ، إلا العنف .

الباب الرابع

التنمية التلقائية المستحيلة

لقد حاولنـــا ، حتى الآن ، أن نصف عناصر اقتصاد متخلف ، مشددين الكلام ، في الوقت المناسب ، على هذا العامل أو ذاك من العوامل الكابحة للتنمية. وهذه دراسة احصائية ، كأنها تختر اقتصاد في لحظة من تاريخه . امـــا الآن فسنتفحص ، من خـــلال منظور ديناميي ، كيف يمكن لبلد من العالم الثالث ، يعاني تمزقاً بين القطاع التقليدي والقطاع المـــدني ، فأصبح ضحية سيطرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، متلازمة بالضرورة مع النظام الحالي للمبادلات الدولية ، كيف يمكن لبلد كهذا ان يعيد تجميع أجـــزاء اقتصاده المتناثرة واستعادة اتساقه الداخلي . عملية الاندماج هذه .. هل تتم تلقائياً ؟ هل لنـــا ان نأمل في أن ينخرط العالم الثالث تلقائياً في طريق التنمية ؟ ان هؤلاء الذين يتبنون الموضوعة الليبرالية يردون بالايجاب ، لانهم يضعون ثقتهم في الآليات الاقتصادية التي أتاحت للبلدان الاوربية النمو في القرن التاسع عشر .

سنرى في الفصل الاول محتوى المخطـط الهيكلي لنمو الاقتصاد المتخلف ، حسبما يراه الليبيراليون. وفي الفصل الثاني سيتاح لنا أن نتحقق من عجز هـــذا المخطط وشرح أسبابه .

الفصل الأول

المخطط الليبرالي للتنمية

التقدم الاقتصادي ليس ظاهرة نمطية ، تظهر في صورة واحدة في جميع ميادين الاقتصاد وفي جميع البلدان . والواقع أنه ينطلق من نقطة ما ، ليجتاح تدريجياً الاقتصاد بمجموعه فكل تقدم اقتصادي يؤدي الى نشر تقدم آخر ، وهكذا .

وحسب رأي لليبيراليين فان هذا الانتشار يتم :

١ – انطلاقاً من البلدان المصنّعة من قبل . والحقيقة ان هذه البلدان بحاجة الى المواد الاولية ، التي لا يمكن ان تجدها إلا في العالم الثالث . ان استثمار هذه المواد سيغدو مصدراً للدوافع المحركة للتقدم .

٢ – بواسطة الدوافع الداخلية التي تعيد ربط الدوافع الخارجية وتوسعها ؛ وذلك لان الجيوب الاقتصادية المتطورة ، التي أقامتها استثمارات المواد الاولية ، تمارس تأثيراً ساحقاً على اقتصاد البلد بمجموعه . كما أن ايجاد الاستثمارات اللازمة للتنمية يصبح ممكناً بفضل الموارد المتزايدة للتجارة الخارجية . وبصورة تدريجية ، ترتفع الدخول ، وتكتمل التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية ، ويتنوع الاقتصاد.

القسم الاول

الدوافع الخارجية

يشكل التقسيم الدولي للعمل نقطة الانطلاق في البرهان الليبرالي : ففي جانب توجد البلدان الصناعية المنتجة للسلع المصنوعة ، وفي الآخر يوجد العالم الثالث المنصرف الى المنتوجات الأولية . والحالة نفسها ، كما رأينا سابقاً ، ما زالت تطبع المبادلات الدولية . وبموجب رأي الليبراليين ، من المفروض أن يكون التقسيم أساساً لانتشار التنمية الاقتصادية ؛ لأن البلدان المنتجة للمواد الأولية تستطيع ، بفضل المبادلة ، أن تزيد انتاجها ، وترفع مستوى المعيشة فيها ، وتحصل على استقلال اقتصادي يتجسد بميزان مدفوعات استعاد توازنه .

١ ـ المبادلة الدولية

كعامل في التنمية الاقتصادية

نظراً لحاجة البلدان الصناعية الى المواد الأولية ، فان البلدان المتخلفة تستفيد من نوعين من الدوافع الخارجية :

– الطلب على منتجاتها يتزايد .

– تحويلات الرساميل تصبح لفائدتها .

١ ـ تزايد صادرات المواد الاولية :

بما ان التوسع الصناعي في البلدان المتقدمة في حالة تواصل ، لذا فان هذه البلدان تجد نفسها منساقة الى زيادة مستورداتها من العالم الثالث . لذا فمن

المفروض أن يستجيب لتزايد الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة استثمار شديد متزايد لثروات العالم الثالث الطبيعية : ان اقتصادياتها المتخصصة بتقديم المواد الأولية تدخل أكثر فأكثر ، وعلى الدوام ، في دورة التجارة الدولية . وبسبب تزايد صادرات بلدان العالم الثالث ، فانهـــا تصبح قادرة على الحصول ، مقابل ذلك ، على تجهيزات الهياكل التحتية للاقتصاد وعلى السلع الاستهلاكية اللازمـة لزيادة رفاه سكانها . وعلى هذا فان بلدان العالـــم الثالث ستكون قادرة ذات يوم على بلوغ مستوى معيشة البلدان المتقدمة ، حتى في حال بقائهـا مختصة بانتاج المواد الأولية .

٢ ـ تحويلات الرساميل :

من المفروض أن يكون نمو اقتصاد بلدان العالم الثالث سريعاً ، لا سيما وان هذه البلدان تستفيد من تحويلات الرساميل بهذا المقـدار . في بداية الانطلاق ، كانت هذه البلدان غير قادرة على استثمار ثرواتها وتلبيـــة طلب الدول المتقدمة المتزايد ، لأنها فقيرة جداً بالرساميل . حسب رأي الليبيراليين ؛ سرعان ما يجري تذليل هذه العقبة ؛ إذ أن حاجات البلدان الصناعية للمواد الأولية تدفعها إلى توظيف الرساميل في العالـــم الثالث لتوسيع المناجم واستخراج البترول وانشاء المزارع . وتتزايد كثافة هذه التحويلات في الرساميل كلما ازداد تدنياً معدل الفائدة المعروض في البلد المتقدم ، بسبب ضخامـــة الاستثمارات المحققة قبلاً . بالطبع ، نحن ما نزال في حدود البرهان الليبيرالي ؛ وخلافاً لحالة البلدان المتقدمة فان ندرة الرساميل في العالـــم الثالث تتيح الحصول على معدلات في الفائدة أعلى بكثير من معدلاتها في البلدان المتقدمة .

إذن ، فثمة دفوق واسعة من الرساميـل من المفروض أن « تسقي » العالم الثالث . هذا ما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر ، عندمـا أسهمت أوربا في تنمية أوستراليا والولايات المتحدة وكندا وافريقيا الجنوبية وروسيا . ان

نفس عملية التنمية ما تزال حتى اليوم صالحة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، في حال قيام شروط توفر الضمانات الضرورية لخلق الثقة لدى الرساميل .

٢ ـ المبادلة الدولية
كاحدى عوامل الاستقلال

قبل التصدي لبحث مسألة المسيرة نحو الاستقلال ، كما تنبأ بها الليبيراليون ، فان من الضروري بمكان تقديم بعض الايضاحات حول بضع من المفاهيم الأساسية : ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

١ ـ ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو التعبير الحسابي عن مجموع العلاقات التي يقيمها بلد ما مع باقي العالم خلال فترة معينة (مدتها سنة عادة) .

في الأصل ، كان الاقتصاديون يهتمون ، أساساً ، بدراسة التوازن بين المستوردات والصادرات ، وبتعبير آخر ، **بالميزان التجاري** . يحسب هذا الميزان كل ما يشتريه ويبيعه بلد ما ، عدا بضائع المرور التي يعاد تصديرها دون أن تصاب بتحويل صناعي . في تقدير قيمة المستوردات ، تضاف تكاليف النقل والتأمين الى سعر البضاعة ، فيقال عندئذ ان المستوردات قد قدرت بالقيمة C. I. F. ، وبالطبع فان الرسوم الجمركية المدفوعة عند دخول البضاعة الى البلد لا تدخل في الحساب . أما الصادرات فتحسب بأسعار شراء البضائع من قبل الزبون الاجنبي في البلد ، وهذا يعني أن نفقات النقل والتأمين لا تدخل في الحساب ؛ ويقال عندئذ أن الصادرات قد حسبت بالقيمة F. O. B. (أي بقيمتها وهي على المركب) .

هذه الطريقة في التقويم ، تبين أن وجود عجز طفيف في الميزان التجاري

يعبر على العكس عن وجود توازن بين الصادرات والواردات ، باعتبار أن الأخيرة قدتضخمت باضافة كلف النقل والتأمين. ولهذا السبب بالذات فان مبالغ المجموع الدولي للمستوردات تتجاوز حتماً مبالغ المجموع الدولي للصادرات .

إلا أن الميزان التجاري لا يسجل سوى جزء من تعامل البلد مع الخارج ؛ لأن له موارد أخرى أو نفقات أخرى غير تلك التي تنجم عن شراء البضائع أو بيعها . فلا يسجل في عداد مبادلاته السلع فحسب ، بل الخدمات أيضاً . ان **ميزان المدفوعات** هو الذي يراجع إجمالاً جميع العمليات التي يمكن لبلد أن يقوم بها مع الخارج . وينقسم هذا الميزان إلى :

– ميزان العمليات الجارية ،

– ميزان الرساميل .

آ) يحسب ميزان العمليات الجارية الواردات والنفقات الخاصة بالسلع والخدمات والدخول . إذن ، فهو يتضمن :

– الميزان التجاري ،

– ميزان الخدمات ، وأهم عناصره هي : السياحة ، النقل بواسطة الأجنبي أو لحساب الاجنبي ، التأمينات المدفوعة للشركات الأجنبية أو التي تتلقاها الشركات الوطنية ، الخدمات المختلفة (براءات اختراع ، حقوق المؤلفين ، الخ).

– ميزان الدخول ، وتسجل فيه دخول الرساميل . كما تحسب فيه نفقات الحكومات والادارات الأجنبية (قواعد عسكرية ، مساعدات تقنية) ، وواردات المشروعات القائمة في الخارج ونفقاتها ، والدخول المحوله من قبل الشغيلة الأجانب .

وعندما تجمع هذه الموازين الثلاثة نحصل إما على رصيد سلبي، أو على رصيد إيجابي لميزان العمليات الجارية . إن ميزان عمليات الرساميل يتيح لنا أن نعرف كيف تمت تسوية هذا الرصيد .

ب) يوضح ميزان عمليات الرساميل حركات الرساميل والذهب النقدي التي تحقق التوازن العام في ميزان المدفوعات . إذن ، نجد في هذا الميزان :

– الهبات : هبات خاصة ، تعويضات أضرار الحرب ، معونات مالية[١].

– الاستثمارات المالية ، وتضم :

● حركات الرساميل ذات المدى الطويل ، توظيفات نقدية أو توظيفات مباشرة (انشاء مؤسسات فرعية) .

● توظيف أموال لمدى قصير : أموال عائدة، قروض لأجل قصير لموازنة الميزان التجاري ، حركات قصيرة الأجـــل لرساميل تأتي من بلد الى آخر لجني الأرباح بواسطة المضاربة .

– حركات الذهب النقدي : وتتيح ، عند الحاجـــة ، إقامة التوازن ، في النهاية ، في ميزان المدفوعات .

٢ – المسيرة نحو الاستقلال الاقتصادي :

تكون وضعية بلد متخلف في بداية نموه مدينـــة على نحو فاحش ، لأنه يضطر الى الالتجاء الى الخارج ، لكي يستثمر ثرواتـه . وعلى هذا فان ميزانه التجاري يكون خاسراً بسبب مستوردات مواد التجهيـــز ، التي لم تعوض بصادرات من المواد الأولية لم يكد البلد المعني يبدأ في انتاجها . كما يقدم ميزان الخدمات فيه رصيداً سلبياً ، لأنـه لا يملك اسطولاً للنقل ولا شركات للتأمين ، وهو مُلزم أيضاً بدفع عوائد عـــن براءات الاختراع التي تسمح باستثمار ثرواته

---

(١) ويصنفها صندوق النقد الدولي في حقل العمليات الجارية . ولكنها ليست ناشئة ، في الواقع ، عن نشاط الأمة الاقتصادي . وفي عدد لا بأس به من الحالات فانهـــا ، على العكس ، تسد عجز ميزان العمليات الجارية .

الطبيعية ، وهو مجبر على إرسال عدد من شبابه إلى الخارج بغية تأهيلهم . أما ميزان الدخول فيعاني، بوجه عام، العجز ، لأنه مضطر الى دفع فوائد الرساميل التي استقرضت . وبصورة إجمالية ، **فان ميزان العمليات الجارية يكون واقعاً في العجز** . وبالمقابل فان **ميزان عمليات الرساميل يكون ايجابياً**، لأن الرساميل تأتي إلى البلد بكميات كبيرة ، بغية استثمار ثروات البلد ؛ وفي حال عدم كفاية هذه الرساميل ، تحقق المساعدة الأجنبيـة والقروض قصيرة الأجل التوازن في ميزان المدفوعات .

في هذه المرحلة من مراحل النمو تكون تبعية البلد شديـدة جداً . بيد ان الليبيراليين يعتقدون أنهـا مجرد حالة انتقاليـة ؛ فما أن تبدأ الرساميل الأجنبية باعطاء مفاعيلها حتى تسير إعادة البناء على قـدم وساق ، فتتزايد الصادرات . **وفي مرحله ثانية** يتوازن الميزان التجاري ، أمـا ميزان الخدمات والدخول فيظلان ، وحدهمـا ، في حالة عجز . وبسبب حاجة البلدان الصناعية إلى المواد الأولية وبسبب تحسن حدود التبادل الذي كان يتوقعه الليبيراليون يتزايد فائض الميزان التجاري ويتيح **في مرحلة ثالثة** تغطية عجز باقي عناصر ميزان العمليات الجارية . وعندئذ لا يستعمل دفق الرساميـل الأجنبية إلا لتسديد القروض الداخليـة .

هذه الوضعية ليست سوى مقدمة للانعتاق النهائي من التبعيـة الأجنبية . ففي **مرحلة رابعة** ، حين تتزايد صادراته من المواد الأولية باستمرار ، تأخذ الصناعات بالظهور في البلد ، الأمر الذي يتيح له إما الحد من مستورداته وإمـا زيادة قيمة انتاجه المصدَّر بتصنيعه محلياً. وهكذا يمكن لقيمة العمليات الجارية، اذ غدت تحقق فائضاً بصورة اجمالية ، أن تسمح بتسديـد الديون . وهكذا يغدو ممكناً أن نواجه اللحظة التي يكون فيها نفس البلد دائناً .

فلنلخص ، في لوحة ، المراحل الأربعة في المسيرة نحو الاستقلال :

الجدول رقم (٣٤)

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
الميزان التجاري	— ٦٠	∴	+ ٦٠	+ ٦٠
ميزان الخدمات	— ٢٠	— ٢٠	— ٢٠	+ ٢٠
ميزان الدخول	— ٢٠	— ٥٠	— ٤٠	— ٤٠
ميزان الرساميل	+ ١٠٠	+ ٧٠	∴	— ٤٠

يقيناً إن هذا الوصف نظري جداً . فالواقع ، كما سنرى فيما بعد ، مختلف جداً . ولكن لنبقَ مع الفرضية الليبيرالية ، ولنر كيف تنضم دوافعُ داخلية إلى الدوافع الخارجية .

القسم الثاني

الدوافع الداخلية

كل استثمار (توظيف) يسبب النمو ، لا من حيث دوره المباشر في الاقتصاد فحسب (زيادة الانتاج أو تطوير الهياكل التحتية للاقصاد)، بل من حيث آثاره غير المباشرة أيضاً . فلأجل إقامـــة مصنع ، توزع أجور تُمني باستثارة طلب جديد ، يستدعي بدوره انشاء مصانع جديدة وتحقيق استثمارات جديدة . وفي هذا المعرض يتحدثون عن **الآثار المحروضة** للاستثمارات .

في الفقرة الأولى سنرى مـا هي ، بالضبط ، الآثار المحرضة للاستثمارات . وبعدها سيكون بامكاننا أن نتفحص آراء بعض المؤلفين ، التي تقول بأن من الممكن لهذه الآثار المحرضة أن تسبب تنمية متسارعة في بلدان العالم الثالث.

١ ـ الآثار المحرضة للاستثمارات

في اقتصاد متقدم

اننا نتخذ مكاننا في إطار فرضية اقتصاد متقـدم ، حيث يتوفر فيه ، في البداية على الأقل ، الشغيلة والرساميل .

نشهد في المرحلة الأولى تزايداً في الدخول الموزعة هو أكثر ضخامـة من الاستثمار الأولي .

لنفترض أن هذا الاستثمار يقوم على حفر أقنية للري بواسطة يد عاملة تمتلك أدواتها من قبل . وعلى هذا فان كل المبالغ المخصصة لهـذا المشروع تتحول إلى دخول (أجور للعمال وأرباح لمنظمي المشروع) . ثم تنفق هذه المبـالغ ، من أجور وأرباح ، عند التجار ، الذين يشهدون تزايـداً في دخولهم . وينفق التجار ، بدورهم ، المبالغ التي تلقوها لكي يقوموا بالتخزين من جديـد . وتقوم المشروعات الصناعية والزراعية والتجاريـة ، التي انتفعت من شراء التجار ، بتوزيع الدخول . وهكـذا نستطيع تعقب انتشار مفعول الاستثمار في الاقتصاد بمجموعه .

نستخلص مما سبق النتائج التالية :

ـ في كل تحويل للدخول ، يكون الدخل الأولّي مقتطعـاً من الادخار .

وعلى هذا فان مفعول الاستثمار يسير نحو التضاؤل حتى يصل إلى الصفر .

– ان مجموع الزيادة في الدخول ، التي سببهـــا الاستثمار ، يساوي مبلغ الدخول الموزعة بالتعاقب .

– تكون الزيادة في المداخيل أكثر ضعفاً كلمـــا كان الادخار أكثر قوة . والحقيقة ، لو أن كل فئة من المجتمع تحتفظ بقسم كبير من الدخول التي تصيبها ، فان الزيادة التي تصيب دخول الفئات التي تليها تغدو هزيلة جداً .

ان مثالاً بالأرقام يمكن أن يجسد هذه المبادىء :

لنفترض أن ثمة استثماراً يساوي (١٠٠) وادخـــاراً على معدل خيالي يبلغ ٥٠٪ من الدخول الموزعة :

دخول موزعة	١٠٠ ←	٥٠ ←	٢٥ ←	١٢٫٥ ←	٦٫٢٥ ←	٣٫١٢ ←	١٫٦ ←	٠٫٨
	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
ادخار	٥٠	٢٥	١٢٫٥	٦٫٢٥	٣٫١٣	١٫٦	٠٫٨	٠٫٤

ويصبح الدخل ، بعد تحويله للمرة الثامنة ، على درجة من الضآلة ، بحيث نصل عملياً إلى الزيادة الكلية في الدخل التي سببها الاستثمار الأوّلي .

١٠٠ + ٥٠ + ٢٥ + ١٢٫٥٠ + ٦٫٢٥ + ٣٫١٣ + ١٫٦ + ٠٫٨ = ١٩٩٫٢٨

في اقتصاد يدخر فيه الاقتصاد المنزلي ٥٠٪ من دخله ، يسبب الاستثمار زيادة في الدخول مساوية تقريباً لضعف الاستثمار الأولي .

أما لو كان الادخار أقل من هذا المعدل ، لكانت الزيادة أكثر أهميـــة ، وذلك لأن مفعول الاطفاء الأولي كان يجري على نحو أقل سرعة .

إذن ، كان للاستثمارات ، هنا ، **مفعول مضاعِف للدخول .**

يقيناً ان الواقع أكثر تعقيداً ، ومن الصعب ، أحياناً ، حساب الزيادة في الدخول التي سببها الاستثمار. ولكننا نقوم بمجرد استعادة لقانون هذه الظاهرة.

ولكن لا تقف الآثار المحرضة للاستثمار عند هذا الحد ، وذلك لأن الآثار المضاعفة ، باستثارتها طلباً متزايداً ، تدفع بصورة حتمية إلى توسيع الاستثمارات .

والحقيقة أن المشروعات تكون مضطرة لزيادة مخزونها ، لكي تتمكن من مواجهة توسعها في البيع . وإلى هذا الاستثمار التخزيني ينضاف فيما بعد الاستثمار الانتاجي ، لأن المصانع الموجودة تُهدد بالعجز عن تلبية الطلب . وبما أن الرأسمال اللازم لانشاء مصنع جديد هو بصورة عامة أكبر من انتاج المصنع السنوي ، لذا فان الاستثمار اللازم لمواجهة تضخم طلب المستهلكين هو أكبر بكثير من انتاجه .

إذن ، فالاستثمار الأوّلي يخلق ، في نهاية عملية التنمية ، **اثراً مسرّعاً .**

وعندئذ يتلقى الاقتصاد دفع هائل . زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة في الطلب ، تسبب – بدورها – استثماراً أكثر ضخامة ... وتبقى الدورة في حركة لا تنتهي .

هذا السير التوسعي التراكمي لن يكون بلا نهاية . في وقت ما ، سيكون هناك نقص في الرجال أو الآلات أو الرساميل ، مما لن يسمح بانتاج المزيد . ولكننا لا نريد أن ندرس الأسباب الآن ، وستكون لدينا الفرصة للعودة إليها عند الحديث عن اخفاق الدوافع الداخلية في البلدان المتخلفة . فلنتحقق هنا من الموضوعة الليبيرالية حول امكانية حصول توسع ونمو في الاقتصاد انطلاقاً من استثمار أوّلي .

٢ ـ التطبيق في بلد من العالم الثالث

لا يتردد بعض المؤلفين في أن يطبق على الاقتصاديات المتخلفة هذه النظرية الليبيرالية المفسرة لنمو البلدان المتقدمة .

ويرى هؤلاء أن بداية النمو تشهد مجيء استثمارات أجنبية بهدف استغلال ثروات العالم الثالث الطبيعية التي تحتاجها البلدان المتقدمة . ولهذه الاستثمارات آثار مُضاعِفة تميل إلى زيادة المداخيل . فاذا ذهبت هذه الزيادة في الدخول إلى الاجراء ، فان ثمة ما يهدد جدياً انتاج البلد بالعجز عن تلبية الطلب ، فتصعد الأسعار ويحدث تضخم . ففي اقتصاد متخلف يستهلك الشغيلة منتجات غذائية بخاصة ؛ في حين أن الزراعة ، كما عرفنا في الباب الثاني ، غير قادرة على تلبية ارتفاع سريع في الطلب . ولكن الشغيلة في العالم الثالث لا يستفيدون إلا من جزء بسيط من الزيادة في الدخول ، إذ يذهب الجزء الأكبر منها إلى الفئات المتمتعة بالامتيازات (إطارات ، تجار ، موظفين ، مرابين) . والحال أن هؤلاء يرغبون خصوصاً بالطيبات المصنوعة لأغراض الرفاهية والأبهة . عندئذ يتزايد تنويع الاقتصاد بالقدر الذي يسمح فيه تمركز الدخول ، في أيدي قلة من ذوي الامتيازات ، بتحقيق ادخار أكبر من الادخار الذي كان ممكناً تحقيقه ، لو تم توزيع جميع تلك الدخول على يد عاملة بائسة .

وهكذا يظهر ، في آن ، الطلب والرساميل اللازمة لانطلاق صناعة تحويلية .

ومن ثم يصبح لجميع الفئات الاجتماعية نصيباً من الرفاهية . ويرى الليبيراليون ان تنويع الاقتصاد يزيد عدد الأجراء ؛ وبفضل ذلك فان الطلب يحث الفلاحين إلى رفع انتاجهم . في حين أن الفائض الريفي ، الذي اجتذبه

نشوء الصناعة ، يستلزم انتاجاً أحسن . وبصورة تدريجية تمتد عمليـة التنمية ؛ أما الآثار المضاعِفة والمسرّعة ، التي تعهدهـا الاستثمار الأجنبي المرتبط بسيطرة الطبقات الغنية ، فتسبب تنويعاً في الاقتصاد ما يبرح في اتساع وتحسناً عاماً في الرفاهية .

وهكذا تنضاف إلى الدوافع الخارجيـة دوافعُ داخلية ، تضمن التطوير العام للاقتصاد .

الفصل الثاني

اخفاق المخطط الليبرالي:
من التبعية إلى التضخم

لو أن حجج الليبراليين كانت تقوم على أساس ، لصفي التخلف منذ زمن بعيد . والحال أن مثال بلدان الشرق الأوسط ، المنتجة للبترول ، يلقي أضواء كاشفة : فالاستثمارات الاجنبية التي تحققت فيها كانت ضخمة (عدة مليارات دولار) . لكن استثمارات البترول لم تدفع الى رفع الانتاج والى زيادة ثروات القطاعات الاخرى . ورغم ان فئة صغيرة من ذوي الامتيازات تستحوذ على الدخول ، إلا اننا لم نشهد أبداً ظهور ادخار كبير أو تصنيعاً حقيقياً .

إذن ، ما أسباب إخفاق الدوافع الخارجية والداخلية ؟ سنكشف هذه الأسباب بسهولة بدراستنا لبُنى الاقتصاديات المتخلفة .

القسم الاول

اخفاق الدوافع الخارجية

ان آليات السيطرة بواسطة التجارة الخارجية ، التي حللناها سابقاً ، كافية لتفسير إخفاق الدوافع الخارجية . وينسى الليبراليون ان **المبادلة لا تجري بين**

أطراف متكافئين . بل على العكس ، فان نظريتهم مبنية على أساس ان التجارة إنما تجري بين أمم ليس لدى أي منها ، بسبب الاختلاف في البنية والحجوم او لمقتضيات السياسة الخارجية ، ميـل الى الاستحواذ على جميع أرباح المبادلة . لقد رأينا كم هو خادع هذا المفهوم[1] . ان تاريخ التجارة الدولية هو تاريخ مبادلة إناء من حديد باناء من فخار ، وفي ميدانها يخضع الأضعف لقانون الأقـوى . في مثل هذه الظروف تكون التجارة الخارجية لبلد متخلف عنصر عدم توازن وسيطرة اكثر من كونه عنصر تكامل وتنمية .

القسم الثاني

اخفاق الدوافع الداخلية

يرتبط إخفاق الدوافع الداخلية بظاهرة التخلع والسيطرة . والحقيقة ان تخلع القطاع التقليدي وعدم تكيف القطاع الحديث في الاقتصاد يجمد الآثار المحرضة للاستثمار . وبدلاً من ان تضاعف هذه الآثار الدخول ، فانها تضاعف الأسعار : وهذا هو التضخم (الذي نشبهه الآن بارتفاع الأسعار) .

١ – ضعف الآثار المحرضة للاستثمار

إن الاستثمار ، إذ يخلق دخولاً ، إنما يولد حاجات جديدة ، تؤدي الى تزايد في الطلب . ولكن هل يستطيع الانتاج ان يتناسب مع الطلب ؟

في القطاع التقليدي

يصطدم الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية بعجز الزراعة التقليدية عن زيادة انتاجها . والحقيقة :

---

(١) انظر الصفحة (٩١)

– ان بعض المناطق ليست مربوطة مادياً بالقطاعات الحديثة للاقتصاد، التي يمكن ان يأتي منها الطلب . ان انعدام المواصلات والشبكات التجارية يعزل تلك المناطق عزلاً تاماً .

– الاقتصاد التقليدي لا يستخدم النقد في كل الاحوال . وتقتصر المبادلات التجارية ، التي تجري في إطاره ، على عدد ضئيل من المنتوجات . أما الأسعار ، وتأتي حصيلة تقديرات اتفاقية ، فمن النادر أن يعبر عنها بشكل نقدي.وما دام الأمر كذلك ، فكيف لنا أن نأمل مضاعفة الانفاق الأوّلي ما دام الاقتصاد النقدي مجهولاً من قبل قسم من السكان .

– ان الدوافع النقدية، حتى عندما تمتد الى القطاع التقليدي،تبقى محجورة بواسطة السيطرة الاجتماعية. وإذ يستحوذ الملاكون العقاريون والتجاروالمرابون على جميع أرباح الدوافع النقدية ، لا يبقى لدى الفلاح ما يحثه على زيادة الانتاج .

وفضلاً عن ذلك ، إذا افترضنا ان الاقتصاد النقدي قد تعمم ، فانه لا يؤدي غالباً إلا الى تفكك اجتماعي يسبب انهيار الاقتصاد التقليدي ، حتى قبل أن يستطيع نظام جديد ان يحل محله . عندئذ يترافق انخفاض الانتاج مع تدفق الهجرة من الريف .

في القطاع الحديث

ما آثار الاستثمار على الاقتصاد المديني في العالم الثالث ؟ هنا أيضاً تكون الآثار المحرضة للرأسمال هزيلة جداً ، لأن :

– الطلب على المنتوجات المصنوعة ، الذي حركته الأرباح التي جاءت من الاستثمار ، يأتي من طبقة وسطى أو ذات امتيازات ترغب في سلع انتجت في البلدان المتقدمة . حتى المنتجات الغذائية تكون في الغالب مستوردة.وهذا هو مفعول تقليد البلدان الصناعية الذي سبق لنا تحليله .

– مواد التجهيز لم يجـــر انتاجها محلياً . ولهذا لا مناص من استيرادها من البلدان الصناعية . وعلى هذا فان الآثار الساحبة للاستثمار على الاقتصاد المديني معدومة . والواقع انها تفيد البلدان المتقدمة المصدرة لمواد التجهيز .

والخلاصة ، فان الآثار المحرضة للاستثمار ، سواء فيما يتعلق بالسلـــع الاستهلاكية أو مواد التجهيز ، لا تبعث النشاط في الاقتصاد المتخلف ؛ فهي – أي الآثار – تتحول أوتوماتيكياً نحو الخارج .

١ – الاثار المحرضة تتحول الى آثار تضخمية

قبل ان ندرس كيف تسبب الآثارُ المحرضة للاستثمار التضخمَ ، يبـدو من الضروري ان نعرِّف ، باختصار ، التضخم نفسه .

من الممكن تشبيهه بظاهرة ارتفاع الاسعار ، وهذه هي علامته المعتـادة . ولكن كل ارتفاع في الأسعار لا يحمل ، بالضرورة ، طابعاً تضخمياً . والمشكلة هي أن نعرف متى يصبح الارتفاع تضخماً .

يوجد التضخم في الحالات التالية :

– عندما يكون الارتفاع في الاسعار أعلى منه في البلدان الأخرى .

– عندما يصيب المنتوجات والخدمات بصورة عامة .

– عندما يتبين أنه سيستمر أبداً . أما اذا كان الارتفاع ناجماً عن تدبـــير حكومي (ضرائب جديدة أو رسوم جمركية) ، وجاء مصحوباً بتدابير تمنع امتداد مضاعفاته الى الاقتصاد بمجموعه ، فانه لا يعتبر ارتفاعاً تضخمياً .

– عندما يسبب الارتفاع عـــدداً من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية ؛ وعندما لم يعد ثمة من أفضلية من تحقيق استثمار حيث ينبغي تنمية الانتاج ، بل حيث تعطي المضاربة أعلى الايرادات (تجارة ، بناء) ؛ وعندمـــا يُنهب

هؤلاء الذين ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم بسرعة (الاجراء الصغار ، الشيوخ ، بعض فئات العاملين في الزراعة) .

فلندرس الآن آليات ارتفاع الاسعار وامتداداتها التضخمية المحتملة .

كيف يظهر التضخم في الأسعار :

يتميز اقتصاد السوق بمبادلة السلع بالنقد ؛ والأسعار هي التي تحدد كمية ما يمكن الحصول عليه من نوع ما من السلع مقابل مبلغ ما من المال .

ان سعر منتوج ما ، انما يتحدد بموجب عملية معقدة ، نوضح فيما يلي مراحلها الرئيسية :

١ – قانون العرض والطلب . يسمى **عرضاً** مجموع السلع والخدمات المتاحة في السوق . ويسمى **طلباً** مجموع السلع والخدمات التي ترغبها مختلف الأشخاص* الاقتصادية (اقتصاد منزلي ، مشاريع ، الدولة) . عندما يكون العرض أكبر من الطلب ، من المفروض أن يخفض المنتجون أسعارهم كي يبيعوا بسهولة السلع والخدمات التي يعرضونها . وعلى العكس ، عندما يكون الطلب أكبر من العرض ، من المفروض أن يقبل المشترون بدفع أسعار غالية ، لأن الباعة يرفعون الأسعار مستفيدين من الزيادة في الطلب .

٢ – ضغوط التجار والشركات الكبيرة واستراتيجيتهم . وباستطاعة هؤلاء فرض ارتفاع في الأسعار ، إما بواسطة الاعلانات وإما أن يخلقوا بصورة مصطنعة نقصاً في السلع عن طريق تضخيم المخزون ، وإما بالقضاء على المنافسة أو بتضخيم هامش ربحهم .

٣ – تدخّل الدولة . تستطيع الدولة أن تسبب ارتفاعاً في الأسعار برفع

* Les agents économiques .

الرسوم الجمركية أو الضرائب على الاستهلاك . ولكن لنتذكر أن هذا النوع من الارتفاع ليس تضخمياً بالضرورة . كما أن باستطاعـــة الدولة أن تطلق التضخم بواسطة إنفاقٍ مسرف من قبلها ، وبالنتيجـــة بهدم التوازن بين العرض والطلب .

٤ – في بلد متخلف ، يمكن للأساليب الاستهلاكية المستوردة من الغرب أن تقضي تماماً على طلب المنتوجات الوطنية . أما السلع الاستهلاكية المستوردة ، فانها تعكس بصورة حتمية ارتفاعاً في الأسعار ، تعانيه في البلدان المتقدمة .

كيف يصبح ارتفاع الاسعار تضخميا ؟

رأينا قبلاً أن ارتفاع الأسعار ، الذي لا يستمر سوى فترة قصيرة ، ليس تضخمياً بالضرورة . ولهذا فان ارتفاع الأسعار الذي يطلقه الطلب المتضخم في عيدي الميلاد ورأس السنة يتلاشى بصورة عامة في الشهر اللاحق . ان عوامل تعميم ارتفاع الأسعار يمكن أن تكون على أربعة أصناف مختلفة :

– زيادة كميات النقد التي يحوزها الأفراد ، دونما زيادة موازية في الانتاج .

– الدور التضخمي للاستثمار .

– فقدان الثقة بالنقد .

– هبوط سعر النقد في الخارج ، باعتبـــاره مصدراً للمصاعب التي تواجه المبادلات الخارجية .

١ ـ زيادة كميات النقد التي يحوزها الافراد دونما زيادة موازية في الانتاج :

من الممكن أن تكبر الكتلة النقدية المتداولة بصور متعددة :

– بواسطة اعتمادات ضخمة جداً تمنحهـــا المصارف للمشاريع ؛ التي تقوم

بشراء المواد التي تحتاجها بنقد خطي تخلقه المصارف . هذا النقد ، الذي يتحول إلى أجور ، يضخم الطلب الاجمالي .

– إما بواسطة السلف التي يقدمها المصرف للدولة . ولتحقيق ذلك ، يقوم مصرف الاصدار بطبع امزيد من النقد ؛ وهكذا يأخذ الاقتصاد «حقنة» جديدة من النقد .

– وإما بزيادة الأجور على نحو أسرع من زيادة الانتاج .

هذه التحريضات التي تتناول الطلب إذا لم تلق عرضاً مناسباً تسبب حتماً ، حسب عملية العرض والطلب ، ارتفاعاً عاماً في الاسعار . والحقيقة ان الانتاج في بلدان العالم الثالث لا يستطيع تلبية طلبٍ كهذا ، سواء كان الانتاج في القطاع التقليدي أم في القطاع المديني .

آ) **القطاع التقليدي** :

تحدثنا في الفقرة الاولى عن العقبات التي تحول دون انتشار آثار الاستثمار في القطاع التقليدي . ولكن حتى إذا امتدت آثار الاستثمار إليه ، فان الانتاج لن يزداد . والحقيقة أننا قد أكدنا ، عند دراسة الاقتصاد التقليدي ، على افتقاره إلى اقتصاد المبادلة المتقدم . لأنه ، أي الاقتصاد التقليدي ، ليس منظماً بغرض تنمية الانتاج ، بل للحفاظ على طَرْز من الحياة ، فتظهر فيه عندئذ ظاهرات مشابهة لظاهرة الغياب في الاقتصاد المديني . فبقدر ما تؤمن الاساليب السلفية للفلاح قوته ، فانه لا يستشعر الحاجة للعمل في سبيل زيادة الانتاج . وما دام المال ليس هدفاً للنشاط الاقتصادي، لذا فان لاستثارة الطلب آثار ضعيفة على الامكانات الانتاجية للقطاع التقليدي .

وفضلاً عن ذلك فان عدداً من الاختناقات تجعل من الصعب تقنياً تنمية الانتاج الزراعي : نقص الاسمدة والهياكل الاقتصادية التحتية (عدم وجود

طرق المواصلات يحجر كل شيء)، ضعف المعارف التقنية (التي تحوّل التجهيزات الحديثة ، مثل الجرارات ، إلى كوم من الحدائد الخردة) .

ان جميع هذه العوامل النفسية والاقتصادية والتقنية تعمل متظافرة لكي تجمد الانتاج في حدود حاجات المجتمع التقليدي المباشرة .

ب) الاقتصاد المديني :

بما أن القطاع التقليدي لا يتأثر بزيادة الطلب ، لذا فان الاقتصاد المديني هو الذي يستفيد من جميع الدوافع النقدية .

لقد أتاحت لنا دراستنا للاقتصاد المديني أن نقول أن الانتاج الصناعي لا يستطيع أن يلبي الزيادة في الطلب. لنتذكر صعوبة الاستثمار الانتاجي وضعف الادخار . ولهذا يتم اللجوء إلى الاستيراد بغية تغطية الطلب . أما اليد العاملة التي لا تستخدم في الصناعة فتذهب إلى القطاع الثالث لتضخمه الأمر الذي يعتبر سبباً إضافياً للتضخم النقدي . والحقيقة أن التجارة وفئة الموظفين ومهن الشارع الصغيرة هي أنشطة ذات انتاجية ضئيلة ، تؤمن دخولاً دون أن تكون ، مع ذلك ، قد انتجت ثروات جوهرية .

ومن جهة أخرى ، فانه في الحدود التي تسقط فيها المضاربة العقارية والتجارية و « الألاعيب » النقدية قيمة النقد ؛ تثير ، هي أيضاً ، التضخم . قد يكون هرب الرساميل إلى الخارج ، في المرحلة الاولى ، عاملاً في مكافحة التضخم ؛ فهو يمتص قسماً من النقد المتداول ، إلا أنه يثير طلباً متزايداً على النقد الاجنبي . فلأجل الحصول على الذهب أو العملة الصعبة يعطى المزيد من النقد المحلي . هذا التدهور الذي يصيب قيمة العملة المحلية في الخارج ، لا يفعل شيئاً سوى توسيع نطاق المضاربة .

وتغدو هذه الظاهرات التضخمية أشد خطورة ما دامت حكومات العالم الثالث لم تسيطر بعد على التضخم . والسبب في ذلك إنما يعود إلى أن تلك

الحكومات هي نفسها ، في الغالب ، أحد أسباب التضخم ، عندما تعمد، بيسر بالغ ، إلى اصدار نقد جديد ، لكي تفي بالتزاماتها ؛ أو لأن تلك الحكومات تؤمن بفوائد التضخم على قيام تنمية متسارعة ؛ أو لأنها لا تستطيع معارضة المصالح الخاصة التي تستفيد من ظروف التضخم ؛ ثم لأن الوسائل التي تمتلكها تلك الحكومات لمقاومة التضخم ضعيفة . والحقيقة :

– ان النظام الضريبي مرتبط بالقطاع الخارجي (الرسوم الجمركية) . والحال ان أشد الوسائل فعالية في مقاومة التضخم هي منع الاقتصاد المنزلي من الانفاق ، بفرض الضرائب على دُخوله . ولكن الضريبة على الدخول ، في العالم الثالث ، ضعيفة . أما إذا زيدت الرسوم الجمركية ، فانها تسبب ارتفاعاً في الاسعار ، ومنه إلى زيادة تسارع التضخم* .

– من الصعوبة بمكان توجيه الشبكة المصرفية . كما تدخل المصارف في ميدان الاقتصاد بصورة محدودة وضيقة . بل على العكس إنها تحتفظ بأموال سائلة ضخمة لمواجهة حاجات المضاربة . وعلى هذا فانها لا تلجأ ، على الغالب ، إلى مؤسسة الاصدار ؛ ولهذا السبب من غير الممكن السيطرة عليها .

٢ – الدور التضخمي للاستثمار :

الآثار التضخمية للاستثمار في بلد متخلف أشد خطورة منها في بلد متقدم . ثمة سببان رئيسيان لذلك :

آ – **بسبب طبيعة الاستثمار** . لأجل تنمية بلد ما يُحقق الاستثمار في الصناعة الثقيلة أولاً . ولكن ، لاسباب تقنية ، تكون منتوجات هذه الصناعة أغلى من المنتوجات المستوردة . ومن جهة أخرى فان المصنع لا يشتغل بكامل طاقته إلا بعد سنتين أو ثلاثة من بدء تشغيله . ولن تكون كلف الانتاج هي وحدها

---

* انظر الصفحة (٢٤٢) وما بعدها .

المرتفعة ،بل لن يظهر الانتاج في السوق إلا بعد مضي زمن طويل على الاستثمارات الأولى ، الأمر الذي يوفر شروطاً مواتية تماماً للتضخم . كما ان الانفاق في طرق المواصلات والتشييد وانتاج الطاقة يطرح نفس المشكلة .

ب – **بسبب التوطين الجغرافي للاستثمار** . ان تمركز النشاط الاقتصادي في مناطق مقطوعة عن باقي البلد (بسبب نقص الهياكل الاقتصادية التحتية أو نقص الانفتاح على الاقتصاد النقدي) يخلق ظروفاً تضخمية . والحقيقة ان هذا التمركز ، المقطوع عن مؤخرة البلد ، يجد أمامه سوقاً محدودة جداً ، كما انه لا يستطيع ان يؤمن تموينه إلا بصعوبة بالغة . وفضلاً عن ذلك ، فانهم إذا أرادوا تطوير القطاع التقليدي يصطدمون بمصاعب لاصقة باوضاعه ، وتبعاً لها تتزايد كلفة تحديثه .

ولكن وجود اقطاب انمائية بخاصة يدفع بادخارات البلد كلها ومداخيلها الى السعي نحو الارباح من خلال المضاربة . وإذ تحدث هذه التحويلات تضخماً في الطلب ، فانها تخلق توترات تضخمية تزداد شدة بقدر ما تزداد حدّة الفوارق في التنمية ؛ لأن حدوث تزايد محلي في التداول النقدي وفي الاعتمادات المصرفية يثير ارتفاعاً في الاسعار .

تلك هي ، إذن ، جميع ظاهرات التخلع ، التي تخلق الشروط المواتية للتضخم .

٣ – فقدان الثقة بالنقد :

اذا ارتفعت الاسعار على نحو بالغ السرعة ،أو إذا توقع التجار او المشروعات انهم لن يستطيعوا ، عن قريب ، الاستيراد ، تزول الثقة بالنقد . عندما يفقد أحدهم الثقة بالنقد ، سرعان ما يقوم بشراء السلع قبل أن ترتفع الأسعار : تقوم مدبرة المنزل بتخزين السكر والمعلبات ، ويشتري من كان لديه مالاً نقدياً سلعاً معمرة (سيارات ، منازل) . وتتمون المشروعات والتجار بأقصى سرعة

ممكنة لكي يستفيدوا من ارتفاع محتمل في الاسعار . وتزداد سرعة تداول النقد : الورقة النقدية التي كانت تستخدم للدفع مرتين في الاسبوع ، أصبحت تتداول ثلاث أو أربع مرات ؛ وتجري الأمور وكأن الكتلة النقدية قد أصبحت ، بصورة مفاجئة ، أضعاف ما كانت عليه .

وتتزايد سرعة التضخم حتى تصبح َعدْواً. فيطالب الشغيلة برفع أجورهم. وبما ان الطلب في تضخم ، لذا يعكس التجار والمشاريع هذا الارتفاع على أسعار مبيعاتهم ، ويعود الاجراء من جديد للمطالبة برفع أجورهم... وهكذا تتزايد ، بلا انقطاع ، سرعة تداول النقد .

٤ – هبوط قيمة النقد في الخارج :

تضخم الاسعار في الداخل يزيد ، يوماً بعد يوم ، المصاعب أمام التصدير ، لأن المنافسة الدولية قاسية لا ترحم . وفي نفس الوقت فان واضعي اليد على الرساميل ، إذ يستشفون تدهوراً في قيمة العملة ، يحاولون بجميع انواع الحيلة وضع ممتلكاتهم في مأمن بايداعها في المصارف الاجنبية . وليس الميزان التجاري هو وحده الذي يصاب باختلال في التوازن ، فهرب الرساميل يُنضب احتياطي الذهب والنقد الاجنبي أيضاً . وخلال مهلة قصيرة نسبياً يجد البلد نفسه ، وهو الذي يقف على حافة الافلاس ، مجبراً على اللجوء إلى الخارج . أما القروض التي تمنح له فتكون متوافقة مع شروط تسلب دوماً ، وعلى نحو ما ، استقلاله الاقتصادي ، بل السياسي أيضاً .

لأجل إلغاء التفاوت المتنامي بين الأسعار الوطنية والأسعار الاجنبية يمكن القيام بانقاص قيمة النقد الوطني بالنسبة للذهب او العملة الاجنبية (دولار ، فرنك)[1] . وعلى هذا فان الحصول على نفس الكمية من البضائع الاجنبية أصبح

---

(١) انظر الصفحة رقم (١٠٥) .

يستلزم دفع المزيد من العملة المحلية (وهذا ما يؤدي الى كبح الاستيراد). ولهذا السبب بالذات فان الاجنبي يستطيع أن يحصل بأرخص الاسعار على بضائع البلد الذي هبَّط قيمة نقده (وهذا ما يؤدي إلى تسهيل التصدير) .

وعلى هذا فان جميع عوامل التخلع والسيطرة الاقتصادية والاجتماعية تصبح، إذا لم تتخذ إزاءها مواقف الحيطة والاحتراس، عوامل تضخم .

بقي ان نعرف فيما إذا كان ممكناً لبلد ما ان ينمي نفسه بواسطة التضخم . هذه السياسة ، التي ربما كانت ناجحة في فرنسا بعد عام ١٩٤٥ ، هل تصلح لبلد متخلف ؟ في الاجابة على هذا السؤال ، يتجابه المتفائلون والمتشائمون .

لقد ألقى تحليلنا لآليات التضخم ضوءاً كافياً على آثاره المخربة . ان حجج المدافعين عن التضخم ، التي تستند الى بعض نجاحات جزئية في موضع الأخذ والرد في البلدان المتقدمة ، محاطة بالشبهات ، لأنها تجهل التخلع الاقتصادي والسيطرة اللذين يشكلان علامة مميزة للتخلف. ان للتضخم، وليس باستطاعته ان يقدم حتى « كشف حساب » اقتصادي إيجابي ، لأن الاستثمار الانتاجي سرعان ما يصاب بنزف لصالح العمليات التجارية ، للتضخم نتائج اجتماعية مخربة : تعشعش المضاربة في القطاع العقاري ، وينهمك الموظفون في طلب « البخشيش » والاشكال الاخرى من الرشوة ؛ وبكلمة : ينخر الفساد روح الادارة الحكومية . وتلغم جاذبية المال كل القيم وتخنق الحمية العامة التي ولدها الاستقلال. وتذوب قيم المدنية المحلية عند زواجها بـ « أسلوب الحياة الامريكي». والحقيقة ، انه في الركض الى الرفاهية وفي انهيار الاخلاقية والصوفية القومية ، تصبح أساليب الاستهلاك ، المكلفة ، المستوردة من الغرب ، النموذج المثالي الذي ينبغي إدراكه بكل السبل . وخلال وقت قصير ، وفي مواجهة المتطلبات المتزايدة لذوي الامتيازات ، يضطر البلد الى تسوُّل المساعدات من الخارج والى اعلان الحداد على الاستقلال .

القسم الثالث

الحالة الخاصة بالبلدان المنتسبة الى منطقة نقدية

في الحالات الخاصة ببلدان العالم الثالث المنتسبة الى مناطق نقدية ، تنطرح مشكلة قيمة النقد في صيغ مختلفة اختلافاً ملموساً . وبغية التقاط هذه الفروق، سنحلل تباعاً :

– أصل المناطق النقدية ،
– خصائصها ،
– نتائج الانتساب الى منطقة نقدية على قيمة النقد .

١ – أصل المناطق النقدية

يمكن تعريف المنطقة النقدية بأنها **منطقة تضامن وثيق بين عملات مجموعة من البلدان** ، حيث تم فيها اتخاذ التدابير الكفيلة باجراء تنظيم مشترك للدفاع عن قيمها .

ظهرت المناطق النقدية ، في صورها الراهنة ، مع الحرب العالمية الثانية . بيد أن أصولها تعود الى ما قبل هذا التاريخ بقليل : حتى عام ١٩٣١ كانت جميع العملات قابلة للمبادلة ، وفي حدود واسعة ، بالذهب أو فيما بينها ؛ وكان هذا نظام التحويل الحر . ومن جهة أخرى فان رجال المصارف اللندنية كانوا قد دأبوا على إدارة وتشغيل الاحتياطي النقدي لبعض البلدان (الكومنولث ، بلدان سكاندينافية ، البرتغال، اليابان ، الخ .) . وفي أعقاب أزمة عام١٩٢٩، اضطررت بريطانيا الى تخفيض قيمة الاسترليني . ولكي تتملص هذه البلدان من تحمل النفقة الناجمة عن هذا التخفيض ، قررت تثبيت قيمة نقدها ، لا على

أساس الذهب ، بل على أساس الليرة الاسترلينية ، واستمر حي المصارف في لندن في إدارة وتشغيل اموال تلك البلدان . واخذوا يتكلمون في ذلك الحين عن « كتلة الاسترليني » . اما منطقة الاسترليني ، بالمعنى الضيق للكلمة ، فقد ولدت مع اندلاع الحرب ، وكانت قواعد الاشتراك فيها اكثر تشدداً ؛ ولم يستمر على البقاء فيها سوى البلدان التي تشغل مركز العضوية في الكومنولث ، عدا كندا .

كما ولدت منطقة الفرنك ، رسمياً ، في الحرب العالمية الثانية . وهي لم تفعل ، في الواقع ، سوى اضفاء طابع المؤسسة على العلاقات القائمة ، منذ السابق ، بين فرنك المتروبول الفرنسي والعملات الكولونيالية الخاصة بما كان يدعى آنئذ بـ « الامبراطورية الفرنسية » .

ان خلق المناطق النقدية بعد أزمة عام ١٩٢٩ تفصح جملة واحدة عن :

– وجود تجزئة في الساحة الاقتصادية الدولية .

– محاولة لاعادة بناء جزئية لنظام ما قبل عام ١٩٢٩ ، باقامة مناطق للتحويل الحر ، بغية تسهيل المبادلات التجارية .

وعلاوة على منطقتي الاسترليني والفرنك ، فان المنطقة النقدية الحقيقية الوحيدة هي منطقة الايسكيدوس ، التي تضم البرتغال ومستعمراته . ما تبقى من تحليلنا سيبين انه لا توجد ، بالمعنى الحصري الضيق للتعبير ، منطقة للدولار ولا منطقة للروبل .

إذن فالمناطق النقدية الحقيقية الوحيدة إنما تغطي الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ؛ ولهذا السبب فهي تربط الاقتصاديات المتخلفة باقتصاد الدول المتروبولية المتقدم ، ويعاني تطور هذه المناطق العواقب التي نجمت عن انحسار الاستعمار . وإن أيام الشدة التي مرت بالفرنك الفرنسي تفسر جيداً هذه العملية ؛ فأصبح فرنكُ المستعمرات الفرنسية الافريقية فرنكَ الجماعة الفرنسية في أفريقيا ،

واستحال الفرنك الأخير ، بدوره ، إلى فرنك الجماعة المالية الافريقية .

٢ ـ خصائص المناطق النقدية

للمناطق النقدية الحقة خصائص أربع أساسية :

١ ــ ان مختلف عملات المنطقة مرتبطة بعملة المتروبول القديم .

٢ ــ عملات المنطقة سهلة التحويل فيما بينها .

٣ ــ النقد الاجنبي الذي يربحه كل بلد يوضع تحت تصرف دول المنطقة بصورة مشتركة .

٤ ــ لها أجهزة مشتركة للادارة .

١ ــ ان مختلف عملات المنطقة مرتبطة بعملة المتروبول القديم، لابالذهب أو بالدولار مباشرة . وعندما يجري تخفيض قيمة عملة الاساس بالنسبة للدولار، تقتفي أثرها كل العملات الأخرى . ولكن لا يوجد في منطقة الاسترليني،خلافاً لما كان يجري خلال فترة طويلة في منطقة الفرنك ، ثباتاً صارماً في العلاقة بين قيمة الليرة الاسترلينية وباقي العملات الأخرى . ولهذا استطعنا ان نشهد تخفيضات في قيمة عملات زيلندا الجديدة والباكستان والهند بالنسبة لليرة الاسترلينية .

أما بالنسبة لمنطقة الفرنك ، فقد شهدنا ، بعد استقلال البلدان الاعضاء ، تطوراً نحو مرونة ، تقارب كثيراً مرونة النظام الانكليزي (وبخاصة بالنسبة للدينار التونسي والدرهم المغربي) .

٢ ــ عملات المنطقة سهلة التحويل فيما بينها . من الممكن ، اعتيادياً ، القيام بتحويل أي مبلغ كان داخل المنطقة نفسها . ففي منطقة الاسترليني تتحق عمليات التحويل بضربة قلم في السجل اليومي لمصرف انكلترا . ويحسب

لكل بلد جميع العمليات التجارية والنقدية التي ينفذها داخل المنطقة . وفي اليوم الذي تنجز فيه الحسابات تظهر البلدان الدائنة والبلدان المدينة ، التي يمكن لأرصدتها ان تتراكم ، ضمن حدود معينة ، داخل المنطقة . لا تطالب البلدان الدائنة بديونها ؛ لذا يمكن للدول الاعضاء ان تشتري بحرية من بعضها . والحال ان بريطانيا هي التي تستدين اكثر من غيرها ، حتى ان البلدان الأخرى ، خوفاً من ان تفقد حقوقها على دائنيها ، لم تعد تستطيع الخروج من منطقة الاسترليني .

ثمة نظامان اليوم داخل **منطقة الفرنك** :

أ – **نواة متجانسة** : تشمل أقاليم ما وراء البحار .T. O. M واثنتي عشرة جمهورية أفريقية ومدغشقر . ويؤمن نظامها ، على نحو كامل ، تحويل العملات داخل المنطقة .

تقوم الخزانة الفرنسية بفتح حساب باسم مؤسسة الاصدار في البلد العضو في المنطقة . وتقوم المؤسسة ، بدورها ، بدفع كل ما لديها من أموال بالفرنك الفرنسي المتروبولي ؛ فتعود الخزانة الفرنسية الى التعهد بتزويد البلد المعني بجميع المبالغ المتاحة لديها من الفرنكات التي يمكن أن يكون بحاجة إليها .

ويمكن لهذا الحساب ان يكون مديناً أو دائناً بلا حدود . وعلى هذا فان حرية التحويل داخل المنطقة تعتبر كاملة؛ والواقع ان هذا النظام يحرر البلدان المستفيدة من همّ موازنة ميزان مدفوعاتها داخل المنطقة .

ولهذا فان الخزانة الفرنسية تشترط وجود ضمانات جديدة لحسن الادارة النقدية : فهي تطلب إسهام السلطات النقدية الفرنسية في تسيير مؤسسات الاصدار . ويمكن تصنيف هذا الاسهام في مقولتين .

– مؤسسات الاصدار متعددة القوميات ، وتغطي منطقة الاصدار عدداً من الدول ، كالمصرف المركزي لدول أفريقيا الغربية؛ ولقد أتاح ضعف المركزية

إعطاء العملة الافريقية الغربية أساساً سياسياً وحقوقياً ، مدعماً بضمانة غير محدودة من قبل الخزانة الفرنسية .

– مؤسسات الاصدار القومية المدغشقرية والتوغولية . وعملاتها مكفولة من قبل فرنسا؛ولكن لا تملك فرنسا سوى نصف عدد الاصوات في مجلس الادارة، في حين أن تعداد أصواتها يهبط الى الربع في المؤسسات متعددة القوميات .

ب – وضعية متطورة في الاطراف ، ألا وهي نظام تونس والمغرب والجزائر ومالي وغينيا. تدير هذه الدول شؤونها النقدية باستقلالية كاملة . ولها وحدها التصرف في اصدار النقد ، وتسير وحدها سياسة الاعتماد . وقابلية تبديل نقودها بالفرنك ليست بلا حدود؛ والتنسيق المباشر القائم بينها وبين مصرف فرنسا يهيء لها نظام تحويل مواتٍ مع فرنسا .

حتى اليوم ، لم تصطدم العمليات النقدية ، على الاقل بالنسبة « للنواة المتجانسة » ، بأي تقييد . والواقع أنه نظراً لضخامة مساعدات الحكومة الفرنسية ونفقاتها في بلدان منطقة الفرنك ، كان حساب الاعتمادات إيجابياً في الغالب. ومع انحسار الاستعمار ومع صعودالوعي بمشاكل التنمية بدأت التساؤلات تثور حول حرية التحويل الكاملة داخل منطقة الفرنك . ان ضرورات التنمية تقود الدول الحديثة المستقلة إلى تشديد مراقبتها على هرب الرساميل . كما يقل ، يوماً بعد يوم ، استعداد فرنسا لتغطية أية نفقة حكومية مهما تكن . وهكذا يتم الوصول ، من الجهتين معاً ، الى مواجهة فرض القيود على التحويل . ان نظاماً من هذا القبيل قد تم تطبيقه ، من قبل ، في كل من المغرب ومالي .

٣ – النقد الاجنبي الذي يربحه كل بلد يوضع تحت تصرف دول المنطقة بصورة مشتركة ، ويغترف كل بلد من هذا الاحتياطي حسب حاجاته . وفي منطقة الفرنك جرى تقييد المبالغ التي يمكن للمغرب وتونس والجزائر ومالي سحبها .

٤ – اقامة أجهزة مشتركة للادارة :

لا تستند منطقة الاسترليني ، حقوقياً،الى أية أنظمة . وان حكام مؤسسات الاصدار في منطقة الاسترليني ، الذين يناقشون السياسة المالية ، يلتقون بصورة غير رسمية .

اما منطقة الفرنك فهي أشد مركزية بكثير . والواقع ان مصرف فرنسا ووزير المالية هما اللذان يقرران ، من جانب واحد غالباً ، سياسة المنطقة .

٣ – فوائد الانتساب لمنطقة نقدية وعواقبه الضارة

ان قيمة نقد اقتصاد متخلف ، عضو في منطقة نقدية ، هي اكثر استقراراً بكثير من قيمة نقد مستقل . والحقيقة أنها في حِمى اقتصاد قوي، هـو اقتصاد المتروبول القديم . ولهذا فان هبوط قيمتها يكون أقل خطورة منه بالنسبة لنقد بلد متخلف متروك لنفسه . أما شؤون المبادلات التجارية فتغدو اكثر سهولة .

ولكن لهذه الفوائد ما يقابلها من العواقب الضارة : هرب الدخول الموزعة في البلدان الاعضاء الى المتروبول القديم ؛ ولأن المنتوجات المصنوعة تصل باسعار مناسبة إلى البلدان الاعضاء ، لذا لا يعود ثمة من فائدة من التصنيـع .

وبناء على ذلك فان الانتساب الى منطقة نقدية قد يكون عاملاً ايجابيـاً في التنمية ، إلا ان هذا العامل الايجـابي لن يكون بكامل فعاليته ما لم يكن هذا الانتساب متمحوراً حـــول مشاكل التنمية* . واليوم ، ينبغي ان ينضاف الى

---

* لسنا ندري كيف يطرح المؤلف مسألة وجود احتمالات ايجابية في الانتساب لمنطقة نقدية ، رغم أنه يعترف ان هذا الانتساب يضرب في الصميم صلب عملية التنمية ، لأنه يسهل هرب قسم من الفائض الاقتصادي ويسد الطريق أمام امكانات التصنيـع . ان مسألة تأمين استقرار قيمة نقد اقتصاد متخلف لا توازي من حيث أهميتها وتأثيرها على عملية التنمية مسألة تهريب قسم من الفائض الاقتصادي ، وتجميد التصنيـع الذي ينبغي أن يبقى محور عمليـــة التنمية ، كما يشير المؤلف في مكان آخر من هذا الكتاب .

وفضلاً عن ذلك فان الانتساب الى منطقة نقدية لن يؤمن سوى استقرار نسبي لقيمة نقد ←

التضامن النقدي إجراء تناسق وتوازن في التنميات : لم يعد من الجائز ان يكون الهدف الرئيسي للمنطقة النقدية هو تسهيل أعمــال تصدير المنتوجات المصنوعة العائدة للمتروبول القديم وضمان تزويدها بمنتوجات الأساس ؛ بل ينبغي ان يكون هدفه تأمين استيراد التجهيزات اللازمة للتنمية وانشاء اختصاصات جديدة في الاقتصاد . ان المنطقة النقدية هي مجرد أداة ، ينبغي استعمالهــا بصورة صحيحة

←البلد المتخلف ، لأنه يبقى خاضعاً للتغييرات والازمات التي تصيب قيمة نقد المتروبول، وغالباً ، بل دائماً ، ما تكون هذه التغييرات في غير صالح البلد المتخلف .

ان المناطق النقدية ليست سوى بقايا ارث الاستعمار القديم وقد جرى تكييفها لتكون احدى دعائم الاستعمار الجديد واشكاله . الناشر

البَابُ الخَامِسُ

السَّيطرة الوطنيّة على التنمية

من خلال دراسة التخلف واخفاق الليبيرالية برز اليقين التالي :

لا يمكن للتنمية ان تولد الا بعمل واع مدروس ومنسق لاجل السيطرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية .

وينبغي لهذه السيطرة أن تكون ، قبل كل شيء ، حصيلة إرادة وطنية : فلا يمكن للتنمية ان تفرض من الخارج أو تحقق بواسطته ، لانها ، في الاساس ، تغيير عميق في أساليب العمل والوجود والتفكير . ان التعـاون الدولي ، الذي سندرسه في الباب السادس ، يمكن ان يسهل مهمة حكومات العالم الثـالث ، ولكنه لن يغنيها عن العمل .

ومن خلال هذا المنظور ، فان كل بلد مدعو الى أن يختط طريقه بنفسه ، لذا لسنا هنا بصدد اعطاء وصفات للتنمية . وليس لفصول هذا المؤلف المكرسة لدراسة السيطرة على التنمية منهدف سوى أن تتيح لمن يريد أن يحدد موقعهذا الجانب أو ذاك من جوانب التنمية في البلد الذي يهمه بخاصة .

الفصل الأول

تولّي قيادة الاقتصاد والمجتمع

لا ترتبط التنمية بالتغييرات الاقتصادية إلا بصورة جزئية جداً . ان تأهيل الاشخاص وتجديد العقلية ، هما أيضاً ، يحتلان مكاناً هاماً . ان مجهود التثمير ينبغي ان يسير مترافقاً مع قيادة الشعب ومع ظهور حمية عامة قادرة على استقطاب تطلعاته نحو التقدم . فالتنمية لا يمكن ان تكون صنيع إدارات تقنية عالية الكفاءة بل هي صنيع شعب .

وعلى هذا فان **الخطة** هي ، قبل كل شيء ، عمل سياسي وتأكيد للارادة الوطنية في التقدم ، ولا يمكن تصورها دون تغيير عميق واساسي في المجتمع.

القسم الاول

الخطة وفحواها

لقد تحقق النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر دونما تدخل كثيف من الدولة . وفيما عدا اليابان (حيث لعب الامبراطور دوراً حاسماً) وألمانيا (في

حدود بسيطة) ، فان الافراد المنظمين والمدخرين كانوا الفاعلين الرئيسيين للثورة الصناعية .

والحقيقة ان الدولة اصبحت اليوم ، حتى في البلدان التي تدّعي الدفاع عن المشروع الحر ، المسير الرئيسي للنمو الاقتصادي . اما في البلدان المتخلفة فمن المفروض ان تلعب الدور الحاسم: نحن الآن في عصر الخطة .

١ – صعود التخطيط في البلدان المتقدمة

أصبحت نفقـــات الدولة في البلدان المتقدمة ضخمة جداً . فالتقدم التقني والحروب وارادة الرفاهية لدى الشعوب الغنية قد وسعت كثيراً مهام الدولة . وهكذا نجد ان نفقات الادارات في فرنسا تمثل اكثر من ٣٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، واكثر من نصف استهلاك الاقتصاد المنزلي . ولا تشكل فرنسا حـــالة استثنائية ، ووضعها هـــذا مماثل لأوضاع البلدان المتقدمة كافة : لقد أصبحت الدولة ، بفضل نفقاتها ، العميل الرئيسي للاقتصاد .

أضف إلى ذلك ان الدول تضـــع يدها ، اليوم ، على العوامل الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالقسم الاكبر من البحث العلمي عائد اليها (ما يوازي ثلثيه في الولايات المتحدة ، وثلاثة أرباعه في فرنسا) . وان جميع الهيا كل التحتية للاقتصاد تقريباً هي من عملها . ويجري التأهيل تحت مسؤوليتها . وهي تستطيع ان تؤثر حتى على عدد السكان : تضع الدولة قواعـــد للهجرة، وتقرر معاضدة تحديد النسل أو عدمها بواسطة الجعالات العائلية والتخطيط العائلي . وأخيراً فان قسماً هاماً من الاستثمارات يموّل من صناديق هيئات حكومية (تقارب ٣٥ ٪ في فرنسا) .

وهكذا رأت الدولة نفسها منقـــادة ، اكثر فأكثر ، الى ان تلعب دوراً حاسمـاً في توجيه الاقتصاد ثم المجتمع في النتيجة . وتظهر ، حتى في البلدان

الصناعية غير الاشتراكية ، برامج وخطط تقوم بتنسيق مختلف أعمال الدولة ، لكي تحقق وتعطي مزيداً من الفعالية للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل موضوعاً لخيـــار يحتل مركز الأولوية . ان ظهور التخطيط في معظم البلدان الصناعية ليس له سوى علاقة واهية جداً بالاشتراكية .

يرتبط التخطيط، قبل كل شيء ، بحاجات المجتمعات الصناعية إلى التنسيق. والحقيقة ان التقدم الاقتصادي ، كما قلنا سابقاً في الباب الأول من هذا المؤلف ، يجعل هذا التنسيق أمراً معقداً وينمي التبعيات المتبادلة . **فكلما كان الاقتصاد اكثر تطوراً ، كلما ازداد حاجة الى التنسيق .**

وبعد ، ففي الوقت الذي ينطلق فيه انسان البلدان المتقدمـة لغزو الفضاء ويسيطر على الذرة ، لا يمكن ان نتصور كيف يمكنـــه ان يقبل بالخضوع ، في الميدان الاقتصادي ، للقوانين الطبيعية المزعومة .

وأخيراً ، فقداتفق ان ظهرت حاجات السيطرة على الاقتصاد في نفس الوقت الذي أصبحت تملك الدولة فيه الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه السيطرة .

وفي هذه الحالة تتيح الخطة تحديد الأهداف التي ينشدها الاقتصاد القومي ، وتحقيقها باجراء تنسيق بين جميـع حاملي أعباء الحياة الاقتصادية .

هذا التعريف فضفاض إلى درجة تجعله يغطي شتى أشكال التخطيط الموجودة والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع :

– **التخطيطات التأشيرية** : تشير الدولة إلى مـــا ينبغي عمله لأجل بلوغ الأهداف المختارة ، الا أنها لا تتدخل ، اللهم إلا للشرح والاقناع . وهي تأمل ان ينفذ مجموع الاشخاص الاقتصاديين الخطة تلقائياً (التخطيط الفرنسي تخطيط تأشيري) .

– **التخطيطات التحريضية** : لا تأمر الدولة بتحقيق الاهداف ، بل تقدم

تسهيلات (ضرائبية مثلاً) لكل من ينفذ الخطة ، وتعاقب كل من لا يتوصل إلى تحقيق الأهداف (التخطيط اليوغوسلافي تحريضي) .

– **التخطيطات الالزامية** : وتـــأمر الدولة بتحقيق الخطة ، ويتعين على المشروعات تنفيذ أوامرها .

ويمكن أن نميز داخل إطار هذه المقولة التخطيطات **الالزامية المركزية** (وربما كان التخطيط السوفياتي الستاليني نموذجاً له) والتخطيطات **الالزامية اللامركزية** (ونموذجـــه التخطيط الذي أقامه خروشوف ، والذي ضاعف المؤسسات الاقليمية) .

ولا يخلو الأمر من دعابة أن يضيف الاقتصاديون ، أحيانـاً ، التخطيط غير الرسمي [1] إلى تلك الأنواع الثلاثة : إنه التخطيط الخاص بالبلدان التي لا توجد فيها خطة ، بل تنسيق وثيق بين قرارات الدولة والمشروعات الخاصة (وتدخل الولايات المتحدة ضمن هذه الحالة) .

والواقع ان جميع انواع التخطيط الموجودة حالياً مجبولة من مختلف هـــذه النماذج . وهكذا فـــان التخطيط الفرنسي – مثلاً – ليس تأشيرياً الا في بعض القطاعات ، حيث تفتقد الدولة معطيات الاساس (الزراعة) أو وسائل التأثير . وفي عدد لا بأس بـــه من الحالات أصبح التخطيط الفرنسي تحريضياً بفضل التسهيلات الضريبية . وهو إلزامي ، من حيث المبـــدأ ، في الميدان الاداري . والتخطيط السوفياتي نفسه هو خليط من هذه الأنواع : ان أجهزة التخطيط لا تسيطر ، إلا على نحو جزئي ، على بعض القطاعات ، واعطت الاصلاحات الاخيرة استقلالاً ذاتياً لبعض المشروعات ، بحيث أخذت تتجه بالتخطيط السوفياتي نحو تخطيط بالاحرى تحريضي لا إلزامي .

ومهما يكن فـــان التخطيط في البلدان المتقدمة ، وان كان قد اتاح تحقيق

---

(1) La Planification informelle

أهداف ذات أولوية ، إلا انه يتجه اكثر فاكثر الى ضمان التوازن في نمو مجموع اجزاء الاقتصاد التي ما انفكت في تعقيد متزايد . وان الاختلافات القائمة حول الأهداف والأساليب تقنّع ، في معظم الاحيان ، هذا الواقع .

٢ – التخطيط في البلدان المتخلفة

منذ حوالي عشر سنوات أدركت بلدان العالم الثالث الفائدة التي يمكن ان تستجرها من سيطرتها الجامعة على صيرورتها الاقتصادية والاجتماعية . إلا ان مضمون التخطيط، في بلد من العالم الثالث ، يختلف عن مضمونه في بلد متقدم؛ وليس له أصوله القائمة في متطلبات المجتمع الصناعي . **فهو قبل كل شيء بمثابة اعلان للحرب على البؤس . ويستند الى عملية استباق للمستقبل** . ومذ رغب الخبراء،بشتى انواعهم ،في تخطيط اقتصاديات العـــالم الثالث ، كانوا يميلون إلى تجاهل هذا الأمر الأساسي . وأُدخل التخطيط، الذي تكون وأنضج في البلدان الغنية ، كعلاج عجائبي، دون ان يتكلفوا عناء تكييفه وفهم فحواه فهماً جيداً.

آ – تكييف التخطيط مع الاقتصاديات المتخلفة :

من الملاحظ ، منذ عدة سنوات ، ان الاستعمار التكنوقراطي قد حل محل السيطرة الاستعمارية القديـــة . وثمة خبراء يحور ارادوا الانتهاء الى حسابات وتوقعات اقتصادية ، لكل من أفريقيا وآسيـا ، على طموح مواز لما تحقق في البلدان الصناعية . ولسوء الحظ ، فـان العالم الثالث ليس ، في نظرهم ، سوى صحراء من الارقام الاحصائية ، وفي معظم الاحيان فان بعض الارقام المتاحة لا تستند الى اساس صحيح مطلقاً . أضف الى ذلك ، ان الادارات الـــتي اقيمت لاعداد الخطة وتنفيذها على درجة من الضخامة جعلت حصيلتها الملموسة والوحيدة هي توفير عملية امتصاص بسيطة للبطالة بزيادة قوام أجهزتها .

في بلدان من العـــالم الثالث ، ينبغي ان تكون البساطة هي الصفة الأولى

للخطة : ان الخطأ الأساسي لعدد لا بأس به من التخطيطات هي انها تهدف الى إقامة اتساق كلي وتوازن اقتصادي اجمالي. وهذا يعني تجاهل حقيقة كون البلد المتخلف لا يشكل كلاً متجانساً ، وان اقتصاده يعاني التخلع .

فمنذ البداية ، ينبغي ان نحدد ما هي التخلعات والسيطرات التي تقصم وحدة البلد وديناميته الداخلية . وقبـل تحضير كشف بالاحتياجات بواسطة حسابات مصطنعة للرأسمال الاجمالي الضروري ، ينبغي دراسة البنيات الاساسية.

وعندئذ يمكن ان نحدد أي نوع من **الافعال المحددة** يمكن ان تجعل الاقتصاد اكثر تماسكاً واتساقاً وأقل تبعية . وتُقوَّم الاحتياجات من الرساميل انطلاقاً من مشروعات معينة . إن معرفة اماكن توطين المشاريع اكثر أهمية من معرفة الكمية الاجمالية من الرساميل التي يحقن البلد بها . والحال أن التخمينات الاجمالية لا تجد أمامها ، في عدد لا بأس به من الحالات ، مشروعات محددة للاستثمارات.

وبصورة عامة فان اللوحة الاجمالية التي يحققها الخبراء في محاولة لاستشفاف تطور الانتاج أو توازن الاستهلاك – الانتاج والاستيراد – التصدير والادخار – الاستثمار .. هذه اللوحة ليس لها سوى دلالات هزيلة جداً .

هذه اللوحات لا تأخذ بعين الاعتبار انعدام الوحدة في الاقتصاد ، ويتضاءل جدواها ، بقدر ما هي – إذ تتجاهل التخلعات الاقتصادية – لا تميز بين الانتاج المحلي الخاص بقوت العيش وبين المستوردات والمنتوجات المحلية التي تصب في دورة التسويق التقليدية . ولا تغدو هذه اللوحات مفيدة إلا في اللحظة التي تأخذ فيها التنمية مداها الواسع ، وإلا عندما يتأكد انطلاق الاقتصاد .

ومن الافضل ان نتفحص **مشروعا فآخر** ، عواقب التدابير المقترحة على توازن الاستهلاك – الانتاج والصادرات – الواردات والموارد – النفقات الحكومية ، والتوازن النقدي العام ايضاً . وبهذا يمكن الوصول الى تقريب إجمالي بالمجموعات ، وان كان تقريبياً . وفي كل الاحوال ، من غير الممكن استهداف توازن كلي ، لذا ينبغي ، على الاكثر ، محاولة الوصول الى ان يكون

الاختلال في حدود يمكن احتمالها .

وهنا نمس نقطة أساسية : **لا ينبغي الخلط بـــين اعداد خطة للتنمية وبين التخطيط** ، الذي يعني تنفيذها والسيطرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية . ان جميع بلدان العالم الثالث تقريباً لديها خطة للتنمية ، الا ان البلدان التي احكمت التخطيط قليلة جداً . فـالمعضلة الحقيقية ليست قائمة على صعيد المفاهيم بل على صعيد العمل . ان أحسن الخطط لا يمكن أن تعوض نواقص السلطات السياسية والادارية وعجزها .

وعلى هذا فان الاهداف المختارة ينبغي ان تأخذ بالحسبان إمكانات التحقيق. فمن الضروري تمييز الاهداف الكمية التي ينبغي الوصول اليها عن النتائج الرقمية والاهداف النوعية التي تحدد البنية التي ينبغي تغييرها قبل غيرها ، ففي الغالب، يجري اعداد الخطة انطلاقاً من التزايد السكاني ، دون ان تؤخذ بعين الاعتبـــار مسألة إمكانات الادارة في تحقيقها وارادة السلطة في إعمالها أو الامكانات المالية ايضاً . وعندئذ لا تعــدو الخطة عن ان تكون مجرد أداة للدعاية ، وليست مشروعاً حقيقياً للتنمية . لا يجوز تخطيط إلا ما كان قابلاً للتخطيط . ومما يدعو إلى السخرية ان نرى الخبراء يحددون اهدافاً انتاجية يطلب الى القطاع التقليدي تحقيقها ، في حين انه لم يتم بعد السيطرة على العوامل النفسية — الاجتماعية الـتي تحكم الانتاج . ومن الممكن التفكير ببرنامج للإنعاش الريفي وتحديد كلفتــه وادماجه في السياسة العامة للتنمية ، ولكن ثمة بون بين هذا وبين تحديد أهداف الانتاج .

فمن الصواب ، إذن ، البدء ببرامج جزئية مؤكدة التحقيق قبل محاولة تغطية مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فالاتحاد السوفياتي ومعظم البلدان الاشتراكية الأخرى قد انخرطوا في طريق التخطيط بدءاً من خطط جزئية .

وأخيرا ، وبوجه خاص ، ينبغي للخطة ان تجسد آمال الأمة ؛ لأن التخطيط بحاجة الى البشر ، اذا أُريد له أن يتحقق .

ب – الخطة عمل سياسي

الحقيقة ان الخطة هي ، قبل كل شيء ، امتلاك وعي جماعي بمشا كل التنمية . وهي تفترض ، منذ البداية ، خيارات لا يمكن ان تكون مستخلصة من علم الخبراء . والسلطة السياسية هي التي ينبغي ان تتولى التعبير بوضوح عن هذه الخيارات ، وما على الخبراء سوى توضيح اختيار المسؤولين السياسيين بتبيان جميع نتائج هذه الخيارات وامكانية التوافق والانسجام فيما بينها او عدمها. واذا لم تقرر السلطة السياسية ، بنفسها ، هذه الخيارات ، فلن تكون الخطة سوى عمل نظري بدون محتوى عملي ، لأنها لن تكون تعبيراً عن آمال الأمة .

ان اعداد خطة يعني ان تحدد ، وفقاً للاهداف السياسية المختارة ومضمونها الانساني ، جميع ضروب الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف طوال مرحلة محدودة . ولكن بما ان الخيارات الاساسية تندمج في مشروع طويل الاجل ، لذا فان التقديرات والاهداف قصيرة الاجل ومتوسطته (من ٣ الى ٧ سنوات) ينبغي ان تكون مندمجة في منظور اكثر اتساعاً يغطي حوالي عشرين سنة :

هذا التوتر المصحوب بالاتساق بين الواقع الراهن والمشروع الاجمالي للجماعة القومية ينبغي الأبقاء عليه على الدوام .

فالخطة هي التي تعطي معنى لجميع التدابير الجزئية والافعال الظرفية التي تهدف ، مثلاً ، الى تجنب الضغوط التضخمية .

وتتيح الخطة ايضاً اجراء تسويات منصفة بين مختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية ، مثلاً بين الزراعة الحديثة والقطاع التقليدي والمناطق المدينية .

وأخيراً ، وبوجه خاص ، فان الخطة هي تعبير ، على صعيد الحياة اليومية ومن خلال انجازات محددة ، عن عهد كبير قطعه المجتمع على نفسه ، وهي أداة السيطرة على النمو والتطور . والحاصل ، فان الخطة هي – وربما كان هذا

دورها الاساسي – تعبئة اقتصادية للقرى والاقاليم وجميع القوى الاجتماعيسة الموجودة في البلد .

القسم الثاني

خلق حميّة شاملة

التخطيط جزء لا ينفصل من الجهود الهادفة الى تحريك المجتمع . إذن، ينبغي ان يكون متكاملاً ومندمجاً مع :

– تغيير تنظيم الهيا كل الحكومية والادارية التي تتيح تعبئة الطاقات والسيطرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي .

– تغيير العقلية والسلوك .

١ – تغيير المؤسسات

ما قامت مرة ضرورة لحل مشكلة تقنية او اقتصادية ، حتى اصطدمت هذه المحاولة بصعوبات تتعلق بالموازنة ، وبتنظيم عمل الجهاز واصول اختياره، وبنقل الاوامر والتعليمات ، وباستشارة المراتب الدنيا .. الخ . وعلى هذا فان تنظيم الهيا كل الحكومية والادارية يشكل قاعدة لكل افعال البناء الخاصة بالتنمية .

ولسوء الحظ فان الادارة والهيا كل السياسية هما خليط التركة الاستعمارية وتقليد البلدان الغنية .

لقد كان للادارة الاستعمارية شواغل لا تنكر في ميدان التنمية الاقتصادية ، ولكنها لم تكن تحرك القوة الفاعلة للسكان لتحقيق مشروعاتها ، بل كانت تضعهم

تحت الوصاية .وكان الحفاظ على النظام العام يبدو ، في الغالب ، وكأنه الهدف الذي يحظى بالأولوية . حقاً لا تنمية بلا نظام عام ، ولكن هذا النظام لا يخلق تحركاً .

وأدى تقليد الهياكل الادارية والسياسية الخاصة بالبلدان الغنية الى تفاقم عجز هذه المؤسسات . في البلدان المتقدمة ، يقتصر المسؤولون الاداريون والسياسيون على تنسيق الدينامية التلقائية للمراكز التي تحمل عبء الاقتصاد ؛ وقد يعطونها ، عرضاً ، دافعاً يحثها او توجيهاً جديداً . اما في بلد متخلف، فان هذا الدور التحريضي والتوجيهي يمارس على نحو اكثر استمراراً ، إذ ينخرط المسؤولون الاقتصاديون والسياسيون في صراع مع مجمل القوى الاجتماعية والاقتصادية لوضعها في خدمة التنمية .

ليس بين متطلبات هذا الدور وبين الدكتاتورية الكلية*سوى مسافة خطوة واحدة ؛ وان عدداً لا بأس به من الدول المتخلفة قد اجتازها . والواقع أن الدكتاتورية الكلية ليست فعالة وناجعة دوماً ؛ واذا لم توسع ؛ بدون انقطاع ، الحيز المتروك لحرية الافراد والجماعات ، فانها سترتطم بسلبية وعزوف . ولقد بلى المسؤولون عن السياسة الزراعية السوفياتية هذه التجربة المرّة . فلكي يكون دور الادارة والسلطة السياسية فعالاً ينبغي ان تتوخيا الاندماج الحقيقي في الحياة المحلية والاقليمية ومع مجمل الفئات الاجتماعية .

وهكذا نجد أنفسنا منساقين الى ان ندرس بالتتابع :

١ – السعي إلى هياكل إدارية فعالة .

٢ – خلق مراتب اقليمية ومحلية .

٣ – دور الاحزاب السياسية .

---

* Le totalitarisme

السعي الى هياكل ادارية فعالة

ان تأهيل مفرزة إدارية متمحورة على مشاكل التنمية ينبغي ان يكون أساس التنظيم الاداري في البلد . ومن المحزن ان نرى قيام وزارات لجبة في البلدان المتخلفة تجر وراءها جيشاً من المديرين ورؤساء المصالح والدوائر والشُعب. ان بعض البلدان الأفريقية قد ضاعفت عملياً ، بعد استقلالها ، قوام الملاك الاداري العالي اللازم للادارة خمس أو ست مرات . كما ان نقص الملاكات في هذه البلدان يضفي على هذا التصرف طابعاً مأساوياً . وبدلاً من تكوين فرق متنوعة الاختصاص يضم كل منها مسؤولي كل قطاع ، يهرعون إلى إقامة إدارات منفصلة عن بعضها ، ليس بينها علاقات دائمة ، اللهم إلا بواسطة مجلس الوزراء أو بواسطة الصلات الضيقة الضعيفة التي تقيمها اللجان المشتركة بين الوزارات .

يقيناً ان من الضروري اقامة تمايز بين الاجهزة الوزارية التقنية المختلفة ؛ ولكن ينبغي إقلال عددها إلى أدنى حد ممكن ، وانشاء وزارة للخطة تحتل مكانة ممتازة ومهيمنة ، ترتب وتنظم مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بواسطة اللجان التي تضم مسؤولي مختلف قطاعات التنمية . وفي كل الاحوال ، فان وزارة الخطة ينبغي ان تكون متميزة عن وزارة المالية ، وذلك لأن نظرتها على الدوام مختلفة عن النظرة الانمائية . وليس أمراً مرغوباً فيه ان يكون التطور الاقتصادي للأمة على تبعية مباشرة بخزانة الدولة .

وبفضل المكانة الممتازة المهيمنة التي تحتلها وزارة الخطة ، فان الفصل بين اعداد الخطة وتنفيذها يصبح ملغى . غالباً ما يعتبر المسؤولون عن الخطة ان مهمتهم قد انتهت عندما يتم إعداد الخطة . ولكن لنتذكر ما سبق لنا ذكره : لا يمكن الفصل بين الخطة والتخطيط . والهيئة التي تستوعب الخطة هي التي ينبغي ان تتولى عبء تنفيذها . وفي البلد المتخلف ، يعتبر هذا المزج بين هاتين المهمتين ضماناً للانجاز والفاعلية .

وفضلاً عن ذلك فان وحدة الرؤية هي أمر لا بد منه للامساك بناصية التنمية في جميع أبعادها . ففي البلدان المتخلفة لا يجوز اضاعة جهد في التساؤل عما اذا كان من الواجب الحاق التعليم الزراعي بالزراعة ام بالتربية والتعليم والسياحة بالتجارة ام بالشؤون البلدية والقروية .

وعلى مستوى القمة ، فان الأولوية المطلقة لمركز وزارة الخطة تعتبر ضمانة للاتساق . وعلى المستوى الاقليمي فان اسناد جميع السلطات الحكومية الى موظف واحد يعتبر أمراً ضرورياً للمحافظة على اتساق العمل الحكومي والاداري .

خلق مراتب محلية واقليمية

لا يمكن ان تدار شؤون بلد من عاصمته ؛ وان خطة للتنمية بلا مرتكزات اقليمية هي خطة كسيحة . ففي بلد متخلف لا يرى الفلاحون او المسؤولون المحليون فيه الصورة الحسية التي تأخذها الخطة بالنسبة اليهم ، فانهم يعجزون عندئذ عن فهمها وإسنادها واتخاذ مبادرات محتملة في سبيلها . إن أقلمة التنمية تعني اعطاءها الكثافة الملموسة والعمق الانساني الضروريين لتطبيقها .

هذه الأقلمة تفترض ، قبل كل شيء ، وحدة مركز التقرير الاداري على المستوى الاقليمي . وان موظفاً واحداً ، الذي يسمى بالمحافظ أو مدير المنطقة أو غيرها من التسميات ، ينبغي أن يتمتع بالسلطة على مجموع المصالح الادارية المحلية ؛ كما ينبغي ان يجري اتصال هذه المصالح بالوزارات المركزية بواسطته . وحول هذا الموظف الكبير ينبغي ان يتواجد فريق صغير من الموظفين يضم اختصاصيي مختلف قطاعات التنمية الاقليمية . وما ان تتركز وحدة القرارات الاقليمية وتصبح واضحة الملامح ، حتى يصبح بالامكان تسيير باقي الادارات الاقليمية والمحلية بسهولة بواسطة صغار الموظفين والملاك المتوسط ، أو بالاستناد أيضاً الى نظام المراتب التقليدي أو إلى ما يوازيه (مناضلين سياسيين) .

ولكن في بلد متخلف ينبغي الحيلولة دون ان تؤدي تقوية الهياكل الادارية الاقليمية الى فصم الوحدة القومية . فالاستقلال النسبي ، وبخاصة إذا كان مبنياً على أساس الاتجاه الاقليمي التقليدي أو على أساس فروق سلالية أو لغوية ، يمكن ان يسبب بسرعة تخلّعاً سياسياً ويؤدي الى عدم تنفيذ الخطة القومية . ان حالة الهند ، بولاياتها وأقاليمها الثلاثين ، تعطي درساً مفيداً جداً . فاوامر الحكومة المركزية تلقى تجاوباً سيئاً . ورفضت بعض الولايات التعاون مع ولايات مجاورة . وهكذا رفضت الولايات المجاورة لـ « كيرالا » ان ترسل الى هذه الولاية الحبوب التي تتيح لها مكافحة المجاعة . وثمة قوانين ، كالاصلاح الزراعي ، لم تطبق محلياً . بالتدريج ، يتهدد الهند خطر تحولها الى « فوضى شغّالة » ... ولكن الى متى ؟

فاذا كانت الوحدة القومية غير قائمة بعد ، يغدو من المفضل إقامة جهاز تنفيذي على مستوى الأقاليم كلها ، يملك صلاحيات تقنية اكثر مما هي سياسية ، يكلف بضمان إعمال الخطة ومعاضدة السلطات المحلية .

ومن جهة أخرى ، من المفروض ان يكون الاقليم على حجم كاف يمكنه من إعادة تجميع أعمال التنمية . ان إقليماً صغيراً جداً سينقص ، بالطبيعة ، عدد القرارات التي يمكنه اتخاذها محلياً خلال التماس مع الحقيقة الواقعة اليومية ، وهو يفترض ان ثمة حاجة اكيدة الى الرجوع الى السلطة المركزية ، مع مصاعب لا يستهان بها تتعلق بالتنسيق بين القرارات المتخذة على المستوى القومي والقرارات المتخذة على المستوى الاقليمي . بيد أن اقليماً كبيراً جداً يسبب مضاعفة مراحل اتخاذ القرارات التكميلية ويزيد قوام الملاكات الضرورية .

غالباً ما تكون الحدود الاقليمية تابعة لحدود جغرافية أو لغوية أو سلالية ؛ ولكن في بلد متخلف ينبغي ألا توضع حدود الاقاليم ، أساساً ، بدلالة الماضي وحده ؛ لأن من الضروري ان يكون الاقليم مندمجاً في منظور المستقبل الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما ينبغي للاقليم ألا يكون ، كما في البلدان

الصناعية ، تثبيتاً لما هو قائم ، بل استباقاً لما هو مطلوب .

ولكن ، مهما تكن الأهمية التي يرتديها المستوى الاقليمي ، الا أنه ينبغي ألا يحول الى مطلق .

ان بعض المشاكل لا يمكن أن تعالج بصورة صحيحة إلا على مستوى قومي. هكذا تجري الأمور بالنسبة للتصنيع . ونظراً لما تتطلبه الصناعة من صناعات مكملة وفرعية ، فلا يبقى للخطة الصناعيـــة من معنى إلا عندما تكون على المستوى القومي .

ومن جهة أخرى فان المرتبة الاقليمية ليست مفيـــدة إلا اذا أتاحت تماساً أكثر مباشرة من المراتب القاعدية (النواحي ، القرى ، المناطق الصغيرة) . ينبغي على المسؤولين في الأقاليم ، إذن ،أن يشرفوا على جميع الهيئات والمؤسسات والأعمال على مستوى القاعدة .

وعندما يراد الانتقال من إدارة وصية الى إدارة دافعة ، يغدو مجدياً ان يتوفر للفريق الاداري الاقليمي امكان الاستناد الى جماعات محلية تملك بعض الاستقلال في إطار تنمية المجتمع المحلي الصغير . ومن جهة أخرى ، وكما قلنا قبل قليل ، فان على الادارة الحديثة ألا تهمل دور نظام المراتب التقليدي (العشائري او القروي) .

لقد برهنت التجربة أن دمج الهياكل التقليدية أولى من إنكارها . فالهياكل التقليدية التي تعاني الضغط والكبح تهدد في الحقيقـــة بابقاء مجهودات التنمية هامشية وبتجميدها . ان وجود أواصر وصلات بينها وبين الادارة الحديثة لا يمكنه إلا أن يسهل تعبئة الطاقات ، وتطوير الهيئات التقليدية في النهاية .

وسيكون من صالح الادارة ان تستند الى هياكل التأطير السياسي للسكان . ولقد بينت بعض التجارب كيف يمكن للهيكل السياسي ان يدعم فعل الادارة ويكمله .

في بلد من العالم الثالث ، تلعب السلطة السياسية ، في الواقع، دوراً أساسياً. ان فقدان الاستقرار السياسي ، وعدم الدقة في الخيارات السياسية ، وفقدان الحزم والتواصل في تطبيق الخطة هي ، في الغالب ، العقبات الرئيسية أمام التنمية . وفي عدد غير قليل من الحالات فان إخفاق الخطة أو نجاحها يتعلق ، أساساً ، بمدى الدعم الذي تتلقاه من حكومة مستقرة وقوية .

وفضلاً عن ذلك فان السلطة السياسية ضرورية لترسيخ وتعميق شعور قومي يعوض الآثار السلبية للتحركات النابذة التي تهز الوحدة القومية . فلا تنمية حقة بلا تلاحم قومي . ان بلدان العالم الثالث بحاجة الى قيادة سياسية قادرة على ان تجعل شعوبها ترتضي ، باسم المصلحة القومية العليا ، اتخاذ موقف التشكيك إزاء السلوكيات القديمة والسلبية والجمود القديم وأشكال التضامن القديمة .

وحتى اذا صار من الضروري ، فيما بعد ، أن يتخطى العالم الثالث المرتبة القومية بسرعة ، إلا انه بحاجة الى أسطورة قومية .

والحقيقة ، أنه في بداية الانطلاق ، من النادر جداً أن نجد أنفسنا إزاء تجمّع اجتماعي متلاحم ؛ والناس يعيشون منعزلين في جماعات ضيقة خاصة ، إما دينية او لغوية او قروية او عصبوية او عائلية ، والعالم العقلي والاجتماعي للقسم الأعظم من السكان عالم محدود ، والبنى الاجتماعية غير متكيفة ومتصلبة . ولكي يتاح لهؤلاء البشر توسيع آفاق حياتهم والاندماج في مهمة مشتركة لأجل التنمية ، لا بد من القومية . إذن ، وعلى العكس مما يجري في بلد متقدم ، فالقومية ليست حركة رجعية بل هي شرط للحركة . والأمر الجوهري هو تلافي التطرف والقدرة على تذليله وتجاوزه . ان محاولات التقارب بين الأمم الأفرو- آسيوية والتنظيم المشترك في افريقيا الغربية او امريكا اللاتينية تكشف جميعاً ، في آن ، عن صعوبات مثل هذا التطور وامكاناته .

هذه الحاجة الى وجود سلطة قوية واندفاع قومي دفعت الى ظهور نظام الحزب الواحد في عدد غير قليل من البلدان المتخلفة . هنا أيضاً ينبغي ان نحذر من الحكم السريع على هذه الوضعية أو تشبيهها بدكتاتورية سياسية . ان ادخال النظام البرلماني في بلدان العالم الثالث لم يؤد ، في الغالب ، إلا الى خلق شبكة زُبُن انتخابية لصالح عدد من العائلات الكبيرة أو « المتنفذين » . وبما أن الدولة ضعيفة والاحزاب السياسية غير موجودة ، يكل السكان ثقتهم الى سيد ، ينتخب نائباً ، يلعب دور الأب والحامي ، ويدفع بأموال الدولة باتجاه مصالحه الخاصة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الاساليب الحكومية للنظم البرلمانية في العالم الثالث تخلِّف صراعات وحالات من التوتر بين العصب والجماعات السلالية أو الدينية . ويمتزج بالصراعات البرلمانية الكثير من العناصر اللاعقلانية . وعلى نحو غريب ، تندغم النظم البرلمانية بمطامع العائلات الكبيرة .

بيد ان نظام الحزب الواحد ، مع مختلف منظماته النقابية والمهنية وحركات الشبيبة التي تؤطر مجموع السكان ، ليس بلا اخطار ؛ وهو ليس صالحاً في كل الظروف . وغالباً ما يتمخض عن أوضاع شديدة الاختلاف . واذا كنا في مالي إزاء بنية حزب سياسي حقيقي ، إلا أن بنية الحزب الواحد في غانا متمحورة حول شخص رئيس الجمهورية . والحقيقة ان المشكلة الحقيقية هي أن نعرف فيما اذا كان يوجد وراء هذه الأطر هياكل سياسية تتيح للقواعد حرية التعبير عن ارادتها ، وفيما اذا كان الحزب يستند فعلاً الى جماعات قاعدية حية .

والحقيقة ان الظهور المفاجىء للمذهب القومي وللحزب الواحد يهدد بزعزعة الاشكال الاجتماعية القديمة زعزعة شديدة . فيجد الفرد نفسه يتبع مباشرة حكماً قومياً لا يرى نفسه شريكاً فيه إلا بصلة الحماس العاطفي . إلا ان الحماس العاطفي لا يستمر ، بصورة عامة ، إلا لفترة . فتتضاءل الآمال المعقودة على الغد ، وفي بعض البلدان سُمعت أقوال للفلاحين تتساءل : متى ينتهي الاستقلال؟

فلكي يستطيع الانسان ان يندمج حق الاندماج في أعمال التنمية ينبغي ان يوكل اليه مسؤولية تناسبه . ان كل بنيان اداري أو سياسي ينبغي ان يكون مستنداً الى مراتب قاعدية ، يمكن للانسان ، من خلالها ، ان يعمل مباشرة في سبيل تنمية بلده وفي سبيل ارتقائه الشخصي .

٢ – تغيير العقلية والسلوك

لا طائل وراء إعداد خطة للتنمية وإقامة هياكل سياسية وادارية جديدة ، ما لم يعش الناس تجربة التنمية . فالانسان ليس مجرد عامل من سائر عوامل التنمية الأخرى ، بل أساسها . ومن نافلة القول ان التنمية هي تغيير كلي في النظرة الى العالم. نرى مقدار أهمية طرق الانعاش والتأهيل التي ستقود هذا التحول البشري الى نهايته .

التنمية الجماعية المحلية وانعاش الريف :

بغية الحصول على تغيير في مواقف الجماهير الفلاحية ، يمكن العمل على تحطيم جميع البنى الاجتماعية القديمة (العائلة ، التنظيمات القروية والريفية ، الملكية الخاصة) ثم فرض سلوك جديد بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية والعلوم النفسية – الاجتماعية وبالتأطير السياسي. وهذه هي تقريباً السياسة التي أُعمِلت في الصين مع خلق الكومونات الشعبية . في البداية ، كان ثمة إصلاح زراعي وعمليات تجميع للارض وزيادة عدد التعاونيات أضعافاً مضاعفة . بيد ان هذه الاصلاحات لم تبدل الهياكل الاجتماعية القديمة تبديلا حقيقياً . وبقيت العائلة الصينية الكبيرة هي الوحدة الاساسية في الحياة الاجتماعية ، وأنيط أمر الادارة في القاعدة الى نوع من الحكم المحلي اسمه «هسي يانغ» . وبدءاً من عام ١٩٥٨ ، بدأت الصحف تتحدث عن «علاقات اشتراكية جديدة بين البشر» وعن «تغيير عميق في حياة الشعب الصيني الروحية والمادية» . فالمسؤولون الصينيون ، إذ

اصطدموا بمصاعب متزايدة ، حاولوا فتـــح ثغرة ينطلقون منها لتحطيم كل ما يرونه حائلا دون تكييف السلوكيات مع المتطلبات الجديدة للتنمية .

ولكن أخلي مكان لبعض العادات القديمة . والحقيقة ان المسؤولين الصينيين سرعان ما فطنوا الى ان قابلية التكيف والتشكل الانسانية ليست بلا حدود . ان سكان الارياف ، مأخوذين بالمفاجأة ، لم يقاوموا انشاء الكومونات ، إلا ان الاستياء كان كبيراً ، وكانت ثمة مخاطر في ان يرتمي الفلاحون في شرك عزوف شديد الخطورة على مستقبل التنمية . فاضطرت السلطة إلى التراجع قليلاً والقبول بـ « اعادة تنظيم الكومونات » (١) .

الا يمكن التساؤل، والحق يقال ، فيما اذا كان من الممكن تجنب التضحيات التي تحملها النظام الصيني. لقد كان المسؤولون الصينيون محشورين في حلول اضطرارية يائسة ، ولم يكونوا مالكين حريـــة الاختيار . لكن في ظروف أخرى ، ألا يمكن أن يسمح للبشر ان يكونوا هم الذين يتحملون مسؤولية تبديل عقلياتهم بأنفسهم ، دون ان يكفوا عن كونهم هم هم .

هذا هو منحى تجارب التنمية الجماعية وتجارب الانعاش الريفي ، الجاريـة حالياً في عدد من بلدان العالم الثالث .

ان هذه الأساليب مكونة **من مجموع الجهود التي تتيح لأفراد متحـــد اجتماعي وفئاته ان تفهم الوسط الذي تعيش فيه ، وان تسهم بنشاط في جهود السلطات العامة الرامية الى تغيير هياكل البلد في اتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي.**

الانطلاق من الوسط نفسه كما هو ؛ والعمل على تغيـــيره ، لا العمل على

(١) لقد كان تراجعاً تكتيكياً فحسب . ثم جاءت الثورة الثقافية العظيمة لتجهز نهائياً على جميع البنى الاجتماعية القديمة والسلوكيات القديمة والمفاهيم القديمة ، بواسطة الجماهير نفسها . ويخيل الينا ان المؤلف قد سجل هذه الآراء قبل الثورة الثقافية .

الناشر

تخطيمه ، **بمشاركة الجميع** . والحقيقة ان تغييراً في الاعماق لا يمكن أن يكون نتيجة لخديعة نفسية ، بل ينبغي ان يصير حاجة .

ان حجر الزاويةفي هذا الفعلهو ذلك الشخص الذي يثير الحركةوالحيوية الذي يدعى بالمرشد أحياناً . وهذا المرشد ليس شخصاً غريباً عن الجماعة ، بل ينبغي ان يكون منحدراً من هذا الوسط وان يعيش فيه . ولسنا هنـــا بصدد تأهيل فلاحين منعزلين ، بل زعماء يمثلون الجماعة . ولا يجوز للتأهيل ان يؤدي الى قطع أواصره بوسطه . وتلك هي ايضاً الحال التي ينبغي أن تكون عليها المرشدات المسؤولات عن ترقي المرأة وتقدمها .

مهمة هذا المرشد ، أو المرشدة ، هي ان يخلق لدى الناس الحاجة الى التطور والارادة في ان يتحملوا بأنفسهم عبء مشاكلهم الخاصة . فاذا كانت ثمة حاجة إلى مزيد من الماء – مثلاً – فأن القرية هي الـتي ينبغي ان تتولى حفر البئر أو شق الاقنية ، لا ان تتقدم مسبقاً بطلب مساعدة من خارجها . فالناس يقيمون الوزن الاكبر للشيء الذي اقتضاهم جهداً لا للشيء الذي يعطونه .

وبالتدريج ، فان هـذا الفعل الذي يجري على مستوى القاعدة من المفروض ان يولد فكرة التقدم والحس التقني والثقة بالنفس وروح التضامن . ولكن لكي تكون هذه الأساليب فعالة ينبغي ان تختار ، منذ البداية ، مجالاً للتطبيق يمكنه ان يعطي نتائج اقتصادية ملموسة ومندرجة كلياً في المنظور العام للتنمية . ومن جهة أخرى فان التنمية الجماعية أو التربية الانمائية لا يجوز لها مطلقاً ان تكون مقطوعة عن مجهود اكثر عمومية للتأهيل .

تأهيل البشر

غالباً ما يقتصر التأهيل على تعلـيم القراءة والكتابة وعلى اعداد الملاكات . وقصارى الامر فان المشكلة انما تنطرح في حدود تعليمية ، في حين ان الهدف هو إعداد البشر ليكونوا مسؤولين عن أقدارهم وأقدار بلادهم .

فالمدارس الأولية ليست ، في الغالب ، سوى نسخة عن التعليم الغربي، وهي مقطوعة عن الحياة ، وبالتالي لا تهيء الانسان لكي يخوض غمارها . وأخيراً ، وكما قلنا في الباب الأول من هذا المؤلف [1] . فان الطفل الذي أصاب قسطاً من التعليم ، إذ بثت أواصره بوسطه ، لم يعد له سوى أمل واحد ، ألا وهو دخول الادارة ، باعتبارها العـــالم الوحيد الذي يكون فيه للثقافة التي تلقاها بعض الفائدة .

واليوم ، فان جميع الخبراء متفقون على ان تعليم الاولاد ينبغي ان لا يكون مقطوعاً عن مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وجهود التنمية .

وقبل كل شيء ، ينبغي ألا يكون تعليم الاولاد القراءة والكتابة منفصلا عن تعليم البالغين ، لأنه لن يكون للمدرسة من تأثير ما لم تكن مدعومة من قبل الوسط الاجتماعي .

ثم ينبغي ألا يكون تعليم القراءة والكتابة هو وحده المستهدف ، بـــل مجموعة الاساليب التي يحتاجها الانسان لكي يؤدي وظيفته الاجتماعية .ينبغي ألا يكون تعليم القراءة والكتابة مقطوعاً عن الحياة اليومية والعمل والفعـل في المجتمع ؛ بل ان يكون مربوطاً بصورة مباشرة جداً بالشواغل اليومية للأفراد وبمهامهم المقبلة .

وفي النهاية وبصورة خاصة ، فان تعليم القراءةوالكتابة ينبغي ان يكون، قبل كل شيء ، وسيلة لكي يعي الانسان وضعه كانسان . وهذا ، بـلا شك ، هو الاكتشاف البالغ الأهمية لـ«باولوفريري»؛حيث الكتابة عملية غزو للطبيعة من قبل الانسان ، وتشكل جزءاً متكاملا من عملية السيطرة المتزايدة على الطبيعة ، التي تميز الوضع الانساني . ينبغي ان تكون الكتابة ، بالنسبة لمن يتعلمها ، وسيلة لابعاد رؤيته السحرية للعالم ، ولكي يلعب دوراً مبدعاً واعياً في الخلق في هذا

---

(١) انظر الصفحة (٣٩)

العالم . كما ينبغي ألا يبقى تعلم القراءة والكتابة مجرد أسلوب لهرب الانسان من محيطه ، كما كان الأمر في السابق في معظم الاحيان ؛ بل على العكس ، ينبغي ان تصبح شكلاً للاندماج بهذا المحيط على نحو اكثر فاعلية .

واستجابة لهذه المتطلبات ، يبدو ان عدداً لا بأس به من بلدان العالم الثالث أخذ يتجه نحو نظام دراسي أقرب الى ان يكون نظام ترفيع منه إلى نظام انتقاء . في معظم البلدان الصناعية ، وفرنسا بوجه خاص ، يجري الترفيع من الأدنى الى الاعلى باستبعاد متعاقب لمن هم أقل جدارة انطلاقاً من أوسع حشد ممكن في القاعدة . الا ان تطبيق طريقة كهذه في بلد متخلف يعتبر أمراً غير واقعي وخطير وغير ناجع في آن معاً . فهذه الطرق غير واقعية لانها تفترض إدخالاً كثيفاً لمناهج تعليمية كاملة وباهظة التكاليف . وهي خطيرة لانها تكوّن الأولاد وفقاً لعالم ثقافي مديني وتقتلع جذورهم من محيطهم . وهي غير ناجعة لانها تسبب خسارة كبيرة وتبديداً في إمكانات التأهيل .

ولا نعني هنا اننا نريد ان يعطى كل طفل يولد في الريف إمكانية ان يصبح ذات يوم مهندساً عالي الاختصاص ، بل أن يتاح لكل انسان ان يصبح اعمق وعياً بدوره كانسان ، وان يتاح للأمة بأن تسيطر على قدرها . في المرحلة الأولى يمكن ان يتم ذلك باختيار عدد من الأولاد من المجموع ، دون ان يجري ، منذ البداية ، اعداد مجموع الاولاد لاحتمال صيرورتهم كادراً . ويتلقى هؤلاء الاولاد ، حيث يمكن اختيارهم بواسطة اختبارات نفسية – اجتماعية بسيطة ، تأهيلاً يمكنهم من القيام بوظيفة كادر متوسط او عالي .

ومن الواضح ، في الحقيقة ، ان عجلة التنمية لا يمكن ان تدور إلا إذا ملكت البلدان المتخلفة ، خلال المهلة المطلوبة ، العدد اللازم من الكوادر والأجهزة المختصة على جميع مستويات الاختصاص . ثمة مساعدات تقنية فعلاً ، إلا انها وسيلة مؤقتة ولا تفي بالغرض ، وستنقطع ان عاجلاً ام آجلاً ، واذا غدا من الضروري ان تستمر امداً طويلاً فانها ستلقي بالبلد الذي يتلقاها تحت نير استعمار

جديد . اما ارسال البعثات الى الخارج لاعداد ملاكات المستقبل، فيهدد بأن يفضي الى تأهيل لا يتلاءم مع المشاكل التي ينبغي على الملاكات حلها في بلدها الأصلي .فالتأهيل في البلدان الاجنبية أقرب الى ان يكون تشويهاً منه الىالغنى. وتزداد هذه المخاطر في حالة تأهيل هذه الكوادر في بلدان اجنبية مختلفة ، لأن اختلاف انواع التأهيل يحول ، في الغالب ، دون قيام حوار واتساق في العمل.

ولكن من الصعوبة بمكان اقامة نظام متكامل للتأهيل في البلدان المتخلفة ، يكون نداً لنظام البلدان الصناعية .

وفي سبيل مواجهة حاجات التنمية سيغدو من الضروري غالباً ان يتلقى بعض من البالغين ، وبموازاة الأولاد ، هذا التأهيل الخاص بالملاكات . ان تكييفهم مع الوظائف ، لا الانتقاء ، ينبغي أن يوجه عملية التأهيل ، الأمر الذي لا يستبعد تلقيهم ثقافة عامة .ومن المفروض ان تكون الأساليب المستخدمة متقاربة مع تلك التي تستخدم لتأهيل ملاكات حركة الشبيبة والحركات النقابية أو تلك المستخدمة لتأهيل ملاكات المشاريع في المشاريع نفسها .

اما فيما يتعلق بمستوى الاختصاص الذي ينبغي بلوغه ، فمن الممكن اختيار احدى الفرضيتين المتعادلتين التاليتين :

بسبب ارتفاع تكاليف التأهيل ، اقترح ، في بعض الاحيان ، تنزيل سوية اختصاص الملاك العالي . ويعتبر البعض ان وجود (١٠٠٠) طبيب مؤهلين بنسبة ٧٥ ٪ افضل من وجود (٥٠٠) طبيب تام التأهيل مع بقاء نسبة ٥٠ ٪ من السكان بلا أطباء. وثمة سياسة أخرى تقوم على تعويض نقص الملاكات العالية بمضاعفة الملاكات الوسطى والدنيا ، فلا يعود أطباء الأسنان – مثلاً – هم الذين يتولون الخدمة ، بل يتولاها اطباء اسنان مساعدين تلقوا تأهيلاً متيناً. ويستبدل المهندسون الزراعيون المؤهلون بنسب غير كافية بمرشدين زراعيين مؤهلين تأهيلاً جيداً . في مثل هذه الحالة يغدو عدد الكادر العالي ضئيلاً جداً ، ولكن من

المفروض ان يتمتع بسوية عالية من الاختصاص ، لأن عليه ان ينسق ويوجه عمل عدد كبير جداً من الملاكات الوسطى .

يقيناً لا بد أن يقام، بالتدريج ، نظام تأهيل كامل . ولكن اذا كان البلد غير كبير ، بحيث يكون حجم سكانه سبباً في جعل اقامة أجهزة بالغة التنوع للتأهيل تعطي مردوداً كافياً ، في مثل هذه الحالة تغدو الاتفاقات الاقليمية بين البلدان المتجاورة ، للتعاون في ميدان التأهيل، أمراً مرغوباً فيه. وفي كل الاحوال، وبالنسبة لعدد غير قليل من البلدان المتخلفة ، فان الوقت اللازم لتأهيل المدرسين وتكاليف التجهيزات المدرسية يقضيان على كل أمل في قيام تعليم شامل وكامل قبل عشرين عاماً .

وفي جميع الأحوال :

١ ــ لا يجوز للتخطيط التربوي ان يكون مقطوعاً عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ؛ لأن الاول عنصر أساسي بالنسبة للثاني .

٢ ــ لا يمكن ان يكون التخطيط التربوي الا عملاً طويل المدى؛ لذا ينبغي أن ينظم وينسق انطلاقاً من منظور اقتصادي يمتد الى عشر أو خمسة عشر سنة .

★★★

وفي آخر الامر ، نرى اننا انتهينا الى مسألة السيطرة على ما هو أبعد من الصيرورة الاقتصادية : ان تنمية العالم الثالث تفترض السيطرة على الصيرورة الاجتماعية بمجملها . وبالطبيعة فان التنمية تستلزم تشكيكاً عميقاً بالحقوق المكتسبة وبالقوى التي تستفيد من حالة الركود . كما تمر التنمية عبر تحريك الجماهير الريفية التي تعيش حبيسة سلبية قديمة العهد . ومن هنا ، وبمعزل عن كل تأثير روسي أو صيني ، فان أوضاع العالم الثالث ثورية . فلا تنمية بدون مجابهة مع القوى المحافظة الداخلية والخارجية . ولا تنمية دون مجابهة بالقوة . فمن

المفهوم، إذن، أن يلعب الجيش، وهو القوة المنظمة الوحيدة على المستوى القومي، في عدد غير قليل من بلدان العالم الثالث دوراً حاسماً. وجاء هذا الدور إمـــا معارضاً للتنمية أو ، بالعكس ، لمعاضدتها، وليصير قوة ثورية ؛ ولكن، ولسوء الحظ ، إذا كان قادراً على الاستيلاء على السلطة ، إلا أنه من النادر ان يكون قادراً على ان يصير جيشاً شعبياً وأداة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الثاني

الخيارات الاقتصادية

رأينا في الفصل السابق ما الذي تعنيه التنميــة . ونعرف الآن أنها تتجاوز بعيداً عالم الاقتصاد . كما نعرف أيضاً انها تفترض سيطــرة كبيرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية .

إلا ان إرادة السيطرة وحدها غير كافية ، بل ينبغي الاختيار . وجهـــاز التخطيط ينبغي ان يوضع في خدمة عدد من الاهداف محددة تمام التحديد .

ليس بامكاننا ان نفحص جميع انواع الخيار التي يقتضي ان يقوم بها المسؤولون عن التنمية ، لان لكل بلد مشاكله الخاصة ، كما ان الدراسات العمومية صعبــة أيضاً .

انما نريد فقط ان نأتي على ذكر بعض انواع الخيار الاقتصادي ، التي تواجه حكومات العالم الثالث . لذا سنتفحص بصورة متعاقبة الموضوعات التالية ،

١ ــ إقامة الهياكل التحتية للاقتصاد .
٢ ــ مكان الزراعة في التنمية .
٣ ــ خيارات التنمية الصناعية .

القسم الاول

اقامة الهياكل التحتية للاقتصاد

لقد رأينا ان نقص الطرقات والخطوط الحديدية وشبكات الاتصال وجر المياه ، الخ. ، وبكلمة الهياكل التحتية للاقتصاد يعتبر أحد أسباب التخلع والتخلف .

ولقد حددت هذه الهياكل ، عادة ، بالتجهيزات والخدمات الاساسية (وبالمعنى الواسع ، يمكن ان ندخل ضمنها الخدمات التعليمية والصحية وحفظ النظام العام) التي يؤدي افتقادها الى جعل فروع الانتاج غير قادرة على القيام بوظيفتها .

ان أعباء هذه الهياكل هي كالنفقات العامة للاقتصاد . والحقيقة أنها ، في غالب الاحيان ، كالخدمات العامة للمشروع (محاسبة ، سكرتارية ، ادارة) لا تزيد الانتاج مباشرة ، كما انها غير مخصصة لنشاط انتاجي خاص (الشارع لا ينتج شيئاً ، ويستخدمه كل الناس) . وبالاضافة الى ذلك فليس المقصود ايجاد نوع واحد من تلك الهياكل ، لانها كل متكامل مترابط بمكملات ضرورية . ويتحدثون في هذا الشأن عن حدها الادنى الضروري ، الذي يسميه بعض الاقتصاديين بـ « **الكمية الدنيا من الرأسمال الاجتماعي الثابت** » . فاذا كان المتوفر من الهياكل دون هذه الكمية تغدو الامور كلها صعبة ، بل مستحيلة . واذا كان المتوفر فائضاً تغدو الامور كلها ممكنة .

ولا يوجد ، في الواقع ، مقياس دقيق تماماً لتحديد هذا الحد الادنى ؛وذلك لان شق طريق او بناء مرفأ أو خلق خدمات تربوية لا يأتي استجابة لحاجات راهنة فحسب ، بل محاولة لاستباق حاجات المستقبل ايضاً . بصورة اعتيادية ، تقام الهياكل التحتية للاقتصاد جملة واحدة ونهائياً ، لان شق طريق واسع رأساً ، وان كان لا يعطي كامل مردوده إلا خلال سبع سنوات أو ثمانية ، هو أقل كلفة

من شق طريق عادي ، ثم توسيعه بالتدريج تبعاً لتوسع النقـــل في الطرقات . إذن فضخامة الهياكل التي تقام تتعلق الى حد كبير بالشكل الذي يتوقعونـــه للمستقبل . وفي هذا المجال ، تبقى احتمالات الخطأ كبيرة .

يبدو ، منذ عدة سنوات ، ان الخطأ كان يكمن في الافراط في بناء الهياكل التحتية للاقتصاد. فاقامة مرفأ أو بناءمستشفى اكثر سهولة من تأمين سير المصنع وانجاحه او تنمية الانتاج الزراعي . إن بناء مثل هذه الهياكل لا يهدد باخفاق مفضوح ، لأن بالامكان دوماً الزعم أن المرفـأ الذي لا يعمل بنشاط كبير ، إنما أقيم لتسهيل اعمال التنمية في المستقبل، في حين أن بناء مصنع لا يشتغل لا بد أن يظهر باعتباره تبذيراً . ومن جهـة اخرى فان الاستثمارات الضخمـــة تتلقى المساعدات الخارجية بسهولة ، ويلهب حجمها خيال الجماهير ، وتشكل وسيلة ممتازة للدعاية .

ان وجود الحد الادنى الضروري من الهياكل التحتية للاقتصاد يعتبر امراً لا بد منه . ولكن الافراط في الانفاق عليها لا يخلو من مخاطر . فهو يجر الى توترات تضخمية : ان اقامة تجهيزات الاســـاس يدفع الى توزيـع دخول على الشركات وعلى العمال الذين يشتغلون فيها ، فيتزايد الاستهلاك دون ان تلبية زيادة موازية في السلـع المعروضة في السوق . واذا كان فقدان التجهيزات والخدمات الاساسية يشكل خطراً ، فان الاستثمار الطائش للرساميل في هـذا القطاع فادح الضرر ايضاً . وفضلاً عن ذلك فان فتح الطرقات ومد الخطوط الحديدية ،الخ، يقتضي التفكير في كلفة استثمارها التي تكون ضخمة في الغالب، وتضعف بشدة امكانات الانفاق الاقتصادي للدولة . ففي جنوبي فييتنام ، بسبب شبكـة الطرق الممتازة الـتي أقامتها الولايات المتحـدة ، امتصت نفقـات وزارة الاشغال العامة، المتمحورة أساساً على صيانة الطرق ، ما يقرب من ٤٥ ٪ من النفقات الاقتصادية المرصودة في الموازنة عام ١٩٦٠ .

من الممكن ان نتساءل فيما اذا كان من غير المناسب أن يلحظ إلا القليل من الهياكل التحتية للاقتصاد . هذه هي موضوعة الاقتصادي « ألبرت هيرشمان »،

إذ قال بسخرية : ان الامل في بعث نشاطات اقتصادية باقامة مجموعة واسعة ومتنوعة من تلك الهياكل كالايمان بـ «عبادة السفن» ، الذي كانت تقيم شعائره عشائر غينيا الجديدة . وكانت هذه الشعائر قد جنت بعض الفوائد ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من حضور حملة عسكرية حليفة في أرضهم ، ثم شاهدوا رحيلها بأسف . وأملاً في عودتها ، قامت تلك العشائر ببناء ضروب من أرصفة المرافىء والمطارات . وفي المساء ، وعلى اضواء المشاعل ، ينتظرون عودة السفينة ثانيه .

ومن المفضل ان يكون تقدم التنمية هو الذي يستدعي توسيع الهياكل التحتية للاقتصاد . وحتى اذا خلق نقص وسائل النقل والطاقة اختناقات ، فان النمو المسبق للانتاج سيبين بمزيد من الدقة مدى الاتساع الذي ينبغي أن يعطى لتجهيزات الاساس ، ويحدد المكان الملائم الذي ينبغي اقامتها فيه . لا شك أن الحد الادنى الضروري الدقيق من هذه الهياكل ضرورة لا بد منها . وفي بلد بدأ المرحلة الاولى في التنميه ، ينبغي البدء باقامة مثل هذا الحد الادنى المتوجب . ولكن هامش الخيار يكون ، في معظم الاحوال ، اكثر اتساعاً .

القسم الثاني

مكان الزراعة في التنمية

من المحتم ان تمر التنمية عبر التصنيع . بيد أن هذا الهدف ينبغي ألا ينسينا ان تكييف الزراعة مع التنمية واندماجها بها يعتبر أمراً أساسياً ايضاً . ولكن الكثير من الاقتصاديين يميلون الى ان يبخسوا الزراعة دورها في التنمية . ينبغي معارضة هذا الموقف . ولاسباب اقتصادية أو لاسباب اجتماعية وسياسية أيضاً ، تلعب الزراعة الآن وفي المستقبل دوراً حاسماً في المعركة ضد التخلف .

١ – دور الزراعة الاقتصادي

الزراعة تقدم الغذاء للبشر . ومن هنا فانها ، منذ السابق ، عامل هـــام في التنمية . ولكن بعض الاقتصاديين ليسوا مطمئنين كثيراً الى هذا الرأي . إنهم يعتقدون ان تدفق الهجرة الريفية يفضي ، بصورة حتمية ، الى تحسن فيالانتاج الزراعي . ان تزايد الطلب على الأغذية في المدن، مضافاً الى الحاجة الى مواجهة الطلب بيد عاملة أقل يدفع الى السعي نحو تقنيات جديدة ونحو المكننة وتحسين الانتاجية . وفي خاتمة المطاف ، فان الصناعة وتوسع المدن يمثلانالعنصر الدينامئي في التنمية . ومن خلال هذا المفهوم تصبح الزراعة مجرد مستودع لليد العامـــلة العاطلة عن العمل . والواقع أن الوضع اكثر تعقيداً .

الهجرة الريفية ليست بلسماً

التقدم التقني يطرد الانسان من الريف . بيد ان الهجرة الريفيـة ، حتى اذا ترافقت بتوسع صناعي وبطلب إضافي على المنتوجات الغذائيـــة ، لا تستطيع بمفردها ان تبعث تقدماً زراعياً عاماً . فلـكي تكون الهجرة ذات فائدة ،ينبغي ان يأتي اختزال الكثافة السكانية الزائدة مصحوباً بتحسن في الوسائل التقنية الزراعية . إن هجرة ريفية بدون تغيير في الوسائل التقنية يؤول بصورة حتمية الى هبوط الانتاج الزراعي . وبالاضافة فان تدفق الهجرة من الريف ليس خيراً في كل الاحوال . ففي عديد من البلدان، لا يمكن للتصنيـع ،حتى اذا كان ناجحاً، ان يمتص كل اليد العاملة المتاحة بفعل تقدم ما في الوسائل التقنيـــة الزراعية . والتقنية الصناعية الحديثة لم تعدتتطلب مزيداًمن الكتلالعمالية الكبيرة .لذا فان دفع تدفق الهجرة الريفية الى الحد الاقصى يهدد بتوسيع البطالة او عـــدم الاستخدام في المدينة . وفي هذه الحالة لا تبقى الزراعة مستودعاً لاحتياطياليد العاملة فحسب ، بل ينبغي أن تهيء فرص العمالة القصوى لليد العاملة . وعلىهذا فان الخيار بين أساليب التقدم الزراعي يعتبر أمراً بالغ الأهمية .

المكننة ليست مرادفة للتقدم الزراعي

ثمة نوعان رئيسان من المكننة : الأولى ،ويمكن ان نطلق عليها **المكننة لاجل استصلاح الاراضي** ، اي استخدام الحفـــارات (بولدوزر) والجرارات (تراكتور) الثقيلة لاحياء أراضي جديدة أو إقامة شبكة للري . فاذا أصاب هذا الاستصلاح نجاحاً ، تكون المكننة قد دفعت الى تحسن في الانتاج . ويجدر ان نسجل ان الزراعة التي تقام فوق الاراضي الجديـــدة لا تكون ممكننة بالضرورة .

والى جانب هذا النوع توجـد **المكننة المباشرة للاستثمار الزراعي** ، حيث تستخدم نفس الجرارات والاسمدة المستعملة في البلدان المتقدمة .

هذه المكننة ، التي تستوجب استثمارات ضخمة ، لا تعطي دائمـــاً نتائج مضمونة . فمكننة الاستثمار الزراعي تعني زيادة في انتاجية العاملين في الزراعة إذ تتيح لهم بالعمل بصورة أسرع ، إلا أنهـــا لا تعني بالضرورة زيادة محصول الأرض . فاستخدام الاسمدة ، وانتقاء بذور محسنة وحيوانات مهجنة ، وتغيير السلوكيات بواسطة الانعاش الريفي ، اكثر أهمية ، فيما يتعلق بزيادة المحاصيل ، من مكننة مفرطة .

ولكن هذا التمييز بين نوعي المكننة لم يكن ، لسوء الحـظ ، مفهوماً على الدوام . ويعتقد البعض ان تحديث الزراعة إنما يتم بتوزيع الجرارات ، ولكن من وجهة عملية ، وفي عدد غير قليل من الحالات ، سرعان ما تتحول الجرارات الى اكوام من حديد الخردة ، بسبب انعدام الصيانة ، كما ان التحسن الذي يصيب المحاصيل غالباً ما يكون ضعيفاً .

ينبغي ان تكون مكننة الاستثمار تدريجية ومتكاملة دوماً مع التقدم العام للوسائل التقنية والمعارف . وعندما يراد تجنب هجرة ريفية كثيفة ، يغدو من الأنسب السير بتمهل في عملية المكننة ، والعمل على تطوير السيطرة البيولوجية

أولاً (استعمال الاسمدة، انتقاء انواع محسنة ومهجنة، معرفة جيدة بالأرض) . ومن المفضل ، في اغلب الاحوال ، عدم القفز فوق المراحل ، والانتقال -مثلاً- من الزراعة بدون حيوانات جر إلى زراعة بحيوانات جر ؛ لا الانتقال مباشرة الى الزراعة بالجرار .

والحقيقة ان الزراعة بواسطة حيوانات الجر تنشط ، بالقياس للسابق ،تغيير العقلية دون ان تهدم السلوكيات هدماً كاملاً . وفضلاً عن ذلك فانها تفسح المجال لقيام حرف محلية ، تسهل توسيع العمالة في الريف .

ومن جهة أخرى فان الاراضي الخفيفة والمجرّفة في البلدان الحارة وشبه الصحراوية لا تتحمل حرث الجرار العميق زمناً طويلاً .

وفي الزراعة يرتبط تقدم الانتاجية ارتباطاً اساسياً بالتجديدات الصغيرة والتأطير والتأهيل .

ومع أننا نعلم علم اليقين حدود المكننة الزراعية ، لكن ينبغي ألا تنبذ مسبقاً . فالسير بها بسرعة يمكن ان يتيح ، احياناً ، زيادة الانتاج . ففي بعض الاقاليم توجد اراض بور كان ممكناً زراعتها لو كان لدى المزراعين فسحة كافية من الوقت ؛ او كان ممكناً تلافي حصاد سيء سببه تأخير البذار . وفي أقاليم اخرى توجد اراض بور تجتاحها الاعشاب الضارة ، لا يمكن زراعتها بأدوات تقليدية ، لان تعشيبها لا يمكن ان يتم الا في فترة العمل الزراعي ، حيث لا يعرف الفلاح ، خلال الفترة القصيرة للنشاط الزراعي ، كيف يبذر الارض ويجتث الاعشاب الضارة في آن معاً ، علماً ان تأخير البذار يصبح بمثابة كارثة بالنسبة لتغذية عائلته .

وعلى هذا فان مكننة الاستثمار يمكن ان تكون نافعة ؛ الا انها ليست الطريقة الوحيدة في تحديث الزراعة .

ما يقدمه الانتاج الزراعي الى الصناعة يتجاوز تزويدها بالسلع الغذائية :

ان انتاج السلع الغذائية أمر هام . فكل انطلاق اقتصادي يفترض ان ثمة

فائضاً زراعياً مقتطعاً . ان تحول سكان الريف الى الصناعة يفترض ان ثمة امكانية لتغذية عدد اكبر من شغيلة الصناعة . يقيناً ان من الممكن استيراد الاغذية ، ولكن تُحدّ عندئذ إمكانية استيراد التجهيزات. وفي بعض البلدان الافريقية تمر التنمية الصناعية عبر توسع في انتاج المواد الغذائية بالذات ، على حساب بعض الزراعات التجارية للمضاربة (كاكاو ، فول سوداني ، قهوة) .

كما يمكن للزراعة ان تقدم المواد الأولية ، أو تسوّغ قيام صناعة غذائية . وبالاضافة الى ذلك فان تطوير الزراعة ورفع مستوى معيشة الجماهير الريفية ، في بلد يعمل القسم الاكبر من سكانه في الزراعة ، يتيح توسيع سوق الصناعة .

إذن فاحكام التلاؤم بين التنمية الزراعية والصناعية أمر ضروري ، ولا يمكن تصور التنمية دونما نظرة بعيدة المدى لنمو هذين القطاعين .

ويغدو هذا الاحكام اكثر ضرورة بالقدر الذي يمكن فيه للزراعة ، كما سنرى في الفصل الثالث من هذا الباب ، ان تسهم في التمويل العام للتنمية [1] .

وفي كل الأحوال ، فان دور الزراعة في التنمية هو دور خطير. ومرة أخرى نقول : لا ينبغي للبنيان الاجتماعي أن يجمد التنمية ، أي ينبغي للجماهير الريفية أن تهجر سلبيتها التقليدية .

وهنا سنتناول بالبحث دور الزراعة السياسي في التنمية .

٢ – دور الزراعة السياسي

يرتدي التقدم الاقتصادي في الميدان الزراعي طابعاً ثورياً اكثر من أي ميدان آخر . وهو في الحقيقة ، لا يشكك بمواقف الفلاح إزاء الطبيعة ومفهومه عن العالم

(١) انظر الصفحة (٢٤٢)

وعن الحياة فحسب ، بل يشكك ايضاً بسلسلة من الهيا كل الاجتماعية التي جعلت من الزراعة طريقة من طرق التسلط الاجتماعي .

وانتزاع العالم الريفي من سلبيته يجعل التشكيك بالعقليات القديمة يهــــدم المعطيات السياسية الأساسيــــة . ان بعث الحركة والحيوية في سكان الريف ، وتكوينهم تكوينــاً جديداً بتغيير موقفهم إزاء القدر ؛ انما يعني الحيلولة ، في آخر الأمر ، دون سيطرة كاملة لنخبــة مدنية وبرجوازية على التنمية والحياة السياسية ؛ والحيلولة ، ايضاً ، دون أن تستحوذ بعض الزمر على السلطة ،فتنعم بالثروة وبحياة استهلاكية بَطِرة ، في حــين ان الجماهير تبقى غارقة في البؤس . ان تحريك الجماهير الريفية يضمن وجهة التنمية على الصعيد السياسي .

ومن جهة أخرى فان تحقيق الاصلاح الزراعي والنضال ضد جميع هيــا كل السيطرة التي ترهق الفلاحين ، انما يعني سحق سلطة الزمر التي تكبح التنمية ، ويعني ايضاً تحطيم الطبقات القديمة المتسلطة وبزوغ مجتمع جديد اكثر تكيفاً مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ومن المفارقــــة أن يكون للامريكيين ، الذين يطلبون ان يتضمن «التحالف من أجل التقدم » وعداً بالاصلاح الزراعي ،أهدافاً لا تخلو من صلة نسب بأهداف قادة الديمقراطيات الشعبية . فهم يريدون ، في الحقيقة ، تصفية الطبقات المالكة القديمة لصالح طبقات يعتقدونها أكثر دينامية : الطبقة الوسطى وطبقة الرأسماليين الصناعيين . هنا ايضاً يكون دور الزراعــة السياسي حاسماً من الناحية الستراتيجية .

لقد درسنا ، قبــــلاً ، موضوع الانعاش الريفي والتأهيل اللازمين لتحريك الجماهير الفلاحية . ونريد ان نبحث في هذه الفقرة الاصلاح الزراعي بوجه خاص ، والنضال ضد اشكال التسلط الاجتماعي التي يعانيها الفلاحون بوجه عام .

ما الاصلاح الزراعي ؟

الاصلاح الزراعي عبارة عن تعديل تجريه السلطة العامة في الهيا كل الزراعية .

يفهم من كلمة الهياكل الزراعية ما يلي :

١ – مجموع العلاقات الاجتماعية – الحقوقية الموجودة بين البشر والخاصة بتوزيع الأرض (نظام تأجير الأرض بالمحاصصة أو بالبدل ، ملكيات كبيرة أو مزارع يستثمرها أجراء ، نظام عقاري عشائري ...)

٢ – الصفات الخاصة بالمشروعات الزراعية (هل هي كبيرة ام صغيرة ، مفتتة إلى نتف صغيرة كثيرة العدد أم لا ؟...)

٣ – درجة استقلال المشروعات الزراعية (هل هي مستقلة ، هل يوجد نظام للتعاون والمساعدة المتبادلة في المستويات المحلية ؟...)

وهدف الاصلاحات الزراعية يمكن ان يكون واحداً من هذه العناصر أو جميعها . وعلى هذا فهي يمكن ان تعدل نظم تأجير الأرض سواء أكانت بالمحاصصة أم بالبدل (كأن يمنع ان تتجاوز نسبة الحصة الـ٢٥ ٪ او الـ٥٠ ٪ من المحصول) ، كما يمكنها ان تقسم الملكيات الكبيرة ، أو – على العكس – تجمع الاستثمارات الصغيرة جداً في وحدات انتاجية كبيرة ، والسعي الى اسلوب جديد في ادراج الاستثمارات في الاقتصاد (تعاونيات انتاج او بيع ، تخطيط سلطوي ، تغييرات في الشبكة التجارية ...)

سنرى ان كلمة اصلاح زراعي يمكن ان تدل على تحولات مختلفة جداً في البنيان الزراعي . توجد انواع مختلفة من الاصلاحات الزراعية . ومن الممكن تمييزها تبعاً لـ :

١ – **اتساعها** : في بعض الحالات ، لا تلغى الملكية الخاصة ، بل تحدد إما بمنع بدلات الايجار العالية او بتقييد المساحة القصوى للاستثمارات ، كما جرى في المكسيك .

٢ – **بنيان الملكيات الجديدة**: يمكن تقسيم الاستثمارات الكبيرة الى استثمارات

صغيرة أو متوسطة ، وهذا هو المذهب « التقسيمي » ؛ وهذا ما كان عليه حال الاصلاح الزراعي الياباني والايطالي. او الحفاظ على الاستثمارات الكبيرة وتسييرها من قبل اجرائها السابقين تحت رقابة الدولة ؛ وهذه هي حالة الاصلاح الزراعي الجزائري . امـــا الاصلاحات الزراعية في الديمقراطيات الشعبية فقد جمعت الاسلوبين : في الفترة الأولى جرى توزيع الاستثمارات الكبيرة ؛ وفي فترة تالية جرى إعادة تجميع الملكيات الصغيرة ، التي سبق خلقها ، في تعاونيات واسعة او في وحدات مجمعة .

٣ – **غائية الاصلاح الزراعي** : يمكن ان يكون الاصـلاح الزراعي مجرد عملية **رمي نيران مضادة** ترمي إلى تقطيع اوصال قاعدة ثورة شعبية . ويبدو ان هذه هي حال الاصلاح الزراعي في فنزويلا او جنوبي فييتنــام . ويمكن ان تكون له اهداف اجتماعية محضة ، تأتي في بعض الاحيان على حساب الأهداف الاقتصادية . وعلى هـــذا النحو تنوي الحكومة الفرنسية ان تخلق في المارتينيك استثمارات ، مساحة الواحدة منها ثلاثة هكتارات ، بتوزيع المزارع الكبيرة ، مضحية بالانتاج . فالهدف ليس تحسين الانتاجية (ستضطر الحكومة إلى منح اعانات للاستثمارات الجديدة) بل عملية اجتماعية ديماغوجية .

واهداف الاصلاح الزراعي يمكن ان تكون **قومية** : ففي الدول المستقـلة حديثاً ، يريدون ان يصفوا ، بواسطته ، احـد اشكال النفوذ الاجنبي ؛ وتلك هي حالة الاصلاح الزراعي الجزائري . واخيراً ، فمن الممكن ان تكون اهدافه **اقتصادية** . ففي الاتحاد السوفياتي كان الهدف من اخضاع الارض لنظام جماعي اخذ اتاوة نقدية من القطاع الزراعي لتسهيل بناء صناعة ثقيلة .

في الحالتين الأوليتين كنا إزاء اصلاح زراعي غير ثوري ، بل مضاد للثورة احياناً . اما في الحالتين الأخيرتين فنحن بصدد اصلاحات زراعيـــة مقررة في إطار ثورة قومية او ثورة اجتماعية . ومن الممكن تماماً لهاتين الثورتين ان تمتزجا.

٤ – **كيفية التعويض**: بصورة عامة ، يلحظ الاصلاح الزراعي البرجوازي او المضاد

للثورة وسائل كفيلة بدفع تعويضات جديـة . وبالمقابل فان الاصلاح الزراعي الثوري ينتهي في الغالب الى نزع ملكية الملاكين العقاريين .

شروط نجاح الاصلاحات الزراعية :

إذن فأهداف الاصلاحات الزراعية والسياق الذي تحدث فيه مختلفة جداً . ولأجل الحكم على مدى نجاحها ، ينبغي ان نفحص اي نوع من الشواغل كانت تحرك الدافعين إليـــه . من الممكن عملياً ، ومن خلال الزاوية التي تهمنا ، ان نصدر حكماً عليها ، من حيث تأثيرها على التنمية ، باعتبار ان سياستها الزراعية هي احدى ادواتها .

١ – **الشروط السياسية للنجاح** : ينبغي ان يتيح الاصلاح الزراعي **سحق الهياكل الاجتماعية التقليدية** بتصفية الفئاتالتي تجمد التنمية او بالحد منتأثيرهم. وعلى هذا ينبغي سد الطريق امام الطبقات المالكة القديمة لكي تصبح عاجزةعن إيقاف العملية . وعلى هذا فمن المفروض ان يتحقق الاصلاح الزراعي إمـــا في مناخ سياسي يتيح تعبئة الجماهير الريفية ويجعلها على تلاحم مع السلطة ، او من خلال تحولات اقتصادية واجتماعية تعيـــد توجيه الطبقات المالكة القديمة . لقد استطاعت كوبا تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية للاصلاح الزراعي بفضل حكومة ثورية .واختارت اليابان في القرن التاسع عشر الطريق الثاني : لقـــد وزعت سندات ديون الاصلاح الزراعي على كبار الملاكين ، ثم امكن استخدام هذه السندات لضمان القروض الـتي قدمتها المصارف لتسهيل اقامة صناعات . وهكذا اصبح الملاكون العقاريون كبار الرأسماليين الصناعيين .

وعلى هذا فليس من اصلاح زراعي ناجح دون تعرض للامتيازات القديمة . وقبل صنع ثورة اوكتوبر لعام ١٩١٧ ، ينبغي صنع ثورة ١٤ تموز لعام ١٧٨٩. ومن جهة أخرى فلا يجوز في حال من الاحوال ان يـترك المجال لطبقة الملاكين العقاريين الكبار والاقطاعيين لكي يستعيدوا مواقعهم . ان كل نظام لاعـادة

توزيع الأرض بصورة تدريجية مع دفع تعويضات ، لا بد ان يثقل خطى تطبيق الاصلاح الزراعي ، ويفضي به الى الفشل . فالاصلاح الزراعي ينبغي ان يكون كلياً وسريعاً وصارماً . وفي أغلب الأحوال ، يكون عدم الاقـدام على أي عمل أفضل من الاكتفاء بتدابير ناقصة وغير كافية ، مصيرها الى الفشل .

٢ - **الشروط الاقتصادية للنجاح** : ينبغي ان يكون الاصلاح الزراعي جزءاً مندمجاً في التنمية ، وألا يبقى مجرد تدبير اجتماعي وسياسي . كما ينبغي ان يكون مربوطاً برؤية بعيدة المدى لمكان الزراعة في التنمية ، وبسيطرة حقة على صيرورتها . **ومن هذه الزاوية يجب ان يتوفر فيه عـــدد من الشروط ، محددة تحديداً دقيقاً .**

آ) **يجب ألا يكون الاصلاح الزراعي منفصلا عن تأهيل البشر** . وعندما لا توجد طبقة فلاحية حقيقية تملك تقاليد الحياة الريفية وحب الأرض تصبح لهذا التأهيل أهمية حاسمة . ان تأهيل الفلاح لا يأتي ارتجالاً بلا تهيئة وتحضير ، فلا بد من معاناة تجربة طويلة في الحياة النباتية والحيوانية وتوابعهما . وعلى هذا فان الاصلاح الزراعي اكثر يسراً في ملكية الغائبين، أو حيث توجد، منذ السابق، آلاف الاستثمارات الصغيرة . وبالمقابل ، ففي **اللاتيفونديات** الكبـــيرة (الملكيات الكبيرة) ، التي لا تلقى العناية ، يواجـــه الاصلاح الزراعي صعوبات كبيرة ؛ إذ يتطلب حشد اطارات ضخمة فيها وبذل مجهودات مستمرة في التأهيل. وعندما يكون ثمة عمال دائمون، كما في الجزائر، كان لديهم المجال لاستيعاب أساليب تقنية زراعية مقبولة ، يمكن للاصلاح الزراعي ان يتحقق دونما مخاطر كبيرة . أما في الحالة التي لا يكون فيهـا لدى الاجراء الزراعيين حب للأرض وتعطش اليها ، فان الاصلاح الزراعي سيؤول ، منذ البدايـة ، الى الاخفاق ؛ لأن من غير الممكن أبداً جعلهم فلاحين حقيقيين . لذا يغـدو من الأنسب ، في حالة كهذه ، عدم اللجوء الى الاصلاح الزراعي ، وايجاد حلول أخرى للمشاكل التي يطرحها وجود الملكيات أو المزارع الكبيرة .

ب) العبء المالي للاصلاح الزراعي لا يجوز انيكون ثقيلا ، سواء بالنسبة للمستثمرين الجدد أو بالنسبة للدولة . وعلى هذا فليس من الصواب إلزام المستفيد من الأرض بشرائها ؛ فهذا يعني اجباره على تكريس كل ادخاره لتكوين رأسمال عقاري لا يستطيع استثماره استثماراً صحيحاً ، لانعـــدام قدرته على تحقيق الاستثمارات الانتاجية . وفضلاً عن ذلك ، فان تعويض الملاكين ، في البلدان التي لا يوجد فيها هياكل تحتية للاقتصاد والذي يحتاج اصلاحه الزراعي الى ان يكون مترافقاً بالاعداد لاستثمار الاراضي (شبكات للري والصرف ، وسائـل اتصال ، استصلاح الاراضي البور ، تجهيزات لأعمال التخزين ...) ان تعويض الملاكين ينبغي اختزاله الى أدنى حد ممكن . ولا يمكن للمرء ان يتصور دفـع تعويض لملاك لم يستعمل أملاكه استعمالاً صحيحاً . وفي كل الاحـوال ، فليس للتعويض من فائدة إلا إذا أتاح إعادة توظيف مبالغ هذه التعويضات في ميادين انتاجية وتنويع مجالات الاقتصاد . فليس لتعويض هدفه حماية مبـدأ الملكية أية فائدة ، بل لن ينجم عنه سوى الضرر . وكلما كانت ضخمة ً المبالغ التي تذهب سدىً في شراء الأراضي ، كلما تضاءلت فرص الاصلاح الزراعي في النجاح .

جـ) لا يجوز ان يحول الاصلاح الزراعي دون تكوين فائض زراعي . وينبغي ، في الحدود الممكنة ، أن يستهدف زيادة هذا الفائض . لن يكون للاصلاح الزراعي معنى اذا لم يكن مرتبطاً بالتنمية وتنويع مجالات الاقتصاد . والحال ، كما رأينا قبلاً ، أن لا تصنيع إلا إذا تم خلق فائض زراعي .

ان هذه لعملية دقيقة ، وذلك لأن من الممكن ان نتساءل ، بجد ، فيما اذا كان من إصلاع زراعي لا يؤدي بصورة حتمية الى انخفاض الانتاج ، في المرحلة الأولى على الأقل . ففي معظم الحالات يزداد الاستهلاك الذاتي ، وتنخفض نسبة المنتوجات التي تعرض للتسويق . وهكذا ، حتى في حال عدم انخفاض الانتاجية (وهذه حالة اصلاح زراعي في منطقة تسودها ملكية الغائبين) ، فان ثمة مـا يهدد البلد بمصاعب تتعلق بتموين المدن وبالتجارة الخارجية .

إذن ، ينبغي منذ البداية لا القيام بتأهيل سكان الريف وتأطيرهم فحسب ، بل خلق استثمارات تقترب من الحجوم المثلى ، من حيث اعتبارات الانتاج والأرض وتأهيل الفلاحين والاعمار بالسكان . ان استثمارات صغيرة محكومة بالفشل منذ البداية ، فهي تفضي الى مضاعفة أعداد الفلاحين والاستهلاك الذاتي أيضاً ، كما تجمد انتشار الأساليب الحديثة في الانتاج . أما استثمارات كبيرة جداً ، فهي غير ناجعة أيضاً ؛ ولقد بلى الاتحاد السوفياتي وكوبا تجربتها ؛ فلم تكن أحجام الاستثمارات متناسبة مع إمكانات فعل الفلاحين واقتضت استثمارات كبيرة . وفي كل الاحوال ، من غير الجائز تقييد المستقبل ، ترك الباب مفتوحاً امام تزايد حجم الاستثمارات كلما تطورت الوسائل التقنية وتأهيل الفلاحين . ومن هذه الزاوية ، يبدو ان تأجير الأراضي التي يملكها المجتمع يشكل الحل الأبسط ، لأنه يتيح المجال للقيام بتكييفات متعاقبة .

لتسهيل ظهور فائض زراعي يمكن اللجوء الى قرن الاصلاح الزراعي بفرض ضريبة عقارية او اقتطاعات عينية تحول دون حصول تزايد سريع جداً في الاستهلاك الذاتي . ستسنح لنا فرصة أخرى لاعادة الحديث عن هذه المشكلة عند بحث موضوع تمويل أعمال التنمية ؛ ولكن لنقل في الحال : يجب الاحتراس لكي لا تؤدي هذه الأتاوة النقدية أو العينية الى كسر دينامية الفلاحين . ولقد بينت تجربة الاتحاد السوفياتي ان هذا ليس مجرد مخاطر وهمية .

وأخيراً ، ينبغي تزويد الزراعة بمجموعة من الخدمات تسمح لها بقهر السيطرات الاجتماعية التي تثقل كاهلها .

وهنا نعيد ربط المشكلة الواسعة المتعلقة بتخلّف الزراعة مع مجموع نشاط الاقتصاد القومي .

د) والحقيقة ان الاصلاح الزراعي جزء لا ينفصل عن المجهود العام لأجل التكامل الاقتصادي . فاذا أريد تطوير الزراعة ، يغدو ضرورياً تسهيل المبادلة

بينها وبين القطاعات الأخرى ، والحيلولة دون تشابك السيطرات الاجتماعية مع هذه العلاقات .

وفي أول الأمر ينبغي ان يتناول الاصلاح الزراعي شؤون ميـــاه الري بقدر ما يتناول الارض . وينبغي الا ننسى ان الماء ، في بعض المناطق ، أهمية حيوية كأهمية الأرض. لذا فان عدم اصلاح شؤون ملكية الماء إنما يعني استمرار سيطرة بعض كبار الملاكين .

ومن الضروري، بعدذلك، اصلاح الدورة التجارية. ففي جنوب فييتنام، أدى اندثار الملاكين ، إثر حرب التحرير الأولى واصلاح «ديم» الزراعي ، الى تعزيز نفوذ التجار الصينيين الذي لم يعد يواجههم سوى استثمارات صغيرة غير منظمة . ان خلق نظـــام للتعاون ووضع التجارة تحت ادارة الدولة يمكن أن يتيح احداث تغيير في دورة التوزيع . ولكن عندما لا يكون الناس مهيئين لذلك ، فمن الخطورة بمــكان الاستعجال في اقامة هياكل تعاونيـــة وهياكل بإدارة الدولة . في عدد غير قليل من الحالات ، ظن البعض ان من الممكن الانتقــال مباشرة من نظـــام للتضامن التقليدي والعشائري والقروي إلى نظام للتضامن التعاوني . ولكن هذه النظم تنتسب ، في الواقـــع ، الى عوالم عقلية مختلفة . فالتعاون يفترض وعياً بالتبعيات المتبادلة وبالحساب الاقتصادي ووجود فكرة عن الصالح العام غريبة عن التضامن التقليدي. فالتعاون ينتسب الى عالم الاقتصاد الحديث ، ويتجاهل بعضهم هذا الأمر في أغلب الاحيان . وفضلاً عن ذلك فان التعاون يفترض إطاراً واسعاً ومسؤولين على بينة من المشاكل التجارية وإدارة متكاملة ومتخصصة . ولأن تلك الشروط غير متوفرة عموماً ، سرعان مـــا يسقط القطاع التعاوني في أحضان الفوضى ويسبب تبذيراً كبيراً . وفي عـــدد غير قليل من الحالات ، ينبغي الاكتفاء بجعل **حركة السوق تشتغل بصورة حقة وطبيعية** ، بتسهيل الاعلان عن الاسعار وبمواجهة العرض بالطلب وبالمخزون من البضائع غير المباعة . فسيطرة التجار ترتكز ، في الحقيقة ، والى حد كبير ، على عيوب السوق وأسوائه لا على السوق نفسها * .

---

* انظر الصفحة ٦٥ وما بعدها .

هذا لا يعني أن لا لزوم للشروع في تطور باتجـاه التعاون . فبعث الحركة والحيوية في الريف يشكل مرحلته الأولى؛ ويمكنه ان يسهل ، من خلال تغيير العقليات ، انتقالاً تدريجياً نحو التعاون . ومن الممكن أيضاً خلق قطاع شاهد ، أو لا يوكل الى التعاون ألا ببضع نشاطات بسيطة (التموين بالاسمدة والاجهزة ، تحمل أعباء تجارة منتوجات ثانوية) . ثم ، خطوة إثر الاخرى ، وكلما تقدمت الروح التعاونية الى أمام يتابع توسيع نطاق التعاون .

أما بالنسبة لنظام التجارة المدوَّلة ، فانه عندما يفضي الى احتكار الدولة للتجارتين الخارجية والداخلية احتـكاراً حقيقياً ، يتجاوز في الغالب قدرات الادارات في البلد المتخلف . ولهـذا فشل الاصلاح الذي بادر اليه الرئيس « سيكوتوري » ، لأن غينيا لم تكن تملك الحـد الادنى من الاجهزة المختصة اللازمة لتسيير مصالح التجارة .

وختاماً ، ينبغي ان يسير الاصلاح الزراعي جنباً الى جنب مع اصلاح نظام الاعتمادات الزراعية والنضال ضد الربا . وسنفحص هذه النقطة ، بنوع خاص ، عند بحث موضوع **تمويل الخطة .**

ان الاصلاح الزراعي ، كما نرى ، يذهب الى أبعد من مجرد إعـادة نظر في البُنى العقارية ، كما ينبغي ان يندرج ضمن سياسة زراعية عامـة . لذا يجب تجنب كل جمود مذهبي إزاءه ، وان يتوفر الاستعـداد للتكيف مع الظروف الملموسة . ومن جهة أخرى ، ينبغي عدم التهيب من عدد الشروط التي يفترض ان تتوفر في اصلاح زراعي لـكي يكون ناجحاً . ولسنا في أغلب الاحيان أمام سابقات أولية ، بل أمام مشاكل سيكون من الواجب مواجهتها خـلال العمل بواسطة عمليات متعاقبة لاعادة إحكام التلاؤم . هنا أيضاً ينبغي ان تكون المرونة ومطاوعة الوقائع قاعدة كل تصرف فعال .

والحاصل ، هذا هو الموقف الذي ينبغي ان يتخذه كل من يعمل في ميدان

التنمية الزراعية . فهذه التنمية تسبب ثورة في الهياكل التقنيـــة والاقتصادية والاجتماعية والعقلية في آن معاً . ومن الصعوبة بمكان ان نلتقط ، منذ البداية ، جميع أبعادها وجميع نتائجها . وما ينبغي عمله هو ان الاستعداد لمواجهـــة المشاكل عند وقوعها والحيلولة دون وقوع الكثير من المشاكل في وقت واحد .

القسم الثالث

خيارات التصنيع

في بلد ينخرط اكثر من نصف سكانه في العمل الزراعي ، وحيث يهـــدد الجوع ، هذا الرفيق القديم للانسان ، وجود جماهير ضخمة ، فـــان التنمية لا تتعادل والتصنيـع .

بيد أن الأهمية المعلقة على الزراعة ، لا يمكن ان تجعلنا ننسى ان التصنيـع ضرورة لا بد منها .

لا بد من التصنيـع من الناحية السياسية . ان التصنيـع حادث سياسي ، وهو الوعي بالتأخر والتبعية . وإقامة صناعة قومية إنمـــا يعني رفض القدرية وتأكيد الذات . وليس باستطاعة أية حكومة في العالم الثالث أن تجاهر برفض التصنيـع .

لم يعد ممكناً الدفاع عن التخصص في الزراعــة وفي التموين بالمواد الأولية . واليوم ، يتهاوى التقسيم الدولي للعمل ، وذلك لأن البلدان الصناعية أصبحت أقل حاجة ، نسبياً ، الى البلدان غير الصناعية . والصناعات المتـكاملة دولياً لم تعد تظهر بين الدول الصناعية وغير الصناعية ، بل بين البلدان الصناعية نفسها.

وفي الحد الأخير ، إن بلداً يرفض تنويـع اقتصاده يقضي على نفسه بألا يلعب سوى دور هامشي وتابـع.

ومن جهة أخرى ، **تتيح الصناعة خلق فرص جديدة للعمالة**. ولكن مع تطور الأتمتة ، لم يعد من الممكن في الحقيقة الاعتماد على الصناعة لامتصاص كل اليد العاملة المتاحة. وفي بلدان العالم الثالث ، وبسبب الوسائل التقنية الحديثة ، ستوفر الصناعـة المجال لزيادة الانتاج اكثر من زيادة العمالة . ولكن مما لا شك فيه ان السعي الى توفير عمالة كاملة إنما يمر بالتصنيـع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والحقيقة ان الصناعة قادرة على ان تكون **العنصر الذي يستقطب مجمل عمليـة التنمية والتكامل الاقتصادي**. فبواسطتها ومن خلالها يمكن تحقيق رفع مستوى الدخول الريفية ، وذلك لأنها تفتح للزراعة أسواقاً جديدة وتزودها بالمواد التي تسمح لها بزيادة انتاجيتها .

وأخيراً ، **لا بد من التصنيع من الناحية الاجتماعية** . والحقيقـة ان من الصعوبة بمكان ان نتصور انتقالاً من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث دون التغييرات الاجتماعية والعقلية التي يجر اليها التصنيـع .

والحاصل ، فان التصنيـع هو تغيير كل المجتمع من خـلال مجموعة صناعات متناسقة . وهو ليس مجرد عملية « إنزال » نشاطات صناعية ، بل يشكل كلاً واحداً مع الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية .

بقي ان نعرف :

١ – أي نوع من الصناعة يمكن ان يسهل عملية التصنيـع ؟

٢ كيف تخلق الصناعات ؟

٣ – أين تُوطَّن الصناعات ؟

١ - أي نوع من الصناعة يمكن ان يسهل عملية التصنيع ؟

قليلة جداً هي البلدان المتخلفة التي لا تملك صناعة ؛ إلا انها صناعة خفيفة عموماً ، وشديدة الارتباط بالمستهلكين المدنيين وبالاستيراد . وهذه الصناعة لا يمكن ان تضرب جذوراً في أرض البلد ، بل كأنها قشرة فوقها ، وتزيد تبعية الاقتصاد المديني للخارج شدة. ولهذا نشهد ظهور صناعة نسيج تستخدم تجهيزات وخيوط مستوردة ، ومعامل لصنع أعواد الثقاب ولفائف التبغ والجعة والمثلجات ، وبضع صناعات غذائية تستورد في بعض الحالات قسماً من موادها الأولية من الخارج ، ومعامل لتركيب السيارات لا تضيف اكثر من ١٠ ٪ الى قيمة المنتوجات المستوردة ، ومعامل صغيرة للمواد البلاستيكية ، ومعامل للادوات المطبخية تقتصر على طي وتشكيل صفائح الالومنيوم المستوردة .

بعض خيارات الحكومات المحلية تعطي الافضلية لهذا الطرز من «التصنيع» هذه الخيارات ترتكز على نظرة قصيرة المدى للتنمية . من الطبيعي ان يأخذ البلد بعين الاعتبار الصعوبات التي تزحم ، حاضراً ، نموه ؛ بيد ان المعايير الصالحة في هذه الحالة للتصنيع سرعان ما تهدد بدفع التنمية في طريق مسدود . لذا ينبغي الحكم في مشاكل التصنيع بدلالة المستقبل لا الحاضر ، ولا — وهذا هو الأسوأ — الماضي .

التصنيع المستوحى من نظرة قصيرة المدى

ينطلق بعض الاقتصاديين من ثلاث ملاحظات محققة ، بغية تحديد نوع الصناعة الضروري والممكن في بلد متخلف . ففي البلد المتخلف :

١ – ندرة في الرساميل ، بسبب قصور الادخار .

٢ – وفرة في اليد العاملة .

٣ – تضخم كبير جداً في المستوردات ، ويعاني البلد فقراً مزمناً في العملات الاجنبية .

من هذه الملاحظات يستنتج مقياسين : الأول هو الخاص بدرجة شدة العوامل والثاني هو الخاص بميزان المدفوعات .

١ – معيار درجة الشدة في العوامل

ينطلقون من الملاحظتين المحققتين الأوليتين : وفرة اليد العاملة وندرة الرساميل . لذا ينبغي خلق صناعات تشغل الكثير من اليد العاملة وتكلف القليل من الرساميل . ويضيفون الى الفوائد الاقتصادية لهذا الخيار فوائده الاجتماعية : بقليل من الاستثمارات يمتص اقصى ما يمكن من البطالة والنقص في العمالة :

نتائج هذا الخيار على ثلاثة أصناف :

آ) أفضلية الاستثمار في الصناعة الخفيفة .

ب) حماية الحرف والصناعات الصغيرة .

جـ) السعي الى اساليب بسيطة في الانتاج .

آ) ان افضلية الاستثمار في الصناعة الخفيفة سرعان ما تأخذ حدها . فالبلدان التي تبدأ تصنيعها بالصناعات الخفيفة ، وهي متمحورة بصورة عامة على الاستهلاك (صناعات غذائية ونسيجية وتركيب) ، تشهد تضخماً مفرطاً في استيراد المواد الوسيطة والرساميل . وعلى هذا ففي أمريكا اللاتينية ، خلال الخمسة والعشرين عاماً المنصرمة ، نقصت الى النصف مستوردات المواد الاستهلاكية

المصنوعة ، اما المواد الوسيطة فقد تضاعفت ، في حين ان مواد التجهيز لم تتزايد إلا بنسبة ٥٠ ٪ . وفي البلدان ، كالارجنتين ، التي تعتبر صناعة الأساس فيها متطورة قليلا ، أصبح اختلال ميزان المدفوعات كبيراً جداً . وامتصاص هذا الاختلال يجعل من الضروري تجاوز مرحلة الصناعة الخفيفة . الا أن انتاج المواد الوسيطة ثم انتاج التجهيزات ، يفترض استثمار رساميل اكثر كثافة والتخلي عن معيار درجة شدة العوامل .

ان تطوير الصناعة الخفيفة يمكن ان يكون متلائماً مع مرحلة انتقالية . كما ان حل مشكلة التصنيع لا يكمن في الصناعة الخفيفة الا استثناء . ان تخصص البلدان المتخلفة في الصناعات ذات الانتاجية الضعيفة يخلق ، في الأمد الطويل ، طرازاً جديداً من التبعية يخضع لها العالم الثالث .

ب) **ان حماية الحرف والصناعات الصغيرة مسألة ملتبسة .** عندما توجد **حرفة تقليدية** ، ريفية أم مدنية ، تكون حمايتها أمراً مفروضاً ما دامت الصناعة غير قادرة على استخدام اليد العاملة المستخدمة في الحرفة . وفي هذه الحالة يمكن السعي الى تجميعها في تعاونيات لتسهيل تموينها وتنظيم شؤون مبيعاتها . ومن جهة أخرى ، من الممكن تشجيع خلق حرف ريفية لاصلاح بعض التجهيزات الزراعية الصغيرة أو لانتاجها . بيد أننا ينبغي ألا ننسى ان الحرفة غير الصناعة ، وأنها تملك أصولاً اجتماعية — اقتصادية واضحة . فهي أسلوب حياة وليست اسلوب انتاج فقط . وهي ، كالزراعة التقليدية ، غريبة عن العقلنة التي تفرضها الصناعة . وفي بعض الحالات تجمد النمو الصناعي ، لأنها لا تحسب كلفة منتوجها ولا تحترم دائماً القواعد النظامية السليمة للانتاج . هكذا نجد ان الحرفيين الصينيين في سايغون يدخلون في منافسة ظافرة مع صناعة صنادل المطاط . والحقيقة أنهم لا يحسبون كلفة اليد العاملة العائلية ، ويخلطون مع عصارة المطاط كمية هائلة من النشارة ، ويستخدمون في الغالب مواد أولية مسروقة من المزارع .

ان خلق حرفة بدلاً من صناعة هو أمر صعب وخطير في آن معاً . ولكن المشاكل التي تطرحها الصناعات الصغيرة مختلفة . في البلدان الصناعية ، تحتل الصناعات الصغيرة مكاناً كالصناعات الكبيرة . ففي الولايات المتحدة ، ٩٠ ٪ من المشروعات الصناعية تستخدم أقل من مئة شخص ، وجهاز العاملين فيها يمثل ٧ ٪ من مستخدمي الصناعة . ولشركة «جنرال موتورز» حوالي (٤٥٠٠٠) ممون وصانع ثانوي ، أغلبها مشروعات صغيرة ووسطى.

ففي البلد المتخلف يكون ضيق السوق،وامكان تعبئة الادخارات العائلية غير المستعملة لاجل الصناعة الصغيرة ، وضآلة الاستثمارات الضرورية، وسهولة الادارة ، هذه جميعاً يبدو أنها تعمل في اتجاه توسيع الصناعات الصغيرة .

والواقع ان من الضروري أن نميز جيداً بين نوعين من الصناعات الصغيرة :
– الصناعات الصغيرة المنتجة للمواد الاستهلاكية ، والتي يفضي تزايدعددها الى صعوبات سبق لنا تعدادها .

– الصناعات الصغيرة التي تشتغل بترابط وثيق مع الصناعات الكبيرة ، وهي تشكل، في الواقع، احدى قوى البلدان الصناعية : فالصناعات الصغيرة تخلي المشروعات الكبيرة من مهمة انتاج كل المواد التي تصنع على مقياس محدود وبنشاطات ثانوية ، تستلزم مرونة ورشاقة لا تملكها المشروعات الكبيرة. في بلد من العالم الثالث ، يعتبر غياب وسط صناعي حقيقي مؤلف من مشروعات صغيرة إحدى الصعوبات التي تواجه التصنيع * . ففي بعض البلدان ، عندما يجري اقامة صناعة ضخمة ، فانها تضطر الى ان تركّب بنفسها جزءاً من تأسيساتها (تجهيزات التخزين، عربات نقل البضائع ، شبكات الحماية ...) ، وذلك لان استيراد هذه التجهيزات يكلف غالياً ، وفي نفس الوقت ليس من مشروع صغير يستطيع ان يزودها به . ان ضآلة القيمة المضافة الى المنتوجات

* انظر الصفحة ٦٨ وما بعدها .

التي تستوردها معامل التركيب تفسر بغياب صناعات محلية مرافقة (مثلا : صنع المقاعد ، الزخرفة والتزيين ، المصابيح ، القبضات ..)

إذن ، فالصناعات الصغيرة ضرورية ، ولكن لا يمكن تصورها بلا صناعات كبيرة . والحال ان الاخيرة تتطلب ، في معظم الاحوال ، استثمارات ضخمة .

ج) ان السعي وراء اساليب بسيطة في الانتاج هو ، جزئيا ، عبث لا طائل خلفه. العالم كله ما زال يتذكر «افران الريف العالية» التي استحدثها الصينيون ، وكان انتاجها غير صالح ، عملياً ، للاستعمال في الصناعة التحويلية . فليس بالامكان انتاج الاشياء اللازمة للصناعة الحديثة بواسطة اساليب فات اوانها . ولكن يزعم البعض ، دون الذهاب الى حد المبالغة الصينية ، انه بسبب افتقار اليد العاملة المحلية الى الكفاءة والتجربة ، تغدو الآلات البسيطة والمتينة ، التي لا تستلزم مستوى عال من الاختصاص ، مفضلة على التجهيزات المعقدة التي تنتجها المعامل الاوروبية والامريكية الشمالية . والواقع ان كل شيء يرتبط بنوع القطاع : ففي قطاع النسيج يمكن لهذا الخيار ان يبرر نفسه ، اما في الصناعات الميكانيكية والتعدينية والكيميائية فهو مردود في الغالب ، لانه يفضي الى رفع التكاليف بنسب عالية . اما اليوم ، فالحلول المعاكسة هي التي تنتصر غالباً ؛ فنتيجة لفقدان اليد العاملة المختصة ، يتجهون الى السير حتى اقصى حد في أتمتة بعض المؤسسات الصناعية في البلدان المتخلفة . وبهذا تتناقص مخاطر عطب التجهيزات تناقصاً شديداً . أما شراء التجهيزات الرديئة بأسعار بخسة ، وهي تجهيزات لم تعد تلائم المقاييس المعتادة لانتاجية البلدان الغنية ، فيسبب الخيبة في اغلب الاحيان : فالتجهيزات وهي مستعملة في الغالب ، تتطلب الكثير من التصليحات ، كما ان العمال الذين يفككونها في البلدان المتقدمة هم غير الذين يركبونها في البلدان المتخلفة .. حيث توجه بعض الاهواء ، احياناً ، مسألة تنظيم تلك العناصر وانتقائها.

ان تكييف التجهيزات مع الظروف المحلية لا يجوز ان ينصرف مطلقاً الى تزويدها بتجهيزات من الدرجة الثانية .

٢ – معيار ميزان المدفوعات

يلجأ عدد غير قليل من البلدان ، نظراً لوجود عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، الى تركيز جهوده على صناعات تنتج محلياً مواد بديلة للمستوردات .

وبما أنّ المستوردات ، في بداية التنمية ، مؤلفة أساساً من مواد استهلاكية ، فان معيار ميزان المدفوعات يقترن ، في الغالب ، مع معيار درجة شدة العوامل . وفي هذه الحالة يقيمون سلسلة من الصناعات قليلة التكامل فيما بينها ، تكون على تبعية شديدة إزاء مستوردات المواد الوسيطة من الخارج . ولكن نتيجة مثل هذه العملية تأتي مخيبة إجمالاً ؛ فلا تتأصل جذور للصناعة ، وتكون كُلف الانتاج فاحشة قياساً الى الربح الذي تجنيه من العملات الاجنبية ؛ اما القيمة المضافة محلياً الى المواد المستوردة فهي ، في الحقيقة ، طفيفة الى درجة تبعث على السخرية .

يقيناً ان جعل المستوردات أساساً لتحديد بعض أهداف الانتاج غير مرفوض كلياً ؛ ولكن ينبغي معرفة حدوده جيداً . ان اتخاذ المستوردات كمعيار يجعل اهداف التصنيع قائمة على أساس الماضي لا المستقبل . أما فيما يتعلق بتصنيع المواد الاستهلاكية ، فان مثل هذا النظام في التصنيع إنما ينحو ، أساساً ، الى تلبية حاجات سكان المدن المتمتعين ، كافة ، بالامتيازات . والحقيقة ان الحاجات التي يسدها هي حاجات سكان المدن ، التي كانت تلبى بواسطة المستوردات . في هذه المرحلة تكون الصناعة مصطنعة وتابعة .

وللذهاب الى أبعد من هذا النظام في التصنيع ، ولكي يمكن توفير العملات الاجنبية فعلاً ، ينبغي الصعود الى قلب عملية الانتاج ، وخلق صناعات للمواد الوسيطة ثم صناعات للتجهيزات . وفي هذه الحالة يتعين التخلي عن معيار درجة الشدة في العوامل ومعيار المستوردات. وبما ان الحد الادنى لانتاج صناعة المواد

الوسيطة أو صناعة للتجهيزات هو ، بصورة عامة ، أكبر حجماً من هذه المواد المستوردة ؛ لذا لا تعود المستوردات هي التي تحدد الكميات التي ينبغي انتاجها . ولمعرفة ما ينبغي إنتاجه ، يصبح من الضروري إيجاد معيار آخر .

المعايير المبنية على منظور بعيد المدى

إذن ، فالمعايير المبنية على ندرة الرساميل والصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات تقود الى طريق مسدود . عيب هذه المعايير الكبير هو أنها تعتبر ، حرصاً على الواقعية ، أن من غير الممكن تذليل الصعوبات التي تثقل كاهل التصنيع حالياً . في هذه الحالة يسعى من يتبنى هذه المقاييس الى الحد الأقصى من الصناعات التي تتناسب مع ندرة العوامل أو الحد الادنى من الصناعات اللازمة لموازنة ميزان المدفوعات . وينتهون أخيراً الى سياسة متهيبة جداً لا تغير معطيات التخلف تغييراً أساسياً .

ان وضع خطة تصنيع فعالة يقتضي الانطلاق من وجهة نظر أخرى . وبموجبها لا يجري السعي وراء ما هو ممكن وماس في الوقت الراهن ، بل على العكس الى معرفة ما الذي ينبغي ان تكون عليه خصائص التصنيع الذي ينتهي الى تأصيل جذوره وتثبيتها . وانطلاقاً من هذه الدراسة ، يجري خلق أنشطة يمهد ظهورُها السبيل أمام هذا النوع من التصنيع .

١ – تأصيل جذور التصنيع

التصنيع ظاهرة تقنية واقتصادية واجتماعية في آن معاً .

لقد سبق لنا القول ان التصنيع ، من زاوية تقنية واقتصادية ، ليس مجرد ظهور صناعات فحسب ، بل هو ولادة صناعات تكميلية بين الأنشطة الصناعية. وقوة البلدان الصناعية قائمة على نظام معقد من العلاقات بين مختلف أنواع الانتاج الصناعي . وكل صناعة تجد ممونيها وزُبُنها بين الصناعات الأخرى .

لنأخذ مثالاً يقع على حدود الزراعة : المسالخ . ففي الأقاليم الصناعية لا تكون المسالخ مجرد أنشطة شبه زراعية ، فهي عبارة عن حلقة في سلسلة التصنيع ؛ وهي لا تزودنا باللحوم للتغذية فحسب ، بل تستعمل منتجاتها الفرعية (الجلود ، العظام ، الشحوم ، القشة ، الغدد ...) في أنشطة صناعية تكميلية (صناعات الجلود ، علف للحيوانات ، صناعات صيدلانية ...) . فاستعمال المنتجات الفرعية يمكّن من تخفيض كلف الانتاج ويدفع الى انشاء مسالخ ضخمة الحجم قرب المناطق الصناعية . والحقيقة أن هذه المنتوجات الفرعية لا يمكن ان تكون مُجْزية على مستوى المسالخ الصغيرة المنثورة في أرجاء البلد ؛ وهي صعبة النقل لأسباب تتعلق بحفظ الصحة العامة . وما دام الانتقال الى المسالخ الصناعية يستلزم تجهيزات لحفظ اللحم وتوفير الاشتراطات اللازمة ، لذا يندرج المسلخ كلياً في البنيان الصناعي اجمالاً . وهنا نجد أنفسنا من جديد إزاء التبعية المتبادلة ، التي تحدثنا عنها عندما كنا بصدد موضوع تطويل عملية الانتاج [1] .

فالصناعة التكميلية تمكن الصناعة الوطنية من أن تجد بنفسها ديناميتها الخاصة . فكل قطاع صناعي يغذي القطاعات الأخرى ويتغذى منها . هنا نجد أنفسنا إزاء حركة تراكم حقيقية في التطوير الصناعي .

وتندمج الزراعة في ظاهرة التصنيع . فلا يتطلب التصنيع فائضاً زراعياً مُعداً للتسويق فحسب ، بل تصبح الزراعة سوقاً للصناعة أيضاً (صناعات كيميائية ، صناعات ميكانيكية وتعدينية واسمنتية) .

ومن الناحية الاجتماعية ، فان التصنيع يمثل تغييراً حقيقياً للمجتمع . فالصناعة هي بطبيعتها تطبيق منهجي للمعارف العلمية والتقنية في غزو الطبيعة؛ وبواسطتها تغدو الوسائل التقنية الاسلوب المعتاد لفعل الانسان في الطبيعة .

---

(١) انظر الصفحة (٥٤) .

وبما أنها – أي الصناعة – تتطلب إحداث تراكم في الرساميل، لذا يجري اقتطاع نسبة متزايدة من الانتاج لصالح الاستثمار . وينتظم بنيان المجتمع بأسره بدلالة هذا الاقتطاع . هنا نجد القاعدة التي يرتكز عليها اقتصاد المبادلة المتقدم ، الذي تحدثنا عنه في مطلع هذا المؤلف [1] .

وعلى هذا فان التصنيع يتحد اتحاداً حميماً بعملية السيطرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية وتولي قيادها . وبدلالة هذه النظرة بعيدة المدى ، ينبغي التفكير في موضوع التصنيع . لذا ينبغي اختيار **الصناعة المُصنِّعة** ، أي الصناعة التي تسمح بتأصيل جذور التصنيع تأصيلاً حقيقياً .

٢ – السعي الى صناعة مُصنِّعة

ينبغي ان يتوفر في الصناعة المصنعة خاصتان أساسيتان :

– ينبغي أن تسهل التكامل العام للاقتصاد ،

– ينبغي أن تسمح بظهور تنمية مستقلة .

في معظم البلدان المتقدمة حالياً ، كانت المركبات الصناعية الخاصة بالفحم والصلب صناعات مصنعة ، أقيمت لكي تسد حاجات بناء الطرق الحديدية وتحديث الجيوش أو مكننة النشاطات الصناعية الأخرى . ولكن سرعان ما تظهر هذه المركبات كعوامل مستقلة بذاتها للتصنيع .

والحقيقة ان الفحم مرتبط بالطاقة ؛ وهي ضرورية في آن لأجل استثمار المناجم (آلات بخارية ، ثم كهربائية مؤخراً) ولأجل استعمال انواع الفحم الرديئة (المعامل الحرارية) . وفضلاً عن ذلك فان الفحم يسهم اسهاماً جدياً في صناعة معالجة الحديد التي تحتاج الى فحم الكوك . ويولد صنع الكوك ، بدوره ،

---

(١) انظر ص ٦١ – ٦٢ .

سلسلة من الصناعات الكيميائية . كما ترتبط الافران العالية بمعامل السيراميك والمنتوجات المقاومة للحرارة،وهي أيضاً تفسح المجال أمام سلسلة من النشاطات القادرة على استعمال منتوجاتهـــا الفرعية (الاسمنت الأبيض ، رواسب نزع الفوسفات ، غاز الافران العالية ...) . وصناعة التعدين والصناعة الميكانيكية الكبرى تتموضع بالقرب من صناعة الفولاذ لاسيما وان مناجم الفولاذ ومصانع الفولاذ هي من أفضل زبائنها (حاجات الحفر والاستثمار ، نقل المنتوجات الثقيلة ، تجهيزات مختلفة ...) . اما الكتل البشرية التي استدعتها تلك المركبات الصناعيـــة فتجتذب ، بدورهـــا ، صناعات للمواد الاستهلاكية . كما أن المركب الصناعي بمجمله يجعل من الضروري اقامة شبكة من النقليات على درجة عالية من الكثافة . وأخيراً فان الزراعة ، في احتكاكها مع المركبات الصناعية ، تتغير تغيراً عميقاً.

ومهما يكن أصل مركبات الفحم والصلب ، فانها اصبحت عوامل تصنيع مقتدرة ايضاً .

بيد ان هذه المركبات ليست هي الطرز الوحيدة للصناعات المصنعـــة . وبصورة عامة فان الصناعات التي تنتج المواد الوسيطة (معـــادن ، إسمنت ، منتوجات كيماوية) ، وصناعـــة التجهيزات اللازمة للصناعات المنتجة للمواد الوسيطة ، هي صناعات مصنعة ايضاً . ويمكنها ان تلعب دوراً مشابهـاً لدور مركبات الفحم والصلب .

ففي البلدان التي لديها صناعة من قبل ، كأمريكا اللاتينية ، يمكن لصناعات الأساس وصناعات التجهيز المرتبطة بها ان تصبح العنصر المحرك للتصنيع. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان التي لديها من قبل صناعات منجمية تسلم منتوجاً خاماً . ان التحويل المدفوع الى حد متقدم للانتاج ، بفضل صناعات الأساس وصناعات التجهيز ، يمكنه ان يفتح الطريق أمام التصنيـع .

بيد اننا ينبغي الا ننسى ان معظم اقتصاديات العالم الثالث ما تزال اقتصاديات زراعية ، وانها تخوض معركـــة قاسية ضد الجوع . فمن المفروض إذن ان تقوم

الصناعات المصنعة ، اساساً ، بتسهيل زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية . فالصناعات الكيماوية التي تتيح صنع الاسمدة او المواد البلاستيكية ، التي تستعمل في الري او لتخصيب بعض انواع الزراعات ، وكذلك انتاج الاسمنت اللازم لعدد كبير من اشغال إقامة الهياكل التحتية للاقتصاد ولمراكز التعدين الحديدي التي تسمح بصنع تجهيزات زراعية احدث ، تبدو ، في هذه الحالة ، وكأنها صناعات فائقة الفاعلية .

بيد ان إقامة هذه الصناعات المصنعة يصطدم بعدد من الصعوبات :

أ) مهما يكن ارتباط الصناعات المصنعة بالصناعات الاستهلاكية او الزراعة فانها تتطلب استثمارات ضخمة . وفي الحدود التي يهتمون فيها بربط صناعات المواد الوسيطة باقامة صناعات لتجهيز ، يغدو من الممكن تذليل قسم من الصعوبات. والحقيقة انهم ، في هذه الحالة ، سيمتلكون وسائل انتاج التجهيزات التي سيحتاجونها . كما انهم ، في الآونة نفسها ، يتجنبون ، في الحد الأخير ، صعوبات جدية في ميزان المدفوعات ؛ وينبغي الا يغرب عن البال انهم عندما يعزمون على انتاج المواد الوسيطة سيضاعفون الحاجة الى الاستيراد من مواد التجهيز . ومن جهة اخرى ، فان بامكانهم السعي الى ايجاد وسائل تقنية تتلافى استعمال رساميل كبيرة ، إلا أننا رأينا ان هذا المسعى غير مضمون .

ب) لا تؤدي الصناعات المصنّعة الى تحسين مباشر في مستوى المعيشة . بل على العكس ، فان التوترات التضخمية التي يسببها الاستثمار تهدد بتزايد البؤس . ومن جهة اخرى فان العمالة التي تخلقها هذه الصناعات تكون ، في عدد غير قليل من الحالات ، هزيلة . ولكن هذه الامور ليست سوى صعوبات في المدى القصير . فعلى المدى الطويل ، سيكون للتكامل الاقتصادي وللتصنيع مفاعيل مفيدة بالتأكيد . ولكن على المدى المباشر ، فان ثمة مجازفة في أن يكون ثمنها الانساني باهظاً لا يطاق .

ولتجنب هذا الخطر ينبغي ، قبل كل شيء ، الا يفصل مطلقاً بين التصنيع

والنضال ضد السيطرات الاجتماعية التي تسحق الفئات الاشد فقراً من السكان ، والفلاحين منهم بخاصة . وبعد ذلك ، ومنذ البدايـــة ، ينبغي العمل في سبيل تحسين الانتـــاج الزراعي ، عبر بعث الحركة والحيوية في الريف ، الذي يمهد السبيل أمام تحديث الزراعة دونما حاجة لاستثمارات ضخمة .

وأخـيراً ، ينبغي العمل على خلق قطاعين صناعيين : الاول يتطلب القليل من اليد العاملة والكثير من التجهيزات ومهمته هي التصنيع عمقـاً . اما الثاني ، ويتألف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الكثير من اليد العاملة والقليل من الرساميل ، فيفيـــد أساساً في خلق العمالة وتسهيل إنتاج المواد الاستهلاكية . ودرجـة تحديث هذا القطاع يمكن ان تكون أدنى من المستوى المعتاد لهذا النوع من الصناعات . هذا مـــا كان عليه تقريباً الحـل الذي اختارته اليابان خلال فترة طويلة ؛ فقاموا ، من خلال منظور بعيـــد المدى ، بدمج ما كان ملائماً من الخيارات التي تقوم على استعمال القليل من الرساميل وعلى المشروعات الصغيرة وعلى سياسة احلال انتاج محلي بدلاً من المستورد من المواد الاستهلاكية .

ج) ليس باستطاعة جميع البلدان ان يكون لديها صناعة ثقيلة . فالرغبة في خلق صناعة وطنية ثقيلة او صناعة للتجهيز ، في بعض البلدان الافريقية الصغيرة – مثلاً – ، تذكر كثيراً بقصة الضفدعة التي ارادت أن تصبح بضخامة الثور .

والحقيقة ، أنه في عدد غير قليل من الحالات ، لكي يكون للصناعة الثقيلة أو لصناعة التجهيز مردود كافٍ ينبغي ان يكون الحد الادنى لانتاجهـــا اكبر بخمس أو ست مرات من الانتاج الذي يمكن تصريفه في البلد نفسه . حتى بالنسبة للصناعات التي تنتج الاسمدة ، من الملاحظ ان الامكانات الدنيا للانتاج تتجاوز حاجات بلد كالجزائر . فالبلدان الصغيرة ، بـــل البلدان المتوسطة ايضاً ، لا يمكنها ان تستغني عن تصدير جزء من انتاجها الصناعي . إلا أن الاستيلاء على جزء من السوق الدولية ، في الوقت الراهن ، يعتبر أمراً بالغ الصعوبة . وبدلاً

من المجازفة في السوق الدولية ، فان من المفضل ان يلحظ إقامة صناعات مصنعة في إطار اتفاقات اقليمية بين البلدان المتخلفة . هذا وستكون لدينا فرصة العودة الى الحديث باسهاب عن هذا الجانب من جوانب التعاون الدولي .

بيد أن الاتفاق بين بلدان العالم الثالث ما يزال صعباً ؛ وفي عدد لا بأس به من الحالات ، فان ثمة بلدان صغيرة ، بعيدة عن الخطوط البحرية الكبرى ولا تستطيع ان تقيم بصورة عاجلة مجموعة من صناعات الاساس ، تنساق الى تبني سياسة متمحورة حول الصناعات الاستهلاكية . وكسياسة بديلة ، يصبح من الضروري عندئذ السعي الى اقامة صناعات مكملة على اوسع نطاق ممكن ، بين الصناعات الموجودة. وبهذا يمكن لمعامل التركيب ان تكون موصولة بالمشروعات التي تصنع المقاعد والقبضات والابواب والتجهيزات الكهربائية . وشيئاً فشيئاً تكوّن هذه الصناعات كلاً واحداً ؛ ورغم انها لا تملك نفس دينامية صناعات الاساس ، إلا أنها يمكن ان تسمح بتأصيل جذور التصنيع .

بقي ان نقول ، ان اقامة صناعات المواد الوسيطة وصناعات التجهيز إنما تعتبر ، في معظم الاحوال ، بمثابة استباق جريء . فلا يوجد في الحالة الراهنة ما يبرر وجودها ؛ وتحقيقها ينبثق من نظرة تفاؤلية ، وتخلق انتاجاً فائضاً حقيقياً من سلع الانتاج . والواقع ان النمو السريع لوسائل الانتاج يعتبر وضعاً جزيل النفع بالنسبة للتنمية . ولقد بنى الاتحاد السوفياتي على هذا الانتاج كل تنميته الاقتصادية . كما سبق لكل من المانيا واليابان ان التزمتا خياراً مماثلاً. ان امتلاك قاعدة على اوسع نطاق ممكن يقدم فوائد ضخمة للتصنيع . وفضلاً عن ذلك ، وكما لاحظ « ا . و . هيرشمان » ، فان توفر منتوج ما بغزارة ، والاضطرار الى استخدامه ، يدفع بالبلد الى أمام . ومن الاولى ان نكون مجبرين على ايجاد سوق للتصريف من ان نحاول الاقتصار على استثمار الموجود الذي يعتبر هزيلاً جداً بصفة عامة .

٢ – كيف يتحقق التصنيع ؟

ان عملية إستباق المستقبل التي تمثلها **الصناعات المصنّعة** لا يمكن أن تكون الا صنيع الدولة . فمن الخطأ ان نتصور وجود جماعة خاصة تقتحم ميدان انتاج الفائض من وسائل الانتاج . وعلى هذا نجـــد ان حكومة بلد متخلف ، حتى وان كانت غير ملتزمة بخيار ايديولوجي ثابت ، فانهـــا تنساق الى خلق صناعة للدولة . ومنذ القرن التاسع عشر فهمت اليابان جيداً الدور الذي ينبغي ان تلعبه الدولة في الانطلاق الصناعي . وكانت الشركات الصناعية اليابانيـــة الأولى من صنع الدولة وبملكيتها. وفي بورتوريكو ، قامت الحكومة الامريكية بالذات بخلق صناعات لكي تمهد السبيل أمام تقدم التصنيع . وفي كل من الحالتين أعيد فيما بعد بيع تلك الصناعات الى الرأسماليين الأفراد . اما اليوم ، فبالعكس، إذ يوجد اتجاه الى اقامة قطاع عام دائم .

١ – مهما يكن الحل الذي يتم اختياره ، فالمهم هو اتخاذ خيار واضح . والحقيقة ان ليس هناك ما هو اكثر مدعاة لشلل التنمية الصناعيـــة من الموقف المتردد حيال نظام ملكية المشاريع .

في حالة خلق صناعة مؤممة تكون سيطرة الدولة ذات طابع مباشر ، لذا فان اندماجها في التنمية يكون اندماجاً هزيلاً من حيث المبدأ . ولكن ينبغي الاعتراف ان العادات الادارية ، وغياب مقاييس واضحة بشأن تحديد نوعيـــة الادارة الجيدة ، والتكوين البيروقراطي للمديرين ... كل هذه الامور لا تسهم في خلق ظروف مواتية ومفيدة لدينامائية الشركات الحكومية .

وفي سبيل تجنب هذه الصعوبات ، ينبغي للدولة ان تحدد بالضبـــط الدور الذي تنتظر ان تنهض به الشركات الحكومية . فلا يكفي خلق قطاع مؤمم ، بل ينبغي رسم السياسة التي يسير عليها ايضاً ؛ لان هدف المشروع الحكومي ، الذي لم يعد هو الربح، ينبغي ان يكون محدداً . ومن جهة اخرى ، من الضروري

اعتماد مقاييس لتسيير هذه المشروعات ولتحديد مقدار نجاحها لا تفترض وصاية دائمة للدولة . فالصناعة هي غير الادارة، لذا فان تسييرها بحاجة الى المرونة .

وفي حالة اندماج المبادهة الخاصة في مجهود التنمية ، من الممكن تصور مجموعة من التدابير **التشجيعية** أو **التعاقدية** ، كمساعدة مقطوعة او متفق عليها ، او تسهيلات ضرائبية او طلبيات حكومية ، او منح شبه احتكار لشركة ما ما دامت تحقق اهدافاً محددة في الخطة .

كما يمكن للدولة ان تحاول مشاركة الرساميل الخاصة ، وطنية كانت أم أجنبية . فتخلق في هذه الحالة شركات اقتصاد مختلط ، تملك انصبة كبيرة من رساميلها ، بل اغلبية هذه الانصبة في بعض الاحيان . وبوجه عام ، فان هذا النظام يتيح مرونة في تسيير المشروعات مع ادخال رقابة للدولة في داخل المشروع . بقي ان نعلم فيما اذا كانت هناك رساميل خاصة راغبة بمشاركة الدولة ...

٢ – **في كل الاحوال ، ينبغي الا ننسى** ان تحمل الدولة اعباء التنمية الصناعية والمساعدة التي يمكن ان تقدمها للصناعة الخاصة والتشارك الذي تعرضه على الرأسماليين .. هذا كله لا يخلق بضربة عصا سحرية طبقة من الصناعيين .

لقد حاولت الصين الشعبية ، بالذات ، أن تدمج الرأسماليين القدماء في مشروعاتها ، بتسميتهم مدراء . فليس من الممكن خلق الصناعي فجأة وبلا تحضير ؛ فلا الموظف ولا التاجر بمهيئين للاندماج في إدارة يومية ضمن منظور بعيد المدى تتطلبه كل صناعة .

يعتقد البعض ان من الافضل ، في هذه الظروف ، اللجوء الى المشروعات الاجنبية ، إلا ان الرساميل الاجنبية عندما تضع يدها على الصناعة الناشئة لا

لا تؤدي سوى الى تشديد السيطرة الراهنة التي تمارسها البلدان الصناعية على بلدان العالم الثالث .

ومن الانسب محاولة تعميم تطبيق مبدأ «الصناعة المباعة مع مفاتيحها [1]» ، التي سنتحدث عنها فيما بعد .

اما فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة وصناعات المواد الاستهلاكية ، فينبغي تسهيل تحول الجماعة التجارية الى جماعة صناعية . التجارة في جميع البلدان المتخلفة مزدهرة ونشيطة ؛ ولسوء الحظ فان رؤساء المشاريع الذين يتركون عملهم التجاري وكذلك الرساميل التي تتكوّن فيها لا تذهب بسهولة الى الصناعة . وبشأن هذه المسألة ، فان بعض البلدان ، كتونس ، تملك تجربة تستوجب الالتفات . لقد أُلزم كبار التجار المستوردين ، بصورة تدريجية ، على أن يصنعوا ، هم بالذات ، المنتوجات التي كانوا يستوردونها . ولقد تحققت هذه العملية بيسر بالغ . أجبر المستوردون ، في البدء ، على تحقيق مشترياتهم بواسطة جماعات المستوردين التي قطعتهم عن دورتهم التقليدية وسببت لهم ارتباكات لا يستهان بها . ثم عرضت على هؤلاء التجار قروضاً طويلة الأجل ومساعدات تقنية اذا ارتضوا التحول الى الصناعة . وقد ارتضى عدد منهم هذا الحل ، ويبدو أنهم قد نجحوا . إلا ان التجربة ما تزال في بدايتها . ولكي تكون ناجحة ينبغي ان يتم تجاوز مرحلة مجرد تعويض المُستورد من المنتوجات تامة الصنع بمنتوجات محلية ، والوصول الى مرحلة بناء الصناعات التكميلية فيما بين المشروعات القائمة .

٣ – وتجدر الاشارة اخيراً الى خلق صناعة في بلد متخلف يفترض حماية الصناعات الناشئة حماية فعالة .

ان انتاج مصنع ما لا يبلغ وتيرته الطبيعية إلا بعد مرور المدة اللازمة لتكييفه . ففي اوروبا لا بد من انتظار سنة على الأقل من التلمس والاعداد النهائي

---

(١) Les industries vendues clés en mains

لعمل المصنع . اما في البـلد المتخلف فيزداد طول هذه المهلة بالقدر الذي يمكن فيه للمصنع ان يتوقع الحاجات المقبلة ، وبالقدر الذي لا يستطيعون فيه طوال عدة سنوات أحياناً تشغيل المصنع بكل طاقته الانتاجية . ومن جهة أخرى فان افتقاد وسط صناعي وافتقاد مكملاته الاقتصادية والتقنية تشكل ، منذ البداية ، عائقاً خطيراً . وأخيراً ، فان جميع عوامل التخلف تدفع باتجاه رفـــع كلف الانتاج رغم وجود يد عاملة رخيصة .

من الممكن ، منذ البداية ، تخفيض الكلف بواسطـــة تخفيف الضرائب . والواقع ان عدداً كبيراً من البلدان المتخلفة تمنح المشرعات الجديدة تخفيضات مؤقتة في الضرائب على دخلها وعلى رقم اعمالها الاجمالي خلال مرحلة تمتد من خمس الى عشر سنوات . وفي بعض البلدان يكون الاعفاء متناقصاً ، فيكون في السنوات الأولى أقوى منـــه في السنوات الأخيرة ؛ بحيث تتوفر فسحة من الزمن لتكييف المشروع تدريجياً مع الشروط المعتادة لسير عمله . ومن الممكن طبعاً تطبيق الاعفاءات على توسيع المشروعات القائمة . وفي بعض الأحوال ، فان تشجيع توسيع المشروعات القديمة التي سبق لها اكتساب الخبرة يكون في الحقيقة أسهل من خلق المشروعات الجديدة .

وبموازاة هذه التخفيضات الضرائبية يمكن فرض رسوم جمركية للحماية وللتشجيـع .

نادرة هي التنمية الصناعية التي لم تتحقق في ظل الحماية الجمركية . لقد لجأت المانيا والولايات المتحدة الى الحماية الجمركية ، وبالغتا في استعمالها .

من الممكن تمييز نوعين من التعرفات الجمركية الخاصة بالحماية :

– التعرفات التي فرضت بصفة دائمة ، والتي تهدد ، في الحد الأخير ، بخلق مخاطر التيبس الصناعي . ففي ظل الحماية الجمركية التي تحمي المشروعات ، لا يبقى ما يحثها على تحسين إنتاجها .

– التعرفات المفروضة بصفة مؤقتة ، والتي تهدف الى تمهيد السبيل أمـــام ازدهار الصناعة الناشئة ، وتسمى بالتعرفات **التشجيعية** . وهي تزول عندمـا تبلغ الصناعة درجة تغدو معها كلف الانتاج قادرة على الثبات في وجه المنافسة.

وفي كل الأحوال ، فمن الصعوبة بمكان معرفة فيما اذا كانت التعرفات الجمركية في العالم الثالث دائمة أم مؤقتة . ونكتفي بالقول أنهـــا ضرورية في الظروف الراهنة ، إلا أنها ليست كافية في أغلب الاحوال . والحقيقة ، أن المشتري يفضل ، في عدد غير قليل من الحـــالات ، المنتوجات الاجنبية على المنتوجات الوطنية . فالمستهلك يرى في الأشياء المستوردة مصدراً للأبهة ، والصناعي يرى فيها ضمانة للجودة . وعلى هذا ينبغي اكمال التعرفـــة الجمركية **بالتقييد الكمي** للاستيراد ، بل بمنـع استيراد مطلق للاشياء التي يوجد انتاج محلي من نوعها . الا ان هذا الامر ليس بالسهل دائماً ، وذلك لأن الادارة تعاني ضغوطاً والتماسات من كل نوع ، تنتهي أحياناً الى منح رخص استيرادمخالفة للنظام . ان منع الاستيراد يفترض إدارة نزيهة ونافذة الكلمة .

٣ – أين تقام الصناعة ؟

ما دامت الصناعات المتـكاملة تشكل قاعدة كل تصنيـع ، فمن الجلي إذن ان من غير الممكن تصور تحقيق تنمية صناعية بطريقة "ذر" المصانـع في أرجـاء البلد .ان كلفة الهياكل التحتية للاقتصاد ، وكلفة نقل المنتوجات الفرعية ،ومجموع علاقات المشاريـع فيما بينها ، وصعوبات تأهيل يد عاملة متناثرة ،هذه كلها تمارس تأثيرات مشؤومة على التنمية الصناعية. ومن جهة أخرى فان نثر الصناعات يخالف دروس التاريخ الاقتصادي ، وكما بين البروفسور « ف . بيرو » بجلاء ، فـــان التنمية لا تظهر في كل مكان في آن معاً ، بل تظهر كنقاط أو كأقطاب إنمائية ، ثم تنداح وتنتشر .

١ – اذن ، **لكي يصبح التصنيع ميسوراً ينبغى أن يكون مرتكزاً علـى انشاء اقطاب انمائية** . فمن غير الجائر نثر الصناعات الجديدة ، بل توحيدها في تجمعات قادرة ، بسبب طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تجمع بينها أو بسبب الصناعات التكميلية التي تتيحها او بسبب ثقلها الاقتصادي ، على ان تبلغ بسرعة مستوى في الانتاجية والريعية يضاهي مستوى انتاجية وريعية صناعات البلدان الصناعية القديمة .

إذن فقطب التنمية هو مولد للانشطة . ومع ذلك ينبغي الانتباه : ان خلق تعاونية قروية او مدرسة – مثلاً – هو ايضاً مولد للانشطة. لذا **فـــان قطب تنمية حقيقي يجعل فعله ينسحب على المستوى القومي والدولي .**

بيد ان بعداً واحداً فحسب لقطب انمائي لا يسمح له ان يباشر فعلاً ناجعاً على التنمية . بل ينبغي له ان يكون موصولاً **بالصناعة المصنّعة** التي تربط بين صناعات أخرى أو تسهل إقامتها . أضف الى ذلك ان القطب الانمائي سيغدو ، بما لديه من وزن ، عنصر تشكيك في الاتجاهات الراغبة بشراء العقارات . وإذ تتزايد عروض العمالة ، لا يبقى لدفوق الدخول من صلة مع الهياكل القديمـــة للانتاج وللتوزيع ، ويظهر عدم كفاية الهياكل التحتية للاقتصاد ، وبكلمة فان الاقتصاد بمجمله ينطلق بقوة إلى أمام .

وعلى هذا فان انشاء الصناعات في بلد متخلف ينبغي ان ينفذ على شكل كتل وبجمّعات جغرافية . ففي بداية الانطلاق تكون الصناعة غير المجمعة بذخاً غير ناجع الأثر .

هذه المقتضيات التي يستلزمها التصنيع تجعل الحاجة الى اتفاقات بين البلدان المتجاورة ، سبق لنا ذكرها في معرض الحديث عن **الصناعات المصنعة** ، أشد إلحاحاً . وفي الآونة الراهنة ، ما يزال معظم البلدان المتخلفة يمتنع عن اجراء تنسيق في تنمياته ، ويرفض ان يقيم بصورة مشتركة أقطاباً إنمائية ،تتيح انتشاراً

سريعاً للتصنيع وتأصيل جذوره . وعلى هذا فان المذهب القومي ، الذي تحتاجه شعوب العالم الثالث لكي يمنح كل منها الشعور بأنها تكوّن امة ، يهددها في هذه الحالة بخطر ابقائها أمماً مصطنعة خاضعة لسيطرة القوى الدولية الكبرى ، التي تملك الاقطاب الانمائية الكبيرة العالمية .

٢ – بيد أن خلق أقطاب انمائية في بلدان العالم الثالث ليس حلا عجائبياً ؛ إذ توجد مسافة بين خلق القطب الانمائي وبين انتشار آثاره .

آ) **لا يمكن لقطب انمائي أن يخلق أثراً نافعاً على التنمية ما لم تكن القرارات التي تحكم سير عمله مطابقة لمقتضيات التنمية .** لقد خلقت الشركات الدولية الكبرى في عدد غير قليل من البلدان مركبات بترولية ضخمة ، إلا ان الستراتيجيات التي حكمت عملية خلق هذه الاقطاب وسير عملها كانت غريبة جداً عن استراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان التي اقيمت فيها ، بحيث حالت دون توليد اقتصاد مركب ومتمفصل . ومن جهة أخرى فان القطب الانمائي ، عندما يندمج مع نشاط مدني تمارس شبكاته التجارية وفئاته المتمتعة بالامتيازات سيطرة اجتماعية على المناطق الريفية ، يكون من الأولى أن تتوطد السيطرات الاجتماعية ، ويزداد التخلع الذي تدفع اليه ، لا ان تضعف . وعملياً هذه هي حالة عدد غير قليل من البلدان المتخلفة ، ذلك ان الازدهار الذي تشهده العواصم ، بل تصنيعها بالذات ، ليس لها سوى أثر ثانوي على المناطق الريفية الخاضعة لتأثيرات السيطرة . فازدياد الطلب المديني لا يفيد الا الفئات المدينية المنعمة بالامتيازات التي تصادر لفائدتها ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية .

ب) لا غنى عن سياسة حازمة تتيح للقطب الانمائي بأن يتواصل مع مجموع الاقتصاد .

عندما لا تكون الزراعة في حالة تسمح لها بتلبية الحاجات التي يخلقها القطب الانمائي ، فلا نكون قد صنعنا شيئاً سوى أننا سببنا انهيار المجتمعات التقليدية

وأثرنا هجرة ريفية لا تتناسب مع حاجات القطب الانمائي من اليد العاملة . فلأجل نشر التنمية ينبغي ان يكون بناء القطب الانمائي مترافقاً مع تطبيق سياسة زراعية فعالة .

ومن جهة اخرى فان تعميم آثار التصنيع في مجموع البلد ، يقتضي أن يقام إلى جانب القطب الانمائي الرئيسي أقطاب ثانوية لها أنشطة تكميلية جزئياً . ونحن هنا لا نعني مطلقاً العودة الى نثر الصناعات ، الذي بينا مخاطره ، بل لكي نتدبر أمور مجمل هيكل البلد الصناعي انطلاقاً من بضع نقاط صناعية قوية ومتسقة .

ان القطب الانمائي يدخل في عملية التنمية عاملاً ديناميا قادراً على هز الركود. بيد أننا ينبغي ان نفهم أنه ظرف مناسب للتنمية ، ولكنه ليس التنمية بحد ذاته . ونحن لا نكرر اذا قلنا أن من غير الممكن تصور التنمية بدون سيطرة حازمة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثالث

التمويل الداخلي للتنمية

ينبغي للاقتصاد والوسائل التقنية ان يقررا مسائل التمويـل ، لا العكس . غير أن خطة التنمية توضع ، في معظم الاحيان ، بدلالة وسائل التمويل المتاحة. هذه الأولوية التي تحتلها وسائل التمويل ، في بلد قليلة ادخاراته ونظامه المصرفي سيء التنظيم ، تفضي عملياً الى استمرار التخلف .

على العكس من ذلك ، ينبغي السعي لتوفير مـــا هو ضروري للتنمية ، ثم تطويع وسائل التمويل لمقتضيات التنمية ، واتخاذ التدابير التي تتكفل بايجـاد توازن نقدي نسبي .

فاذا تبين في هذه الحالة أن الاهداف الاقتصادية التي ينبغي الوصول إليهـا طموحة جداً بالنسبة للامكانات المالية أو بالنسبة للصعوبات التي يواجهها التوازن النقدي ، يمكن إعادة إحكام الأمور . ولكن ينبغي أن يبقى في حدود إعادة الاحكام ،ولا يتعداه إلى إعادة النظر بالخيارات الأساسية .

ومن جهة أخرى ، فان اعطاء التنمية دينامية داخليـة حقيقية ، يقتضي ، قبل كل شيء ، ان يضمن تمويلها داخلياً حتى أقصى حد ممكن . ان التمويـــل

الخارجي هو ، بوجه عام، ضرورة لا بد منها، ولكن لا يجوز في حـــال من الأحوال ان يشرُط ما هو رئيسي وجوهري .

سندرس في هذا الفصل موضوع التمويل الداخلي فقط ، لأن موضوع التمويل الخارجي جزء لا ينفصل عن موضوع التعاون الدولي .

ينبغي دراسة موضوع التمويل الداخلي للتنمية من زاويتين :

١ – كيف يمكن خلق الاخار الذي يتيح تمويل الاستثمار ويكفل التوازن النقدي في آن معاً ؟

٢ – كيف يجري تكييف المؤسسات المصرفية مع دورها في التنمية ؟

القسم الاول

خلق الادخار

ليس ثمة من حاجة دوماً الى ان يمول الادخارُ الاستثمارَ مباشرة . وعلى هذا فمن الممكن تمويـــل أعمال التنمية إما بواسطة سلفة يقدمها مصرف الاصدار الى الدولة أو بواسطة اعتمادات مصرفية . ففي الحالة الأولى تكون الاستثمارات قد مُوّلت بخلق نقد ورقي ، وفي الحالة الثانية بنقد خطي .

ولكن في بلد متخلف لا يملك سوى طاقة انتاجيـــة بسيطة غير مستعملة ، فان ثمة مخاطر تهدد جدياً بتحويل الاصدار النقدي الى تضخم . ويتجلى هـــذا التضخم ، في الحقيقة ، على شكل تزايد طلب المواد الاستهلاكية تصعب مواجهته بعرض موازٍ .

وكقاعدة عامة ، فان كل استثمار ينبغي أن يقابله امتنـــاع عن الاستهلاك ، أي : **ادخار** ، بالمعنى الواسع لهذا الاصطلاح .

بغية إظهار الادخار يمكن إما :

– الاعتماد على القطاع التقليدي والزراعي ،
– أو على الضرائب ،
– أو على توسيع الادخار الخاص للقطاع الحديث .

١ – دور القطاع التقليدي والزراعي

في عدد غير قليل من البلدان التي اصبحت اليوم صناعية ، كانت الزراعة هي التي أتاحت تمويل التصنيع الوليد .

في فرنسا ، امتصت المصارف ، طوال القرن التاسع عشر، الادخار الفلاحي لفائدة الصناعة او لفائدة البلدان الاجنبية التي كانت متخلفة آنذاك .

وفي بلدان أخرى كان أخذ الأتاوة من القطاع الزراعي أقل تلقائية . ففي اليابان أتاحت الضريبة العقارية ، التي فرضت بعد الاصلاح الزراعي ، الفرصة لاعادة توزيع واسعة في الدخول كانت في صالح الصناعة . وفي الاتحادالسوفياتي أتاح وضع الأرض في نظام جماعي تحقيق اقتطاعات عينية من المنتجات الزراعية أو شرائها باسعار بخسة ، بحيث أدى بيعها بأسعار مرتفعة في المدن إلى تسهيل إقامة التوازن النقدي الذي تعرض للاختلال بسبب الأولوية المعطاة للصناعة الثقيلة .

وفي انكلترا كانت عملية أخذ الأتاوة النقدية من الزراعة اكثر تأخراً واكثر نعومة . ولقد ظهرت عام ١٨٤٠ مع قيام المبادلة الحرة التي أدت الى سقوط عنيف في أسعار المنتوجات الغذائية . وبهذا استطاع الصناعيون الابقاء على انخفاض الاجور ، فحققوا أرباحاً ضخمة .

هذه حالة اعتيادية ، لأن الزراعة تمثل القسم الاكبر من انتاج وسكان بلد في

بداية تصنيعه. لذا كان يبدو منطقياً تحميل هذا القطاع النصيب الأوفى من كلفة التصنيع. أما في الحالة الراهنة، التي يعيشها العالم الثالث، فينبغي تحاشي تطبيق طرائق، لقيت النجاح في الماضي، في ظروف مختلفة جداً.

أما اليوم فان تزايد المبادلات الدولية وتوسع الادارات والاحتكاك الراض الذي تمارسه المجتمعات الصناعية قد خلقت اقتصاديات مدينية متمحورة على التجارة والاستهلاك. في مثل هذه الشروط يمكن ان يكون الاقتطاع من الاقتصاد المديني اكثر تلاؤماً مع الأوضاع الراهنة من الاقتطاع من الزراعة. وفي كل الأحوال، اذا كان لا مفر من اقتطاع قسم من الدخول الزراعية، فليس ذلك ممكناً ما لم تصف السيطرات الاجتماعية دفعة واحدة، هذه السيطرات التي تثقل كاهل الفلاح وتفيد الاقتصاد المدني بصورة أساسية.

ولكن إذا لم تكن الزراعة قادرة بعد على تمويل التنمية الصناعية بجملها، إلا انها تستطيع ان تنهض بدور هام في تكوين الرأسمال لأجل الاستثمارات الصغيرة ولأجل الادخار ـ العمل.

١ – الاستثمارات الصغيرة

عندما يجري الحديث عن تكوين رأس المال، يأتون دوماً على ذكر بناء الجسور والطرقات والمعامل والمستشفيات، الخ. والواقع أن هذا النوع من الاعمال لا يشكل سوى مقولة واحدة من الاستثمارات، إذ يوجد الى جانبها استثمار يهمله المخططون في غالب الأحيان، ويخص القطاع التقليدي بصورة أساسية.

ونقصد الاستثمارات بواسطة الأدوات الصغيرة الزراعية والحرفية والتحضيرات الريفية الصغيرة والتجهيزات السكنية الريفية، الخ. فالاستثمارات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في زيادة الانتاجية ورفع مستوى المعيشة في القطاع التقليدي.

ان توسيع الاستثمارات الصغيرة ينبغي أن يكون واحداً من أهداف الانعاش الريفي . كما أن من الممكن ربطها بازالة الاشكال التقليدية للادخار .

٢ - الادخار ـ العمل

تتميز البلدان المتخلفة بوجود عمالة ناقصة ضخمة ؛ وان قسماً من الناس الذين يعملون في الأرض هم ، جزئياً ، غير نافعين ؛ كما ان مجمل الفلاحين يبقون بلا شغل طوال شهور مديدة . ان استخدام هذا العمل الضائع لشق الطرق أو بناء شبكات للري أو الصرف أو المدارس ، يمكن ان يؤدي إلى اقتصاد في وسائل التمويل المتاحة للاستثمار وحل مشكلة التوازن بين العرض والطلب بيسر . والواقع ان هذه الطريقة لا تفعل شيئاً سوى انها تخلق نظاماً من سلوك الفلاحين ، الذين يستفيدون بصورة عامة من الفترات التي تخلو من العمل الزراعي ، لكي يعيدوا بناء مساكنهم أو إصلاحها ، ولكي يصنعوا الادوات اللازمة لعملهم ، فيحققون بذلك سلسلة من الاستثمارات الصغيرة . وجدير بالذكر ، ان جزءاً كبيراً من الهياكل التحتية للاقتصاد في البلدان الغربية قد أنجز ، في القرنين السابع والثامن عشر ، بفضل نظام للسخرة كان يجبر الفلاحين على العمل في الاشغال الملكية الكبيرة .

ولكن لكي يكون استخدام الادخار ـ العمل ناجعاً حقاً ينبغي أن يتوفر على بعض الشروط :

١ - ينبغي ان تكون الحكومة التي تفرضه قادرة سياسياً على تعبئة الجماهير . وليس ثمة ما هو اكثر خطورة من ان تجري التعبئة بواسطة حكومة المنعمين بالامتيازات ، ففي مثل هذه الحالة تبدو التعبئة كأنها تحكماً مرهقاً وعسفاً لا بد أن يصطدم بعداء الجماهير وسلبيتها .

٢ ـ الاشغال التي تنجز بواسطة تعبئة جماهير الشغيلة ينبغي ان تكون

داخلة في المنظور العام لخطة التنمية ،وألا ينظر إليها كمجرد عملية تشغيل للعاطلين عن العمل .

٣ ـ ينبغي توفير تناسب معين بين الأشغال الكبيرة وبين أبسط المنجزات وأصغرها ؛ على ان تكون فوائد الأخيرة ملموسة مباشرة من قبل الشغيلة المعبئين (مدارس محلية ، جر مياه للشرب ، مشروعات صغيرة للري ، الخ) .

٤ – ينبغي القيام بتعبئة اليد العاملة خارج الفترات الطبيعية للعمل الزراعي ، وألا تربك أو تعرقل الاستثمارات الصغيرة التي اعتاد الزارع القيام بها خارج تلك الفترات .

٥ ـ ينبغي تجنب تشغيل اليد العاملة المعبأة بعيداً عن قراها ؛ لأنه في هذه الحالة يستلزم تدبر تنقلها وسكنها وتغذيتها ، كما ان اطاراتها تغدو كبيرة جداً . في حالة كهذه تزداد كلفة العملية زيادة هائلة ، ويفقد الادخار ـ العمل جزءاً من فائدته .

٦ ـ من الممكن الجمع بين استخدام الادخار ـ العمل وتوزيع فائض زراعي على اليد العاملة . ولكن ينبغي الحيلولة دون ان يؤدي توزيع الأجور عيناً الى قيام متاجرة بالسلع الغذائية تضر بالانتاج المحلي . في الهند اختاروا توزيع وجبات من الطعام في اماكن العمل ، غير أن هذا الأسلوب لا يتيح إطعام عائلة الشغيل .

وتجدر الاشارة الى اننا ينبغي ألا نخلط بين الادخار ـ العمل والخدمات المدنية من النمط شبه العسكري التي تُكلف بها الشبيبة . هذا النمط من الخدمة يدفع إلى إيجاد هرم كبير من الاطارات وتهيئة امكنة مبنية للسكن وتجهيزات ضخمة . كما يكلف اعباء مالية لا تتناسب مع نتائجه ، ويقدر البعض ان النفقات اللازمة لعدد من المكلفين يتراوح بين (١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠) تبلغ

ما يتراوح بين (٢٠ ـ ٣٠) مليون فرنك فرنسي جديد . ولكن حتى إذا كان تمويل هذه الخدمة محتملاً فان ضخامة الاطارات اللازمة تدفع الى الحط من منزلتها التي تخلق مناخاً مخيباً وقليل الاهتمام والمبالاة . ويبدو من المحتمل ان الشباب المكلفين ، بعد اغتراب سنة أو سنتين ، لا يعودون إلى أماكن العمل في الريف إلا بصعوبة . ان الخدمة المدنية شبه العسكرية تعتبر من قبيل الترف بالنسبة للبلدان الغنية .

٢ – دور النظام الضريبي

عندما يحول النظام الضريبي دون استهلاك ما ، يمكن للضريبة أن تمتزج مع الادخار المنزلي .

ينبغي لكل إصلاح ضريبي في بلد متخلف أن يضع نصب عينيه ثلاثة أهداف أساسية :

١ – ان يتيح الحفاظ على توازن اقتصادي ونقدي ،
٢ – ان يسهل تكوين رأس المال وزيادة الانتاج ،
٣ – أن يتيح امتصاص التباين في حيازة الثروات وفي مستوى المعيشة .

١ – النظام الضريبي والتوازن الاقتصادي والنقدي :

على النظام الضريبي ، قبل كل شيء ، أن يسد نفقات الموازنة ، ولكن ينبغي ألا يستخدم في سبيل هذه الغاية أية ضريبة مهما تكن .

وعلى هذا فمن الخطورة بمكان توفير توازن الموازنة بواسطة موارد مؤلفة أساساً من الرسوم الجمركية . ففي عدد لا بأس به من بلدان العالم الثالث يأتي قسم كبير من الموارد الضرائبية من الرسوم الجمركية . ففي مثل هذه الحالة تعمل الحكومة على استمرار الاستيراد لكي تمول نفقاتها . ان انتاجاً داخلياً ،

يعوض مادة مستوردة ، لا يمكن أن تفرض عليه رسوم عالية كتلك التي تفرض على منتوج أجنبي .

إذن ، ينبغي إعمال كل وسيلة لاعادة توجيه النظام الضريبي نحو الاقتصاد الداخلي . وبما أن من غير الجائز فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستيراد ، لذا فمن الضروري وضع حدود كمية للاستيراد[1] . وفي كل الاحوال ، ينبغي أن تعتبر الرسوم الجمركية كأداة لتسهيل إقامة تنويع في مجالات الاقتصاد ، لا كوسيلة لموازنة الموازنة .

اما من جهة إعادة توجيه النظام الضريبي نحو القطاع الداخلي ، فينبغي ان تكون منسجمة مع هدفي السياسة الضرائبية الآخرين .

٢ ـ النظام الضريبي وتكوين رأس المال وزيادة الانتاجية:

في الاقتصاد المتقدم يولد المستوى العالي للدخول ، بصورة اوتوماتيكية تقريباً ، دفقاً واسعاً من الادخار والاستثمار[2]. هنا لا يكون للسياسة الضرائبية سوى دور تابع فقط . أما في البلد المتخلف فان المستوى المنخفض للدخول وضعف الادخار ومفعول التقليد وصعوبات الاستثمار الانتاجي توسع مهمة السياسة الضرائبية توسيعاً كبيراً . ان الضريبة إذ تسهل تطوير الاقتصاد ، يجب أن تحل ، جزئياً ، محل الادخار .

عندما بحثنا موضوع التصنيع أتينا على ذكر مختلف التدابير التي يمكن ان تسهل أعمال التصنيع . يقوم المبدأ الأساسي لهذه التدابير على منح رعاية ضرائبية للصناعات الناشئة .

ولهذا تفرض ضرائب باهظة جداً على الأرباح (مثلاً ضريبة على الشركات

---

(١) انظر الصفحة (٢٣٦) وما بعدها .

(٢) انظر الصفحة (١٥١) وما بعدها .

تعادل ٥٠ ٪ من أرباحها). وذلك لأن رفع الضريبة عن الصناعة ينبغي أن يوفر لها الفائدة .

ثم :

١ – تلغى هذه الضريبة خلال السنوات الخمس أو العشر التي تلي إقامة المشروع .

٢ – يجري إنقاص الضريبة في كل مرة يحقق فيها المشروع استثماراً يدخل في إطار الخطة. ففي فرنسا يجري تحقيق هذه العملية بالاطفاء المتناقص وتخفيف رسم استثمارات القيمة المضافة . ان نظاماً كهذا يفترض رقابة صارمة على أعمال المحاسبة ؛ اما في البلد المتخلف فمن المفضل في الغالب تحديد معدلات الرعاية الضرائبية بالنسبة للمشروعات التي تحقق استثمارات .

ومن جهة أخرى ، فان من الضروري تنزيل الرسوم الجمركية على المواد التي تحتاجها الصناعات الناشئة والتي لا يمكن انتاجها محلياً .

ومع أن من غير المرغوب فيه دوماً تحميل الزراعة عبء تكاليف التصنيع ، إلا أنها لا يجوز ان تفلت من الضريبة . فمن الممكن ان تكون الضرائب وسيلة لحث التقدم الزراعي . ففي الحالة التي تكون فيها الزراعة قليلة الانفتاح على السوق ، فان الزام الفلاحين بدفع ضريبة نقدية يمكن ان يجبرهم على بيع قسم من إنتاجهم. وفي حال وجود اصلاح زراعي يلغي أتاوة الملاكين ويدفع بالزارعين الى استهلاك ما كان يرسل الى المدن في السابق ، فيمكن للضريبة ، هنا أيضاً ، ان تلعب دوراً هاماً ؛ فتدفع بالمالكين الجدد الى زيادة الانتاج . وفي هذه المناسبة ، يستعيد بعض الاقتصاديين[١] الفكرة المركزية في السياسة الضريبية اليابانية خلال عصر النور ؛ فيدعون الى فرض ضريبة عقارية على مساحات الاراضي الزراعية بصرف النظر عن محصولها ؛ لأن مثل هذه الضريبة

---

(١) وبخاصة البروفسور « كالدر » Kaldor في تقرير قدمه الى المؤتمر الدولي للعلوم الاقتصادية في فيينا عام ١٩٦٢ .

تحث نشاط الفلاح وتجبره على زيادة انتاجيته . بيد ان هذه الضريبة غير صالحة إلا في إطار سياسية زراعية تكفل للفلاحين الوسائل اللازمة لزيادة محاصيلهم .

٣ ـ النطام الضريبي والتفاوت في حيازة الثروات والدخول .

النظام الضريبي الذي يضرب الدخول العالية بواسطة ضريبة تصاعدية ـ مثلاً ـ يعتبر في الغالب كمثال للعدالة الضرائبية . بيد أن مثل هذا النظام الضرائبي صعب التطبيق في البلد المتخلف ؛ وذلك لأنه يفترض تصريحات مالية معقدة ويمكن التحقق من صحتها ، وهذه أمور لا يمكن تطبيقها عملياً في البلد المتخلف .

ولكن لا يمكن ترك التفاوت في الدخول والثروات ، الذي يخلع الأرياف عن المدن ، مستمراً دون أن يسهل ، بالقدر نفسه ، الاستثمار . وينبغي ألا ننسى ان المنعمين بالامتيازات في المدن لا يستثمرون بل يستهلكون ، كما أنهم يفضلون المواد المستوردة تفضيلاً فائقاً .

وبناء على ذلك ينبغي فرض الضرائب على الاغنياء . هذه السياسة الضرائبية تمتاز بكونها تحمل الاقتصاد المدني ، لا الاقتصاد الريفي ، عبء تمويل التنمية .

ان الضرائب على الدخل صعبة التطبيق والتنفيذ . لذا يمكن تحقيق هذه الأتاوة بفرض الضرائب على الاشياء التي يمكن اصلاحها بسهولة (سيارات ، مكيفات المناخ ، برادات ، تلفزيونات ، مساكن فخمة ...) ؛ ويمكن لمثل هذه الضرائب ان تكون مرهقة جداً . كما يمكن فرض ضرائب مباشرة على الاستهلاك ذي الطابع المديني (وقود للسيارات السياحية ، ملابس أوروبية الطرز ، دخان ، بيرة ، مثلجات ...)

ولكن ثمة حدود معينة ينبغي عدم تجاوزها . فمن جهة ينبغي تجنب خلق

ظروف عجاف في المدن ، لأنها ستكون شؤماً على قسم من الصناعات الناشئة ؛ ومن جهة أخرى لا ينبغي تثبيط إرادة الادخار المتذبذبة الموجودة في الأوساط المدينية .

٣ ـ توسيع الادخارات الخاصة في القطاع الحديث

يوجد في القطاع الحديث ، على الدوام ، اكتناز نقدي ، أو نقود سائلة ضخمة على الأقل. وفي كثير من البلدان تقيم الأوساط الشعبية « حصالات » مثلاً . وفي بعض الاحيان توجد هذه الحصالات ، بصورة طريفة ، بين الاعتمادات التضامنية وبين اللعبة المالية . ومن جهة أخرى ، فان اللعب المالية تجمد ، في الغالب ، أموالاً كبيرة .

وعلى هذا فان امتصاص هذه النقود السائلة ينبغي ألا يهمل . وفي كل الاحوال فان من المرغوب فيه تعويد السكان على إيداع أموالهم في مؤسسات يمكنها أن تمول التنمية .

إذن ، ينبغي تشجيع اقامة صناديق للتوفير . وعندما تجري إقامتها ينبغي أن تكون ، منذ البداية ، مؤلفة من شبكة كثيفة الى حد تتيح فيه للمودع ان يضع إدخاراته ويسحبها بسهولة . ان تأثير مؤسسات الادخار على مستوى الادخار يتعلق بتسهيلات القبول التي توفرها . وعندما تقرر صناديق التوفير امتصاص الأموال التي تحتكرها الألاعيب المالية ، فان اصدار اوراق اليانصيب يمكن ان يسهل تحقيق هدفها .

ولقد فكروا في بعض البلدان المتخلفة باقامة بورصة لتسهيل استثمار الادخار في الصناعة . والحقيقة ان المدخر يمكن ان يحتاج الى الأموال التي حولها الى التزامات (سند دين على المشروع) أو الى أسهم (صك بملكية جزء من رأسمال المشروع) . وعلى هذا فمن الضروري أن يملك المدخر على الدوام إمكانية بيعها . والبورصة هي المكان الذي يلتقي فيه هؤلاء الذين يريدون بيع الأسهم والالتزامات

مع هؤلاء الذين يريدون شراءها . لا توسع البورصة إمكانات الاستثمار لدى المشروعات ، إلا أنها تتيح إيجاد المقرضين بصورة أسهل ، وذلك باعطاء المدخر الثقة في ان باستطاعته إعادة بيع صكوكه المالية .

في بلد من العالم الثالث ، عندما يكون عدد المشروعات الصناعية وعدد الصكوك المباعة علناً كبيراً ، يمكن ان يكون لاقامة البورصة تأثيراً نافعاً على توجيه الادخار . أما في حالة مغايرة ، فلا تعمل البورصة بصورة طبيعية ، وتهدد اقامتها تهديداً جدياً بتثبيط الادخار وتسهيل قيام المضاربة . فلكي تسير أعمال البورصة بشكل طبيعي واعتيادي ، ينبغي توفر عدد كبير جداً من الاعمال التجارية المتنوعة ونسبة بسيطة جداً من أسهم كل مشروع والتزاماته يراد تغيير حائزيها . فاذا لم يتوفر هذان الشرطان ، فان أسعار البورصة ستعاني تغييرات كبيرة تخلق إمكانات للربح والخسارة تجتذب المضاربين المحترفين وتجعل المدخرين يهربون .

أما في بلد من العالم الثالث ، لم تكد صناعته تولد بعد ، يمكن على الاكثر إقامة هيئة حكومية تقرض ، بصورة خاصة ، المعسرين من المدخرين مايحتاجونه من أموال ، وتستخدم الأسهم والالتزامات لضمان هذه القروض .

القسم الثاني

تكييف المؤسسات المالية

مع دورها في التنمية

الشبكة المصرفية في البلدان المتخلفة هي ، كما رأينا في السابق ، تركة اقتصاد التجارة الكولونيالية . ولأن المصارف متمحورة على الاستيراد والتصدير وعلى عمليات تبديل العملة ، لذا فهي لا تدخل ميدان الاقتصاد . وهي تجهل بصورة

كلية تقريباً القطاع الزراعي ، وتهمل بصورة كاملة تقريباً الاستثمار . أضف الى ذلك أنها تحتفظ في الغالب بنسبة كبيرة من أموالها السائلة بلا استخدام . ولهذا فهي لم تعد تواجه مشاكل الخزينة ، ولم تعد بحاجة الى اللجوء الى مصرف الاصدار . وهي في هذه الحالة تتملص من كل رقابة . انها تعمل قليلاً ، ولكنها تعمل بحرية .

ان اصلاح الشبكة المصرفية يقتضي ، بصورة عامة ، اتخاذ جملة من التدابير تتلخص في ثلاثة :

١ – تحقيق رقابة فعالة على المصارف ،
٢ – اتاحة المجال لتمويل القطاع الزراعي ،
٣ – خلق جهاز مصرفي قادر على تمويل الاستثمارات .

١ - تحقيق رقابة فعالة على المصارف .

الطريقة الاكثر نجوعاً في مراقبة المصارف في بلد متخلف هي إجبارها على أن تودع في المصرف المركزي قسماً كبيراً من أموالها السائلة (٣٠–٥٠ ٪) . ويمكن للمصرف المركزي ، فيما بعد ، تقديم سلف الى المصارف التجارية إذا قبلت الامتثال لأوامره وتوزيع اعتماداتها على نحو أسلم وأصح .

٢ - اتاحة المجال لتمويل القطاع الزراعي.

في معظم البلدان المتخلفة ، يجري منح الاعتمادات اللازمة للزراعة من قبل المؤسسات الحكومية للاقراض أو تحت رقابة الدولة . وبصورة عامة فان هذه المؤسسات تدعى بـ « صناديق الائتمان الزراعي » .

هذه الصناديق لا تؤدي مهمتها دوماً بصورة مرضية وكافية ، وذلك لأن المشاكل التي تواجهها معقدة جداً :

١ – عليها ان تكافح الربا .

٢ – عليها ان تسهل تحديث الزراعة .

٣ – عليها ان توزع قروضاً في مناطق واسعة تضم فلاحين صغاراً ، لا يمكنها ان تقدر إلا بصورة غير كاملة مدى ملاءتهم .

وفي عدد لا بأس به من الاقطـــار ، تهرب صناديق الائتمان الزراعي من المصاعب ، وتكتفي بتمويل الزراعة الحديثة والاستثمارات الكبيرة . وهكذا تغدو امتيازات لذوي الامتيازات .

ولأجل إقامة ائتمان زراعي فعال ، ينبغي ان يعتبر ، قبل كل شيء ، عنصراً في السياسة الاقتصادية وفي العون الاجتماعي الموجه للزراعة .

من خلال هذا المنظور ، **ينبغي ان تكون المهمـة الأولى للائتمان الزراعي القضاء على الربا** . وفي سبيل هذه الغاية ينبغي توزيـع الائتمان بغزارة وبخاصة على الفلاحين الاكثر فقراً ، الذين هم مدينون ، عادة ، اكثر من غيرهم . ان توزيـع الائتمان بصورة مقترة ، يعني تغذية الربا ، لأن المستفيدين من الائتمان يتحولون إلى مرابين .

ومع النضال ضد الربا ، ينبغي ألا يغرب عن البال ان على الائتمان الزراعي ان يسهل تحديث الزراعة . لقد كانت قروض المرابين قروضاً للاستهـلاك الذي يسهل الوصل الفصلي ، اما قروض الائتمان الزراعي فينبغي أن تصبح قروضاً للانتاج . لذا ينبغي ان تقرن تدريجياً بشروط تتعلق باستعمالها . وفي سبيل هذا الهدف ، ينبغي على صناديق الائتمان الزراعي ان تعمل بتعاون وثيق مع مصالح الإحياء الريفي والتثقيف الشعبي الريفي .

وبغية ضمان استعمال الائتمان بصورة جيـدة ، من الضروري إلزام الفلاح بوفائه فعلاً . إلا ان الضمانات التقليدية (رهن عقاري ، وضع اليد على المحاصيل أو الاشياء المنقولة ...) ضعيفة جداً وغير ناجعة . ولا ندري مـا الذي يمكن حجزه من كوخ فلاح أفريقي أو فلاح قبيلي في شمال افريقيا . إذن فضمان الوفاء

ينبغي ان يكون جماعياً ، من قبل القرية أو العشيرة . فالجماعة بمجموعها هي التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها ضمان القرض . فاذا لم يوف القرض من قبل المستفيد ، إما ان تقوم الجماعة بالوفاء بدلاً عنه ، أو أن يمنع عنه كل ائتمان جديد .

هذا الحل لا يستقيم مع مبادىء الحقوق الغربية ، ولكنه يتلاءم تلاؤماً قوياً مع التضامن التقليدي الذي تتميز به البيئة الزراعية .

ومن جهة أخرى ، ينبغي محاولة دمج ضروب التضامن هذه في اطار الائتمان الزراعي واعطائها ، في الحدود الممكنة ، طابعاً متبادلاً . فمن جهة يمكن طلب رسم دخول رمزي تقريباً ، ويمكن من جهة أخرى إشراك الفلاحين في القرارات الخاصة بالقروض البسيطة . هنا أيضاً يكون الائتمان الزراعي غير منفصل عن الاحياء الريفي والتثقيف الشعبي الريفي .

٣ ـ اقامة مصارف للتنمية

في عدد من بلدان العالم الثالث ، توج اندماج المؤسسات التمويلية في التنمية بخلق **مصرف للتنمية** . هذا النوع من المصارف هو ، في آخر الأمر ، مؤسسة حكومية تلعب في البلدان المتخلفة الدور الذي لعبته في أوروبا في القرن التاسع عشر « مصارف الاعمال »* ؛ ألا وهو تمويل الاستثمار ذي الأمد الطويل .

والحل المثالي ، الذي حققه عدد لا بأس به من البلدان ، هو جعل المصرف الانمائي الهيئة الممولة لخطة التنمية . وبهذا يمارس المصرف الرقابة على جميع الاستثمارات ، سواء كانت استثمارات تحققها الدولة بواسطة المساعدة الخارجية أو الضرائب ، أم قروض المشروعات أو مساهمات الدولة باقامة مشرعات جديدة. وفضلاً عن ذلك ، فان مصرف التنمية ينبغي ان يقوم بدور هيئة الوصل في العمليات متوسطة الأجل والأشراف على طريقة تشغيل الائتمان الزراعي .

---

* Les banquesd'affaires

وموارد هذه الهيئة ينبغي ان تكون جامعة لأموال الإدخـار (صندوق التوفير ، ديون من الجمهور) والرسوم التي تحتفظ بها الدولة لتمويل موازنتها الخاصة بالتجهيز ، ولأموال المساعدات الخارجية ، وللسلف التي يقدمها مصرف الاصدار .

ومن نافلة القول أن ثمة عقبات تقف في وجه هذه المركزة . فثمة مؤسسات مختصة بهذه العملية أو تلك قائمة من قبل . كما ان الوزارات ترفض التخلي عن تنفيذ الموازنات الخاصة بالتجهيز . ولكل ائتمان نوعية خاصة ويخضع لاجراءات مختلفة ، إلخ .

ومن الممكن محاولة تخفيف هذه الصعوبات بخلق إدارات مختصة داخل المصرف ، قادرة على الشغل بترابط مع هيئات وإدارات مختلفة ، إلا انها تبقى تعمل بتنسيق وثيق مع أجهزة الخطة وتشتغل بارتباط دائم معها .



الباب السادس

التنمية والتعاون الدولي

مجهود التنمية هو مجهود قومي قبل كل شيء . ولكن نادرة هي البلدان التي استطاعت ، في الماضي ، ان تحقق تنمية اكتفائية [١] . واليوم ، حتى الصين في حاجة الى الانفتاح على العالم الخارجي ، لكي تطور نفسها ان بلداً يريد ان يتطور دون اللجوء الى الآخرين ، والى الاغنياء منهم بخاصة ، لا يمكنه ان يفوز بذلك الا بكلفة انسانية باهظة جداً .

أضف الى ذلك أننا نزداد وعياً كل يوم بما يلي :

– فمن جهة **ان التنمية حدث سياسي عالمي** ، إنهـا تحدٍ للانسانية .وهي تعني البلدان المتقدمة بقدر ما تعني البلدان المتخلفة [٢] .

– ومن جهة اخرى، بدون **احداث تغيير عميق في النظام الراهن للمبادلات**

---

(١) اي بلا صلة مع الآخرين ، لا بواسطة الدفوق التجارية ولا بواسطة الرساميل ولا بواسطة اسهام المعارف التقنية .

(٢) انظر المدخل . ص ٢٠ :

الدولية ، فان معظم مجهودات البلدان المتخلفة مصيرها الى الفشل [1] .

ان السيطرة على التنمية تمر عبر التعاون الدولي * .

---

(١) انظر الباب الثالث : السيطرة ، ص : (٨٩)

* لو ان المؤلف قد اقتصر على التأكيد على اهمية اجراء تغيير عميق في النظام الراهن للمبادلات الدولية وتخفيف مصاعب التنمية ، لما كان لنا من تعليق على هذا الرأي . ولكن المؤلف يغالي كثيراً عندما يؤكد ان معظم مجهودات التنمية في البلدان المتخلفة ستؤول الى الفشل بدون ذلك التغيير العميق المطلوب . ولو صح هذا الرأي لما كان على البلدان المتخلفة الا ان تستلقي على قفاها بانتظار ان يغير الغرب الصناعي ـ والرأسمالي منه بخاصة ـ نظام المبادلات الدولية . مرة اخرى نعود الى باران في سفره الرائع (الاقتصاد السياسي للتنمية) حيث ناقش هذه المشكلة : «... يجب الا ننكر حقيقة ان تدهور حدود المبادلة يؤخر بصورة خطيرة التنمية الاقتصادية فيها ـ على الرغم من انه اثير بعض الشك في هذا المجال ـ وبينما يجب الا يحدث خلاف حول اهميته بالنسبة لبعض البلدان ، الا ان دلالته العامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية مشكوك فيها الى حد كبير ، وذلك اذا استخدمنا أخف العبارات ... » ، ثم يدخل باران في التفاصيل ليدعم وجهة نظره . ومن اراد متابعة الموضوع، ما عليه سوى العودة الى كتاب باران، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦ . «الناشر»

الفصل الأول

إندماج تحويلات الرساميل في التعاون الدولي

ما تزال تحويلات الرساميل الحكومية أو الخاصة مرتبطة الى حد كبير بالسيطرة . بيد أنه لا شك أن حاجات العالم الثالث من الرساميل الأجنبية ضخمة ، وأضخم بكثير من الدفوق الحالية . وحين يلاحظ ارتباط هذه الدفوق باستراتيجيات الشركات الدولية الكبيرة والدول المسيطرة ، لا يكون المقصود رفض الرساميل الاجنبية الحكومية أو الخاصة ، بل ينبغي التفكير في كيفية إدماجها في إطار تعاون دولي حقيقي .

القسم الاول

تقدير احتياجات العالم الثالث من الرساميل

ان تقدير احتياجات البلدان المتخلفة من الرساميل ما يزال أمراً صعباً . وكل شيء يتعلق ، بالنهاية ، بالمعايير التي تجري على أساسها الحسابات . هل ينبغي

– مثلاً – محاولة سد العجز المتوقع في ميزان المدفوعات الجارية ؟ هـل ينبغي التفتيش عن حاجات البلدان المتخلفة من خلال منظور تنمية متسارعة ؟ لقـد فضل مؤتمر جنيف معيـــاراً أبسط : على الدول الغنية ان تخصص (١ ٪) من ناتجها القومي لمساعدة البلدان الفقيرة ، فلم تقدر حاجات البلدان الفقيرة ، بل اكتفي بتأكيد المسؤولية الاممية للبلدان الغنية . هذه الطريقة مقبولة من حيث نواياها اكثر مما هي مقبولة من حيث دقتها العلمية .

يقدر البعض ، بموجب الطريقة الاولى ، ان المساعدات اللازمة لمجمل البلدان المتخلفة غير الشيوعية [1] في عام ١٩٧٠ تبلغ (١٨) مليار دولار ، في حـــال كون المعدل المطلوب لتزايد الناتج الاجمالي (٥ ٪) . لا شك ان هذه الحسابات لا تأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تصيب المستوردات والناجمة عن تدابير تمليها السياسة القومية . وهي قد استخرجت على أساس العلاقات بـــين النمو والدفوق التجارية المدونة في القيود طوال عقد امتد من عام ١٩٥٠ – ١٩٦٠ .

أما نتائج الطريقة الثانية فقد بنيت على أساس نسبة التزايد السكاني والخيار الخاص بمعدل تسريع التنمية الاقتصادية . وفي هـــذا الصدد ، يمكن اجراء حسابات تقريبية ، ولكنها ذات دلالة كافية .

والحقيقة ان كل زيادة في الانتاج تفترض وسطياً استثمارات تعادل ثلاثة امثال ونصف مثل الزيادة المطلوبة في الانتاج . وعلى هذا فان زيادة (١ ٪) في الناتج الاهلي الصافي للبلدان المتخلفة غـــير الشيوعية قد افترضت عام ١٩٦٠ تحقيق استثمارات تقدر بحوالي (٦) مليارات دولار [2] . وبما ان التزايد السكاني هو

---

(١) ان الافتقار الى معطيات حول الصين وفييتنام الشمالية وكوبا الشمالية يحول دون امكان حساب مقادير المساعدات ، وإن بصورة تقريبية .

(٢) والحقيقـــة ان الناتج الاجمالي للبلدان المتخلفة غير الشيوعية قد قدر عام ١٩٦٠ بـ (١٧٠) مليار دولار . لذا فان زيادته بنسبة ١ ٪ تمثل (١،٧) مليار دولار .

بحدود (٢،٥ ٪) في السنة ، فان مجرد الحفاظ على نفس المستوى المعيشي يفترض استثمار (١٥) مليار دولار . كما أن معدلاً في نمو الانتاج يوازي مثلي معدل التزايد السكاني يستلزم تثمير (٣٠) مليار دولار . ولدى استخراج قدرات الادخار لدى البلدان المتخلفة [١] ، تبين ان ثمة حاجة الى تمويل خارجي يقدر بحوالي (١٣) مليار دولار لعام ١٩٦٠ .

فاذا بلغ الناتج الداخلي الاجمالي في عام ١٩٧٠ مقدار (٢٢٧) مليار دولار، نتيجة لتزايد سنوي يبلغ معدله ٥ ٪ ، تصبح الاستثمارات اللازمة (٤٧) مليار دولار ، منها (٢٠) مليار دولار تأتي عن طريق التمويل الخارجي .

اما التقديرات التي أجريت حسب المعيار الذي اختاره مؤتمر جنيف فهي أقل من ذلك الرقم ، إذ تبلغ (٩،٢) مليار دولار [٢] لعام ١٩٦٠ و (١٣،٢) مليار دولار لعام ١٩٧٠ .

يمكن ، والحالة هذه ، ملاحظة الوقائع الثلاث التالية :

١ – أيا كانت طريقة الحساب ، فان المساعدات المطلوبة لا تصل الى أرقام فلكية . ولنذكر ، على سبيل المقارنة ، ان النفقات العسكرية الرسمية لمجموع البلدان الصناعية ، بما فيها الاتحاد السوفياتي ، قد بلغت (١٤٠) مليار دولار في عام١٩٦٥ (اما الارقام الحقيقية فلا شك أنها تقارب الـ٢٠٠ مليار دولار). وفي نفس السنة ، بلغت النفقات الاعلانية في الولايات المتحدة ما ينوف على (١٢) مليار دولار . كما ان ارسال انسان الى القمر سيكلف (٥٠) مليار دولار .

٢ – ان المساعدات المقدمة هي ، منذ الآن ، أقل من الحاجات المطلوبة ،

---

(١) قدرت بصورة تقريبية بحوالي (١٠ ٪) من الناتج الداخلي الاجمالي .

(٢) استخرج هذا الرقم على أساس الناتج القومي . اما على أساس الدخل القومي فان الرقم سيكون أقل من ذلك بقليل .

الجدول رقم (٣٥) النسبة المئوية من الدخل القومي التي خصصت لتحويلات الرساميل الى البلدان المتخلفة

	منظمة التعاون والتنميـــة الاقتصادية (١)		الولايات المتحدة		فرنسا		بريطانيا		المانيا الغربية	
	١٩٦٢	٦٦	١٩٦٢	٦٦	١٩٦٢	٦٦	١٩٦٢	٦٦	١٩٦٢	٦٦
رساميل حكوميه	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٨٢	٠,٦٠	١,٧٦	٠,٩٥	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦٢	٠,٥٤
رساميل خاصة	٠,٢٧	٠,٣١	٠,١٨	٠,١٦	٠,٥٨	٠,٧٥	٠,٣٣	٠,٥٦	٠,٣٧	٠,٢٧
المجموع	١,٠٤	١,٠٨	١	٠,٧٦	٢,٣٤	١,٧٠	٠,٩٧	١,١٦	٠,٩٩	٠,٩٩

(١) انظر صفحة (١١٩) حيث ورد فيها ذكر الدول التي تنتسب الى هذه المنظمة

واذا استمرت الاتجاهات التي شهدتها السنوات الاخيرة فان هذا النقص سيتفاقم. ففي عام ١٩٦٤ ، حتى اذا جمعنا الرساميل الحكومية والخاصة ، فان النسبة المئوية من دخل البلدان المتقدمة القومي التي خصصت للمساعدة كانت اقل من (١٪). وكان التراجع ملموساً بوضوح بالنسبة للبلدان التي كانت تلتزم حتى ذلك الحين سياسة طموحة للمساعدة .

الجدول رقم (٣٦) ثمن الانسان

لتجنب موت انسان بالملاريا	لتجنب موت انسان جوعاً (١)	لدفع امريكي الى مزيد من الاستهلاك (٢)	لقتل واحد من ثوار الفييت كونغ (٣)	لارسال روسي او امريكي الى القمر
(١) دولار	(١٠) دولار	(٦،٥) دولار	٥٠٠ ٠٠٠ دولار	(٥٠) مليار دولار

(١) تقدير الاستثمارات اللازمة للحفاظ على زيادة في الانتاج موازية للزيادة في السكان.
(٢) متوسط النفقات الاعلانية للفرد في الولايات المتحدة.
(٣) في عام ١٩٦٤ بلغت النفقات العسكرية الامريكية في حرب فييتنام (١١،٥) مليار دولار ، وقد ادت الى قتل (٢٣٠٠٠) فيتنامي .

٣ — لقد بينت تجربة السنوات الاخيرة ان زيادة حجم المساعدات ليست كافية لدفع عجلة التنمية ، بل ينبغي زيادة فاعليتها ايضاً .

القسم الثاني

في سبيل اعطاء المساعدة فاعلية عظمى

حتى الآن لا تتمتع المساعدات الحكومية سوى بفاعلية هزيلة . لأنها محكومة بمقتضيات استراتيجية الدول الكبرى . وعلى ضوء تجربة الخمس عشرة سنة

الأخيرة ، يمكن استخلاص خمسة مبادىء تتيح تعزيز فاعليتها :

١ – ينبغي ان تكون المساعدة مندمجة في مجهود قومي للتنمية .

٢ – ينبغي للمساعدة ألا تكون مجرد هبة بصورة ثابتة .

٣ – ينبغي ان تأخذ المساعدة الغذائية طابعاً وظيفياً .

٤ – المساعدة التقنية ينبغي ألا تسبب طرازاً جديداً من الاستعمار .

٥ – ينبغي للمساعدة ان تصب في تعاون دولي حقيقي .

١ – ينبغي ان تكون المساعدة مندمجة في مجهود قومي للتنمية

لن نكل من تكرار القول ان التنمية الاقتصادية والمساعدة الخارجية شيئان؛ فهي ، أساساً ، إعادة توجيه الدينامية الداخلية للمجتمعات ؛ وهي ، قبل كل شيء آخر ، حصيلة جهد قومي .

ولقد رأينا في السابق ان وصول الرساميل ، حكومية كانت أم خاصة ، وزيادة الاستثمارات لا تتكفل اوتوماتيكياً بتقدم التنمية .

فالتنمية لا تتعلق ، إلا جزئياً ، بالاستثمارات والتحويلات الاقتصادية . إن تأهيل البشر وتغيير العقليات هي أمور هامة أيضاً . كما ان زيادة الاستثمار ينبغي أن تترافق مع ظهور حمية شاملة في الأمة ، تكون قادرة على استقطاب الطاقات .

ومن جهة أخرى فان المجهود القومي هو وحده الذي يتيح زيادة الامكانات اللازمة لامتصاص المساعدة والاستفادة منها .

والاستثمارات الصناعية التي تمول بواسطة المساعدات غير ممكنة التحقيق اذا

افتقدت الهياكل التحتية للاقتصاد والصناعات التكميلية . والاستثمار في ميدان الزراعة لا يغدو هاماً ، إلا اذا كان الناس يعرفون استعمال الوسائل التقنية الحديثة ؛ كما أن التقدم الزراعي،في المرحلة الأولى من التنمية ، يرتبط بالاطارات القاعدية بخاصة وبالوسائل البسيطة التي لا تقتضي سوى وسائل تمويل متواضعة أحياناً . يقيناً ان من الممكن مضاعفة الاستثمارات الاجتماعية القائمة على الأبهة وكذلك الاستثمارات في الهياكل التحتية للاقتصاد ، وهي في الواقع غالية ؛ ولكن من الملاحظ ان هذا النوع من المساعدة ليس سوى هدية مؤذية فعلاً ، وذلك لأن تشغيل وصيانة هذه الهياكل وهذه التجهيزات الاجتماعية تستلزم غالباً ، كما رأينا قبلاً ، مبالغ ضخمة لا تتناسب مع الامكانات المالية للبلد المعان. اما إرسال الكثير من المواد الاستهلاكية ، غذائية كانت أم لا ، فيهدد بخطر تحويل البلد المتخلف الى بلد يعيش معالاً من الآخرين .

وبغية تسهيل اندماج المساعدة الخارجية في المجهود القومي للتنمية ، ينبغي ان يتوفر فيها عدد من الشروط :

١ – ان برامج المساعدة ينبغي ان تغطي مرحلة تمتد طوال خمس سنوات على الأقل ، وعلى نحو مترابط مع مدة برامج التنمية . ان المساعدة التي تمنح سنوياً تدفع بالحكومة المستفيدة الى تربص فرص فائدة غير مضمونة ، قد تنتهي الى إصابة برنامج التنمية بالخلل والاضطراب مباشرة .

٢ – ينبغي على البلد الذي يقدم العون ان يمركز إدارة جميع المساعدات التي يقدمها في هيئة واحدة ، وان يوحد اجراءاتها .

٣ – ينبغي ان تقوم روابط وثيقة بين مختلف اشكال المساعدات . لنأخذ مثلاً إقامة مركب تعديني : من الضروري ان تلحظ مسبقاً الظروف التي ينبغي ان تحيط بالمساعدة التقنية التي تسمح للمصنع بالشغل ، وتقدير ما يستورد من المواد الاستهلاكية لاجل امتصاص الآثار التضخمية الناجمة عن بناء المصنع ، وتقويم الرأسمال اليومي المتداول اللازم للمصنع . ان مبيع المواد الاستهلاكية

والاتحاد السوفياتي وانكلترا وفرنسا والمانيا الغربيـة ، تنفق وحدها (٧٣ ٪) مما ينفق على الابحاث ولديها ٨٠ ٪ من مجموع الباحثين في العالم . ويصرف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحدهما (٦١ ٪) من نفقات البحث ، ويستحوذان على (٦٣ ٪) من عدد الباحثين . اما مجمل بلدان العالم الثالث فليس لديها اكثر من (٥–٦ ٪) من الباحثين ، وتمثل نفقاتها نفس النسبة ايضاً . والأسوأ من ذلك هو ان باحثي العالم الثالث الاكثر تأهيلاً يهربون صوب البلدان المتقدمة ويستقرون فيها نهائياً . وتظهر آثار السيطرة في هذا الميدان اكثر من غيره ، فتزيـــد غنى الاغنياء ويجتذب البحثُ البحثَ . وخلال فترة ١٩٥٧–١٩٦١ هـــاجر الى الولايات المتحدة (١٨٣٧) باحث من أمريكا اللاتينية و(٢١٤٢) باحث آسيوي.

وعلى هذا فالحالة الراهنة تستلزم عوناً تقنياً كثيفاً . وبدونه لا يمكن تلافي أي تأخر ، كما ان «المليـــارات» من المساعدات مهـــددة بأن تؤول الى تبذير لا طائل وراءه . لذا فان كل تحويل في الرساميل ينبغي ان يترافق بتحويل في المعارف .

بيد ان العون التقني ليس بلا مخاطر ، فهو يهدد جدياً بأن يتحول الى عامل من عوامل الاستعمار .

ان التقنية ليست مستقلة عن الوسط الثقافي الذي تظهر فيه . وهذا صحيح حتى بالنسبة للوسائل التقنية المرتبطة بالعلوم الرياضية . ان الكيفية التي يتمخض بموجبها خلق الآلة ، تتعلق بالفكرة التي كُونت عن العامل الذي سيستخدمها ، كما تتعلق بكلفة العامل على ضوء التقدم الاجتماعي والمفاهيم الجمالية ، الخ . وعند الانتقال الى التقنية المشتقة من العلوم الانسانية نجد تشابكاً لا فكاك فيه تقريباً بين الوسائل التقنية وبين قيم المدنية التي ظهرت في وسطها .

إذن فثمة ما يهدد مدنيات العالم الثالث في ان تنوء بثقل انصباب التقنيات الحديثة التي أصبح تلقيها ضرورياً للتنميـة . اضف الى ذلك ان بعض مفاهيم العون التقني ، التي تحاول تلافي عدم كفاية تأهيل المساعدين بمضاعفة عددهم، تهدد

التاسع عشر ؛ وإما برفض لا تحفظ فيه لوفاء القروض الحكومية (القروض الحكومية الروسية قبل ثورة الـ ١٧) : تلك حقائق أهم بكثير من تلك التي وصفها مخطط التنمية الليبرالي .

ان اعتبار الهبة أمراً لا غنى عنه لا يعني أنها بلا مخاطر . وعلى هذا يقتضي تنظيمها واخضاعها لقواعد معينة : ينبغي ألا تمنح كيفما اتفق وبلا شروط ، بل ينبغي ان تكون موضعاً لمفاوضات مشتركة ، تجري من خلال منظور بعيد المدى للمبادلات التجارية ، بين البلدان التي تقدم المساعدة والبلدان التي تتلقاها. كما ينبغي الاحتفاظ بالهبات لبعض أشكال المساعدة : تجهيزات الأساس ،النضال ضد المجاعة .

ان تطوير «اقتصاد الهبة» ليس متناقضاً مع توسيع القروض او الابقاء عليها. يقيناً أن علينا ألا نتعلق بالاصنام الليبرالية الارثوذوكسية ، والاعتقاد بأن إدارة أمور القرض لا بد أن تكون أحسن من الهبة. فالالتزام باطفاء دين خارجي يمكنه جدياً ان يدفع البلد الى البيع بأسعار بخسة ، يغدو تبذيراً لجهوده الانتاجية. ولكن يمكن ان يتيح القرض فرصة اكبر من فرصة الهبة لتنظيم مستقبل المبادلات الدولية ؛ وذلك لأن الكيفية التي يجري بها وفاء القرض يمكن ان تفيد في إعادة ترتيب هياكل الاقتصاد الدولي [١] . مع ذلك ، ينبغي ان يتوفر في القروض الانمائية الخاصتين التاليتين :

آ) ان مهلة الوفاء ينبغي أن تكون طويلة جداً ، لأن من غير الممكن مباشرته إلا منذ اللحظة التي يعطي فيها مجهود التنمية ثماره .

ب) ان معدلات الفائدة ينبغي ان تكون منخفضة جداً ، إن لم تكن معدومة .

---

(١) انظر الصفحة (٢٨٢) وما بعدها .

ان معدلات الفائدة المطبقة حالياً بالنسبة للقروض الحكومية تعتبر أمراً فاضحاً . فهي تزيد الاعباء التي تثقل كاهل الاقتصاديات المتخلفة تفاقماً ، دون أن تتيح إجراء تخصيص وتوزيع أفضل للموارد. والحقيقة أن القروض الحكومية لا توزع وفقاً للفوائد التي يمكن أن تدفعها البلدان المقرضة ، كما أن هذه الفوائد لا تمثل في حال من الاحوال مكافأة عن مخاطر حقيقية تتهدد القروض. أما تخصيصها فيتحدد بصورة مستقلة عن مسألة معدل الفائدة . ان استمرار معدلات الفائدة هو ثمرة تقاعسنا عن السعي الى مؤشرات أخرى للخيارات الاقتصادية [١] .

٣ – ينبغي ان تأخذ المساعدة الغذائية طابعا وظيفيا

سنواجه خلال العقود القريبة القادمة مجاعة عالمية حقيقية . منذ عام ١٩٦٥ اصبح المعدل السنوي لتزايد سكان العالم أعلى من (٢ ٪) . والحال يبدو من الصعب ، في الظروف الراهنة ، وخلال مرحلة طويلة ، زيادة الانتاج الزراعي اكثر من (٢ ٪) . فاذا لم تتسارع الجهود المبذولة في تطوير الزراعة في البلدان المتخلفة ، فان المجاعة ستهدد العالم حوالي ١٩٨٠ . وبما أنه قد تبين أن تطوير الانتاج الزراعي في البلدان المتقدمة أسهل منه في العالم الثالث ، فان البعض يتصور احتمال تحويل فوائض زراعية ضخمة في إطار المساعدة الانمائية . ان إيقاف سياسة تحديد الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة ، ونهاية التصرفات

---

(١) مما لا شك فيه ان اعتمادات التصدير (اعتمادات يمنحها البلد لأجل تسهيل تصديره) ينبغي الغاءها بصورة عامة . فهذا الاسلوب في المساعدة اكثر تكيفاً مع زيادة المبادلات بين البلدان المتقدمة من تكيفه مع تنمية العالم الثالث . ان مدة هذه الاعتمادات قصيرة جداً وكلفتها كبيرة . ومعظم مددها لا تتجاوز خمس سنوات ، ولا تزيد في كل الاحوال عن عشر سنوات . ومعدلات الفائدة نادراً ما تكون أقل من (٥ ٪) . ولهذا يغدو الدين بالغ الضخامة حتى قبل أن تنمو امكانيات الدفع لدى البلد المدين ، والواقع ان اعتمادات التصدير هي ، بصورة رئيسية ، أسلحة تستخدمها البلدان الصناعية لكي تسيطر على الأسواق ، وينبغي أن تستبعد من قائمة المساعدات الى العالم الثالث .

المالتوسية والمحافظة في أوربا من المفروض ان تتيح تحقيق هـذه السياسة . ان هذا الفائض يمثل مورداً حقيقياً من الرساميل ؛ لأن إنساناً جيد التغذية اكـثر إنتاجية من انسان يموت جوعاً .

ومن جهة أخرى ، فان تسهيل استيراد المنتوجات الغذائية إنمـا يعني ، في النهاية ، ان يتاح للبـــلدان المتخلفة تكريس قدرتها في الاستيراد على مواد التجهيز .

بيد أن مثل هذه السياسة هي عرضة لانتقادات عديدة ، سواء من جانب المصدرين الذين يفتقرون الى امكان تمويل فوائضهم الزراعيـة ، أم من جانب البلدان المستفيدة من هذه الارساليات . ولم يجر تطبيق القانون رقم (٤٨٠) ، الذي تحدثنا عنه في السابق ، على نحو يهدىء هذه المخاوف .

١ – ان فعالية سياسة تحويل المنتوجات الزراعية فعالية محدودة الأثر .

لا أحد يماري في ضرورةارسال الفوائضالزراعية عندما يلوح خطر المجاعة ، أو عندما يكون البلد عاجزاً لزمن طويل عن انتاج مادة أساسية : إن ارسال الحليبالى البلدان الحارة أمر لا غنى عنه .

ومع ذلك ينبغي ان ندرك ان مشاكل الجوع والتغذية هي مشاكل معقدة لا يمكن فصلها عن السياق الاقتصادي والاجتماعي للتطور .

اولاً ، ان المجاعة تنجم ، جزئياً ، عن نقص في الفيتامينات والبروتينات والاملاح المعدنية ، وهذا امر لا يمكن تلافيه إلا بتغييرالعادات الغذائية وتنويع الزراعات .

لا يكفي الفوز بالمنتوجات ، بل ينبغي القيام بتربية غذائيـــة أيضا .

فالتغذية تندرج في إطار من الثقافة وفي أساليب المعيشة . إن جلب الاغذية دون تغيير السلوكيات يمكن ان يورث الخطر : ان اعطـــاء الحليب المسحوق لطفل ما زال يعيش على الرضاعة الطبيعية يمكن ان يؤدي الى مصيبة ، اذا لم

تكن الأم قد تعلمت القواعد الاولية في الوقاية الصحية . ان حليب الرضاعة الطبيعية معقم تماماً بالطبع ، ولكن اذا لم تقم الأم بغلي الماء لمزج الحليب المكثف ، فانها بعملها هذا تجازف بقتل طفلها .

ومن جهة أخرى ، فان الفوائض الزراعية يمكن ان تصبح ، اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ،الشكل الاكثر مهارة للاغراق . هكذا نجد ان الارساليات الزراعية الامريكية تهدد جدياً القطن المصري والقمح الارجنتيني والفول السوداني الذي تنتجه السنغال أو نيجيريا . ان القمح المستورد على شكل مساعدة الى البلدان المنتجة للرز يغير عاداتها الغذائية وينافس الانتاج المحلي منافسة خطيرة .

يبدو من الضروري ، إذن . ان نحدد بدقة الشروط التي يمكن للفوائض الزراعية ، من خلالها ، ان تسهل التنمية ، والتنمية العالمية المتناسقة بصورة أعم .

٢ – شروط مساعدة غذائية لها طابع وظيفي

على البلد الذي يتلقى المساعدة الغذائية أن يعتبرها أمراً مؤقتاً . ومن خلال وجهة النظر هذه، وفيما عدا فترات المجاعة او الفاقة المزمنة، فان توزيع الاجور عيناً الى الشغيلة المعبئين في الاشغال الكبيرة أو زراعة مناطق جديدة هو ، بلا جدال ، أحسن استعمال ممكن لهذه المساعدة. والحقيقة ان مثل هذا الاستعمال يتيح خلق صلة مباشرة بين مجهود التنمية وتوزيع المنتوجات الغذائية . اما في حالة بيع الفائض الى السكان مقابل عملة محلية ، فان استعمال هذا العوض ينبغي ان يكون من شأن خطة التنمية حصراً ، والتنمية الزراعية إذا أمكن ذلك .

واذا كان ارسال الفوائض الزراعية الى الاقتصاد المتخلف لا يجوز ان يجعله في حاجة الى عون دولي دائم ، كذلك فان هذا العون ينبغي ألا يبقى متروكاً

للصدف والاحتمالات . وعلى هذا فان كل اتفاق حول منح هبـــة من الفائض الزراعي ينبغي ان يحدد ، في آن معاً ، تاريخ انتهائها والشروط التي يمكن من خلالها دمج المساعدة في خطة التنمية ، وربط البلد الواهب بتعهد يلزمه بتزويد البلد المعان بارساليات منتظمة من الفوائض ، او ان يكون مخزون منه في البلد المعان بحيث يسمح بانتظام الارساليات وضبطها .

إذن فمن المفروض ان تشترك مجمـــل البلدان المصدرة بسياسة تحويلات الفوائض الزراعية هذه: لا يجوز ان يكون من اهداف المساعدة الغذائية إحداث انعطاف في تيار المبادلات التجارية او خلق تبعيـات جديدة . وعلى هذا فمن الضروري ان تربط كل سياسة للتحويل على صعيد العالم باتفاق دولي حول تثبيت أسعار منتوجات الاساس وحماية صادرات البلدان المنتجـــة للمواد الأولية يتيح هذا الاتفاق رفض السياسات المالتوسية التي تسعى الى الحد من تزايد الانتاج الزراعي في البلدان المتقدمة ، وفي الوقت الذي تهدد فيه المجاعة العالم ؛ كما يحول هذا الاتفاق دون سيطرة مطلقة من جانب البلد القادر على انتاج المزيـــد من الفوائض الزراعية : الولايات المتحدة .

٤- ينبغي الا تبعث المساعدة التقنية طرازاً جديداً من الاستعمار

تفترض التنمية تحويلاً كثيفاً في المعارف . وفي حين ان اليد العاملة عاليـــة التأهيل [١] في البلدان الصناعية تمثل من (٢ الى ٤ ٪) من السكان ، الا انها نادراً ما تتجاوز الـ (١ ٪) في بلد من العالم الثالث ، وهي لا تبلغ نسبة الـ (٥٠و٠٪) في معظم بلدان العالم الثالث . اما فيما يتعلق بقدرات البحث والاكتشاف التقني الجديد ، فالنسبة أشد اختلالاً . ان خمسة من البلدان ، هي الولايات المتحـــدة

(١) علماء، مهندسين ،أطباء، اطباء اسنان ، صيادلة ،اطباء بيطريين.

والاتحاد السوفياتي وانكلترا وفرنسا والمانيا الغربيــة ، تنفق وحدها (٧٣ ٪) مما ينفق على الابحاث ولديها ٨٠ ٪ من مجموع الباحثين في العالم . ويصرف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحدهما (٦١ ٪) من نفقات البحث ، ويستحوذان على (٦٣ ٪) من عدد الباحثين . اما مجمل بلدان العالم الثالث فليس لديها اكثر من (٥-٦ ٪) من الباحثين ، وتمثل نفقاتها نفس النسبة ايضاً . والأسوأ من ذلك هو ان باحثي العالم الثالث الاكثر تأهيلاً يهربون صوب البلدان المتقدمة ويستقرون فيها نهائياً . وتظهر آثار السيطرة في هذا الميدان اكثر من غيره ، فتزيــد غنى الاغنياء ويجتذب البحثُ البحثَ . وخلال فترة ١٩٥٧-١٩٦١ هــاجر الى الولايات المتحدة (١٨٣٧) باحث من أمريكا اللاتينية و(٢١٤٢) باحث آسيوي.

وعلى هذا فالحالة الراهنة تستلزم عوناً تقنياً كثيفاً . وبدونه لا يمكن تلافي أي تأخر ، كما ان «المليــارات» من المساعدات مهــددة بأن تؤول الى تبذير لا طائل وراءه . لذا فان كل تحويل في الرساميل ينبغي ان يترافق بتحويل في المعارف .

بيد ان العون التقني ليس بلا مخاطر ، فهو يهدد جدياً بأن يتحول الى عامل من عوامل الاستعمار .

ان التقنية ليست مستقلة عن الوسط الثقافي الذي تظهر فيه . وهذا صحيح حتى بالنسبة للوسائل التقنية المرتبطة بالعلوم الرياضية . ان الكيفية التي يتمخض بموجبها خلق الآلة ، تتعلق بالفكرة التي كُونت عن العامل الذي سيستخدمها ، كما تتعلق بكلفة العامل على ضوء التقدم الاجتماعي والمفاهيم الجمالية ، الخ . وعند الانتقال الى التقنية المشتقة من العلوم الانسانية نجد تشابكاً لا فكاك فيه تقريباً بين الوسائل التقنية وبين قيم المدنية التي ظهرت في وسطها .

إذن فثمة ما يهدد مدنيات العالم الثالث في ان تنوء بثقل انصباب التقنيات الحديثة التي أصبح تلقيها ضرورياً للتنميــة . اضف الى ذلك ان بعض مفاهيم العون التقني ، التي تحاول تلافي عدم كفاية تأهيل المساعدين بمضاعفة عددهم، تهدد

جدياً بتشديد عملية إعادة الاستعمار.

وبغية تجنب هذا الخطر ، ينبغي ان تلبي المساعدة التقنية ثلاثة شروط :

١- ينبغي ان يكون من هدف العون التقني ان يهيء ما يعوضه ويجعل الأمور تسير بدونه .

في معظم الأحيان ، ينسى المساعد التقني تأهيل من سيحل محله . فهويشتغل بصورة صحيحة ، وانجازاته جيدة ، ولكنه يعمل على نحو يجعله يُبقي على الوضعية التي جعلت وجوده ضرورياً . وعندما يقدر ان مهمته في طريقها الى الانتهاء ، يقترح بسذاجة مدهشة إرسال مساعد تقني آخر او تجديد مهمته . ان المساعد التقني الذي نجح في مهمته هو الذي انعدمت الحاجة الى وجود خلفه ، او هو الذي استغنى عن خدماته لأن الحاجة اليه قد انقضت وغدا وجوده غير مجدٍ .

وبغية تسهيل هذا الدور التأهيلي للمساعد التقني ، ينبغي تجنب إرسال أعداد كبيرة منهم ، لان هذا يهدد في أن يأخذوا على عاتقهم كل العبء ، وأن لا يُدخلوا المسؤولين المحليين في «القضية» .

عندما تنصب المساعدة التقنية على إقامة خطة التنمية وبرنامجها ، او حول أي جانب آخر من الحياة الاجتماعية ، فان المساعد التقني ينزع في معظم الاحيان الى استعمال صيغ سبق لها النجاح في بلده . كما يميل الى عمل تصاميم ومخططات وبناء نماذج على قدر كبير من الدقة والتحديد تستلهم أفقاً هو في الواقع الحالة الراهنة للبلدان المتقدمة . ينبغي تصفية مثل هذه المواقف ، ومحاولة العمل وفق الهياكل القائمة وتأهيل الناس لكي يتاح للبلد المعان ان **يقرر بنفسه امور تنميته.** ليس من هدف المساعد التقني ان يجعل البلد الذي يستخدمه يقلد بلده ، بل ان يتيح لهذا البلد ايجاد طريقه الخاص في التنمية .

٢ – ينبغي ان يتكيف العون التقني مع الظروف الملموسة لكل بلد .

ينبع هذا الشرط من الشرط السابق مباشرة . ينبغي ان يعطى لمساعـدي المستقبل مرونة عقلية تؤهلهم لفهم البنى والعقليات التي يجهلونها . كما ينبغي ان تخلق لديهم ارادة نشيطة للبحث والود التي تتيـح لهم ان يكتشفوا قيم المجتمع الذي يعملون فيه وان يضعوا أنفسهم حقاً وفعلاً في خدمة هذه الجماعة . وهذا لا يعني أنه سيكون عليهم ان يخوضوا في شؤونها السياسية ، لأن هذا سيكون شكلا جديداً للاستعمار . ان المساعدين التقنيين بحاجة الى زيادة فائقة وحقيقية في التأهيـل ؛ فالتخصص التقني والمروءة غير كافيين ، بل ينبغي اعدادهم على «الطبيعة» . وتزداد ضرورة هذا الاعداد كلما قصرت المدة التي يقضيها الخبراء القدماء ، الذين تتيح لهم خبرتهم فهماً حقيقياً للظروف ، في البلد المُعـان . فهم يقوّمون الحالة ويعطون التوضيحات اللازمة لفهم العمل ثم يعودون . أمـا نقل المعارف والعمل على الصعيد اليومي وعلى المـدى الطويل فتترك لجهـاز عمليات شاب وبلا تجربة احياناً . اما بالنسبة لحالة «**المعاونيـين العسكريين الفرنسيين**[1]» ، فان المساعد التقني لا يملك حتى الخبرة المهنية ، بل يكتسبها في البلد التي يرسل اليها . وهم لا يؤكدون تأكيداً كافيـاً على ضرورة التمرين المسبق قبل ذهاب المساعد التقني الى البـلد المتخلف ، فيتلافون وقوع خيبات كثيرة ويجعلون المساعدة التقنية اكثر نجوعاً .

٣ – العون التقني ينبغي ان يصير الى تعاون تقني.

ان رغبة الود والعطف المطلوب توفرها في المساعدين التقنيين من المفروض ان تسمح لهم بالانتقال من موقف العون الى موقف التعاون .

نعم الى تعاون ، لان نقل المعارف التقنية ينبغي ان يكون فرصـة مناسبة

---

(١) والمقصود هم الشباب الفرنسيون الذين استبدلت خدمتهم العسكريه بخدمـة مدنية في التعاون التقني .

للحوار والاغناء المتبادل . ولهذا فان المتعاون التقني ينبغي ان يعمل ضمن الفريق المؤلف ، اساساً ، من مواطني البلد الذي يتواجد فيه . ان متعاوناً تقنياً منعزلا او عاملا ضمن فريق مؤلف حصراً من متعاونين آخرين لا يستطيع ان يعمل بصورة ناجعة ، وسرعان ما يصبح «مساعداً » ، إما على كفاية تامة وإما على عجز تام ، وهذا في كثير من الاحيان شيء واحد . وختاماً فان نقل المعارف لا ينفصل عن إقامة شبكة واسعة للتضامن بين الشعوب والمدنيات .

٥ – ينبغي ان تصب المساعدة في تعاون دولي حقيقي.

نعود مرة أخرى الى موضوع التعاون الدولي . فبدونه لن يكون «العون» أو «المساعدة» شيئاً آخر مطلقا سوى ما هما عليه اليوم : وسائل ماهرة للسيطرة والاستلاب * .

ان ثمة بعض المكر والرياء في تقديم «الهبات» و«القروض» ، في الوقت الذي يجري فيه تفريغ البلدان المعانة ، كل يوم ، من قوتها عبر المبادلات التجارية واستراتيجية الشركات الدولية الكبيرة . وعلى هذا فان تحويل الرساميل الحكومية يصبح مجرد مكافأة تأمينية للحفاظ على السيطرة .

كما ثمة بعض الصفاقة في ان تأتي « المساعدة » بطريقة لا تعود فيها الشعوب « المعانة » ، بسبب من حاجاتها وسلوكياتها ، سوى انعكاس شاحب للمسيطرين ، مطواعة ، ومتسولة على الدوام .

لذا ينبغي ان تندمج دفوق الرساميل الحكومية في عملية إعادة ترتيب هيكل التجارة الدولية ، تتيح خلق صناعات تكميلية ، وتحول دون ان تكون تنمية جهة ما سبباً في تجميد تنمية جهات أخرى . ان تحويلات الرساميل ، وتحويلات الوسائل التقنية الناجمة عنها ، يمكن ان تسهل مهمة العالم الثالث ؛ إلا أنها غير

---

* L'aliénation

كافية ، بمفردها ، لتصفية آثار التجميد التي تسببها الاقتصاديات الغنية .

نحن اليوم بحاجة الى التفكير باقتصاد دولي وظيفي يسهل انتشار التقدم الاقتصادي والتقني ، ويلغي التبعيات التي ترزح تحتها الشعوب الفقيرة . وليس المقصود خلق دولة أممية سامية المقام ، بل إقامة تعاون مثمر بين شعوب حرة ومتضامنة .

سنتحدث في الفصل القادم عن العناصر التي تسمح بفهم جيد لما تعنيه اعادة ترتيب بنية المبادلات الدولية . ولكن نكتفي بالقول الآن ، ان إعادة ترتيب هذه البنية لن تكون لها من قيمة ما لم تندرج ضمن حوار بين الحضارات ، أتينا على ذكره في معرض كلامنا عن التعاون التقني .

القسم الثالث

تحويلات الرساميل الخاصة

خلال سنين طويلة ، ستكون تحويلات رساميل البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة رساميلاً حكومية . ولكن ما يزال أمام الرساميل الخاصة دور يمكن أن تقوم به ؛ لا لأنها تمثل شبكة ذات نفوذ تعتبر أساساً لجزء من التجارة الدولية ، بل لأنها مرتبطة بتحويلات ثمينة جداً في المعارف التقنية ، وبوجه خاص في الميدان الصناعي .

ولكن إذا كانت بلدان العالم الثالث لا تريد ان تترك مستقبلها لمواقف الاحسان لدى الرأسمالية الدولية ، بل ان تأخذ على عاتقها أمور تنميتها الخاصة ، فلا بد من فرض رقابة ، تتفاوت من حيث دقتها وصرامتها على الرساميل الخاصة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، لا بد من التمييز بين نوعين من الاستثمارات :

١ — الرساميل المخصصة لتمويل استثمار الثروات الطبيعية .

٢ — الرساميل الموظفة في التصنيع .

١ – الرقابة على شركات التصدير الكبيرة

ثمة طرق عديدة أمام بلدان العالم الثالث :

١ – التأميم

وهو ، بالطبع ، الحل الشافي على المدى القصير . فبواسطتـه تصب الأرباح كلها في خزينة الحكومة ، وتلبى مقتضيات الاقتصاد القومي . هذا هوالطريق الذي انخرطت فيه بلدان ذات ايديولوجية لها ميول اشتراكية ، كمصر وسوريا . ان قناة السويس ،وهي نموذج للاستثمار الرأسمالي الدولي ، التي أممت عام١٩٥٦، أصبحت منذ ذلك الحين تغذي الخزينة المصرية . ولكن مخاطر حل جـــذري كهذا ينبغي ان تدفع الى التبصر في ذيوله والاستعداد لها . والحقيقـة ان التأميم يقتضي ان يأخذ البـلد المؤمم على عاتقه مباشرة عبء استثمار المشروع ، سواء من الناحية التقنية أو الماليـة ؛ وتنعكس آثاره على جميع قطاعات الاقتصاد ؛ يفقد الرأسماليون الثقة ، فلا يستثمرون ، وبعد قليل من الوقت يقع على عـاتق موازنة الدولة تحمل عبء قسم لا بأس به من الاستثمار . والى هـذه التعقيدات الداخلية تنضاف ، في الغالب ، صعوبات خارجية ، وذلك لأن الزمر الرأسمالية المتضررة ، بدعم من حكوماتها ، تستخدم جميع وسائل الضغط الممكنة ، لكي تقود البلد الى اتخاذ موقف «التعقل» : تبدأ هذه الوسائل من التدخل العسكري الصريح حتى المقاطعة الاقتصادية والتقنية . ولهذا عندما أمم الدكتور مصدق البترول في إيران ، قامت شركة البترول الانكلو – ايرانية بسحب جميع تقنييها من مصفاة عبدان ، وامتنعت الشركات الغربية المتضامنة معها عن شراء البترول الايراني ؛ فدفع هذا الوضع حكومة البلاد الى الاعتذار عن الخطيئة واعلان التوبة (*) .

(*) والاحرى القول : لقد قام الاستعمار الامريكي بانقلاب ضد الحكومة الوطنية ،ونصبت زمرة عميلة ألغت التأميم . – المترجم –

٢ – الاتفاقات بين الدول

وهي تقيد الشركات الأجنبيـة تقييداً تاماً بوضعها في إطار اتفاق يتجاوز حالتها الخاصة .

ما لا تستطيع ان تنـاله دولة بلد فقير من شركة عالمية قوية يمكن لدولة صناعية أن تحصل عليه بسهولة ، لأنهـا تملك وسائل ضغط ضخمة . فالشركة الدولية تعرف حق المعرفة ان الدولة في بلد صناعي قادرة على تأميم المشروعات وخلق أخرى وطنيـة وتشغيلها بلا صعوبة . فهي تملك الرساميل والتقنييـن ورجال الأعمال اللازمين لتحقيق هذه العملية بـدون مخاطر . اضف الى ذلك ان قسماً من أسواق هذه الشركة تابع في الغالب لهذه الدولة . لذا لا تستطيع الشركة ان تتخذ موقف المواجهة إزاء الدولة وتجعلها عدوة لها . ان اتفاق بلد من العالم الثالث مع بلد متقدم ، بل ان اتفاق مجموعة صناعية من بلد متخلف مع اخرى من بلد متقدم ، الذي يمكن ان يكفل استثماراً سليماً للموارد الطبيعية ، يمكن بالتالي ان يلزم الشركات الكبيرة على أن تضع نفسها في إطار استراتيجية التنمية ، وان تدفعها الى تمويل جزء من الاستثمار الصناعي .

ومن هـذه الزاوية ، يشكل الاتفاق الفرنسي – الجزائري تجربة جديرة بالاهتمام ، رغم ان طابعهـا الثنائي الصارم يثير عدداً غير قليل من الصعوبات والاعتراضات .

٢ – الاستثمارات الخاصة في القطاعات المتجهة نحو السوق الداخلية

ان عدم تبعية الاستثمارات لستراتيجية دولية ، يجعلها أقل خطورة ، كما انه يجعلها اكثرندرة ايضاً.وعلى هذا فانبلداً من العالمالثالث يطلب هذهالاستثمارات لا بد له من أن يقدم لها الضمانات ، فيما اذا قبل الدائنون وضعها في إطار خطـة التنمية . وبموازاة ذلك فان اشتراك الرساميل الاجنبية مع الرساميل الوطنيـة يعتبر عامل استقرار وطمأنينـة ، يرضي أماني البلد الاستقلالية ، ويكفل في

نفس الوقت بعضاً من الاستقلال الاداري للمؤسسة .

ولكن ينبغي عدم التعلل بالأوهام ، لأن الضمانات التي يمكن ان يقدمها العالم الثالث هي ضمانات ضعيفة . ان عدم الاستقرار يكون ، في بعض الاحيان ، شديد الاهتزاز بحيث لا يقنع المسهمون بالرساميل من الاجانب بأن التأميم سوف لن يطالهم وسيكون بامكانهم استعادة رساميلهم التي اسهموا بها بعد مهلة اطفاء اعتيادية . ولكن الضمانات التي يقدمها بلد صناعي لمواطنيه الذين يريدون تحقيق استثمارات في الخارج هي وحدها التي يمكن ان تكون ناجعة . والولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية قد سارت في هذا الطريق . بيد ان النظم القائمة حالياً والمتعلقة بتحقيق هذه الضمانات ، لم تؤد سوى الى مساهمة هامشية في التنمية ،وذلك لأن مايبعدالرساميل الخاصة عن البلدان غير الصناعية ليس ضخامة هذه المخاطر ، بل هو عدم التصنيع .

وفي نهاية الأمر ، فان الشركات الخاصة ، في الظروف الراهنة ، يمكن ان تلعب دوراً في بناء مصانع تُسلم « مع مفاتيحها » مزودة بعقود تسيير وادارة وعقود لـ « الأجارة – البيع » . وبموجب هذا النمط من العقود ، يتم شراء المصنع باعتمادات متوجبة الوفاء خلال خمس أو عشرة او خمس عشرة سنة .

والاحتياطات الوحيدة التي ينبغي اتخاذها تتعلق بتكييف المصنع مع الشروط المحلية . ولا نعني أبداً شراء مصنع « صالح لكل شيء » ، الذي سرعان ما يتكشف انه غير وافٍ بالغرض ، او أنه يفترض استعمال مواد لا بد ان تكون مستوردة . ان اشراك تقنيي البلد وقيام اتفاق محدد ودقيق حول طبيعة المشروع المنوي إقامته ، هما وحدهما اللذان يمكن ان يحولا دون هذا المحذور.

مرة أخرى نلاحظ بصورة محققة ان اسهام الرساميل الاجنبية لا يمكن ان يكون مفيداً إلا في إطار تعاون مخلص .

الفصل الثاني

التنمية وإعادة تنظيم المبادلات الدولية

العامل المكوّن لسيطرة البلدان الغنية على العالم الثالث هو ، كما رأينا ، تنظيم التجارة الدولية ، والأحرى عدم تنظيمها . ان النظام الحالي للمبادلات الدولية الذي يختص الاقتصاديات المتخلفة بانتاج المواد الأولية والمنتوجات الزراعية ، ويحتفظ للبلدان المتقدمة بالانتاج الصناعي ، هذا النظام يلقي في ميدان المنافسة ، بلا قواعد ناظمة ولا حواجز واقية ، باقتصاديات غير متكافئة كماً وكيفاً : إنها مواجهة إناء من حديد باناء من فخار .

إزاء هذه الوضعية ، فان تقسيماً جديداً للعمل الدولي يفرض نفسه ، وينبغي ان يكون مندمجاً في تنظيم دولي شامل جديد ؛ وذلك لأن المسألة ، بالنسبة لجميع هؤلاء الذين يريدون حقاً قهر التخلف ، ليست مطلقاً ان تبقى بلدان العالم الثالث رهن الحاجة الى مساعدات حكومية دولية . فالأمر بالنسبة للشعب هو نفسه بالنسبة للفرد : عيش المرء (أو الشعب) من كده إنما يعتبر من مقتضيات الكرامة والشرف .

ينبغي ألاّ يكون للتعاون الدولي سوى هدف واحد ، ألا وهو خلق اقتصاد وظيفي قادر على تعزيز التبعية المتبادلة بين الشعوب . مع اتاحة مجال النمو

والحوار لكل شعب . وبهذا تتحول آثار السيطرة الى آثار دافعة .

ان هذا المشروع ضخم ومطلب كبير ، ونحن لا نزعم اننا سنقدم الآن حلولاً كاملة ، بل نريد ان نستخلص فقط بعضاً من خطوط القوة التي يمكنهـــا ان تزودنا بمادة للتأمل والتفكير .

القسم الاول

تنظيم التقسيم الدولي للعمل

يمر تنظيم التقسيم الدولي للعمل عبر السيطرة على الأسواق الدولية ، تكملها شبكة من عقود طويلة المدى تحـــاول خلق الانسجام في تطوير الاقتصاديات الصناعية وغير الصناعية .

١- تثبيت سوق منتوجات الاساس

ان تثبيت اسعار منتجات الاساس هو ، بـــلا ادنى شك ، احد الشروط الضرورية للتنمية. ولا يخلو الامر من محاولات للتثبيت ، فثمة عدد من الاتفاقات ثنائية الطرف أو متعددته ، كما توجد صناديق لتمويل تثبيت الاسعـــار أقامتها كل من فرنسا وبريطانيا في البلدان التي كانت تابعة لها . إلا ان هذه المحاولات لم تلق سوى نجاح محدود ، وكانت في بعض الاحيان سبباً في تفاقم عدم الاستقرار بصفة عامة . واخفاق هذه المحاولات ناجم عن طابعها الجزئي المحدود . وان اعطاء افضلية للدفوق التجارية بين المتروبولات والمستعمرات لم يكن من شأنه سوى جعل الدفوق، التي بقيت بمعزل عن الحـماية ، اكثر هشاشة وضعفاً . وفي الظروف الراهنة للانتاج الغزير ، فان السعي الى اتفـــاق متعدد الطرف حول انتاج واحد فقط يضع المصدرين في موقف ضعيف ، وفي هـذه الحالة يتحقق

التثبيت على مستوى سعر قليل الغَنَـاء والجَزء . اما فيما يتعلق باتفاقات التقييد، التي ترمي الى دعم الاسعار بتحديد الانتاج ، فهي تفيـد المنتجين الذين يحتلون المواقع الأضعف. بل أكثر من ذلك انها لاتحث التنمية ،فهي إذ تسهل الابقاء على إنتاج يلهث اكثر فأكثر انما تجمد السعي لايجاد موارد طبيعية جديدة ، وتكبح الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد .

ان سياسة شاملة للتثبيت تغطي مجموع منتوجات الاساس ، وتغطي السوق الدولية بمجموعها هي وحدها التي يمكن ان تلقى النجاح . وهي تتيـح قيـام مفاوضات حقيقية ؛ فكل بلد له بعض المصلحة في تثبيت سعر نوع او نوعين من منتوجات الأســاس في مستوى طبيعي سويّ ، يغدو بالنتيجة على استعداد لاجراء تسويات بالنسبة لاسعار منتوجات اخرى . وبهذا لا يعود المصدرون مجبرين على قبول أسعار بخسة جداً . وهكذا يمكن لتلك السياسة ان تحول دون عدم المساواة التي تؤدي اليها الافضليات الحالية . اذا تواجد تثبيت في الغد ، فانه سيكون شاملا او لا يكون ابداً .

إن تكوين مخزون مُنظّم يمكن ان يكون أداة هذه السياسة . لقد جرى ، قبلا ، إعداد الكثير من الاقتراحات. يجري وضع سعر واحد أو مروحة أسعار، إما باستخراج وسطي احصائي لاسعار السنوات الاخيرة ، أو عبر مفاوضة مبنية على أسس واضحة علمياً . كتب «ف. بيرو» حول هذا الموضوع : «في غيـــاب سوق دولية الانتاج ، تتأتى معرفة الاسعار ، على خير وجه ممكن ، من دراسات قائمة على السبر ، سبر مراقب علمياً ومناقش علنياً[1]» .

هذه الاسعار المرجعية لا يجري تحديدها مرة واحدة ونهائياً، بل من المفروض أن يعاد النظر بها بصورة دورية لكي يتاح تكييفها بصورة متواصلة مــــع التحولات طويلة المدى التي تطرأ على العرض والطلب . فالتقدم التقني يمكن ان

---

(١) ف. بيرو : اقتصاد القرن العشرين. ص ٢٩٧ F Perroux: L'Economiedu xx'siécle

يدمر إنتاج بعض منتوجات الأساس. وان حصول خطأ في تقدير السعر يمكن ان يؤدي الى زيادة أو تجميد مفرطين في الانتاج . كما يمكن أن تظهر مواد بديلة .

ومن خلال تثبيت الاسعار ، ينبغي استهداف انتظام الانتاج وتكييفه مع الطلب . ان سياسة تغيير بعيدة المدى في مروحة أسعار التثبيت يمكن ان تساعد في الوصول الى تحقيق ذلك ؛ ولكن – كما سنرى فيما بعد – من المفروض ان تكمل بتدابير أخرى ، لكي تكون ناجعة .

أما فيما يتعلق بعملية التثبيت ، فتقوم بها هيئة عالمية تكلف بالشراء في حال هبوط الاسعار الى ما دون سعر الحد الادنى ، وبالبيع في حال صعود الاسعار الى ما يزيد عن سعر الحد الاقصى .

الفكرة بسيطة ، ولكن نقلها الى حيز التنفيذ أمر معقد، على الأقل لحل مشاكل التخزين ؛ فالقليل من منتوجات الاساس يمكن اعتباره كامل التجانس، وينبغي ان يقام لكل نوع منها جهاز خاص للتخزين . وبغية تلافي هذه المحاذير اقترح أحياناً اقامة مخزونات وطنية متناسقة ؛ فيجري تكوين مخزونات في البلدان المنتجة ، وتعطى أوامر الشراء أو البيع من قبل هيئة دولية ، وتمول أوامر الشراء بسلف تقدمها الهيئة الدولية ، تستعاد خلال فترات تصفية المخزون .

ترتكز جميع هذه المشروعات على مسلمة ، وهي ان تكون جميع البلدان التي تسهم بالمبادلة الدولية متفقة على تثبيت أسعار منتوجات الأساس . فاذا لم تتحقق هذه المسلمة ، يمكن لدول السوق الاوروبية الست أن تلعب دوراً حاسماً في هذا الصدد . فاذا وضعنا الرز جانباً ، نجد ، بلا أدنى ريب ، أنها المستوردة الأولى لمنتوجات الأساس . « لدى دول السوق الاوربية الست امكانية امتصاص أعلى من امكانية الولايات المتحدة ، ويبدو ان من صالحها فحسب أن تضيف الى قدرتها الصناعية القيام بدور ما في إعادة توزيع منتوجات الاساس [1] » . ان

---

(١) ف . بيرو : اقتصاد القرن العشرين ، ص : ٥٠٠ F. Perroux : L'Economie du XX siècle .

تكوين هيئات للتثبيت عالمياً على مستوى اوروبا حدث سياسي هام ، قد يجبر البلدان الصناعية الأخري على تغيير تصرفها،فتخرج أوروبامن تلمساتهاالاستعمارية الجديدة . إن من شأن قيام هذه الهيئة ان يؤدي في الحد الأخير ، وبلا أدنى ريب ، الى ولادة هيئة دولية للتثبيت ، وليس من الممكن ان نتصور كيف يمكن للولايات المتحدة وانكلترا أن تقبل بالتخلي نهائياً للجماعة الاقتصادية الاوربية (C.E.E) عن الدور الستراتيجي المنظم للسوق الدولية .

الفائدة التي تعود على التنمية ستكون ضخمة ؛ ولكن الكلفة المالية للعملية لا يستهان بها . ومع أن من الصعب اجراء تقدير مضبوط لكتلة المناورة المالية اللازمة لتشغيل المخزون المنظّم ، ولكن من الممكن سلفاً ، وعلى سبيل الافتراض ، ذكر الارقام التي اقترحها منذ عدة سنوات خبراء دوليون : حوالي عشرة مليارات دولار بالنسبة لثلاثة عشر منتوج . هذا الرقم يعتبر ضخماً اذا قورن بالرساميل المحولة سنوياً باسم مساعدة ، الا انه يبعث على السخرية اذا تذكرنا ان نفقات الاعلانات في الولايات المتحدة قد بلغت في السنوات الأخيرة اثني عشر مليار دولار ، وبلغت نفقات التأمين من خمسة وأربعين الى خمسين مليار دولار . وبالنسبه لتوسع الاقتصاد الامريكي وأمنه ، فان هذه المليارات العشر من الدولارات ، التي تدفع مرة واحدة ونهائياً ، هي أشد فاعلية من المبالغ التي تبتلعها سنوياً اعمال ترويض المستهلكين وصنع مواد التدمير .

٢ – العقود طويلة الامد

مهما تكن اهمية تثبيت أسعار منتوجات الاساس ، إلا انها لا يمكن ان تكون الاجراء الوحيد الذي يتخذ لادخال بعض التنظيم في التقسيم الدولي للعمل . ومن المفروض ان يكمل بشبكة من العقود طويلة الامد . ان السعي الى ايجاد انسجام وتوافق بين الاقتصاديات الصناعية وغير الصناعية يعتبر أمراً لا مندوحة عنه . فاذا تحقق مثل هذا الانسجام والتوافق من خلال منظور انمائي ،

فلا بد له من مراحل . والحقيقة ، كيف يمكن ان توضع ، على المستوى العالمي ، تقديرات بعيدة للشراء أو البيع ؟ ان العقود طويلة الامد، المبنية على المبادلات التجارية والتضامن الاقتصادي او النقدي القائمة من قبل ، هي جزيلة النفع بالنسبة لبلدان العالم الثالث . ان تعهداً بشراء الانتاج المقبل لبلد ممون بمواد الاساس يجعل تحديد اهداف خطته الانمائية اكثر يسراً . وبالمقابل فان الخطط طويلة الامد لشراء مواد التجهيز ستتيح للبلدان المتقدمة اجراء تحويل في بعض الصناعات ، كصناعة السيارات التي أصبح نموها مجرد تبذير، بسبب استهلاكها الفوضوي .

بقي ان يحال دون ان تؤدي هذه الاتفاقات الى استحالة التثبيت باقلالها الكميات المباعة أو المشرية في الأسواق التي تحدد الاسعار . والرغبة في احتواء المزيد من المبادلات في عقود طويلة الأمد تهدد جدياً بجعل العروض والطلبات في السوق امراً هامشياً . والواقع ان من الممكن تذليل هذا التناقض بسهولة . فمن جهة ينبغي للعقود طويلة الأجل الا تتناول سوى الكميات ، وتكون أسعار الشراء هي اسعار السوق المنتظمة ؛ ومن جهة اخرى فان على الدول المنتجة ان تتعهد بأن تبيع في السوق ، وبمعزل عن العقد ، نسبة معينة من صادراتها ، وأن تتعهد البلدان التي تستعمل هذه الصادرات بشراء نسبة مماثلة من مستورداتها من السوق . وبهذا يمكن الحيلولة دون أن يكون للعروض والطلبات الخارجة عن العقود حركات مشتقة وغير قابلة للمراقبة .

بيد اننا لا نريد ان نزرع الكثير من الاوهام : ان تنظيم التقسيم الدولي للعمل كما فرضه التوسع الامبريالي في القرن التاسع عشر ليس سوى وسيلة مؤقتة لا تفي بالغرض .

والحقيقة ان من غير الممكن عقد اتفاقات حول الاسعار الا بالنسبة لعدد محدود من المنتوجات الاولية . وان رفع أسعار العديد من المواد الاولية أو المنتوجات الغذائية بنسب عالية يؤول الى نتيجة واحدة : دفع البلدان الصناعية الى تطوير انتاجها من المنتوجات البديلة . فالكثير من منتوجات الاساس لا

تصمد في السوق إلا بسبب أسعارها المنخفضة : المطـــاط ، الجوت ، القطن ، الزيوت النباتية ، الخ .

وقصارى القول فان ثمة خمسة منتوجات فقط يمكن استهداف رفع اسعارها العالمية بصورة تدريجية : القهوة ، الكاكاو ، الشاي ، السكر ، الموز . والحال ان هذه المنتوجات لا تهم سوى حوالي ثلث العالم المتخلف ، وبصورة متفـاوتة جداً . ان التثبيت تدبير تحفظي فائدتــه سياسية أساســاً ، لذا فهو يقتضي الاغنياء اتخاذ موقف جديد إزاء الاقتصاد العالمي .

ومن جهة أخرى ، فقد كشفت لنا الاتفاقات حول السكر عن العقبـــات الكثيرة التي يمكن ان ترتطم بها عملية تثبيت بسيطة في الاسعار . ان شروط النجاح من الصعب ان تتحق بالارادة الطيبة للدول المعنية وبدون سلطـــة فوق الدول . يقيناً ان الاتفاقات طويلة الأجــل يمكن ان تسد هذه العيوب ؛ ولكن اذا كان التأثير على اسعار المواد الاولية ، حتى وان كان محدوداً ، ضروريـــاً ، باعتباره الأمر الوحيد الممكن على المدى القصير ، الا انــه ليس سوى معركة تأخير : والحقيقة ان البلدان الصناعية قد بدأت ، بفضل التقدم التقني ، تستغني عن البلدان غير الصناعية . وان الاحصاءات التي قدمناها قبلا بالغة الدلالة حول هذا الموضوع .

وفي الحد الاخير ، يبدو من غير المعقول إذن الانهاك في عقلنة ما لا يمكن ان يكون كذلك ، وتبدو محالا الرغبة في وقف التقدم التقني . ان الحل الجذري الوحيد للصعوبات التي يواجههـــا العالم الثالث تكمن في تنويـــع الاقتصاديات المتخلفة الآن بواسطة التصنيع وفي الارتقـاء الى طراز جديد من التقسيم الدولي للعمل .

القسم الثاني

نحو تقسيم دولي جديد للعمل

في منظور سياسة واقعية للتنمية ، ينبغي لنا ان نلحظ ونخلق تبعيات متبادلة جديدة. وينبغي على البلدان المتخلفة ان تنسق تنميتها الصناعية ، لكي تحول دون تبذير الاستثمار الانتاجي . كما ينبغي على الدول الصناعية ان تقبل فتح حدودها للمنتوجات المصنوعة التي منشؤها من البلدان المتخلفة .

١ – خلق مناطق انمائية

لا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في اطار تجمعات كبيرة ؛ وهذا ما أدركته البلدان الأوربية . وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث اكثر من غيرها ، حيث لا توجد عموماً بلدان متجاورة تشكل وحدة اقتصادية كافية لتحقيق برامج تنمية متجانسة وقادرة على الصمود في وجه المنافسة : لقد رأينا من قبل ان تنمية تلك البلدان ينبغي ان تستند الى اقطاب انمائية ونقاط استراتيجية في الاقتصاد ومراكز عصبية لمنطقة جغرافية تكون على غنى كاف بالموارد والسكان يمكنها من تغذية اقتصاد حديث .

ومن جهة أخرى ، فمن المشكوك به ان تستطيع البلدان الصناعية ، حتى اذا قبلت فتح الحدود على رحبها لمنتوجات العالم الثالث المصنوعة ، ان تمتص كل منتوجاته الفائضة . ويعتقد البعض ان من الأسهل ان يكون الحل الوحيد لصعوبات العالم الثالث في أيدي البلدان الصناعية الغربية والشرقية . ولكن يرى « ر . سيرفواز» R. Servoise ما يلي : «ان التآسي ، مثلا ، لان التنمية الصناعية قد بدأت في قطاعات النسيج والالبسة ، حيث مستقبل الطلب عليها في البلدان الصناعية ليس حسناً ابداً (في حين ان المطلوب من هذه الصناعة

هوا كساء شعوب عارية – هذا التآسي أشبه بمفارقة مدهشة. أليس من المناسب اولاً التفتيش عن حلول غير تطوير التجارة الدولية عبر البحار وبين البلدان التي تسمى عادة بالبلدان المكملة ؟ [1] » . ان من شأن الاجابة السلبية على هذا السؤال إقامة طراز جديد من تجارة المستعمرات القديمة ، وذلك بربط العالم الثالث في أحسن الاحوال بنشاطات ذات انتاجية ضعيفة. فلا يمكن للصناعة بالتالي أن تتطور بصورة ملائمة ، كما ان مواصفات منتوجات العالم الثالث الصناعية لا يمكن ان تتلاءم بسرعة مع متطلبات البلدان الغنية . وفي الحد الأخير ، اذا نجح تعميم التصنيع ، فانه سيتجاوز بعيداً امكانات الامتصاص التي تملكها الآن البلدان الصناعية وحدها .

وبغية مواجهة ملزمات التصنيع هذه ، أخذ البعض يتحدث اليوم عن سوق أفريقية مشتركة أو آسيوية أو امريكية جنوبية . والواقع ان مثل هذه المشروعات لا يمكن ان تكون الا خادعة ومخيبة ؛ لان ليس للسوق المشتركة من معنى إلا إذا تواجدت اسواق قومية قبلا . إن اضافة اسواق معدومة الى بعضها لا يخلق سوقاً جديدة مشتركة ، لأن جمع صفر مع صفر آخر لا يعطي سوى صفر. ففي الحالة الراهنة لتنمية العالم الثالث لا يمكن تطبيق أساليب سبق تنفيذها في البلدان الغنية ؛ ينبغي ألا يركن الى المبادلة الحرة ، بل بناء اقتصاديات متكاملة.

ومن جهة أخرى فان الصعوبة بمكان تصور تنمية صناعية ، مهما تكن ، دونما سيطرة كاملة تقريباً على الاستيراد والتصدير [2] .

---

(١) ر . سيرفواز R. Servoise : « المستقبل الاقتصادي للبلاد الحارة » .
« L'avenir économique des pays tropicaux» , Bulletin S.E.D.E.I.S., Futuribles. No 828.

(٢) غالباً ما تخطىء البلدان المتخلفة في فهم معنى السوق المشتركة . واذا كانت السوق المشتركة تحتوي فكرة سوق منشأة أبقي فيها على المنافسة بقواعد وانظمة ، الا ان السوق ايضاً منطقة سياسية مشتركة ، ولا يمكن ضمان بقاء هذه السوق واستمرارها الا اذا كان أعضاؤها قادرين على تسييرها وإعمالها .

وفي سبيل هذا الهدف من المفروض أن تقوم اتفاقات بين البلدان المتخلفة تحدد النقاط التي يُركز فيها الحد الاقصى من الاستثمارات وتوزيع الصناعات وأخيراً تحديد أنماط التبعية المتبادلة للاقطاب الانمائية الجديدة وآثارها الجارة. وبموازاة ذلك ، فمن المفروض ان تأخذ البلدان المتقدمة هذه الاتفاقات بعين الاعتبار في تحديد المكان الذي توجه اليه مساعدتها. وبهذا تخلق مناطق انمائية واسعة تكمل التبعيات المتبادلة الجديدة بين الدول المصنعة من قبل والبلدان المتخلفة .

ومن خلال هذا المنظور ، ستكون مهمة الصناعة الثقيلة وصناعة التجهيز وسوقها ، التي تملكها البلدان المصنعة ، هي تصنيع العالم الثالث .

هذه ليست وجهة نظر طوباوية .

فسير تطور الطلب في البلدان الغنية يتجه اكثر فاكثر نحو استهلاك الخدمات (خدمات لأوقات الراحة والتسلية ، خدمات صحية ، اهتمامات جمالية ، سياحة ...)

ففي الولايات المتحدة يكرس نسبة ٤٠ ٪ من الاقتصاد المنزلي لشرء الخدمات، والحال ان استهلاكاً من هذا النوع بعيد الى حد ما عن الصناعات الثقيلة وصناعات التجهيز . والتسليح الحديث من جهته يتطلب هو أيضاً منتوجات ثقيلة أقل من قبل ، وهو يتجه الى الصناعات الكيميائية والالكترونية اكثر من الصناعات التعدينية . ومنذ الآن نرى ظهور أزمة في صناعات التجهيز وصناعات الأساس في جميع البلدان الصناعية الغربية . ففي الولايات المتحدة ، وفي فترة سوية ، لا تستعمل الصناعة التعدينية أبداً اكثر من ٦٠ ٪ من قدراتها الانتاجية ، وان عدداً لا بأس به من صناعات التجهيز لا تشغل الا ٧٠ ٪ من قدراتها . وفي الحد الأخير ، فان في هذا الميل تهديد كبير بأزمة اقتصادية ، وان المنفذ الجدي الوحيد بالنسبة لصناعات الأساس في البلدان الغنية هو تصنيع العالم الثالث . واذا التفتنا الى الماضي ، فاننا نعرف ان هذا الطرز من الصناعة لم يلق التوسع الجدي بمعزل عن أعمال التصنيع في مجال التسليح .

٢ – السعي الى أوجه تكامل جديدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة

ان خلق تبعيات متبادلة جديدة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية يعتبر أمراً لا بد منه في الحقيقة . وليس المقصود أبداً بناء اقتصاد دولي جديد مبني على أسس تنتفي منها الغرضية ، هذه الأسس التي لا يمكن ان تجد لها مكاناً في العلاقات بين الدول . ينبغي الوصول الى اقتصاد دولي ميسور التطبيق ومفيد بالنسبة للجميع .

ولأجل حماية المصالح المشروعة للجميع وتجاوز المصالح الخاصة ، فان من الواضح تماماً ان من غير الممكن تصور سياسة كهذه للتنمية العالمية في ظل حرية فوضوية المبادلات . هذه السياسة تفترض بداهة ومقدماً السيطرة على الآليات الاقتصادية ، وتجر بالنتيجة الى تقوية التخطيط .

١ – على المستوى الدولي ، يمكن ان تكون تحويلات الرساميل عاملا حاسما في انسجام طوعي في التنميات .

آ) من المفروض أن تمنح المساعدة لآجال طويلة ، أضف الى ذلك ان من المفروض ان يكون نوعها عينياً . وبهذا يمكن للبلدان التي تقدم المساعدة ان تدمجها في خطتها الانمائية الخاصة . وهذا ما يدفع بقسم من الاقتصاديات الصناعية الى تشكيل هياكلها وفقاً لتنمية العالم الثالث .

ب) لكي تغدو الصناعات الأوروبية الكبيرة عاملاً موجهاً للتنمية فان قسماً من المساعدة يمكن ان يتكون من تسليم العالم الثالث «مصانع مع مفاتيحها» ، التي سبق لنا الحديث عنا . إن لهذا الاسلوب في المساعدة فوائد عديدة : يتيح تنويع الاقتصاديات المتخلفة ، ونقل التجارب المكتسبة في البلدان الصناعية ، وتأهيل مجموعة من المنظمين المحليين حيث يؤثر الافتقار اليهم تأثيراً مؤذياً . اما

بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة فان هذا الاسلوب في المساعدة يسهل تحويل الشركات الصناعية الكبيرة المهيمنة الى مراكز لنشر التجديدات .

ج) من المفروض ان يجري وفاء القروض بواسطة الصادرات ، كلما كان ذلك ممكناً . هـذا الاسلوب في الوفاء ، الذي يطبقه الاتحاد السوفياتي بشكل ثابت ونظامي ، يمكن ان يوفر تسهيلات كبيرة في بناء اقتصاد دولي ذي طابع وظيفي . ففي المرحلة الأولى يمكن ان يتيح استثمار ثروات طبيعية ، كفل لها اسواق التصريف . وفي المرحلة الثانية ، يتكوّن الوفاء من منتوجات مصنوعة . وبصورة اوتوماتيكية تتسع أسواق المصانع الجديدة ، وتلحظ البلدان المتقدمة مسبقاً الصناعات التي يقتضي تحويلها .

٢ — على مستوى اقتصاد البلدان المتقدمة فان اعادة تشكيل هياكل الاقتصاد العالمي تفترض القيام بعدد من عمليات التكييف .

آ) ينبغي ان يكون التوسع متواصلا وشديداً .

وبدون حدوث توسع ، تكون كلفة التثبيت ضخمة جداً ، ولا يصبح ممكناً احترام العقود طويلة الأمد ، كما ان التحويل يجر الى مضاعفات سياسية واجتماعية قويـــة .

فلاجل الحفاظ على استمرار التوسع ، من المفروض أن تناضل البلدان المتقدمة ضد خطرين متناقضين ومتكاملين في آن معاً : التضخم والركود . ومنذ الأزمة الاقتصادية الكبرى ، فـــان الحكومات الغربية قد تعلمت ، بصورة إجمالية ، كيف تحافظ على وجود عمالة كاملة . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، فان ضخامة النفقات العسكرية والشروط الجديدة للتقدم التقني ولتوزيع الدخول أخذت تهز ، لسوء الحظ ، يقيننا . ان صنع مواد التدمير وتراجع الانتاجية لحساب الاستهلاك اللذين فاقما التضخم ، فأصبح مرضاً مزمناً في العالم الغربي . وفي نفس

الوقت ، فان تسارع التقدم التقني في الولايات المتحدة قد خلق فيها بطالة مقيمة استعصت على السياسات العامة الدارجة ؛ وان القضاء على هذه البطالة ، من خلال تعاليم النظرية العامة ، يقتضي زيادة الاصدار النقدي بنسب لا تتفق مع مقتضيات النضال الضروري ضد التضخم .

وإذ لقيت السياسات والاقتصاديون الليبيراليون الجد العنـاء من الانفجار والتوترات التضخمية اقترحوا علاجاً جديـداً :التثبيت الاقتصادي. إن اقتصاديات قائمة على الموازنة ، وتضييق نطاق الاعتمادات ، وتشدد مـالي مؤقت ، تكبح التوسع الاقتصادي وتتلافى أسواء التضخم . ويقولون لنـا : عندما يخف التضخم يمكننا اتخاذ سياسة اكثر جـدوى والنضال على نحو اكثر فاعلية ضد البطالة المقيمة . ويتولد الركود ، الى حد كبير ، من هذه السياسة ، وهي تعمل لخلق ظروف القرن التاسع عشر بصورة مصطنعة ،فتعوض الدورات السياسية الدورات الاقتصادية .

من الممكن احتمال هذه السياسية اقتصادياً واجتماعياً على الصعيد الداخلي . اما على الصعيد الخارجي فانها تشكل انتحاراً حقيقياً بالنسبه للغرب . ومايعتبر مجرد هبوط في المؤشرات المميزة للبلدان الغنية ، يصبح انهياراً بالنسبة لبلدان العالم الثالث . وفي كل ركود تواجه البلدان المنتجة للمواد الاولية المزيـد من الصعوبات ، وتكبر مكانة الكتلة الاشتراكية وحظوتها . ولن تصمد في المستقبل أية عملية للتثبيت في حالة الانكماش . ولمواجهة حاجات بلدان العـالم الثالث يغدو واجباً على البلدان الصناعية أن تتوسع . ولكن يمكن الحفاظ على هـذا التوسع يغدو من الضروري القضاء على التضخم بوسائل غـير نقدية ؛ كما ينبغي علينا ان نستشف مسبقاً أين يقوم العوز الذي يطلق التضخم ، وتوجيـه الاستثمارات بهدف القيام بنضال وقائي ضد الاختلالات ، وخلق توافق وتناسب طوعي بين الانتاج والاستهلاك . وبتعبير آخر فان الظروف الراهنـة تقتضي البلدان الغربية الدخول في مرحلة تخطيط نموها والتقدم به دوماً الى امام .وبغية

تجنب الاختلال في نمو البلدان المتقدمة ، ينبغي لهذا التخطيط ان يتجاوز إطار الاقتصاديات القومية ، على مستوى أوروبا بوجه خاص .

ان رفض إقامة تنظيم طوعي للاقتصاد بسبب حجج نظرية خادعة أو مذهبية يعني رفض إقامة إقتصاد عالمي وظيفي ؛ وخلال مهلة قد تطول او تقصر ، فان هذا يعني اختيار الصلصة التي يؤكل بها الرافض .

ويزداد التخطيط الوقائي للتضخم ضرورة بالقدر الذي :

– يتوجب علينا فيه متابعة بذل الجهود في ميدان التعاون الدولي ، حتى وان كنا مجبرين على الاحتفاظ بانفاقنا الضخم على أغراض الدفاع .

– تهدد فيه التحويلات الضخمة للتجهيزات إلى العالم الثالث بزيادة اختلال التوازنات الداخلية ، بالاضافة الى الانتاج والاستهلاك .

– يقتضي فيه الارتقاء الى تقسيم دولي جديد للعمل إعادة تحويل في الصناعة لا يمكن ان تكون تلقائية ، على الاقل إذا أردنا تجنب كلفتها الاجتماعية والانسانية .

ب) ان التحويل الضروري لجزء من صناعات البلدان الغنية هو في الحقيقة الشرط الثاني لتكييف الاقتصاد المتقدم .

ينبغي لنا ان ندرك بسرعة أنه فيما يتعلق بالصناعات التي تستخدم يداً عاملة كبيرة والقليل من الرأسمال سيكون من الأنسب ان تقوم في البلدان المتخلفة قبل بلادنا . فصناعات النسيج ، والملفات الكهربائية وكذلك بعض عمليات التركيب الميكانيكي ، يمكن ان تنقل وتقام في البلدان الفقيرة وكثيفة السكان . ان هذه التحويلات قد تسهل الانطلاق الصناعي ؛ **بيد انها ينبغي ألا تشكل جوهر التقسيم الدولي الجديد للعمل** . ان اقتصاداً دولياً وظيفياً لا يعني مطلقاً ان على البلدان المتخلفة ان تختص بقطاع الصناعات الاستهلاكية ذات الانتاجية الضعيفة والاجور المنخفضة . ففي الحد الأخير ينبغي علينا ان نسعى الى تصنيع حقيقي

وكامل للبلدان المرتبطة حالياً بالانتاج الأولي . ان شبح المنافسة والبطالة الذي يذكره بعض الغربيين لمعارضة هذا المشروع ليس سوى ثمرة تخيل نظري، وذلك لأن ما يمكن ان يقوم هو تحويل ما هو ضروري من الصناعات ، وليس عملية حجر معمم للتوسع الصناعي العالمي . ان عدم التفكير على هذا المنوال سيكون إنكاراً للتعاليم العملية للبناء الاقتصادي الأوروبي ولتحرير المبادلات بين البلدان المتقدمة . وعلى العكس مما يؤكده بعض انبياء البؤس ، فان ما يبدو لنا بوضوح هو ان أحسن زبون بالنسبة لبلد صناعي هو بلد صناعي آخر ذو بنيان مشابه للأول ؛ فاذا لم يكن هذا صحيحاً فان بقاء السوق الأوروبية المشتركة وتوسعها سيكون أمراً لا يمكن تفسيره ، كما ان سعي بريطانيا الحثيث الى الانضمام اليها سيكون ضرباً من الجنون المطبق .

والواقع أنه من خلال معارضة التقسيم الدولي الجديد للعمل تتراءى العقبة الكبيرة أمام التحويل الاقتصادي للبلدان الغنية . وثمة ما يهدد باصطدام السلطة السياسية باهمال السلطات الاقتصادية وعزوفها . وينبغي ان نقول ونكرر ان الاقتصاد الدولي الوظيفي لن يقوم إذا لم نحقق أولوية السلطة السياسية على السلطات الاقتصادية . وبدون هذه الأولوية فان السلطات السياسية للبلدان الغربية ، التي يتولى مقاليدها المحظوظون المتنفذون ، بما في ذلك بعض النقابات العمالية ، لا تستطيع ان تقوم على الصعيد الدولي بالالتزامات اللازمة لخلق اقتصاد عالمي حقاً وفعلاً . وبالنسبة لأوروبا التي تبني نفسها فان تنفيذ هذا المتطلب يستدعي ولادة سلطة سياسية أوروبية . وهكذا يقودنا التحويل الاقتصادي الى تغيير اساسي أشد في مجتمعاتنا الصناعية .



نتائج

قلنا في مدخل هذا الكتاب ان التخلف هو المشكلة السياسية الاكثر خطورة في هذا العصر .

ولقد فهمنا الآن ما الذي يعنيه هذا التأكيد . وفي هذه النتيجة نريد الالحاح على مسؤولياتنا السياسية والتأكيد عليها .

ان عدداً غير قليل من هؤلاء الذين سيقرؤون هذا الكتاب لم ولن ينخرطوا في النضال ضد التخلف. وقد يكون انطباعهم هو ان المشاكل المذكورة والحلول التي ينبغي الوصول اليها تتجاوز امكانات عملهم .

ولكن الواقع هو ان قسماً كبيراً من الحرب القائمة ضد البؤس والجوع ستكسب في البلدان المتقدمة بالذات ، لذا ينبغي القيام بتعبئة سياسية لجميع الطاقات لكسب هذه الحرب .

ان دراسة اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي ودراسة السيطرات التي يرزح تحتها العالم الثالث قد قادتنا الى اليقين التالي ، ينبغي التشكيك اليوم في الغائية التي تحث نمو البلدان الغنية .

ان الحضارة الغربية التي استند اليها توسع المجتمعات الصناعية ، مرتبطة بقيم ينبغي ألا تُخان . ولا شك في انها المحاولة الاكثر جرأة للبت بالحوار بين

الانسان والحُرُم ، بين السلطة والحريـة . وهي التي حاولت ، اكثر من اية حضارة أخرى ، التوفيق بين مصائر الافراد ومصير المجموع . إلا انها ، لسوء الحظ ، جحفت معها قيماً اقل نبلاً ؛ وان سلطان المال وجاذبية الرفاه وشهوة التملك والتمتع هي من مفاسد هذه الحضارة الاكثر شيوعاً وذيوعـاً . ولكن ينبغي ان نأخذ في حسباننا ان حضارتنا قد نشرت قيمها المضادة بوجه خاص. ولقد قمنا بنقلها الى العالم الثالث من خلال البُنى التي اقامها التوسع الامبريالي والرأسمالي، وبواسطة الصناعة الثقافية التي لم تقدم عن الغرب الى النماذج الرتيبة الدارجة * عن صناعة الصور الهوليودية. كان لتسلل قيمنا المضادة الى المجتمعات التقليدية في العالم الثالث تأثيراً راضاً. وان الخلط بين الحضارة الغربية والمجتمع الصناعي والقدرة الهجومية للنماذج الثقافية الغربية تهدد بزيادة اوضاعها ضيقاً ومشقة . وان الصفوة الاكثر ذكاء ووعياً في الأمم الفقيرة أخذت ترفض المجتمع الصناعي والغرب جملة واحدة . وترفض مفاسد الغرب واسهامه الذي لا يعوض في عائلة الحضارات الكبيرة .

وخلال هذا الوقت يغرق الغرب في الاختلالات الناجمة عن الثراء الفاحش ، ويظهر الرفاه المادي وكأنه الغاية العليا السامية في الغرب . وفيه يصبح الانسان، الذي تتقاذفه المحرضات الاعلانيـه ، مستهلكاً للأدوات والآلات الصغيرة ، وللتجديدات التي تبدو كأمور غريبة بقدر ما هي عديمة النفع .

بيد أن هذا الثراء الفاحش الذي ينيم يقظة الجماهير ويستولي على أذهان الاقتصاديين هو ايضاً حظ أصبناه . وهو يعني دون لبس أننا قد اجتزنا ، على صعيد بلداننا ، القهر الاقتصادي لمجرد العيش وحفظ البقاء . لقد بلغنا نقطة اللارجوع . نستطيع خلق حاجات جديـدة للثقافة والتجاوز والمشاركة ، ونستطيع ان نشغل انفسنا بأمور جدية . وبدون ان تصاب الفعالية الاقتصادية بأي محذور ، يمكننا ان نسعى الى إقامة بُنى اكثر تكيفاً مع ترقي الانسان .

---

* Les stundards

ان « الآلة الاقتصادية » التي تستعمل اليوم لتلبية التفاهات والسفاسف ، يمكن ان توضع في الغد في خدمة مشروع سياسي قادر على ان يرد الينا الاحساس بسعادة كيفية وبحرية حقيقية. وفي نفس الوقت فان هذا سيكون اسهاماً حاسماً في مستقبل العالم الثالث والتعاون الدولي .

ان لحاق البلدان الفقيرة بمستويات المعيشة في البلدان الغنية لن يتم غداً . وان جيلنا يجب ان يصب جهده في سبيل الانطلاق ، اما اللحاق فسيكون من صنع الأجيال المقبلة . فاذا تحقق الانطلاق ، سيختفي الكثير من ضروب التوتر. وعلى كل حال فان فرنسا وايطاليا تقفان خلف الولايات المتحدة بمسافة بعيدة ، الا ان سكانهما لا يشعرون بأن هذا التأخر يشكل مذلة لهم ، وذلك لأن اقتصادهما ومستوى المعيشة فيهما يسيران في تقدم متواصل . ولكن كيف يمكن تصور قيام حوار وتعاون بين شعوب منزوية في حضارة التملك والتمتع وبين شعوب تناضل في سبيل مجرد العيش والبقاء ؟ ان معنى آخر للحياة ، غير بضع معامل لصنع صنابير مكسوة بالنيكل أو بضع سيارات ، يمكن ان يتيح لسكان البلدان الصناعية ان تفهم جيداً نضال الفقراء ، بل يمكن ان يدفعهم الى الاسهام في هذا النضال وقبول التغييرات التي تفرض على اقتصادهم .

ولكن إذا حدث العكس ، واستمرت مجتمعاتنا الغربية في الانغماس في اختلالات وضلالات الثراء الفاحش ، فان بلدان العالم الثالث التي تريد تحطيم الحلقة المفرغة للبؤس ستجد نفسها مضطرة الى الانعزال وقهر البلدان الغنية إن عاجلاً او آجلاً . وهذا الحوار ، الذي يمكن ان يولد الحضارة العالمية الأولى ، سيحل محله شرخ مثقل بالاخطار .

ان مسؤليتنا لضخمة ، وينبغي ان نتقبل جميع مقتضيات النضال الخارجية والداخلية في سبيل الانسان . ليس لنا ان نفرض قيمنا ابداً ، بل ينبغي ان

نتيح للاقتصاديات وللحضارات ان تغدو متضامنة ، وان نعطي الوحدة الناجمة عن الوسائل التقنية معنى الوحدة ، وان نبين ان الفعالة الاقتصادية يمكن ان ترتبط وتعزز احترام الآخرين والعظمة اللانهائية للانسان .

لا شك في ان التنمية والتعاون بين الشعوب ليست مجرد مسألة دولارات .

صدر حديثاً

« الامبراطورية الأمريكية » : كلود جوليان

كتب تحت الطبع

١ – **الماركسية أمام مشاكل الثورة في العالم الثالث** : ستيوارت شرام وهيلين كارير دنكوس .

٢ – **لينين مفكراً ثورياً** : لوكاش . بوخارين . غارودي .

٣ – **الامبريالية والتخلف** : بيتلهايم . غارودي . علوى . دوريه . يانوفيتش . . الخ

٤ – **النظرية الماركسية في الاقتصاد** : ارنست ماندل .

٥ – **التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية** : رينيه ريمون .

٦ – **ثورة اكتوبر في نصف قرن**: اسحق دويتشر . ليوهيبرمان . بول سويزي .

٧ – **ملامح التخلف في العالم الثالث** : ايف لاكوست .

٨ – **الماركسية والفرد** : آدم شاف .

٩ – **ثورة اكتوبر الكوبية** : سافيريو تيتينو .

١٠ – **وجهة نظر ماركسية في مسائل نمو العالم الثالث** : فالكووسكي .

١١ – **الثورة المتواصلة في الصين** : كولوتي بيشل .

١٢ – **الماركسية والعالم الاسلامي** : مكسيم رودانسون .
١٣ – **الأممية الشيوعية بعد لينين** : تروتسكي .
١٤ – **حول الدين** : ماركس وانجلز .
١٥ – **الايديولوجية العربية المعاصرة** : عبدالله العروي .
١٦ – **حول الاستعمار** : ماركس وانجلز .
١٧ – **حول النمط الآسيوي للانتاج** : مركز البحوث الماركسي في باريس .
١٨ – **امبريالية عام ١٩٧٠** : بيير جاليه .
١٩ – **ابن خلدون** : إيف لاكوست
٢٠ – **العرب في التاريخ** : برنارد لويس .
٢١ – **ضرورة الفن** : فنيشر .
٢٢ – **القضايا الاساسية للماركسية** : بليخانوف .
٢٣ – **بعض الحركات الفكرية في الاسلام** : بندلي الجوزي .
٢٤ – **النظرية الماركسية حول القومية** : هوراس ديفيس .
٢٥ – **الماركسية والمفاهيم الاخلاقية** : وليم آش .

